

Yāziyī, Nasir al, of Lebanon
Kitāb nār alqurān

کتاب
نار القران
فی
شرح جوف الفراء

مختصر

طبع ثانیة فی بیروت فی المطبعة الادبیة

سنة ۱۸۸۶

893.74

424

فهرس الكتاب

صفحة	باب	صفحة	الكلمة وما يتألف منها
٧٨	٢	٢	الاسم
٧٩	٣	٣	الاعراب والبناء
٨٢	٤	٤	الاعراب والمعربات
٨٣	٥	٥	الاعراب بالحركة
٨٦	٦	٦	الاعراب بالحروف
٨٧	٧	٧	ملحقات التثنية والجمع
٨٩	٨	٨	نقد اعراب وعمله
٩٢	٩	٩	امتناع صرف الاسم
١٠١	١٠	١٠	موانع الصرف
١٠٥	١١	١١	بناء الاسم
١١٦	١٢	١٢	النكرة والمعرفة
١٢٠	١٣	١٣	الضمير
١٢٥	١٤	١٤	العلم
١٢٨	١٥	١٥	اسم الاشارة
١٣٣	١٦	١٦	الموصول
١٣٤	١٧	١٧	العوامل والمعولات
١٣٥	١٨	١٨	الحذف والتقدير
١٣٩	١٩	١٩	المبتدأ والخبر
١٤٢	٢٠	٢٠	الفاعل
١٤٤	٢١	٢١	نائب الفاعل
١٥٦	٢٢	٢٢	

صفحة	باب	صفحة	باب
٢٦٥	أحرف النداء	١٥٨	أحرف البحر
٢٦٦	القسم	١٦٥	إن وأخواتها
٢٦٨	ضمير الشأن	١٧٢	نواصب الفعل
٢٧٠	ضمير النصل وكاف الخطاب	١٧٧	المجاوز
٢٧٢	قيود الضائر	١٨٦	أحرف المشبهة بليس
٢٧٥	أحكام الضائر	١٨٨	لا النافية للجنس
٢٧٧	الموصلات المحرفية	١٩٤	المتعت
٢٧٨	حرف التعريف	١٩٦	عطف اليان
٢٨٠	التنوين	٢٠١	التأكيد
٢٨٤	نون التثنية والجمع	٢٠٦	البدل
٢٨٤	نون الوقاية	٢١٢	عطف النسق
٢٨٥	نون التوكيد	٢١٥	الوقف
٢٨٧	لام التوكيد	٢٢٠	النداء
٢٩٠	ادوات النفي	٢٢٩	توابع المنادى
٢٩١	حروف العطف	٢٣١	الاستفائة
٢٩٥	قد والسين وسوف	٢٣٢	الندبة
٢٩٦	عند ولدى ومع وقط وإذا التخييد	٢٣٥	الاختصاص
٢٩٧	أما ولولا ولوما ولو ولما المحبة	٢٣٦	التخدير والأغراء
	أحرف الجواب والتفسير والتوبيخ	٢٣٧	الاشتغال
٣٠١	والاستنجا	٢٤٣	التنازع
٣٠٢	تحريك الساكن	٢٤٥	العدد
٣٠٤	الاستئناف	٢٥٠	الكنايات
٣٠٥	الحكاية	٢٥٢	أسماء الأفعال والأصوات
٣٠٧	أحرف الزيادة	٢٥٧	تقسيم الكلام
٣١٢	أحكام الظرف والمحذور (خاتمة)	٢٥٨	الطلب
٣١٤	الجملة وأحكامها	٢٥٩	ادوات الطلب

بسم الله المبدئي المعبد

الحمد لله على ما افاض من سوابغ نواله وافاد من نوايغ افضاله والصلاة والسلام على كل نبي وآله * وبعد فهذا اختصار لكتاب والذي سمتني بنار التري في شرح جوف الفرا دعاني اليه ما رأيت من حاجة التدريس الى كتاب يستوفي قواعد النحو بعلمها على الرجة المعول عليه عند الجمهور دون الخوض في ايراد الاقوال المتناقضة والآراء المتباينة لما في ذلك من إبعاد الثقة على الطالب وتشتيت ذهنه بتشعب الوجوه والمذاهب . فاستطعت منه كل ما بدا لي الاستغناء عنه من الاقوال المرجوحة واللغات المحجورة وما لم يشهر استعماله من ضروب التراكيب ومناحي الإعراب التي تخجلها الصناعة الآما ندر من ذلك ما كثر تداوله بين النحاة أو ورد في كلام مشهور . وحيث وجدت قولين لا يتسع الدارس جهل أحدهما لحناء مرجوحته أو لشهرته بين اهل هذا العلم أثبت القولين جميعاً مع الإيحاء الى ما فيها في الغالب وبيان المختار منها في مذهب اهل التحقيق * وقد زدت في بعض مظاهر الحاجة ماعن للرأي الضعيف من بسط أو استدراك تقريباً للهم وتوفية للناثدة ولم أَلْ حرصاً على تحرير كل ما كان رحمة الله قد تداركه في المتن أو الشرح ايام تدرسه لهذا الكتاب وفاء بالذمة وكسحا في البلاغ * ذلك كله مع المحافظة على أسلوب المصنف وعبارته في الأعم الأغلب سوى ما لحضته في بعض المواضع وما اقتضته مواصل الكلام ومقاطعة في غيرها مما لا يخفى وجهة على من تصفحه بالصيرة النفاذة * ثم انه لما كان غرض المصنف رحمة الله التوسع في مذاهب هذا العلم والإحاطة بأطرافه أو قوفه عند غير الحد الذي رسمته لنفسه في هذا العمل تعين عليه ان لا يفت في النظم شيئاً مما اقتضت المخطئة التي اتخاها ولذلك جاء في آيات الأرجوزة ما جاء في الشرح من الروائد والشوارد التي قضى الطلب بإيهاها من هذا المختصر وحيث دعت الحال الى اسقاط بعض الآيات من اصلها وربما وقع مثل ذلك في بعض البيت دون بعضه على حين لا سيل الى اثباته برمته ولا الى الاستغناء عنه برمته فلم يكن لي بد من نقض أسبابه وحمل المخاطر الكليل على إعادة نظره أو استبدال ما وقع منه

ورآء المقصود بما يرجع اليه وينطبق عليه وهي الغاية التي ينتفع من دونها عواري
والشوط الذي تجرأ ذبال العجز فيه على آثاره ولا سيما والمقام ما شوازن فيه المقادير
وتنجليح في ساحه رُسل المعاذير ولكن حجة الضعيف إقراره ومن بلغ الجهد فقد
بلغت أعذاره * وإني لآستغفر الله ما اجتريأت به عليه في ذلك كله وإنما بفضل علمه
فعلت وبحاجة قلوبه أسقطت وبدلت ولم افعل إلا رجاء ان اعمم ما قصد من فائدة
هذا الكتاب وأقرب مسافة منالو على الطلاب فان أصبت فالفضل لقسامي برده
ونافلم وشاحه وعقده وإلا فإني علمت على مكانة العلم القاصر ونزلت على حكم الذهن
الفائر والمسؤول من يقف على عملي هذا من اهل النقد ان يتفقه بديل
حلو ويستد ما أناد علي من وجهه الصواب بوسع علمه
وما توفيقي إلا بالله انه بالمداية كفيل

وهو حسي ونعم

الوكيل

كتاب
نار القرى
في
شرح جوف الفرا

تأليف الشيخ ناصيف البارحي اللبناني
رحمة الله وتوفيقه

مختصر

بقلم والده الشيخ ابراهيم البارحي اللبناني
عني عنه

١٢٧٧ - ١٣٥١

حق طبعه محفوظ

بسم الله العلي العظيم

الحمد لله العليم المفرد . الذي يُستَدُّ اليه ولا يُستَدُّ . اما بعدُ فهذا شرح سميت به نار الفري .
على الأرجوزة التي سميتها جوف الفرا . بتكامل بايضاح معانيها على غير اسهاب . وتوسيع
مبانيها في أكثر الابواب . وانا انفس من ارباب الصناعة ان يصلحوا عما يرون فيها من
الزلل . ويصلحوا ما يعثرون عليه من الخلل . والله الموفق الى الصواب في كل قول وعمل

فاتحة الكتاب

أَقُولُ بَعْدَ حَمْدِهِ مَنْ يُصْنَعُ بِحَمْدِهِ وَلَا سِوَهُ يُسَجِّجُ
قَدْ جُمِعَتْ فِي النَّحْوِ مَا سَوْفَ تَرَى أَرْجُوزَةً سَمَّيْتُهَا جَوْفَ الْفَرَا
وَهَا أَنَا فِي سَرْدِهَا أَقُولُ وَاللَّهُ فِي تَوْفِيقِي الْمَسْأُولُ

الأرجوزة أفعولة من الرجز وهو بحر من بحور الشعر . والفرا جار الوحن وهو افضل
صبي عند العرب وعلى ذلك قولهم في الفل كل الصيد في جوف الفرا كتابة عن الاكفأ
بو حتى كأن من بصطاده قد اصطاد كل صبي . وهذا هو الوجه في تسمية هذه الأرجوزة
لانها منضمة أكثر المسائل المتفرقة في كتب النحاة فكان الواقف عليها قد وقف على كل
كتاسير في هذا الفن

مقدمة

في الكلمة وما بنا لف منها

كَلِمَةُ النَّحَاةِ قَوْلٌ مُفْرَدٌ بِأَسْمٍ وَفِعْلٍ وَبِحَرْفٍ تَرِدُ
وَحَيْثُمَا أَفَادَ مَا يُؤَلَّفُ مِنْهَا فَذَلِكَ بِأَلْكَامٍ يُعْرَفُ

أي ان الكلمة في اصطلاح النحاة قول مفرد أي لفظ يدل على معنى مفرد كرجل . وهي تنحصر
في الاسم والفعل والحرف لان ما وُضِعَتْ له ينحصر في الذات وهي الاسم والتحدث وهو الفعل

والرابط بينهما وهو الحرف . وأما ما يؤلف منها فهي أفاد الافادة المعتبرة وهي الثامنة التي يحسن الصكوت عليها نحو العلم نافع فهو الكلام وهو المعتبر عند النحاة . وأعلم ان القول اخص من اللفظ لان اللفظ يشمل المستعمل كرجل والممثل كجسم والقول يخص بالمستعمل ولذلك عرفنا الكلمة به . والتأليف اخص من التركيب لان التركيب ضم بعض الكلمات الى بعض مطلقاً والتأليف ضم بعضها الى بعض مع الارتباط بينها ولذلك عدلنا اليه . ولا بد للكلام من طرفين هما المسند والمسند اليه ولذلك لا يكون اقل من كلمتين حقيقة كما رأيت او حكما كقوله باعتبار الضمير المستتر فيه . وقد يكون اكثر فيجوز ان يسمى كلاماً وكيفية ما لم ينفع فيه ما ينفع استغلالة بالافادة نحو ان قام زيد فبنتي الكلام وينبغي التكميم . وعلى هذا يكون الكلام اخص من التكلم باعتبار المعنى لانه لا يطلق الا على المنيد والكلمة يطلق على المنيد وغيره . واعلم منه باعتبار اللفظ لانه يطلق على اقل من ثلاث كلمات والكلمة لا يطلق على اقل منها لما فيه من معنى الجمع الذي لا يطلق على اقل من ثلاثة احواد

كتاب الاسماء

فصل

في حقيقة الاسم واقسامه وعلاماته

الاسم ما أفاد معنى حصلاً في نفسه من زمن وضعاً خلاً

اي ان الاسم هو اللفظ الذي يبيد معنى حاصل في نفسه خالياً من الزمان بحسب وضعه . فيندرج فيه ما لا يدل على زمان اصلاً كزيد ورجل . وما يدل على مجرد الزمان لا على معنى مفترق به كأمس واليوم . وما يدل على معنى مفترق بالزمان لا بحسب الوضع كضارب وهيهات . فان الاول قد عرض عليه ذلك لمشاركته الفعل والثاني قد جعل اسماً لما يدل على الزمان فتكون الدلالة الوضعية لاسماً . وبهذا الفيد يخرج عنه ما مجرد من الفعل عن الزمان كقوله ويس فان ذلك قد عرض عليها لتضمنها معنى الحرف كما

سيأتي في باب الفعل

وهو قوام للكلام مظهر كجعفر أو نحو أنت مشهر

اي ان الاسم هو ركن الكلام الذي يقوم به ويعتمد عليه في التركيب لانه لا يتعقد بدونه .

وهو اما مظهر كجعفر واما مضمرة كانت * واعلم ان الكلام لا يتألف الا من اسمين
كزيد قائم . او اسم وفعل كقام زيد . فلا يتألف من فعلين ولا يدخل الحرف في
تركيبه مطلقا ولما يؤول الى لامر خارج عن نفس التركيب . وذلك لان الاسم يحمل
الدلالة على الذات والتحدث فيكون مستدا اليه باعتبار الاول ومستدا باعتبار الثاني .
والفعل يدل على الحدث دون الذات فيكون مستدا ولا يكون مستدا اليه . والحرف لا
يدل على شيء منها فلا يكون مستدا ولا مستدا اليه

وَأَصْدَقُ الْوَسْمِ لَهُ أَنْ يُسْتَدَّ إِلَيْهِ أَوْ لِمَا بَعْنَاهُ وَرَدَّ

اي ان اصدق العلامات التي يعرف بها الاسم صحة الاسناد اليه كجمله مستدا او فاعلا
كما مر . فان كان لفظه لا ينقل الاسناد اليه كعد اعتبر الاسناد الى ما هو بعناه كما لمكان
الذي هو معنى عند وهو ينقل الاسناد اليه فتصدق الاسمية عليها * وقد ذكرنا للاسم
علامات شتى غير هذه وهي الالف واللام وحرف الجز والذوق والاضافة والنداء .
وزاد بعضهم التنبيه والجمع والتصغير والنسبة والوصف والتوكيد المعنوي وعود الضمير
اليه ولحاق ناء التانيث المتحركة به . والعلامة التي ذكرناها انفع العلامات لانها ظاهرة
في دونهن ولذلك اقتصرنا عليها

فصل

في الاعراب والبناء واحكامها

يُرَادُ بِالْإِعْرَابِ تَغْيِيرُ دَخَلٍ فِي آخِرٍ وَلَوْ بِوَقْفٍ لِعَمَلٍ
وَهُوَ عَلَى اسْمٍ قَدْ جَرَى فِي الْأَصْلِ وَضَعًا وَفِعْلًا بِطَرِيقِ التَّحْمِيلِ
وَالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَخَفْضِ جَزْمٍ كُلُّ لَهُ فِي مَا أَقْتَضَاهُ حُكْمٌ

اي ان الاعراب تغيير يلحق آخر الكلمة لعامل يعمل فيها نحو جاء زيد ورأيت زيدا
ومررت بزيد . وذلك لانه قد قضا لحن العامل . فان لم يكن ظاهرا في اللفظ فلا بد
ان يكون مقدرا في الية نحو جاء التي ورأيت التي ومررت بالتي . وهو يجري على الاسم
بطريق الاصل لانه موضوع له . ويجري على الفعل بطريق التحمل على الاسم كما ستعرف .
وانواعه اربعة وهي الرفع والنصب والخفض والجزم وكل واحد منها يكون حكما له في

الموضع الذي يقتضيه كما سترى * واعلم انهم اختلفوا في حقيقة الاعراب فذهب قوم الى انه معنوي وعرفوه بانة تغيير او اواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها وهو المشهور واليه ذهب سيبويه . وذهب آخرون الى انه لفظي وعرفوه بانة اثر بحيلة العامل في آخر الكلمة . فعلى المذهب الاول تكون الحركات دلائل على الاعراب وعلى المذهب الثاني تكون في نفس الاعراب وفي ذلك نزاع طويل لا نطيل الكلام به كره * والاعراب انما يتعلق باخر الكلمة لانه وصف لما في المعنى والوصف متأخر عن الموصوف . غير ان من الآخر ما هو آخر بالتحقيق كدال زيد وما هو بمنزلة الآخر كدال يد فانها لما حذفت الباء التي بعدها تركت منزلتها فجرى الاعراب عليها

تَقْبِضَةُ الْبِنَاءِ تَحْرَفُ وَقَدْ سَاعَ وَكُلُّ الْحَرْفِ إِعْرَابًا فَقَدْ وَحْكُمُهُ السُّكُونُ مَا أَمْ يُعْتَرِضُ بِمَانِعٍ مِنْ دُونِهِ أَوْ يَفْرَضُ

اي ان البناء تقبض الاعراب في حقيقته فيكون هو الثبات على حالة واحدة لغير عامل . وهو في اصله للحرف غير انه يقع في الألف الثلاثة كما سترى بخلاف الاعراب فانه لا يشيع هذا السبوع لانه لا يقع في الحروف الثلاثة وحكم البناء السكون وهو الاصل فهو لما بينهما من المماثلة . غير انه قد يحول دونه مانع كالتثنية الساكنين في نحو حيث او غرض كاللدلالة على كون البناء عارضا في نحو لا رجل في الدار فيعدل عنه الى الحركة كما رأيت * واعلم ان في البناء ما في الاعراب من الاختلاف فقد قيل انه معنوي وعرف بانة لزوم آخر الكلمة حركة او سكونا لغير عامل او اعتلال . وقيل انه لفظي وعرف بانة ما جئ بولا لبيان مقتضى العامل من شبه الاعراب . والاول هو المشهور وعليه اكثر النحاة

فَضُمَّ وَأَفْعُ فِيهِ وَكُسِرَ وَخُذِ مِنْهُ لِإِعْرَابِهِ سِمَاتٍ تَحْذِي وَفِيهَا ذُو اللَّيْلِ نَائِبًا حَصَلَ وَالنُّونُ إِعْرَابًا وَحَذَفَهَا شَمَلُ

اي انه بناء على ذلك يعدل في البناء عن السكون الى الضم او الفتح او الكسر فتوجد فيه هذه الاربعة وهي القاب له ومنها يؤخذ للاعراب علامات موافقة لانباع كالضمة للرفع والفتحة للنصب ولام جر * وينوب عن هذه الاحكام في الاعراب والبناء محرف اللين وهو الواو والالف والياء . فيعرب هذه الاحرف نحو جاء المؤمنون وقام الرجلان ورأيت القرين . ويبقى عليها نحو يا مؤمنون ويا رجلان ولا تفرين في السماء . وينوب النون في

الاعراب فقط لانها خاصة بنحو يضربان . واما حذفها فيعرب بنحو لم يضربا . ويبقى عليه نحو اضربوا . وسأني بسط الكلام على كل ذلك بالتفصيل . واعلم ان البناء على النسخ والسكون يقع في الاسم نحو كيف . وفي الفعل نحو قام . وفي الحرف نحو سوف . وهل . واما البناء على الضم والكسر فيقع في الاسم كثيرا نحو حيث واس . وفي الحرف نادرا نحو منذ . وغيره . ولا يقع في الفعل لثقل الصاحب والمحبوب

فصل

في احكام الاعراب والمعربات

يَا تَحَرَّكَاتٍ مُّفْرَدًا أُعْرِبَ وَمَا يَجْمَعُ ذَوْنِ ذِي ذِكُورٍ سَلَمًا
وَمُعْرَبَ الْفِعْلِ الَّذِي بَجَرْدٍ عَنْ مُضَمَّرٍ بَادٍ إِلَيْهِ يَسْتَدُ
وَمَا سِوَاهَا أُعْرِبَتْ الْآخَرُفُ وَذَلِكَ فِي الْإِعْرَابِ فَرْعٌ يَخْتَلِفُ

اي ان الذي يعرب بالحركات هو الاسم المرد كريد . وما سوى جمع المذكر السالم من المجموع وهو يشمل جمع التكثير لمذكر كرجال او لمؤنث كبنات . وجمع المؤنث السالم كموثقات . وكذلك الفعل المضارع المجرد عن ضمير بارز يستد اليه نحو يضرب * وما سوى هذه المذكورات يعرب بالحروف كما سباني في موضعه . وهذا الاعراب فرع عن الاعراب بالحركات لان الحركة هي الاصل والحرف نائب عنها كما مر * . واعلم ان الاعراب اعظم من ان يكون بذكر ما يعرب بنحو جاء زيد . او بجذوه نحو لم يضرب . فان الجزم فيه قد حصل بحذف الضمة التي كانت له قبل دخول الجازم . وعلى ذلك يجري الاعراب بالحروف كما ستري * . واطلاق المرد لا يتنفذ بالاسماء الخمسة التي تعرب بالحروف وهي من المفردات لان العبرة بالاحكام الكلية التي عليها مدار الجزئيات وهي قد شذت عنها لامر كاسمجي فلا يلتفت اليها

وَالرَّفْعُ وَالنَّصْبُ لِكُلِّ وَخَفِضَ اسْمٌ فَقَطُّ وَآخِزَمُ لِلْفِعْلِ فُرِضَ

اي ان الرفع والنصب شائعان بين جميع المعربات فيشتركان بين الاسماء منها والافعال نحو كان زيد قائما . وازيد ان اذهب . بخلاف الخفض والجزم فان الاول يختص بالاسم والثاني يختص بالفعل فلا جزم في الاسماء ولا خفض في الافعال

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ الْحَرْمَ فِي أَسْمٍ لَا يَرُدُّ إِذْ فِيهِ غَمَضٌ وَجَوٌّ حَكْمٌ قَدْ قُصِدَ
وَالْمُخْتَصُّ فِي النَّعْلِ كَذَلِكَ أَمْتَعَا لِحِجْمِهِ بَيْنَ التَّثْقِيلَيْنِ مَعَا

أي أن الحزم لا يقع في الاسم لانه عُرِفَ المعاني التركيبية كالفاعلية والمنعولية وحركات
الاعراب تدل على ما يراد به من ذلك فلو حزم لم يظهر القصد الذي يراد به . والمختص
لا يقع في النعل لان النعل ثقيل في اللفظ باعتبار وزنه وفي المعنى باعتبار مدلوله وهو
الحديث والزمان والفاعل والمختص ثبيل فكم هو ان يجعلوا بينهما

فصل

في احكام الاعراب بالحركة

بِالضَّمِّ أَرْفَعُ مُعَرَّبًا بِأَنْحَرَكَةَ طَرًّا قَتَلْتَ بَيْنَهُ مُشْتَرَكَةً
وَأَنْصَبَ يَفْعُ غَيْرَ جَمْعِيٍّ إِذْ صَحَّ فَيَا الْعُسْرَةَ نَصْبُهُ أَتَّخِذُ
وَأَخْفِضُ بِكسرٍ غَيْرَ مَا لَا يَنْصَرِفُ فَإِنْ خَفَضَهُ عَلَى الْفَتْحِ وَقِفْ
وَبِالسُّكُونِ أَجْزَهُ سَوَى مَا قَدْ خَتِمَ يَذِيءُ أَعْيَالًا فَيَجْذِفُهُ جُزْءَهُ

أي أن الممرات بالحركة ترفع بالفتحة كلها . وتُنصَبُ بالفتحة إلا جمع المؤنث السالم فبالكسرة
كرايت المؤنثات جملاً على جمع المذكر السالم الذي يُنصَبُ بالياء كما سيأتي لأشراكها
في السلامة . ويُخَفَضُ الاسم بها بالكسرة إلا ما لا ينصرف فبالفتحة كمررت باحدهم جملاً
على النعل الذي لا يكسر لما بينهما من المشابهة كما سنعرف . ويجزَمُ النعل بالسكون إلا
المعتل الآخر فيجذف آخره كلم يدع لان الجازم لا يجد فيه حركة فيجذفها كما في الصحيح
الآخر فيجذف آخره التيه بالحركة . وقيل ان الجازم يجذف الحركة المقدرة ويكنى
بها ولكن تستوي صورة الجزوم والمرفوع فينرق منها يجذف الحرف . فيكون الحرف على
الاول محذوفاً بالجازم وعلى الثاني محذوفاً عند دخول الجازم لا به . وعلى كلا المذهبين
لا يكون ذلك من قبيل الاعراب بالحروف لان المحذوف من اصول الكلمة . واعلم ان
المضارع الذي يُعَرَّبُ بالحركة ينطوي على فعل الغائب والغائبة والمخاطب وفعل التكلم
نحو بضرب وتضرب هي أو است وأضرب وتضرب . ويقال لها المرفعات الخمسة باعتبار

المعنى وإن كانت أربعة في اللفظ كما ترى * والمعلل الآخر منه قد ثبت آخره في الجزم
للضرورة فيكون جزمة مقدراً وعلى ذلك قول الشاعر

ونفحك مني شجرة عيشية كأن لم ترى قلمي أسيراً يمانياً

فإن كان حرف العلة بدلاً من همزة نحو بنوا ببدال الهمزة ألفاً فإن قُدِّرَ الابدال بعد
دخول الجازم ثبت مطلقاً لأن الجازم قد استوفى مقتضاه بحذف الحركة التي كانت قبل
الابدال وإن قُدِّرَ قبل دخوله جازاً ثبوتاً باعتبار الأصل وحذفه باعتبار الحال

وَالْأَصْلُ مِنْ ذَلِكَ مَا يُنَاسِبُ صَاحِبَهُ وَالْغَيْرُ فَرْعٌ نَائِبُ

أي أن الأصل من هذا الأعراب ما كان فيه مناسبة بينه وبين علامته وهو الرفع بالضمة
والنصب بالفتحة والخفض بالكسرة والجزم بالسكون وما سوى ذلك وهو النصب بالكسرة
والخفض بالفتحة والجزم بالحذف فهو فرع له ونائب عنه في الاستعمال

فصل

في الأعراب بالحروف

الْوَاوُ فِي التَّجْمِيعِ ذِي السَّلَامَةِ مَذْخَرُ الرِّفْعِ عِلَامَةٌ

أي أن الواو تكون علامة للرفع في جمع المذكر السالم نحو جاء المؤمنون. وإنما قدمناها
في الذكر مع كونها للجمع لأنها تناسب ضمة الرفع التي هي نائبة عنها بخلاف غيرها مما
ينوب عن الضمة. وقد مر هذا التجمع على الأسماء الخمسة مع كونها مفردة لأنه أصل في
الأعراب بالحروف بخلافها فإنها دخيلة فيه كما مر * وأعلم أن المعبر في التجمع السالم
مذكراً ومؤنثاً هو مجرد الصيغة الموضوع لكل واحد منها بالنظر إلى حصول الجمعية فيه
بالزيادة اللاحقة له. ولذلك يطرأ الأعراب الجارية عليهما في ما كان من المذكر مؤنث
كما رَضُونَ. ومن المؤنث لمذكر كخَلَّات. وما لم يعلم بناءً واحداً فيها كَيُنُونَ وبنات
ما ألحق بها كما سبقي في باب المخففات

كَذَا أَبِ أَخٍ حَمْرُ ذُو وَقَمْرُ سَاقِطٌ مِمْ وَهَنْ قَدْ يَنْجُمُ
وَشَرَطُهَا الْإِفْرَادُ وَالْكَبِيرُ مَعَ إِضَافَةٍ إِلَى سِوَى الْيَاءِ تَعَعُ

أي أن هذه الأسماء تكون الواو أيضاً علامة رفعها. ويشتراط في التثنية أن تكون ميم

محدوفة . وفي جميعها ان تكون غير مشبهة ولا مجموعية ولا مسخرة . وان تكون مضافة
ولكن الى غير ياء المتكلم فيقال جاء ابوك واخوك وهذا فوك وهم جراً . فان لم تتوفر
هذه الشروط أعربت كما تعرب نظائرها من سائر الاء . والاصل منها الخمسة الاولى
ولذلك يقال لها الاء الخمسة . واما الهن فقد يرفع فيها فتسب سقوا عناء في الاصل
الشيء مطلقاً غير انهم يكونون غالباً عما يستقبح التصريح بذكره . والاشهر فيه ان يعرب
بالحركة فيقال هذا هن زيد وهو الافصح . واعلم ان الله يجوز فيه اثبات الميم مع الاضافة
فيعرب بالحركة كقول الرازي

كالحوت لا يرويه شيء يهينه يصبح ظان وفي البحر فمة

وهو مانع في النظم والنثر ومنه في الحديث لحنوت لم العائم اطيب عند الله من ربح
المسك خلافاً لمن خصه بالضرورة

وَفِي الْمَثْنَى الْإِفْتِلَافُ إِذَا ضَمِيرَتْ لَهُ كَوَاوِ الْجَمْعِ

اي ان الالف تكون علامة للرفع في المثني نحو جاء الرجلان لانها ضميرة المرفوع في نحو
يضر بان كان واو الجمع علامة رفعه وهي ضميرة المرفوع في نحو يضر بان ففعال وكل
واحدة منها علامة الرفع للوافقة بين الصاحب والمضروب

وَمَا اسْتَفْتَقَ مِنْ أَبٍ وَمَا رَدِفَتْ رَفْعاً يَوَاوِي تَصْبُوهُ بِأَلْفٍ

وَجَرٌّ بِأَلْيَاءٍ وَلَتَصْبُ الثَّنِيَّةُ وَالتَّجْمَعُ كَالْجَمْرِ بِنِهَا لِلتَّسْوِيَةِ

اي انهم ينصبون بالالف ويجزؤون بالياء ما استفتق الرفع بالواو من الاء الخمسة وهي
ما استجمع الشروط المذكورة هناك فيقال رايت اباك واخاك ومررت بابيك واخوك
وهلم جراً . وكذلك يجمعون الياء علامة النصب في المثني والجمع كما يجعلونها علامة الجز
فيها فيقال رايت الرجلين والمؤمنين ومررت بالرجلين والمؤمنين . وذلك لما بين
النصب والجز من المناسبة في كون كل واحد منهما يقع فضاء فقصداً التسوية بينهما في الصورة
وَالرَّفْعُ فِي مُضَارِعٍ بِهِ اتَّصَلَ بِأَدْيٍ ضَمِيرٍ لَأَنَّ يَالْتُونَ حَصَلَ
وَحُذِفَتْ فِي التَّجْمَعِ وَالتَّصْبُ اتَّفَقَ كَمَا اتَّفَقَ الْجَمْرُ الَّذِي قَدْ سَلَفَا

اي ان النون تكون علامة الرفع في الفعل المضارع اذا اتصلت به الضائر البارزة التي هي

أحرف لين، وهي الف الثنية نحو يضربان ونضربان، وواو الجمع نحو يضربون ونضربون،
وباء المخاطبة نحو تضربين، وهذه الأفعال هي المعروفة بالأفعال الخمسة، وحذف هذه
النون يكون علامة وضعية للجزم في هذه الأفعال نحو لم يضربا لأن الجزم عبارة عن حذف
علامة الرفع كما مر، ثم يحمل النصب عليه نحو لن يضربوا فيكون حذفها علامة له أيضاً كما
حِيلَ على الخفض في المتن والجمع فكانت الباء علامة له أيضاً، وذلك لأن الجزم نظير
الخفض في الاختصاص كما عرفت فصاع الحمل على الواحد منها كما ساع على الآخر

وَكُلُّ ذَلِكَ نَابَ عَنْ أَصُولِ مَا فِي أَصْلِهِ ذِي أَحْرَكَاتٍ اسْتَحْكَمَا

أي أن كل ما ذكر من الأعراب بالحروف ينبو عن أصول الأعراب بالحركة الذي هو
الأصل في الأعراب، وتلك الأصول هي الرفع بالنصب والتثنية بالفتح والخفض بالكسرة
والجزم بالسكون كما مر، فيكون حذف النون مثلاً في نحو لم يَخْنِها نائياً عن السكون في نحو
لم يضرب لا عن حذف الآخر في نحو لم يَخْنِ، وقس نظائره عليه، وأعلم أن الأعراب
بالحركة تجسب أصلاً لأن الحركة هي العلامة الوضعية للأعراب والحرف نائب عنها كما
علمت، وبهذا الاعتبار استحق الاسم المفرد أن يعرب بالحركة لأنه الأصل في الأسماء، فإن
الاسم يوضع أولاً للواحد ثم يثنى ويجمع لما زاد عليه، وينبأ على ذلك استحق المتن والجمع
باسم الأعراب بالحروف لأنها فرع المفرد والأعراب بالحرف فرع الأعراب بالحركة،
فصار الأعراب بالحروف أصلاً بالنسبة إلى الجمع والأعراب بالحركات فرعاً، غير أنه لما
كان جمع المذكور السالم هو الأصل في الجمع وثبته المجموع فروع له جعلوا له الأعراب
بالحرف الذي هو الأصل في أعراب الجمع وتركوا لها الأعراب بالحركة الذي هو الفرع
فيه قصداً للمطابقة بين المعرب والإعراب، وإما الأسماء الخمسة فلما كانت أولها تفسلح
لجعلها حروف إعراب، وكانت كل واحدة منها يستلزم آخر كالأب فانه يستلزم الابن
شبهوها بالمتن الذي يستلزم الواحد منه الآخر فحملوها عليه في الأعراب، وإما الأفعال
الخمس فلما كان كل واحد منها يتصل بما يتصل به المتن والجمع من الحروف شبهوا فعلها
منها كيضربان ويضربون بالرفوع منها كالضاربان والضاربون، وفعل الموثنة كضربين
بالجمع المصوب كالضاربين، فحملوا كل واحد على نظيره، ومن ثم أعربوا المضارع
المجرد من هذه الضمائر بالحركة لأنه أشبه بالاسم المفرد، والله أعلم

فصل

في ملحقات التثنية والجمع المالم

وَيَجْعَلُونَ أَثْنَيْنِ وَأَثْنَيْنِ فِي حُكْمِ مَا نَبِيِّ مُلْحَقِينَ

أي أنهم يجعلون اثنين واثنين ملحقين بالثنى لامتثال حقيقة لأن من شرط المثنى أن يكون صالحاً للتجريد من الزيادة اللاحقة له فبرّد الرجلان مثلاً إلى الرجل وهما لا يصلحان لذلك غير أنهم باعتبار مناسبتها للثنى في اللفظ والمعنى يعطونها حكماً في الأعراب غير فعولها بالالف ويصوبونها ويختصونها بالياء * وأعلم أنهم اختلفوا في نحو الأثْنَيْنِ المراد بهما الأب والأم فقبل ملحق بالثنى لاختلاف لفظ المتربين فيه وقبل مثنى بناءً على تغليب الواحد على الآخر وإطلاق لفظه عليه من جهة الجواز فيكون قد جرى على حكم التثنية وهو المختار عند المحققين

كَذَا كَلَامٌ مَصْمُومٌ كَلَامًا قَانَ نُصِفَ إِلَى الظَّاهِرِ فَأَلْفَصْرُقَيْنِ

أي وكذلك يلحقون بالثنى كلاً وكثماً مع إضافتهما إلى الضمير فيقال جاء الرجلان كلاًهما والمرأتان كثناهما ورأيت الرجلين كثنيهما ومررت بالمرأتين كثنيهما. فإن أضيفنا إلى الظاهر أرسنها ألفاً وأعراباً بالحركات المنذرة كسائر الأسماء المنصورة فيقال جاء كلاً الرجلين ورأيت كلاً المرأتين وهلم جراً وهي لغة جمهور العرب * وإنما كان ذلك كذلك لأن معناها مثنى ولفظها منرد فاعربوها نارة بالحرف كالثنى مراعاة للمعنى ونارة بالحركة كالمفرد مراعاة للفظ. ولما كان الضمير فرع الظاهر والأعراب بالحرف فرع الأعراب بالحركة جعلوا أعرابهما مع الضمير بالحرف ومع الظاهر بالحركة المناسبة بين الطرفين * وأعلم أنه يجوز أن يرأى لفظ كلاً وكثماً أو معناهما في الأخبار عنها أيضاً فيقال كلاًهما قائم أو قائمان. وقد اجتمعا في قول الشاعر

كَلَامًا حِينَ جَدَّ الْجَرَى بَيْنَهُمَا قَدْ أَقْلَعَا وَكَلَا أَثْنَيْنِمَا رَأَيْتُ

غير أن مراعاة اللفظ عديم أكثر من مراعاة المعنى في الاستعمال لانه أقوى منه

وَأَتَحَقُّوا بِسَالِمٍ أَجْمَعِينَ مَا وَافَقَ لَفْظًا دُونَ حُكْمٍ لَهَا

نَحْوُ الْعُقُودِ وَإِلَى الْآتِ وَكُلُّ ذَلِكَ بِالسَّمَاعِ آتٍ

اي انهم الحقول بالجمعين السالمين مذكراً ومؤنثاً ما وافقها في صيغة الجمع وخالفها في شروطها واحكامها كعتود الاعداد وهي من العشرين الى التسعين فانها ليست بمجموع في الحقيقة لان العشرين مثلاً لو كانت جمعا لل عشرة لكانت تطلق اقل ما يكون على ثلاث عشرات فتشغل اقل ما يكون على اثنين * وكذلك الواو بمعنى اصحاب ومؤنث آلات اذا لامرد لها او ما جمع ذي وفات من غير لفظها وعلى كلا الوجهين لا يصح الحكم عليهما بالجمعية . وكل ذلك في باب التثنية والجمع - اعني لا يناس عليه

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ مَا سُمِّيَ بِالتَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ يُعْطَى حُكْمُ تِلْكَ الْإِثْنِيَّةِ وَجَاءَ كَالْمُفْرَدِ غَيْرِ مُنْصَرَفٍ عَزَّ حَرْفُ رَفَعٍ فِيهِ لَيْسَ بِمُعْرِفٍ

اي ان ما سمي بصيغة التثنية والجمع المذكور وهو السالمون ذكرًا ومؤنثًا كزبدان وحندون وعرفات بنفوس المني والجمع فيعربونه اعرابها فيقال جاء زبدان ورايت حدين وهلم جرا * واجاز قوم اعراب جميع هذه المذكورات كالمفرد الغير المنصرف فتعرب كلها بالحركات مرفوعة بالضمة ومنصوبة بالفتحة . وحسبنا نلزم الالف مسمى التثنية والواو مسمى جمع المذكور لانها علامة الرفع الذي هو اول احوال الالمام . فيجري زبدان مجرى تزوان وحندون مجرى هرون وعرفات مجرى أرطاة نالما ويكون كل واحد منهما من الصرف بالعينية مع زيادة الالف والنون في الاول وشبه العجمة في الثاني والثالث في الثالث . غير انهم اجازوا في نحو عرفات ان ينصب ويجر بالكسرة كما كان قبل العلية وتكون الكسرة نائية عن الفتحة . وحسبنا ان شئت اثبت ثبوته لانه في الاصل للمقابل وان شئت استغنينا لانه شبيه بتثوين الصرف في الصورة

فصل

في تقدير الاعراب ومحلوه

الضَّمَّ وَالْكَسْرُ أَنْوَ فِي غَيْرِ الْآلِفِ مِنْ حَرْفِ مَدٍّ وَفِي كَلَّا تَكْنِيفِ

اي ان الضمة والكسرة تقرران على الواو والياء من احرف المد وهي احرف العلة المسبوقة بحركة تجانسها . فيختص ذلك في الواو المسبوقة بالضمة والياء المسبوقة بالكسرة كما ستري بخلاف المسبوقين بالسكون كدلو وظمي فان الحركات كلها تظهر عليهما كالصحيح * واما الالف فتقدر عليها كل الحركات باسرها لانها لا تنزل الحركة اصلاً بخلاف الواو والياء فانها

تبدلان كل الحركات ولكن تستقل عليها الضمة والكسرة فتدّران وتُحَقِّقُ النسخ فيظن
 فيكون التدبير على الالف للتدبر وعليهما للاستقلال * واعلم ان الواو لاتنفع هذا الموقع الا
 في الفعل كيدعولان الاسم المعرب بالحركة لا يكون آخره واوا مسبوقة بالضمة . واما
 الالف والياء فتدّران في الاسم كالعصا والفاخي . وفي الفعل كعشى وبري * والحركة تُقدّر
 على المحذوف منهق لالتقاء الساكنين في نحو سدع الزبانية واولئك على هدى وفي كل
 واحد يهيمون كما تُقدّر على الثابت في نحو وائنه يدعو الى دار السلام ولند جاءهم من ربه
 احدى وما اشبه ذلك لان المحذوف لعلته تُقدّر الثبوت كاسيا في * ومن العرب من يقدّر
 الفتحه ايضا على الواو والياء المذكورين وعليه قول الشاعر
 وما سودني عامر عن كلاله أن الله ان أسو بأم ولا أب
 وقول الآخر

وقول الآخر

فبلمات من بنات الجن تركن راعين مثل الثمر

وهو كثير في الشعر وبندر في الشعر كقولهم أعط الفوس باربعها غيراته في الشعر سائح
 مقبول بالاجماع بخلاف النثر لانه يكون فيه خروجا عن الاصل لا داعي اليه

”كذلك ما يُضَافُ لِلْيَاءِ وَمَا فِيهِ لَدَى الْوَقْفِ السُّكُونُ التَّزْمَا“

اي كذلك تُقدّر كل الحركات على المضاف الى ياء المتكلم كقلامي لان آخره قد انزمت
 الكسر المناسبة الياء فاشتغل به عن قبول حركة اخرى وهو مذهب الجمهور * وتُقدّر
 ايضا الحركات كلها على ما ينتزم كونه في الوقف وهو ما سوى المنصوب الذي يُبدل
 تنوينه التاني لبقاء النصب هناك لفتا كاسيا في باه

”وَمَا أَقْتَضَى الْعَكْبِيُّ مِنْ حَكْمٍ فُرِضَ يُنَوَّى وَمَا الْجَزْمُ أَقْتَضَى حَيْثُ اعْتَرَضَ

اي انه يُقدّر ايضا في الحكاية ما يقتضيه الحكمي من حكم الاعراب المفروض له حركة كان
 او حرفا كاستراه في موضعه * وكذلك يُقدّر ما يقتضيه الجزم من السكون وما ينوب عنه
 اذا اعترض دونه ما يقتضي العدول عنه كالتقاء الساكنين في نحو لا تضرب الرجل او
 النمل كما في نحو ألم تعلم أن الله على كل شيء قدير . او ضرورة الشعر في نحو قوله كأن لم
 ترى قبلي أسيرا يائيا كما مر * واعلم ان حركة المناسبة ونحوها من هذه الحركات لا تُقدّر من
 حركات الاعراب لانها ليست لعامل ولا من حركات البناء لانها غير وضعية وانما هي

حركات اخرى تجتلب للاغراض المذكورة ونحوها فيستعمل بها المحل الذي تقع فيه وينبع
مما ظهر الحركة التي يستعملها فتقدير عليه

وَوَاوُ جَمْعٌ قَبْلَ يَاءٍ اِنْ تُصِفَ قَلْبًا وَكُلُّ حَرْفٍ اِعْرَابٌ حَذَفَ

اي وتقدر ايضا واو الجمع المرفوع المضاف الى ياء المتكلم متلوقة مدغمة في الياء المذكورة
نحو النعم ضارتي فان اصله ضاربوني ثم قلبت الواو ياء لعلية صرفية واُدغِمت في الياء
التي بعدها فكان لفظها المرفوع للرفع مثقرا * وكذلك يفتقر كل ما حذف من احرف
الاعراب لغرض او علة وهو يشمل نون الرفع واحرف العلة التي يعرب بها المثني والجمع
والاسماء الخمسة * اما النون فانها تحذف للتخفيف قبل نون التوكيد نحو هل نصر بان
فان اصله نصر بان ثم حذفت النون الاولى وقبل نون الوقاية نحو هل تكلموني فان اصله
تكلموني كما لا يخفى. واما احرف العلة فانها تحذف لالتقاء الساكنين في نحو جاء غلاما
القاضي وذاكروا اسم الله ومررت بالي الحسين غير انها تحذف لفظا وتثبت خطا كما
رأيت لدفع الالتباس

وَمَا لَهُ الْعَامِلُ مَبْنِيًا طَلَبَ قَدْ ذَكَرَ فِي مَحَلِّ اِعْرَابِهِ وَجَبَ

اي ان ما يطلبه العامل من المبنيات يكون في محل الاعراب الذي يقتضيه ذلك العامل
فيكون اعرابه محلا لانه لا يقبل الاعراب لفظا ولا تقديرا. وذلك بشمل الاسم والنعل
المبنيين والمجماة نحو قال سبويه والنساء يذهبن. فان سبويه في محل الرفع بالفاعلية.
وكذلك يذهب وحده بالتجريد ومع النون بالخبرية. وفن عليو سائر احكام الاعراب *
وعلى هذا يكون للاعراب ثلثة طرق لانه يكون لفظا او تقديرا او محلا. غير ان اللغظي
والتقديري يتعلقان بآخر الكلمة والمحلي يتعلق بجميعها لانهما تكون برمتها في محل ذلك
الاعراب لا آخرها فقط

وَنَحْوُ رَامِي السَّهْمِ مَعْنَى قَدْ شَمَلَ مَعَ حَكْمٍ لَفْظٍ مُعَرَّبٍ حَكْمُ الْحَمَلِ

اي ان الاعراب المحلي يقع في الممرات ايضا مع الاعراب اللغظي في نحو رامي السهم فان
السهم في محل النصب بالمتعولة لانه منعول في المعنى وذلك مع كونه مخوضا بالاضافة
لفظا فيكون قد جمع الطرفين كما ترى

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ أَحْرَكَاتٍ فِي الْيَنَاءِ تَتَوَي كَمَا حَذَامٌ لَا فَنَى هُنَا
كَذَلِكَ الْمَكُونُ قَدْ يَقْدَرُ نَحْوُ أَضْرِبِ الْعَبْدِ كَمَا سَبَدَّكَرُ

أي ان الحركات البنائية تُقدَّر أيضاً كما تُقدَّر احركات الاعرابية . وذلك يكون في باب
النداء سواء كان المنادى شيئاً قبل النداء نحو يا حذام ام عربياً نحو يا يحيى . وهو يشمل
المنادى المحض كأمراً . والمستغاث والمندوب المحققين بالالف نحو يا زيدا لعمر وروا زيدا .
وفي اسم لا البنائية الجنس نحو لا فنى هنا . فان الحركة تُقدَّر في كل ذلك لاستغفال المحل
بغيرها او لتعذر ظهورها * وكذلك المكون يُقدَّر عند عروض الحركة على الساكن نحو
أضرب العبد كما سباني في المسائل المثورة

فصل

في امتناع صرف الاسم

أَلْفَعْلُ يُشْتَقُّ مِنْ أَسْمٍ وَهِيَ لَا يُفِيدُ دُونَ أَسْمٍ إِذَا مَا أَسْتَعْمِلَا
فَكَانَ فَرْعَانِ بِهِ لَفْظٌ بَعْضُهُمَا وَالْبَعْضُ مَعْنَوِيٌّ

أي ان الفعل يُشتق من الاسم ولا يفيد الا اذا أُسند اليه . فيكون فيه فرعتان احدهما
لفظية وهي اشتقاقه من الاسم والاخرى معنوية وهي توفيقه عليه في الافادة * واعلم ان
المراد بالاسم الذي يُشتق منه الفعل هو المصدر وهو مذهب البصريين وعليه الاكثرون
لان مدلول الفعل مركب كما مر ومدلول الاسم مفرد والمفرد اصل للمركب . واما الكوفيون
الذين يحكمون بالاصالة للفعل فعندهم ان الفرعية اللفظية هي التركيب لا الاشتقاق .
والمرجع هنا في كلا المذهبين الى الفرعية التي يبنى عليها منع الصرف فلا يعتبر الخلاف فيه

وَالْأَسْمُ إِنْ كَانَ لِفَرْعَيْنِ أَلِفٌ لَفْظًا وَمَعْنَى مِثْلُهُ لَمْ يَنْصَرَفْ
فَكَانَ لَمْ يَكْسَرُ وَلَمْ يَنْوُنْ بِمَا مِنَ التَّنْوِينِ لِلتَّيَمُّنِ

أي ان الاسم اذا وُجِد فيه فرعتان احدهما من جهة اللفظ والاخرى من جهة المعنى
مثل ما في الفعل كان غير منصرف فلم يَكْسَر ولم يَنْوُن كالفعل . غير ان التنوين المحظور
فيه انما هو تنوين الامكنية لانه هو الذي يدل على شدة تمكّن الاسم في الاسمية بخلاف غيره

فانه لا يمنع فيه كما سئري . واعلم ان الاسم ينقسم باعتبار التمكن في الاسمية الى ممكن
امكن وهو المَعْرَب المنصرف كزيد . وممكن غير امكن وهو المَعْرَب الغير المنصرف
كاحمد . وغير ممكن ولا امكن وهو المنهي كيبويه . والغير المنصرف يختص بما يعرب
بالحركات مفردا او جمع تكثير . ولا يشكّل بما سمي به غير منصرف من المثنيات والجمع
السالمه لانها تصير مفردة بالسمية معرفة بالحركات جميعا واختلاف في حقيقة هذا الصرف
فقل المراد به التنوين فقط وقبل التنوين والكسر جميعا وقبل غير ذلك مما لا فائدة في

ذكره . والاول هو المختار عند المحققين

وَالْقَلْبُ فِي هَذَا الْمَقَامِ يُعْتَبَرُ فِي اللَّفْظِ فَالْحِفْظُ نَقْصٌ فِي الْأَثَرِ

اي ان ثقل اللفظ يعتبر في منع الصرف لانه منظور اليه في الاصل باعتبار ان الاسم لما
ثقل بمشابهته للفعل خففوه باستقاط التنوين لانه لا يحمل الزيادة وسموه من الكسر
النفق . فاذا كان لفظ الاسم خفيفا كهند نقص شيء من اثر المشابهة المانعة من الصرف
فيضعف الاعتماد عليها كما سيأتي

فصل

في موانع الصرف واحكامها

تُدْعَى التَّرْوِيعُ الْمَانِعَاتُ بِالْعِلَلِ إِذَا كَانَ مَنَعُ الصَّرْفِ عَنْهَا قَدْ حَصَلَ
بِجَمْعِهَا الْوَصْفُ وَتَعْرِيفُ الْعَلَمِ عَدْلٌ وَتَرْكِيبٌ وَالْفَاطَةُ الْعَجَمُ
جَمْعٌ وَتَأْنِيثٌ وَوَزْنٌ فِعْلٌ وَالْفَتْ وَالنُّونُ فَوْقَ الْأَصْلِ

اي ان الترويع التي تمنع صرف الاسم اذا وجعت فيه يقال لها العلة لانه يمنع من الصرف
بسميها . وهذه العلة تجمعها الامور المذكورة وهي الوصفية والعلمية والعلة والتركيب والعجمة
والجمع والتأنيث ووزن الفعل وزيادة الالف والنون . ولكل منها احكام ستذكر بالتفصيل

وَالْأَوَّلَانِ الرُّكْنُ كُلُّ مَنَعٍ مَعْنَى يَلْفِظُ بَعْضُهَا بِجَمْعٍ
وَيَصِحُّ بَانَ الْعَدْلُ مِنْهَا كَأَخَرٍ جَمْعًا لِأُخْرَى عِنْدَ نَكْرِ " وَزَفَرٌ
وَوَزَنَ فِعْلٌ وَالْمَزِيدَتَيْنِ كَمَا أَحْمَدُ يَقْظَانُ أُرِيدَا لَهُمَا

أي ان الوصية والعلمية هما الركن الذي ينضم اليه غيره من هذه العلل . لان الاولى من قبيل الصفة والثانية من قبيل الموصوف وعلى هذين التقعين مدار الاسماء . وكلتا العلتين من جهة المعنى فاذا انضم الى احدهما علة من جهة اللفظ منع الصرف * وكل واحدة منهما تصاحب العدل ووزن النعل والالف والنون . اما العدل مع الوصية ففي نحو اخرجهم اخرجى عند استعماله مكررا فانه معدول عن آخر كما سيجي . ومع العلمية في نحو قرأ اسم رجل فانه معدول عن زافر * واما وزن النعل وزيادة الالف والنون معها فالاول في نحو احمد والثاني في نحو يتضان وهما يجمعان الطرفين لان كل واحد منهما يصلح ان يكون صفة او علما بحسب ما يراد به كما ترى

وَالْعِلْمُ الْعِلْمِيَّةُ وَالتَّرْكِيبُ قَدْ خَصَّ كُجُورَ خَضِرَ مَوْتٍ فَأَنْفَرَدَ
كَذَلِكَ الثَّانِيَةُ بِالنَّاءِ أَصْطَفَى إِذْ هُوَ فِيهِ لَازِمٌ لَا يَتَنَفَّى

أي ان العلمية تخص بصاحبة العجمة كجور اسم مدينية . والتركيب كخضرموت اسم مدينة اخرى . فننفرد بذلك عن الوصية لانها لا تصاحبها * وكذلك تخص بصاحبة الثانية بالناء كدائمة لانها يكون لازما معها بخلاف الصفة كدائمة فان ثانيها في معرض الزوال لانها قبل اسقاط الناء . منها يفقد الثانية . واعلم ان الثانية بالناء يشمل ما كان لفظا ومعنى كما في فاحشة او لفظا فقط كسلخه اسم رجل . وما كانت الناء فيه ظاهرا كما رأيت او مقدرة كهند . وكذا يتناول تحت حكم واحد من هذا النيل

وَأَلْفُ الْأَنْثَى كَقَتِ إِذْ تَلْتَزِمُ كَلَّا وَجَمْعُ شَبَةِ الْفَرْدِ عَدِمَ

أي ان الف الثانية تنكح وحدها لمنع كل مصحوب لها من الصرف . وذلك بعمل المفصورة منها والمحدودة . مطردا في كل ما تخيم بها علما كسلي وخمساء او صفة كعجلي وعذراء . منفردا كما رأيت او جمعا كترضى وشعراء . وذلك لانها تلزم كل ما تصحبه لانه يبنى عليها كانهما من اصول بخلاف الناء فانها لا تلزم غير الاعلام الا نادرا والنادر لا يبنى عليه حكم . ومن ثم تكون دلالة مصحوب الالف على الثانية علة معنوية ولزوم الالف له علة لفظية . وبهذا الاعتبار قامت مقام علتين فاستقلت بمنع الصرف * وكذلك الجمع الذي لا يجري على مثال الآحاد وهو ما كان بعد ألف جمعو متعززا كان متصلا كدراهم أي متصلا بساكني كدناير فانه يستقل ايضا بمنع الصرف لانه يقوم مقام علتين . وذلك

لان دلالة على الجمعية علة معنوية وخروجه عن صيغة الآحاد العربية علة لفظية لان الآحاد لا توضع على هذه الصيغة فيعتبر وزنها قرعاً بالنسبة الى وزن المفرد كما اعتبر وزن النمل قرعاً بالنسبة الى وزن الاسم . ويقال لما صيغة منتهى الجموع

وَكُلُّهَا قَرَعٌ لِأَصْلِ قَدْ غَرَسَ كَأَنَّهُ يُوصَفُ مَعْمُوصُوفِهِ فَأَعْلَمَ وَقَسَّ
اي ان كل واحدة من هذه العلل فرع عن اصل كالوصفة فانها فرع الموصوفة كما مر . وكذلك ما يليها من العلل فان العلمية فرع التنكير . والعدل فرع الاصاله . والتركيب فرع البساطة . والعجبة فرع العربية عند أهلها . والجمع فرع الإفراد . والثاني فرع التذكير . ووزن النمل فرع وزن الاسم . والزيادة فرع التجرد

فصل

في شروط هذه العلل واحكامها مع مصحوباتها

يُشْتَرَطُ الْوَضْعُ لِيُوصَفَ قَامِعٌ كَادَمٌ أَسْمًا لَا كَوَصَفٍ أَرْبَعٍ
اي يشترط في الوصفة ان تكون من اصل الوضع فلا يعتبر الاستعمال العارض . ولذلك يمنع ما وضع للوصفة ثم طرأت عليه الاسمية كادام اسماً للثريد . ويصرف ما وضع للاسمية ثم طرأت عليه الوصفة كاربعة موصوفاً بها في نحو مررت بجوار اربعة . وقس على ذلك كل ما جاء من هذا القبيل بالاستقراء

وَالْعَدْلُ بِالسَّمَاعِ لِكَيْ قُدِّرَ فِي عِلْمٍ وَالْعَبْرُ تَحْقِيقًا جَرَسَ

اي ان العدل وهو تحويل الاسم عن صيغته الأصلية مع بناء معناه الاعلى يؤخذ بالسماع فلا يناس عليه . غير ان الواقع منه في الاعلام يكون تقديرًا تصحيحاً لامتناع الوارد منها عن العرب غير منصرف . وليس فيه مانع غير العلمية فيقدر عدله عن اصل مفروخي كما مر في عدل زفر عن زافر ليفصل له سبب آخر يمنع بانضمامه الى العلمية . ولذلك لم يحكم بالعدل في أدل لانه وجد عندهم متصرفاً . ولا سبب طوى عند من يمنع باعتبار البعثة لان فيه الثاني مع العلمية . وقد اصبحت النجاة ما سبغ من الاعلام المعدولة

فكان خمسة عشر اسماً جمعها بعضهم بقوله

ان رُمِيَ الضبط لما نقلوهُ الى قُلَيْلٍ عُمَرُ زُحْلُ

زُقِرَ جُشِمَ قَمِحَ قُتِرَ دَلَفَ عَصِمَ نَعَلَ
وَجَحَى بَلَغَ مَضَرَ هَبَلَ وَشَمِمَ مَا ذَكَرُوا هَدَلَ

وأما في غير الأعلام فيكون تخفيفاً للثقل الأصل الذي يقتضيه المقام كأخر في نحو فَعِدَّةٍ من أيامٍ أخر فإنها جمع أخرى مؤنث آخر وهو أفعل تفضيل لا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع الأفع على أو الإضافة وليس شيء منها * وكذلك جَمَعَ في نحو جَاءَتِ المُنَدَاتُ كُلُّنَّ جَمَعَ فإنها جمع جمعاء مؤنث أجمع وفي أنها تجمع على جماعات لأنها اسم كسحراء * وكذلك نوابها من الفاظ التوكيد * وهكذا سَمِعَ في نحو خرجت يوم الجمعة سَمِعَ فإن المراد به سَمِعَ ذلك اليوم بسببه فكان يجب أن يُعَرَفَ بأن * فلما استعملت هذه الأسماء على خلاف الأصول المعينة لها علم أنها معدولة عنها فتكون أخر معدولة عن آخر بلفظ الأفراد والتذكير * وجمع ونوابها عن جماعات وكنوعات وهلم جرا * وسَمِعَ عن السحراء بالالف واللام * ومن لم تكون قد امتنع بالعدل مع الوصية في الأول ومع شبه العلوية في الآخرين كما ستعرف

وَجَاءَ مِنْ ذَلِكَ فِي الْأَعْدَادِ فُعَالٌ أَوْ مَفْعَلٌ فِي الْآحَادِ
وَذَلِكَ فِي حَالٍ وَتَعْتٍ وَخَبَرٍ حِكْمِي لِارْتِعَادِ وَقِيلَ لِعَشْرٍ

أي أنهم استعملوا فُعَالٌ بالضم أو مَفْعَلٌ بالفتح في آحاد الأعداد نحو جَاءَ القومُ آحاداً أو متوحداً أي جاءوا واحداً واحداً وهو الأصل فعدل به عن التكرار إلى الأفراد * وكلاهما يتعان في ما يضمن الوصية وهو الحال كما رأيت * والتعت نحو أَلِيَّ الحِجَةِ مَثْنَى وَثَلَاثَ وَرُبَاعَ * والخبر نحو صلوة الليل مَثْنَى * فيمتنعان من الصرف بالوصية والعدل * غير أن ذلك محكي عن العرب إلى الأربعة فقط بالاتفاق وفي ما فوقها إلى العشرة على خلاف * وقال الأكثرون لم يمتنع شيء منها إلا إلى الأربعة ولكن النحاة نظروا إلى العشرة قياساً على ما سمع من ذلك والله أعلم

وَالشَّرْطُ فِي التَّرْكِيبِ مَزْجٌ يُعَرَّبُ مَعَهُ كَمَا رُكِبَ مَعْدِي كَرِبُ
أي أن شرط المركب الذي يمتنع من الصرف أن يكون مزجياً معرباً كمعدى كَرِبَ على ما ستعرفه في ما بعد * فخرج بنيد المرحي المركب الأسادي كُنَّا بَطْ شَرًّا * والإضافي كعبد الله * وبنيد المعرب المرحي كعبود فان كل ذلك لا يدخل في هذا الباب

وَشَرَطُ ذِي الْعِجْمَةِ وَضَعُ الْعِلْمِ لِحِفْظِهِ غَرَابَةٌ فِي الْعِلْمِ

أي ان شرط ما فيه العجمة وهو كل ما ليس بعربي ان يكون قد وضع علما في لغة الاعاجم لم يبق على غرابته عن الالفاظ العربية لانه لو لم يكن علما تصرفت فيه العرب بالتنوين وإدخال الالف واللام عليه وغير ذلك فصار من جنس العربية . ولذلك انا سمي بدياج انصرف لانه نكرة في العجمة وهو مذموب مبهوبه وعليه المجهور

وَكُونُهُ فَوْقَ ثَلَاثٍ يَشْتَرِطُ لِلثَّلَاثِ أَوْ يَتَعَاَضُ تَحْرِيكُ الْوَسْطِ

أي ويشترط ايضا في ذي العجمة ان يكون زائدا على ثلاثة احرف كيوسف ليحصل فيه التثنية المطلوب لمنع الصرف . فان كان ثلاثيا يشترط فيه ان يكون متحرك الوسط كقنبر اسم حصن يستفيد بواسطة الحركة ثلاثا يتعاض به عما فاته من الزيادة * فان كان ساكن الوسط كجوح وجب صرفه عند الاكثرين لانه يكون اخف ما تبنى عليه الاسماء

وَالْجَمْعُ مَقْصُورٌ عَلَى الْأَقْصَى قَطْعًا فَإِنْ يَكُنْ بِأَلْسَاءٍ مَخْمُومًا سَقَطَ

أي ان صيغة الجمع المانعة من الصرف هي صيغة الجمع الأقصى وهو منتهى الجموع الذي مر الكلام عليه . فان كان مخموما بالآء كصياقلة انصرف لانه حينئذ يكون قد جاء على مثال الآحاد كملابية فنقذت منه الملة اللغزية التي هي خروجه عن صيغة الآحاد العربية كما نقرر في موضعه

وَأُطْلِقُوا مُؤَنَّثَ الْآءِ فَإِنْ عَرِي قَبْلَ كِهْنَدَ بِالصَّرْفِ أُذِنَ

فَإِنْ يُصَغَّرُ أَوْ يَكُنْ قَدْ شَبَّحَ بِعِجْمَةٍ كَبْلُجٍ خَفِيًّا مَبْعَا

أي ان العلم المؤنث بالآء يمنع من الصرف كينما كان مطلقا كاملا ومخففة ودخلة وغير ذلك . فان تجرد منها جاز صرف الثلاثي الساكن الوسط كهنند بالآء على ان خفة انظفه نفاوم احدي العائنين فلا يبنى الا واحدة منها . وجاز منعه عملا بالعائنين الفاعلتين فيه وهو الاكثر . فان صغر كهنند او كان اعجميا كبلج اسم بلد وجب منعه لظهور الآء في الاول فيصير كعاصمة . واجتماع ثلاث علل في الثاني وهي العلية والتأنيث والعجمة فتعادل احداها خفة اللفظ وينضل اثنان للرفع * واما ما كان زائدا على ثلاثة احرف كريبس او متحرك الوسط كمدن اسم مدينة فلا بد من منعوا لانهم يعتبرون الحرف الرابع منه بمنزلة

تاء التانيث وحركة الوسط بمنزلة الحرف الرابع * وذلك لان الرباعي اذا صغر استغنى
عن الحاق التاء به كقريبه تصغير عقرب فيكون الحرف الرابع قائما مقامها . وحركة
الوسط تخرج مصحوبها عن اعدل الاسماء وهو الثلاثي الساكن الوسط فيصير كالرباعي
في الثقل ومن ثم تكون قد قامت مقام الحرف الرابع * واعلم ان سكن الوسط في نحو
هند يعني بحسب الحال لا بحسب الاصل فلو سببت امرأة بدار كانت كهند في جواز
الوجهين * وما لا تظهر التاء في تصغيره كحرب تصغير حرب علما لامرأة لا يزال على
حكم التغير الذي كان قبل تصغيره لانهم لا يعتدون بتاء التصغير فلا يحسبون الثلاثي
قد صار رباعيا بها . ومن ثم اذا صغر نوح لا يمنع نوبادتها فيه * وإنما اعتبروا التانيث
في نحو هند فغيروا فيها بخلاف العجمة في نحو نوح لان التانيث اقوى من العجمة باعتبار
انه لفظي ولو غديرا وهي وهمية محض فلا تعطى حكمه

وَأَمْنَعُ كَيْسَ اسْمًا إِلَى الْأَنْثَى أَنْتَقَلَ حَتَّمَا لِدَفْعِ اللَّبَرِّ أَوْ ثَقُلَ حَصَلُ
وَهَكَذَا أَصْرَفَ مَا كِهْنَدَ اسْمًا فَتَى خِلَافَ مَا فَوْقَ ثَلَاثٍ قَدْ أَتَى

اي انه اذا جعل نحو كيس من اعلام الرجال الثلاثية الساكنة الوسط علما لامرأة وجب
منعه ولم يغير فيه كهند لثلاث بليس عند صرفه بالذكر وقيل لانه قد حصل له ثقل ينقل
الى المؤنث لانه انتقل من الذكر باعتبار فرعيته عنه واحتياجه الى الزيادة وهذا الثقل
قد عادل خفة اللفظ فتوفرت المثاب * واما نحو هند من اعلام الإناث المعنوية اذا
جعل علما لرجل فانه يصرف وجوبا لانه كان جازرا الصرف مع التانيث فلما فقد
التانيث لم يبق وجه لمعونه بخلاف ما زاد على الثلاثة كعهاد فانه يجب منعه مع تسمية
المذكور به لانه قد صار كلفحة باعتبار قيام الحرف الرابع مقام تاء التانيث كما مر * فان
كان ثلاثيا مخركا الوسط كقدم علما لرجل جاز منعه جريا على حكمه في الاصل وجاز
صرفه لانه قد صار مذكرا في اللفظ والمعنى فلا تؤثر فيه حركة الوسط . وهو الاكثر

وَكَسَّرُ نَحْوِ عَرَفَاتٍ يَغْلِبُ إِذَا كَانَ جَرُّهُ كَمَا يَنْصَبُ

اي ان ما سمي بصيغة جمع الإناث السالم كعرفات يجر غالبا بالكسرة جريا على سنن هذا
الباب لانه يجر بما ينصب به . والأعراف حينئذ بقاء تنوينه وعليه الآية فانما افضم من
عرفات فاذكروا لله * وفي تقيده هذا الجر بالغالب اشارة الى انه قد يجر بالنحة كما مر

في بحث المخفات بالجمع فيجزي كساثر الاسماء الغير المنصرفة. وقد روي قول الشاعر

تنورنها من اذرعنا واحلها يثرب اذني دارها نظرا عال
بكسرتا اذرعنا ونحوها. وبالتنوين مع الكسر ويتركه كما مر هناك. فذكر

وَالْفَ بَعْدَ ثَلَاثٍ وَارِدَةً فِي مُطْلَقِ اسْمٍ هِيَ فِيهِ زَائِدَةٌ

اي ان حكم الف الثانية ان تقع بعد ثلثة احرف زائدة في الاسماء مطلقا من المفردات
كسلي وصحراء. وحباري وقاصيعا. وباقول وعاشورا. او المجموع كأسرى وعلما.
وسكاري وأصديقا. ونظائره. فان لم تكن كذلك لم يكن لها اثر لانها تكون حينئذ
من اصول الكلمة لا للثاني. واعلم ان الثاني بالالف كاللثاني بالياء في كونه لفظا
ومعنى كما في سلى وصحراء. او لفظا فقط كما في أسرى وعلما. غير ان الالف لا تكون
مقدرة كالياء. فليس لها مؤنث معنوي.

وَالْوِزْنَ مَا اخْصَصَ كَمَا فِي ذَيْلٍ يَالْفِعْلُ أَوْ حَقٌّ لَّهُ كَيْدُبِلْ

اي ان المعبر من وزن الفعل هو ما كان مختصا بالفعل كدبيل يضم فكسر اسم رجل. ان
كان محققا للفعل دون الاسم لانتاج مفعول زائد من زوائد الافعال كيدبيل اسم
جبل. فان الاول يختص باضي الثلاثي المجهول ولا يوجد في الاسماء. والثاني وان كان
يوجد في الاسماء لكن الفعل اولى به لان زيادته تدل على معنى فيه كالفية والخطاب
بجملتها في الاسم فيكون كالمختص بالفعل. فان كان الوزن مشتركا بين الاسماء
والافعال على السواء كترجب وجعفر او كانت الزيادة بدون الموافقة في الوزن
كيزروع لم يكن لها اثر في المنع مطلقا. واعلم ان الوزن المختص بالفعل يختص بالاعلام
كدبيل وشمر ونحوها. والاولى به يقع في الاعلام كيدبيل وتغلب وأحمد. وفيه الصنات
كأحمد وأكرم ونحوها. وكلة تعتبر فيه الموافقة في الميزان فقط كما في ذيل وأحمد فان
المعبرة فيها يكون الاول على وزن فُعِلَ والثاني على وزن أَفْعَلَ. ولا عبرة بموافقة لفظ
الفعل كموافقة تغلب للفظ المضارع وأكرم للفظ الماضي فانها ليست في شيء ما نحن فيه

وَمَا يَوْمَ سَمِيَّ كَيْبِي يُعْتَزَلُ عَنْ مُضْمَرٍ بِجَعْلِهِ مِنَ الْجَهْلِ

اي ان ما سمي بالفعل كيبى يعتبر خاليا من ضمير الناعل ليكون منزها سمي بمجرد الفعل
فيكون معربا غير منصرف في اللغاية ووزن الفعل. فان اعتبر معه الضمير كان مبنيا لكونه

قد صار جملة فيجئ على لفظه كما في قول الشاعر
 بُيُوتُ أَخِي بَنِي بَرِيدٍ ظِلْمًا عَلَيْنَا لَهُمْ قَدِيدٌ
 وحينئذ يكون قد خرج عن هذا الباب ولا بد في المسمى بالنعل من اعتبار الاختصاص
 أو الأولوية كما علمت. فان خلا منها كصُرب ودَحْرَج إذا سقي بها انصرف عند الجمهور
 وَقَفَّ عَلَى فَعْلَانٍ وَالْفَاءُ فَجَحٍ وَصَفًا وَفِي الْأَعْلَامِ أَطْلِقَ وَأَسْتَجَّ
 أي ان الاسم المزيدي فيه الالف والنون اذا كان صفة يقتصر فيه على وزن فَعْلَانِ فيج
 الفاء وسكون العين كسكران. بخلاف العلم فانه قد يكون على وزن فَعْلَانِ منصوح الناء
 ككرران. او مضمومها كعثان. او مكسورها كعيران. وقد يكون متحرك العين كرمضان.
 وقد يكون على وزن غيره كزحزان وغير ذلك. وكله ينتج بمجرد استحباب هذه
 الزيادة مع العلبة غير مفيدة بشيء. والسر في كل ذلك انهم شبهوا الالف والنون
 الزائدين بالتي الثابتة في نحو حرآ. وما الالف الثابتة لفظًا والالف المنطوية هي
 بعدها لعل صرفة. ووجه الشبه بين الطرفين ان كل واحد منهما مختص ببناء معين
 احدهما بالمذكر والآخر بالمؤنث. وانما لا تلحقها ناء الثابت فلا يقال سكرانة وعثمان كما
 لا يقال حرآة. ومن ثم اشترطوا فتح الناء في ما كان صفة لانه مع فتحها لا يؤنث بالناء
 الا شذوذًا في الناحية قليلة بخلاف المضموم الناء. فان ذلك مطرد فيه. فكل ما كان
 يؤنث بالناء من مضموم الناء وغيره انشئت مشابهة فصُرِفَ كما سياتي. ولما كانت
 الصيغة الثلاثية المذكورة لها مؤنث بالالف تستغني به عن الثابت بالناء اقتضرت
 الصفة عليها دون العلم لانه لا يؤنث مطلقًا فتصلح له كل صيغة

وَكُلٌّ وَصَفٍ نَاءٌ أَتْنِي لَا تَلِي فَأَصْرِفُ كَعُرْيَانٍ وَمَا كَأَرْمَلٍ

أي ان كل صفة في هذا الباب من فعْلَانٍ وغيره حكمها ان لا تغلب لحاق ناء الثابت بها كما
 في سكران واجر. فان كانت تغلبها انصرفت كعُرْيَانٍ ونَدْمَانٍ فان مؤنثها عريانة وندمانة.
 وكأَرْمَلٍ ويعمل فان مؤنثها ارملة ويعمله. وذلك أما في الاولين فلان الزيادة فيها قد
 اشبهت بعض الاصول في لزومها حال التذكير والثابت فلم يعتد بها. واما في الاخيرين
 فلان احدى العتين وزن النعل وهذه الناء لا تلحق الفعل فيضعف شبهها به

وَكُلٌّ مَقْصُوفٌ كَقَاضٍ إِذْ رُفِعَ أَوْ جَرَّ وَالْمَقْصُوبُ لِلْأَصْلِ يَبِغُ

اي ان كل ما كان متوقفاً من هذا الباب وهو ما كان آخره ياء مكسورة ما قبلها يجري مجرى المنفوس المتصرف كقاضي في حذف ياءه متوقفاً حال الوقع والجر. غير ان ثبوته للمعوض كما سيأتي بخلاف ثبوت قاضي لانه للتمكين. ولذلك لم يمنع فيه كما لم يمنع ثبوت نحو عزقات لانه للقبالة. وهذا المنفوس يشمل ما كان جمعاً كجوارى. او علماً كقازير اسم امرأة. او صفة كأعيم تصغير اعمى. ولما في حال النصب فتفتح غير متوقفة على اصل اعراب ما لا يتصرف. وعلى ذلك يقال جاءني جوارى ومررت بجوارى ورأيت جوارى وقس الباقى

وَأَجْمَعَ مِنْهُ بَعْضُهُ قَدْ نُطِقًا بِقَصْرِ فَلَمْ يُنَوِّنْ مُطْلَقًا

اي ان بعض الجمع من هذا المنفوس قد استعملوا محمولاً بالالف المنصورة. كدعاري وعذارى. فان الاصل فيها دعاري وعذاري بالياء مكسورة ما قبلها فأبدلت الكفرة فتحة والياء الناء. ومن ثم أجري مجرى امثاله ما ختم بالفتحة الثانية فلم يثبوت في الاحوال الثلاثة مطلقاً بخلاف الباقي على حكم كجوارى لما سنعلم في بحث الثبوت. واعلم انه لما كان المراد بالمنفوس كل ما آخره ياء بعد كسر دخل فيه كل ما كان كذلك من معتل اللام وغيره كما رأيت

فصل

في اثناء هذه العلل

يَعْدُ شَيْءٌ عَلِيٍّ مِنَ الْعَلَلِ فَكَانَ حَكْمُ الْمَنْعِ مَعَهُ لَمْ يَزَلْ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ الْوَصْفِ نَحْوَ أَحْمَرَ مِنْ عِلْمِ سَبِيٍّ ثُمَّ نُكِرَ

اي ان شبه العلة يعد علة كما نص عليه سيوريه فيصحح حكم المنع الثابت لتلك العلة. فمن ذلك شبه الوصف في نحو احمر من الصفة الغير المتصرفه اذا سمي به ثم نكر كقولك مررت باحمر عادي واحمر آخر. فانه يعتبر فيه مع وزن الفعل الباقي له شبه الوصفية التي كانت فيه فيمتنع من الصرف. وبيان ذلك ان الوصفية قد خلعت عنه اولاً بالعلية ثم خلعت العلية بالنتكير فصار كالصفة لان حاله حينئذ قد اشبهت حالة الوصفية السابقة فكانها باقية فيه. وبهذا الاعتبار يكون شبه العلة قد أثر تأثير العلة كما ان شبه الفعل يعمل عمل الفعل. وهو مذمب سيوريه وعليه الاكثرون

وَأَشْبَهَ الْأَعْلَامَ مَا عُرِفَ مَعَ تَرَكَ مُعْرِفَ لَهُ نَحْوَ جُمِعَ

أي أن ما كان معرفاً بقرينة لفظية ثم سقطت تلك القرينة من اللفظ وبقي أثرها في المعنى أشبه العلم في كونه معرفة بغير قرينة لفظية فأعطى حكمة في هذا الباب * وذلك نحو جمع في التوكيد ونحو المراد به بحر يوم معين. فإن الأول معرفة بنية الإضافة إلى ضمير المؤكد كما سيأتي. والثاني معرفة بنية الألف واللام كما مر. ومن ثم يمنع كل واحد منهما بالعدل مع شبه العلمية. وقس عليها ما جرى هذا الجرى

وَأَشْبَهَ الْعِجْمَةَ مَا لَمْ يَرْكَبْ كَمَثَلِ حَمْدُونَ طَرِيقَ الْعَرَبِ

أي أن ما كان لا يجري على منهج العربية كحمدون علماً لرجل معنى بصفة جمع المذكر السالم كان شبيهاً بالاعجمي لما لفتوا الأسلوب العربي لأن هذه الزيادة لا تنع في المفردات العربية. وبهذا الاعتبار ينعونه من الصرف بالعلمية وشبه العجمة

وَشَبَّهَ جَمْعَ كُضَّاجِرٍ ثَقُلَ عَزَّ لَفْظُهُ أَوْ كَشَّرَ أَحْيَلُ أَرْجُلُ

أي أن ما سمي بصفة الجمع الأقصى كان شبيهاً به فيمنع من الصرف بشبه الجمع مع العلمية لأنه قد ضعف استقلال صيغته لتند معنى العجمة منها فينتوي بالعلمية * وذلك يجري في ما كان منقولاً عن لفظ الجمع ككضاجر علماً للتضع فانه في الأصل جمع حَضَجَر وهو العظيم البطن. أو منقولاً ككشراحيل علماً لرجل فانه لم يسبق له استعمال في الجمع. وهو عربي في الصحيح كما نص عليه الجوهري في الصحاح خلافاً لمن ادعى له العجمة

وَهَكَذَا شَبَّهَ مُؤَنَّثَ الْأَلِفِ قَصْرَ أَكَارِطَى عَلَمًا لَا يَنْصَرِفُ

أي وهكذا يمنع من الصرف ما ختم بالالف الإحقاق المنصورة كأرطى اسم شجر إذا جعل علماً لرجل. وذلك أنهم يشبهون هذه الألف بالثابت المنصورة في الزيادة وصفة المثال الواقعة فيه كما رأيت. فإذا صار مصحوبها علماً تمت المشابهة بعدم قبول التأني. ونقوت بما أخذت العلمية لما لا لها صيغة لخلوها من معنى الثابت فلا تقوى على المنع بنفسها ومن ثم يمنعون مصحوبها بالعلمية وشبه الألف * وحمل قوم عليها ألف التكثير في نحو قَهَّزَرَى فجعلوها في حكم واحد. وأما الف الإحقاق المدودة في نحو علياً فلم يمنعوا منها من الصرف لاختلاف شبيهاً بالثابت المنصورة لأن هذه الإحقاق منقولة عن الياء التي لا

اثرها في منع الصرف وهذه الثانية منقبة عن الالف المؤثرة فيه. فنأمل
وَأَعْلَمُ يَأْنِ الْأَصْلَ يُرْعَى ههنا في كُلِّ مَا عَن عُرْفِهِ كَانَ غَنَى
فَكُلُّ مَا يُنْعَى فِي نُصْرِهِ إِذَا تَكَرَّرَ بَعْدَ الْعُرْفِ فَأَمْنَعُهُ كَذَا

اي انهم يراعون الاصل هنا في كل ما كان يستغني في امتناعه عن الصرف عن التعريف .
فكل ما كان ينفع في حال التكرار يقوئ على متعوا اذا حتى يؤم تكرا لانه حيث قد اشبه
الحالة التي كان عليها قبل التسمية * وذلك يجري في المسمى بالصفة مع وزن الفعل نحو
احمر كأم * ومع الزيادة كسكران . ومع العدل كثلث ومربع . فيمتنع كل واحد منها
بشبه الوصف مع العلل المذكورة * واما المسمى بالجمع فان كان وصفا في الاصل كخصاجر
استمرقوا المنع بعد التكرار بشبه الوصف ايضا مع شبه الجمع . والاصرف في اصح الاقوال
لبقاء تو على صيغة الجمع دون معناه ولا شيء يقوم مقامه كما علمت * واما ما لا يمنع تكرره
كأرطى فاذا تكرر وجب صرفه بالاجماع

فصل

في انصراف ما لا ينصرف

يَصْرَفُ ذَا الْمَنْعِ أَنْفِرَادُ الْعِلَّةِ أَوْ تَلَمُّ شَيْءٍ غَيْرٍ مُسْتَقِلَّةٍ
فَصَرَفُوا كَطَلْحَةٍ إِذَا تَكَرَّرَ وَنَحْوُ سِرْحَانٍ إِذَا مَا صَغُرَا

اي بصرف المنع من الصرف انفراد العلة الغير المستقلة فيو لسقوط صاحبها او انشلام
احدى عليو وان لم تسقط برمتها . ولذلك يصرف نحو طلحة اذا تكرر لسقوط العلية عنه
كقولك مررت بطلحة البياض وطلحة آخر . ونحو سرحان اسم رجل اذا صغر لانشلام
احدى عليو لانه يقال فيه سرحين . وحيث سلم زيادته بقلب الالف ياء فتبقى التثنية
فقط وهي لا تؤثر الا مع الالف * واما انشلام صيغة الجمع بجذف الياء في نحو جوارى فلا
يجل يمنع الصرف لقيام التثنية المعوض بوعتها مقامها * واعلم ان التصغير يكون نارة
سببا لغتم المنع كما في متيدة تصغير هند على ما علمت . ونارة سببا لابطالو كما في
سرحان وعمر وشمر . فانها اذا صغرت قيل فيها سرحين وعمر وشمير . فتصرف
لانشلام الزيادة في الاول كما مر . وزوال مثال العدل في الثاني . والخروج عن وزن

التعل في الثالث * وتارة سبباً لحدوثها كما في ترتب بضمين وهو الشيء المتبني الثابت اذا جعل علماً لرجل فانه يكون متصرفاً لانفراد العلية فيه . فانما حصر صار ترتيباً على وزن تبيطر فامتنع لحدوث وزن التعل فيه مع العلية * وقد لا يؤثر شيئاً كما في طليحة وأحيود وسكوران وخميرآء ونحو ذلك مما لا يحتاج سعة الى التصغير ولا ينتقص به .
فتأمل ولا تغفل

وَجُرَّ بِالْكَسْرِ مُضَافًا أَوْ بِأَلٍ صَرَفًا لِضَعْفِ شَبِّهِ فِيهِ دَخَلَ

اي ان ما لا ينصرف اذا أضيف او اقترن بأل يُجر بالكسرة نحو صلبت في الفضل المساجد . بناء * على انه قد انصرف لانه قد ضعف شبهة بالتعل لما دخل من خصائص الاسماء . وهو مذهب جويوه وجماعة من المحققين وعليه أكثر النحاة

”وَجَارَ لِلشَّاعِرِ صَرَفُ الْمَمْنَعِ وَالْعَكْسُ فِي الْأَعْلَامِ عَنْهُمْ قَدْ سَمِعَ“

اي انه يجوز للشاعر ان يصرف الممنوع من الصرف لفروية الوزن كما في قول الشاعر
أَعِذْ ذَكَرْتُهُمَا لَنَا أَنْ ذَكَرْتُ هُوَ الْمَسْكُ مَا كَرَّرْتَهُ بِتَضَوُّعٍ
وذلك ان الاصل في ما لا ينصرف ان يكون متصرفاً لانه اسمٌ معربٌ وإنما عرض عليه ما يمنع من الصرف بخلاف اصله . فانما أريد صرفه امكن الرجوع اليه بادق سبب لانه الاصل فيه . وهذا الاعتبار يحكمون بان فيه ثوباً متدراً وبراغوة في بعض المواضع كما ستعرف * وقد جاء في الضرورة منع المنصرف ايضاً . غير ان ذلك ممنوع عن العرب في العلم دون غيره لان فيه علة في ركن ينضم اليه أكثر العلل فتكون اقوى من غيرها وعليه قول الشاعر

طامة الازارق بالكتائب ادقوت بشبيب غائلة النفوس غدور
وهو كثير في اشعارهم غير انه مكروه لانه خروج عن الاصل لوجه له

فصل

في بناء الاسم

وَمَا مِنْ أَسْمٍ أَشْبَهَ الْحَرْفَ بَيْنِي نَظِيرَ حَرْفٍ فَاقِدَ التَّسْكِينِ

اي ان ما اشبه الحرف من الاسماء بيني كالحرف فاقد ما كان له من التمكن في الاحية

لان شبه الحرف قد اخرجته عن وضعه وقربه من الحرف الذي لا يستحق الاعراب فينبى
حجلاً عليه . بخلاف شبه النعل فانه يخرجته عن الامكنة فقط لان للنعل حظاً في
الاعراب وهو يعاقب الاسم في اكثر المواضع

وَاللَّفْظُ وَالْمَعْنَى وَالْإِسْمَعَالُ وَجْهٌ وَالْإِفْتِسَارُ وَالْإِهْمَالُ

اي ان وجه التشبه بين الاسم والحرف يكون احد هذه المذكورات . وكل واحد منها
يوجب البناء بمفرده ولا يحتاج الى معاضدة آخر كما في موانع الصرف . وذلك لان التشبه
الواحد بالحرف يبعد الاسم عن الاسمية لشدة المنافاة بينهما في الوضع بخلاف النعل فان
بينه وبين الاسم مناسبة كآثر . ولذلك لا يبعد التشبه الواحد عن الاسمية . واما
احكام هذه الارجح وموافقتها فسياتي بتصيلها على حسب ترتيبها في النظم

فَذَاكَ فِي مَا كَانَ مَوْضُوعًا عَلَى ذُوْنِ ثَلَاثٍ مِثْلَ نَا فَهِي كَلَا
أَوْ كَانَ مَعْنَى الْحَرْفِ قَدْ تَضَمَّنَا وَلَوْ مُسَدَّرًا كَأَيْنَ وَهَنَا
أَوْ نَابَ عَنْ فِعْلٍ بِلَا تَأَثُّرٍ مِثْلَ حَذَارٍ تَأْتِيَا عَنْ أَحْذَرٍ
أَوْ لَزِمَ الْقَرَّ إِلَى مَا يُنْتَظَرُ لَهُ كَمَوْصُولٍ إِلَى الْوَصْلِ افْتَقَرُ
أَوْ كَانَ لَا كَلَامَ مِنْهُ يَبْقَى كَوْنِهِ قَهْوً بِالْبِنَاءِ اسْتَفْنَى

اي انه بناء على ما ذكر يقع البناء في هذه المواضع * الاول ما كان موضوعاً على اقل
من ثلثة احرف كبناء الضمير فانها تشبه تاء النابت ونحوها من الحروف المنردة . ونا
التي هي ضمير المتكلمين فانها تشبه لا النافية ونحوها من الحروف الثنائية . وهذا الوضع
انما هو للحروف لا للاسماء لان اقل ما يوضع الاسم عليه ثلثة احرف * والثاني ما تضمن
معنى الحرف ولو مفترداً فضلاً عن الموجود . فيندرج في ذلك ما تضمن معنى حرف
موجود كآثر فانها قد تضمنت معنى حرف الاستنهام . وما تضمن معنى حرف غير موجود
كهناء فانها قد تضمنت معنى حرف كانت ينبى ان يوضع للإشارة لانها من المعاني التي
حتمها ان تؤدى بالحرف غير انه لم يوضع فوجب تقديره طرداً للباب * والثالث ما ناب
عن النعل غير متأثر بكونه نابتاً عن احذر فانه كالحرف الذي ينبى عن النعل

مثل ليست الثانية عن اثني. وإنما اشترط فيه عدم التأثر احترازاً عن المصدر في نحو ضرباً
 ربماً فإنه ناسب عن إضرب المحذوف ولكنه منصوب به. والرابع ما افتقر افتقاراً لازماً
 إلى ما يفهم معناه كالوصول الذي لا يزال منفقراً إلى العلة فإنه كالحرف الذي لا يزال
 منفقراً إلى غيره. وإنما اشترط فيه لزوم الافتقار احترازاً عن افتقار المبتدأ إلى الخبر
 ونحو ذلك فإنه عارض لا يعتد به. والخامس ما لا يقع في تركيب الكلام كونه ونحوها
 من أسماء الأصوات فإنها لا تقبل المعاني التركيبية ولذلك تستغني عن الأعراب الذي
 يدل عليها وحينئذ تكون كالحرف المهل في كونها غير عاملة ولا معمولة
 وَمَا يَبْرُجُ رُكْبًا كَالْكَلِمَةِ تَانِيهِمَا عَذَّ كُنَاءَ الْمُسْلِمَةِ
 فَبَنَى الصَّدْرُ كَشَوِ قَبْلَهُ وَالْعَجْرُ إِنْ أَشْبَهَ حَرْفًا مِثْلَهُ

أي أن اليمين المركبين تركيب مبرج ما كالكلمة الواحدة منزلاً تانيتها من الأول منزلة
 قاء الثانية ما قبلها في لزوم حالة واحدة وانتقال الأعراب الذي يستغني بها. فبنى
 الجزء الأول كما بنى ما قبل التأء لأنه قد صار حشواً مثله. وأما الجزء الثاني فإن أشبه
 الحرف بكونه قد تضمن معنى حرف كما في نحو خمسة عشر أي خمسة وعشر. أو بكونه اسم
 صوت كما في نحو سبوي بني أيضاً والآء عرب غير منصرف كعصموت ونحوه. وأعلم
 أن صدر هذا التركيب يعني على النسخ كما بنى عليه ما قبل التأء ما لم يكن آخره ياءً كعدي
 كريب فبنى على السكون فغلبنا لأنه قد نزل بالأعلال والتركيب. وأما عجزه الذي
 يعني فإن كان اسم صوت يعني على الكسر والآء على الفتح مطلقاً فندبر

وَرُبَّمَا يَتَنَّى شَبِيهَ الْمُسْنِيَةِ نَحْوَ حَذَامٍ كَحَذَارٍ فَأَفْقَوْهُ

أي أن البناء قد يكون لشبه ما يشبه الحرف فصلاً عن شبه الحرف بنفسه لأن شبه ما يشبه
 الشيء شبه للشيء. وذلك نحو حذام علماً لامراً معدولاً عن حاذمة فإن أهل النحاز
 يشبهونه بنحو حذاري المعدول عن حاذر وهو يشبه الحرف كما مر فينبونه على الكسر مثله كما

يبقى في موضعه

وَرُبَّمَا أَسْأَقَ الْبِنَاءَ مِنْ بِنَا إِضَافَةً كَسَرَتْنِي حِينَ دَنَا

أي أن البناء قد يستفاد من الإضافة إلى المبنى وذلك يكون في الظروف المضافة إلى

المجمل كما في المثال طلباً للشاكلة بين المتضادين على ما سيجي في موضعه

وَقَدْ يَكُونُ تَارَةً بِالنَّقْلِ عَمَّا يُنْبِي حِكَايَةً لِلْأَصْلِ

اي ان البناء قد يكون بطريق النقل عن المني محكياً في لفظ ما يُنْبِي عنه كنا بطل
شراً ونحوه مما سيذكر في باب العلم فانه يحكي في لفظ الجملة المنقول عنها ويكون اعرابه
مخلاً في المشهور كاسم المنيات

وَكُلُّ مَا كَانَ يَلْزِمُ لَزِمٌ وَمَا يَعْارِضُ غَرِيبٌ لَمْ يُمْرُ

اي ان كل ما كان من البناء يعلق لازمة كبناء الضمان والموصولات ونحوها كان لازماً
لا ينفك عن صاحبه وما كان يعلق عارضة كبناء العدد المركب والظرف المضاف الى
الجملة ونحوها كان عارضاً ينفك عن صاحبه متى فارق الصورة المنتضة البناء

وَحَرَّكُوا مَا لِسُكُونِهِ اقْتَضَى مَعًا وَمَا الْبِنَاءُ فِيهِ عَرَضًا

وَمَا عَلَى حَرْفٍ صَحِيحٍ وَقَعًا وَسَكَّنُوا الْبَاقِيَ عَلَى مَا وَضِعَا

اي انهم حركوا من المنيات ما كان يقتضي اجتماع ساكنين لو بقي آخره على السكون
الذي يقتضيه البناء كحُبَّ وَأَبْنِ وَأَسِي * وما كانت بناؤه عارضاً كالمندى مراعاة
لاصلاص من الاعراب المقتضي الحركة * وما كان على حرف واحد صحيح كبناء الضمير
ليبان المعالي التي تدل عليها الحركة . ونحو ذلك من الاغراض * وسكَّنوا ما سوى هذه
المذكورات على حسب وضع البناء . فان حركه شيء منها كما ستري فذلك نادر او
عارض لا يعتد به

وَأَعْلَمَ بَأَنَّ مَا يُنْبِي كَمَا مُنْعٍ بِحِجَاجٍ مُحْضٍ شَبَّهَ لَا يَنْصَدِعُ

فَاعْرَبُوا مَا شَبَّهَ الْحَرْفَ اعْتَرَضَ بِمَا يَخْصُ الْأِسْمَ فِيهِ قَنْقُضٌ

اي ان المني يحجج شبيهاً محضاً بالحرف ليجزى به عن وضعه كالحجج المنوع من الصرف
مع النقل . ولذلك يُعْرَبُ ما عارض فيه شبه الحرف شيء من خصائص الاسماء كلزوم
اي الموصولة للاضافة كما يصرف ما عارض فيه شبه النقل المانع من الصرف . واعلم
ان المعتبر من لزوم الاضافة المعارض للبناء هو لزوم الاضافة الى المفرد كاضافة اي

المذكورة. وإما إلى الجملة كما في حيث ونحوها فلا يعتد بـ لا في الإضافة في الحقيقة إلى مصدر الجملة وهو غير مذكور صريحا فكانت محذوفة ومن ثم تكون الإضافة كلا إضافة

فصل

في حقيقة النكرة والمعرفة

الِاسْمُ مِنْهُ نَكْرَةٌ وَمَعْرِفَةٌ وَالْأَصْلُ فِيهِ النُّكْرَةُ الْمَكْنِيَّةُ

أي أن الاسم ينقسم باعتبار العموم والخصوص إلى نكرة وهي ما شاع في جنس غير مقيد بأحد الأفراد كرجل ومعرفة وهي ما علق على معنى بعينه كزيد والنكرة هي الأصل فيها لأنها تحيط بجميع أفراد الجنس فتندرج المعرفة تحتها لأنها بعض تلك الأفراد

وَالنُّكْرَةُ الْقَائِلُ أَلْ تَوَثَّرَ عَرَفًا وَمَا عَاقِبَهُ إِذْ تَنَكَّرَ

أي أن الضابط في النكرة هو أن نفل أَلْ مؤثرة فيها تعريفا كما في الرجل. احترازاً عن الداخلة على بعض الأعلام كالحرث فإنها لا تؤثر فيه لأنه معرفة بدونها وإنما جئ بها لغرض آخر كما ستعلم * ويندرج في هذا الضابط ما يقع موقع ما ينفل أَلْ ما يتكرر دخولها عليه بنفسه كذي بمعنى صاحب فأنما لا تنفل أَلْ ولكنها تقع موقع صاحب ومن بطلها. وقس على كل ذلك

وَعَرِفَ الْغَيْرُ كَأَنْتَ تَوَقَّلْ ذَاكَ الَّذِي أَلْفَاضِي أَبْنَهُ يَا رَجُلُ

أي وغير ما ذكر معرفة وهو الضمير والعلم واسم الإشارة والاسم الموصول والمعرفة بال والمضاف إلى معرفة إضافة محضة * وزاد المتأخرين النكرة المقصودة بالنداء لأنها لما تخصصت من بين أفراد الجنس جرى ذلك معها مجرى التعريف في نحو الرجل. وقد اجتمع كل ذلك في أمثلة النظم كما رأيت * وأعرف هذه المعارف ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب ثم العلم للمكان ثم للإنسان ثم للغير من الحيوان. ثم اسم الإشارة للربيب ثم للمتوسط ثم للبعيد. ثم الموصول المختص ثم المشترك. ثم المعرفة بال الهدية ثم الاستغرافية ثم الجنسية * وإما المضاف فقيل هو دون المضاف إليه لأنه يكتسب التعريف منه. وقيل في وثني * وإما المنادي المذكور فاختار أنه في رتبة اسم الإشارة لأن الأقبال على المنادي كالإشارة إلى المشار إليه * وقد تعرض للادنى من هذه المعارف ما يجعل مساوياً لما

فوقه نحو سبحان من سجع الرد مجهد . أو أعلى منه كما إذا قيل للطارق من هذا فقال
فلان مكان انا . فان الموصول في الاول في رتبة العلم لان المراد باسم المجلالة . والعلم
في الثاني اعرف من الضمير لشخصه المعنى كما ترى

فصل

في الضمير

يُكْنَى عَنِ الظَّاهِرِ بِالضَّمِيرِ لِخَاضِرٍ أَوْ غَائِبٍ مَذْكُورٍ
وَهُوَ لِرَفْعٍ أَوْ لِنَصْبٍ إِذْ فُصِّلَ وَجَاءَ فِيهِ التَّجَرُّ أَيْضًا إِذْ وُصِّلَ
أي ان الضمير يؤتى في الكتابة عن الاسم الظاهر ولذلك يسميه المتوهمون كتابة . وهو يكون
الحاضر ويدخل تحت المتكلم والمخاطب نحو انا وانت . وللقائمين الذي تقدم ذكره نحو زيد
ضربته * وكله قد يكون متصلاً فيرفع في موضع الرفع والنصب فقط . وقد يكون
متصلاً فيرفع في المواضع الثلاثة على التتصيل الذي سياتي

وَمَا لِفُصِّلٍ كَأَنَا إِذْ رُفِعَا أَيْ فِي النَّصْبِ وَقَسْ مَفْرَعَا
وَأَتَاءَ صِلَ وَالنُّونَ وَالْوَاوَ الْآلِفَ وَيَاءَ أَنتَى وَعَلَى الرَّفْعِ نَقِيفَ
وَالْكَافَ وَالْهَاءَ وَيَاءَ النَّفْسِ لَا رَفْعَ لَهَا وَتَا لِكُلِّ شَمَلًا

أي ان ضمير الرفع المتصل هو ما كان مثل انا . وضمير النصب هو ما كان مثل ابي .
ويقاس على الاول انت وهو . وعلى الثاني ابيك وابناء . وعلى كل ضمير ما يتفرع منه كقول
وانت وهما وابنا واباها وهلم جرا . واما المتصل فهو انا والتكلم والمخاطب ونون الإناث
وواو الجماعة والفتحة الاثنين وياء المخاطبة . وكلها تختص بالرفع لانها لا تقع الا فاعلاً أو
ناصب فاعلاً * ومنه كثرة الخطاب وهاء الغيبة وياء المتكلم . وكلها تقع في موضع
النصب والتجر دون الرفع لانها لا تقبل الاستناد اليها * ومن ذلك نا وهي تحيط بالمواضع
الثلاثة نحو ربنا لا تؤاخذنا ان نسيتنا * واعلم ان مذهب الاكثرين ان ضمائر الرفع
المتصلة هي ما رُفِعَ للتكلم والغيبة برتبة نحو انا وهو وهما . واما انت وفروعه وضمائر
النصب المتصلة فالاصل في الاولى ان يفتح الهمزة وفي الثانية اياً بكسرهما وما يليهما
حروفاً تدل على المعاني المقصودة بهما كالخطاب والتثنية والجمع وغير ذلك * واجازوا

تسكين هاء هو وفي بعد الواو والياء نحو وهو الفنون الودود وقهو على هدى من ربه
وهو كثير شائع. وبعد اللام نحو ان هذا هو الحق وهو قليل. واما الضمائر المتصلة فهي
المذكورة آنفا على جذعها. وما يلي الياء والكاف والهاء في نحو ضربنا ورأيتكم ومررت
بين حروف كما مر في المنفصل. واختلف في ضمير الغائبة والمختون على انه هو الهاء
وحدها كما مر والالف زائدة للفرق بينها وبين المذكر كما في علامات الفروع. واذا لم
تكن الهاء مع الالف تضم ما لم تقع بعد ياء ساكنة او حرف مكسور فتكسر نحو فيو وعليو
وبو وأعطيو. وتضع حركتها بعد مخزني نحو له وبه. ويجوز اتباعها واختلاسها بعد
ساكني نحو منه ويدعوه. ولها مع المثني والجمع من الضمة والكسر ما لها مع المرد. واما
الياء والكاف فتشبهان للمخاطبة وتكسران للمخاطبة وتضمّان لكل ما سواها بالاجمال.
والنون مفتوحة على الاطلاق. والواو في ساحة ما سرها ما لم تعرض على الواو والياء
الغائبة الساكنين غير مسوقين بحركة تفسد بها تضم الواو في نحو لا تخشوا النوم.
وتكسر ياء المخاطبة في نحو لا ترضي العار. وتفتح ياء المتكلم في نحو في عصاي واحدي
ابني. ويجوز فتحها دون ذلك قليلا.

وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا لَا يُذَكَّرُ فَكَانَ فِي رَافِعِهِ يَسْتَتِرُ
وَذَلِكَ فِي الْفِعْلِ وَشِبْهِهِ فَمَا رَفَعَ ضَمِيرٌ خَصَّ فِيهِ لَزِمًا

اي ان من ضمير الرفع ما لا يذكّر في اللفظ اذ لا صورة له فيستر مقتراً في النية لانه
عمدة فلا بد منه ولو تقديره واستناره يكون في كل ما يرفعه من الفعل نحو اقوم وتم.
وشبهه وهو اسم الفعل نحو ضة وحذار. والوصف حنيفة كالضارب والمضروب. او
ثواب لا كما في الرجل التميمي والناهد العدل. والمصدر الواقع بدلاً من فعله كضرباً
ربناً. فان في كل من ذلك ضميراً مستتراً بعينه بالضمير المنفصل نحو انا او انت
او هو بحسب ما يقتضيه المقام. وقد يستتر ايضاً في الظرف وعديله وهو الجائر والجرور
مثل ضمير المتعلق المحذوف اليها كاسياني. غير ان من هذا الاستتار ما يكون واجباً
وذلك في ما عاملة لا يرفع الا الضمير نحو تم. ومنه ما يكون جائزاً وذلك في ما عاملة
يرفع الضمير والظاهر جميعاً نحو زيد قام وانما قام انا وقام زيد. فان الاول لا يخلو
من الضمير ايئاً. والثاني ينضه تارة ويخلو من اخرى كما رايت. وهذا هو المراد

بوجوب الاستنار وجوازها وإعلم أن الاستنار يختص بالضمير المرفوع دون غيره .
والواجب منه يختص بضمير المتكلم مطلقاً وضمير المخاطب فقط . والخاص يختص بضمير
الغائب والغائب الأني في افعال الاستثناء وأفعال التعجب والتفضيل فإنه يجب فيه
على خلاف الأصل

وَالْفَصْلُ إِذَا امْكَنْ وَصَلَ أَنْ يَقَعَ إِلَّا كَلْبَيْدٍ وَكُنْتُ أَمْتَعُ
وَقَدِمَ الْأَخَصَّ فِي الْوَصْلِ فَإِنْ تَفَصَّلَ فَبِالْخِيَارِ إِنْ كَبَسَ أَمِنْ
وَحَيْثُ لَا أَخَصَّ فَالْفَصْلُ التَّزِمُ فَإِنْ تَنَافَى اللَّفْظُ غَيًّا فَاحْتِكِرْ

أي أنه متى أمكن اتصال الضمير امتنع فصله لأن الغرض من وضع الضمائر إنما هو
الاختصار والتفصيل اختصر من المتصل فلا يعدل عنه الأحيث بتعدد الاتصال نحو
إياك نعيد . ما لم يكن الضمير قد وقع منعولاً بعد ضمير غير مرفوع . اخص منه
كالمخاطب بعد المتكلم والغائب بعد أحدهما أو خبراً في باب كان فيجوز الأمران .
والأول يشمل ما كان منعولاً أصلاً أو منعولاً عن أحد المنسوخين في باب ظن .
والعامل يشمل ما كان فعلاً نحو الدرهم سلبه وزيد ظنتك والصدق كنه . أو اسماً
نحو الدرهم أنا ماعطيتك وعجبت من ظنك كريماً وأعجبتك كونك . غير أن الفصل مع
الاسم أرجح بالاتفاق وعليه قول الشاعر

يبدل وجهي ساد في قومو النقي وكونك آية عليك يسير

وأما مع الفعل فالأكثر على ترجيح في باب ظن وكان لأن ذلك المنصوب خير
المبتدأ في الأصل والخبر لا حظاً له في الاتصال . ومضى وصلت في هذه الصور فلا بد من
تقديم الاخص كما رأيت . وأما إذا فصلت فانت بالخيار في الترتيب نحو الدرهم اعطيتك
آية واعطيتك إياك ما لم يقع ليس نحو زيد اعطيتك آية فلا يجوز اعطيتك إياك لاحتمال
أن يكون كل واحد منهما آخذاً أو مأخوذاً فلا يظهر المراد . وأما إذا لم يكن أحد
الضميرين اخص من الآخر فيجب الفصل نحو اعطيتك آية . إلا إذا اختلف لفظها في
الغنية فيجوز الوجهان نحو اعطيتها وإعطيتها آية . وإعلم أن اتصال الضمير وجوباً
يكون في ما وقع محصوراً نحو أمر أن لا تعبدوا إلا آية . أو منصوباً بعامل في ضمير قبله
غير مرفوع مع اتحادها في الرتبة نحو ظنتك آية . أو بمصدر مضاف إلى المرفوع نحو عجبت

من ضرب الأمير أياك. أو متصلاً بمتبوع نحو يخرجون الرسول وأياكم. أو متصلاً معه نحو سرت وأياك. أو كان عاملة مضمرًا نحو لو أنتم تملكون. فإن الضمير فاعل للفعل مقدّر بعد لو فلما حذف انفصل الضمير لعدم استقلاله. أو مؤخرًا نحو أياك تعبد. أو معنويًا نحو هم الملقون. أو حرف نفي نحو وما أنتم بمعجزين. ومن هذا القبيل الضمير التجاري على غير ما هو له وهو الذي يلبس مرجعة كما سيأتي * وأما في غير ذلك فيجوز الأمران في المواضع التي مرّ الكلام عليها ويتعين الوصل في ما بني بالأجاء. وما خرج عن ذلك فضرورة كقول الشاعر

وما نبالي إذا ما كتب جارتنا أن لا يجاورنا الأكّ ديار

وكنول الآخر

وما أصحاب من قوم فاذكرهم ألا يريدكم حبا إلى ثم

وقول الآخر

بالباعث الوارث الاموات قد ضمنت أيام الأرض في نهر الدهار
فإن التباس ان يقال لا يجاورنا إلا أياك. ويزيدونهم حبا إلى. وضمنتم الأرض. ولكن عدل عنه لضرورة الشعر

وأبرزوا ما عوده يشية ففصلوا كأنني ألقى راميه هو

أي أنهم يبرزون الضمير المستتر الذي يلبس مرجعة فينصلونه بالضرورة. وكذلك في نحو ألقى ألقى راميه بناء على أن الابن رامي الذي. فإن الضمير المستتر في الصفة يحتمل أن يعود إلى الابن وهو المراد. وإلى الذي وهو الأرجح لانه أقرب المذكورين والصفة المنقصة للضمير خبر عنه. غير أن ذلك خلاف المنصود فيبرز الضمير المذكور منفصلاً مؤخرًا عن الصفة فاعلاً لها كما كان في حال اتصاله فيقال راميه هو. وجبئذ يتعين عودة إلى الابن لانه قد انفصل على خلاف التباس فاقضى أن يكون مرجعة وهو أبعد المذكورين على خلافه أيضاً فيتعين أن يكون الابن رامياً والذي مرسياً * وأما إذا لم يقع التباس نحو زيد هند ضاربها فلا حاجة إلى إبراز الضمير لظهور المراد وعليه قول الشاعر

قومي ذري الجذب أنوما وقد علت بكى ذلك عدنان وخطان

وهو مذهب الكوفيين وعليه اختيار الجمهور

وَأَعْلَمُ يَأَنَّ الذِّكْرَ يَجْرِي قَبْلَ مَا
لِغَيْبِهِ لَفْظًا كَمَا قَدْ عَلِمَا
وَجَاءَ تَقْدِيرًا كَرَارَ أَهْلَهُ
زَيْدٌ إِذِ التَّقْدِيمُ يَنْوَسُ أَصْلَهُ
وَكَا قَنُوعَاهُمَا فِي الْغَنَى مَعْنَى وَقَدْ
يَكُونُ حُكْمًا كَهَوَ اللَّهُ أَحَدٌ
وَدُونَهُ بِمَحَلِّ عَوْدِ الْمَصِيرِ
قَلَمَ يَرِدُ إِلَّا لِدَاعٍ أَكْبَرِ

أي ان ذكر مرجع ضمير الغيبة الذي تقدم الكلام عليه يكون قبله لفظاً نحو زيد ضربة كما مر وهو الاصل * وقد يكون تقديراً نحو زار أهله زيد لان زيداً في رتبة التقديم باعتبار رتبته * او معنى نحو اقنعواهم في الغنى * فان الضمير عائد على المصدر المعلوم من معنى الفعل الذي قبله أي فالقناعة في الغنى * او حكماً نحو فل هو الله أحد * فان الضمير عائد على الامر الذي قد تقرر في الذهن وهو مضمون الجملة كما سنعلم فكانه قد ذكر قبله * ومن هذا القبيل الضمير المجهول المنصرف ما بعده نحو نعم رجلاً زيد * ورتبة رجلاً زارني * وان في الاحيان الدنيا * وجاز نحو ضربة زيد لان الظاهر في الحقيقة بدل من الضمير لا مرجع له * أما نحو اكرما في واحسن الي اخوانك فانما ارتكبت فيه الاضرار قبل الذكر التلا يلزم حذف الضمير الفاعل وهو اشنع * او تكرار الفاعل الظاهر وهو محمل بالنصاحة * واعلم ان الاصل في الضمير ان يعود الى اقرب مذكور ما لم يكن مضافاً اليه فيعود على المضاف لانه هو المحدث عنه * ويندر عوده الى المضاف اليه نحو كتبت الخمار بحمل اسفارا * وقد يعود الى المعبود مع دلالة المقام على تعبدك نحو آمنوا بالله ورسوله وانتقلوا مما جعلكم مستخلفين فيه * فان الضمير المستتر في جعلكم قد عاد الى اسم الجلالة لقيام الدليل على ارادته دون غيره * وقد يستغنى عن ذكر ما يعود اليه الضمير بحضور مدلوله في الخارج نحو هي راودني عن نفسي * او في الذهن نحو واسنوت على الجودي * فان الاول عائد الى امرأة العزيز وهي حاضرة في المكان * والثاني عائد الى سنية نوح وهي معلومة من الكلام السابق

فصل

في الاسم العلم

أَلْعَلَّمُ اسْمٌ خَصَّ ذَاتًا مُطْلَقًا بِأَلْوَضْعٍ تَعَيَّنَتْ لَهَا قَدْ عَلِمْنَا

وَهُوَ كَعَبَّاسٍ وَيَجْمَعُ يُنْقَلُ وَيَعْضُهُ كَقَتْعَسٍ يُرْتَجَلُ
وَمِنْهُ مَا كَعَبْدِ شَمْسٍ رَكْبًا وَشَابَ قَرْنَاهَا وَمَعْدِي كَرَبًا

أي ان العلم هو الاسم الذي يختص مطلقاً بالذات التي عُلِّيَ عليها لتعيينها وذلك بحسب
الوضع. فخرج بنيد الاختصاص التكرات كما لا يخفى. وينبغي اطلاقه بقية المعارف فان
اختصاصها بما هي له مفيد بحالة دون اخرى كالحضور في نحو انت وهذا * ودخل بنيد
الوضع الاعلام المشتركة كريد المسمى به شخص متعدد فان الاشتراك قد وقع في
التسمية بحسب الاتفاق لا بحسب الوضع * والعلم يكون في الغالب منفولاً من صفة
كعباس. او مصدر كفضل. او اسم جنس كاسد * او من فعل. إما ماض كآبان.
او مضارع كيجي. او امر كاحضيت علماً لمكان * او من صوت كهاق علماً للغراب. او
من جملة كما سمي * وقد يكون مرتجلاً اي غير منتميل قبل التعليق في غيرها. وهو إما
معدول كعبر وخدام. او غير معدول. وهو إما ان تكون مادته مستعجلة في الكلام
كما في المعدول. او غير مستعجلة كقتعس علماً لرجل * والعلم إما مفرد كما رايت او
مركب. وهو إما اضافي كعبد شمس. او اسنادي يختص بالجملة التعليق. وفاعلها قد
علماً لامرأة سميت به تقاؤلاً لما بطول الحياة حتى تشيب ذواتها. او مرجعي كعدي
كرب علماً لرجل * واعلم ان المركب الاسنادي يختص بالجملة التعليق. وفاعلها قد
يكون ظاهراً كما رايت وقد يكون مضمراً. وهو إما بارزاً كأطرقا علماً لمنازة. او
مستتر كآبظ شراً علماً لرجل. وإما الاسمية فلم تسمع التسمية بها * وهذا المركب مبنّي
يجمعي على لنظرو في جميع الاحوال ويكون اعرابه محلاً كما مر * وإما المرجعي فهو معرف
ما لم يكن مخنوماً بوجه كما علمت. فان كان مبنياً قبل التسمية بخمسة عشر وحيص ييحص
فان شئت ابقته على بناءه وهو الاشهر وان شئت اعرابه اعراب ما لا يتصرف لزوال
معنى الحرف بالعلية وحينئذ يجري مجرى معدي كرب واشباهه * وإما المركب الإضافي
فيجري مجرى سائر المتضافات بلا خلاف

وَمِنْهُ كَنِيَّةٌ بِأَمْرِ أَوْ أَمْرٍ نَحْوُ أَبِي بَكْرٍ وَأُمِّ جَنْتَبٍ
وَكَا لَرَسِيدٍ لَقَبٌ لِلرَّفْعِ بِأَيِّ وَمِثْلَ الشُّفْرَى لِلْوَضْعِ

وَهُوَ كَقَعَبٍ مِثْلَهُ يُؤَخَّرُ عَمَّا لَهُ وَفِي الصَّنِىِّ بِحَيْرٍ

اي ومن العلم كنية وهي ما صدر بأبو أو أم زكاي بكري أو أم جندب كنية امرأة. قيل أو
بابن كابين عباس. ومنه لقب وهو ما يراد به رقعة سماء كالرشيد لقب الخليفة هرون
العباسي. أو صفة كالشعري اي العظيم الشنن لقب رجلي من العرب. وحكم اللقب ان
يؤخر عن اسم ما لقب به هرون الرشيد لانه كالنعت له. وربما تقدم عليه كقول الشاعر
بأن ذا الكلب عمرا خيرا حسبا يبطن شريان يعوي حوله القديم
وهو نادر. واما الكنية فلا ترتيب لها معها لان المراد بها الدلالة على الذات دون الصفة
بخلاف اللقب. وبهذا الاعتبار جاز تقديمها على الاسم كقول الشاعر
اقسم بأشتر ابو حصي عثر ما مسها من نفس ولا دبر

وناخيرها عنه كقول الآخر

وما اعتدت الافلاك من اجل هالك سمعا * الألسنة اي عمري
وكذلك تجري مع اللقب. غير ان الأشهر تقدمها عليها ~~كما~~ فيقال ابو حصي عثر
النازوق ونحو ذلك

“وَالْأَسْمُ وَاللَّقَبُ حَيْثُ اجْتَمَعَا أَتْبَعَ ثَانٍ مِنْهُمَا أَوْ قُطِعَا”
“وَحَيْثُ لَا مَانِعَ فِي اللَّفْظِ وَلَا إِيَّاهُمْ فِي الْمَعْنَى أَضِفْ مُبْتَدِلًا”

اي انه اذا اجتمع الاسم واللقب يجوز اتباع الثاني للاول بدلا أو عطف بيان. ويجوز
قطعه عن التبع مرفوعا على انه آخر لمبتدأ محذوف فتدبره هو أو منصوبا على انه مفعول
لفعل محذوف فتدبره اعني ويجوز اضافة الاسم الى اللقب اذا لم يمنع منها مانع في اللفظ
كما اذا كان الاسم مقرونا بال كالحرف أو مركبا كعبد الله لان الاضافة تقتضي التجريد
والافراد. او كانت تؤدي الى التباس في المعنى كما اذا كانت اللقب وصفا معرقا بال
كالرشيد لان الوصف من شأنه التبع فيلتبس الاسم بالمضاف الى الاجنبي. وعلى
ذلك يقال هذا الحرف كرز وعبد الله زين العابدين وهرون الرشيد بالاتباع أو القطع
لا غير. وجاء سعيد كرز وزيد انف الناقة بالوجه الثلاثة. فتدبر

وَعَلَّمَ لِلْجِنْسِ فِي الْأَعْيَانِ جَاءَ وَقَدْ بَحِيَ فِي الْمَعَانِي

فَعَمَّ قَوْلُهُمْ أَسْمَاءَ الْأَسَدِ جِنْسًا كَمَا بَرَّةٌ فِي الْبَرِّ وَرَدَّ
وَالْكُلُّ فِي الْمَعْنَى شَيْبَةُ الْبَرَّةِ لِنَقْدِهِ الْتَخْصِيصَ الْمُتَخَصِّرَةَ

أي أن من العلم ما يتعلق على الجنس برئته. وهو يكون في الاعيان كأسماء لجنس الأسد. وقد يكون في المعاني كبرة لجنس البر. وكل واحد منها يعم أفراد جنسها لأنه قد وضع للجنس مجملته لا لبعض الأفراد بخصوصه ولذلك يكون في المعنى كالبركة وإن كان معرفة في اللفظ * وهو يكون أسمى كأمراً. وكناية كأي جعدة للذهب وأم عامر للضيق. وأما كالأخطال للبر وذي الباب للكذب وما أشبه ذلك * وأعلم أن علم الجنس كعلم الشخص في جميع أحكامه اللفظية فيصح الابتداء به وتنصب البركة بعده على الحال وينتفع من الصرف إذا وجد فيه مع العلبة علة أخرى كقول الشاعر

أَنَا أَقْسَمًا خَطْبَتِنَا بَيْنَنَا نَحْمِلْتُ بَرَّةً وَاحْتَمَلْتُ نَحَارَ

ولا يضاف ولا يدخل عليه حرف التعريف ولا تبعث بالبركة كما في الاعلام الشخصية

وَمَا لِيذِي عُرْفٍ يُضَفُّ أَوْ يَتَلُّ أَلْ عَهْدِي فَنِي ذَا الْبَابِ إِنْ يَغْلِبُ تَخَلُّ

أي أن ما يضاف إلى معرفة أو يترتب بأل العهدة إذا غلب على بعض الذر كآء فهو يدخل في باب العلم فيجري مجراه. وذلك نحو ابن مالك والألمية المراد بها الشيخ محمد الطائي وأرجوزته المشهورة فإن كل واحد منها قد صار كالعلم على صاحبه بطريق العلبة عليه. غير أن الثاني قد تعرض عليه الاشتراك كالأعشى فيعقد من بالإضافة كاعشى تغلب واعشى قندان * وأعلم أن المضاف لا فرق بين أن يكون ما أضيفت اليه علماً كأمراً أو غيره كابن الخطاب وابن الأنباري ونحوهما

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ مِنْ قَبِيلِ الْعَلَمِ مَا جَاءَ مِنْ أَسْمَاءَ لَفْظِ الْكَلِمِ
وَكُلُّهَا تَحْكِي سِوَى اسْمِ مُعَرَّبٍ فَذَاكَ يُعْطَى الْحَقُّ عِنْدَ الْعَرَبِ

أي أن أسماء لفظ الكلم تعد من هذا الباب لأنها تجري على حكمه في التعيين. وهي تحكى على أصلها ما عدا أسماء لفظ الأسماء المعربة فاتها تعطي حثها من الأعراب. فيقال مثلاً قام فعل ماضٍ. وقسم فعل أمر. واسم زمان. ونعم حرف جواز. وهلم جرّاً باجراً. كل واحد على ما له في أصله من الحركة أو السكون * ويقال أي اسم موصول بالتثوين

منصرفاً على تأويله باللفظ كريد وبالوجهين على تأويله بالكلمة كهد * وربما أعرب

المعنى من هذه الأسماء كقول الراجز

لبت وهل تنفع شيئاً لبت لبت شيئاً بئوع فاشترى

وقول الآخر

نحب بالله من بخصك بال وقد قال لا ولا نهما

وقد ورد بالوجهين الحديث حيث يقول وإنما هم عن قيل وقال . فروي بالفتح على الحكاية وبالكسر والتثنية على الأعراب * وقد يستعمل ذلك في الجمل كقولهم لا إله إلا الله كثر من كنوز الجنة وزعموا مفئة الكذب * وعلى ذلك نفع جميع هذه المذكورات وظواهرها في جميع المواقع التركيبية كما رأيت ويكون المعنى ان هذه الكلمة كنا وهذه الجملة كنا ونحو ذلك مما يقتضيه المقام

فصل

في اسم الإشارة

يُنَادِيهِ وَتَنَادَى قُرْبًا أَسِيرَ وَذَيْنِ تَيْنِ لِمَعْنَى مَا ذَكَرَ
وَقِيلَ ذِي أَيْضًا لَهَا ذِي وَذِي جَائِزَ إِشْبَاعٍ كَلَّا بِي نَهْ تِهْ
وَالْجَمْعُ مَطْلَقًا أَوْلَاءَ وَأَوْلَى وَالْكُلُّ مَا التَّنْبِيهِ طَرَعًا دَخَلًا

أي انه يُشار إلى المفرد المذكور القريب بهذا وإلى أشاء بئنا وإلى منشاء بذين وإلى منشاءها بتين * ويُشار إلى المؤنثة أيضاً بذِي وذِي يسكون المَاءَ وذِي بكسرها اختلاصاً وإشباعاً . وكذلك في ذِي وذِي جاريتين على هذا الأسلوب في السكون والحركة * ويُشار إلى الجمع مذكراً ومؤنثاً بأَوْلَاءَ ممدودة وفي لغة أهل الحجاز ومنصورة وفي لغة أهل نجد . وأولى أفصح وأشهر * وتدخل ما التنبيه على هذه الأسماء جواراً وهو الأكثر في استعمالها فيقال هذا وهاتنا وهذان وهاتان وهلم جرا

وَالْكَافُ فِي التَّوَسُّطِ أَلْحَقُ ذَاوَتَا ذِي فِي وَمَا لِفَعْلٍ مُفْرِدٍ أَلَى
وَاللَّامُ بَعْدَ قَبْلِهَا رِذْ مُفْرَدًا وَالْجَمْعُ مَقْصُورًا وَتَوْنٌ شِدْدًا

وَمَا لِنَنْبِيهِ مَعَ اللَّامِ اَمْتَنَعَ وَدُونَهَا نَزْرًا مَعَ الْكَافِ يَفْعَ

اي ان الكاف تلحق الاسماء المذكورة عند الاشارة الى المفرد المتوسط بين الترتيب
والبعيد فيقال ذاك وتاك وذيك وتيك . وتلحق ما لغير المفرد وهو المثنى والجمع فيقال
ذانك وتانك وأولك . ولا تلحق ذه وذه وخبها فلا يشار بهن الى المتوسط *
وتدخل اللام قبل هذه الكاف عند الاشارة الى البعيد وذلك في صيغة المفرد والجمع
المفصّل فيقال ذلك وتالك وتلك وأولك . ويتبع دخول حرف التنبيه معها لانه
يشعر بالتقرب وهي تشعر بالبعد فيتمارضان . بخلاف الكاف وحدها فانه لا يتبع الجمع
بينهما لان فيها حذراً من التقرب لدلالتهما على المتوسط ومن ذلك قوله
رأيت بني غيراً لا ينكروني ولا اهل هذا الطراف الممدور

غير ان ذلك قليل الا في هاتيك فانه غالب فيها حتى قال بعضهم انها لا تستعمل الا به
واما صيغة الجمع الممدودة والمثنى فلا تدخل اللام فيها حذراً من ثقل اللفظ فيكثرون
بأولئك للجمع وبشددون النون للمثنى دلالة على البعد . وعليه قرئ ذانك رهانان
من ربك . وقيل ان النون المدغم فيها بدل من اللام وهو غير بعيد عن الصواب *
واعلم ان صيغة التنبيه من اسماء الاشارة تختص بهذا وتالانها الاصل فيها . وأولئك
تستعمل غالباً لمن يعقل ويقل استعمالها لغيره كقول الشاعر

ذم المنارل بعد منزلة اللوى والعيش بعد اولئك الالام
وصكالعنى مثله مع البنا غير كما تجعل اياي انا

اي ان ما كان من هذه الاسماء مثل المثنى في الصيغة يغير كما يغير المثنى بحسب احكام
الاعراب فيكون بالالف رفعاً وبالياء نصباً وجرّاً . ولكن هذا التغيير يجري فيه مع كونه
مبتدأ لا معرباً فيكون كغير الضمائر المنفصلة التي تتغير صورها بحسب مواقعها من
الاعراب فيصير انا اناي وانت اياك وهم همّ جرّاً . وهو مذهب الجمهور

وَلِلْمَكَانِ مِثْلُ ذَا جَاءَتْ هُنَا طَيْفًا وَنَمَّ لِلْبَعِيدِ عَيْنَا

اي ان هنا تستعمل للاشارة الى المكان مثل استعمال ذَا مطابقة لها في ما مر من الاحكام .
فيقال هُنَا وهُنَا عند الاشارة الى المكان الترتيب . وهُنَاك وهُنَاك عند الاشارة الى
المتوسط والبعيد . وقد يقال هُنَاك ايضاً * ونَمَّ بفتح الناء والميم المشددة يشار بها الى

المكان البعيد فقط * وكل هذه الاسماء تنزيم الضرفية او شبهها وهو المجرى بالحرف فيقال
نزلنا هنا وارتحلنا من هناك الى هناك ولا يقال هنا حسن

فصل

في الاسم الموصول

وَيُوصَلُ الَّذِي آتَى مِنْ مَا وَآتَى وَأَلْ وَذَا كَذَلِكَ ذُو فِي آلِ طَيِّ

اي ان هذه المذكورات تستعمل موصولة بما يتم معناها به كاسياني وهي الذي للمفرد
المذكر والاني المثنى وما يليها للجميع وهي شائعة في لغة جمهور العرب الا ذو فانها
مختصة بلغة بني طي * وكلها اسماء بالانتماء الى آل فلقد اختلفت في اسميتها والجمهور على
انها اسم موصول بدليل عود التفسير اليها نحو قد افلح المثنى ربنة والضمير لا يعود الا
الى الاسماء واعمال الشبهة بعدها ما ولة بالنعل وهي لا تأول مع الحرف لانه بعدها
عن شبه النعل * وانما جرى الاعراب على ما بعدها لانها لما كانت على صورة الحرف
استعملت نطق الاعراب عليها فنقل الى ما بعدها على سبيل العارية * قال الشيخ
الرضي وهذا الخلاف اذا لم تكن اللام للعهد فان كانت له نحو جاءني ضارب فأكملت
الضارب فلا كلام في حرفيتها

وَكَا لِلَّذِينَ وَالَّذِينَ وَالْآلِي بَعْدَ آتَى اللَّانِ وَالْآلِي تَلَا
كَذَا الْوَالِي جَاءَ وَالْآلِي اسْتَرْزِدَ وَكَآ لَآلِي الْآلِي لِكُلِّ قَدْ تَرَدَّدَ
اي كما ان اللذين والذين والال والال تنفرع من الذي ثنية وجمعا تنفرع من التي اللتان
واللاني واللواني والآلهي غير ان الال قد تستعمل لجماعة الامات كقول الشاعر
مما حبها حب الال كمن قبلها وحلت مكانا لم يكن حل من قبل
وكذلك الآلهي قد تستعمل لجماعة المذكور كقول الآخر
م الآلهي أصبحوا يوم فلح بداهة نيد لما الجبال

وفي هذه الاسماء لغات اخرى اضربنا عن ذكرها لغرابها وقلة ورودها في الاستعمال
وَمَا لَهَا تُنِي كَذِينَ بِالْآلِفِ وَالْبَاءِ وَالَّذِينَ لَيْسَ تَخْتَلِفُ
اي ان ما وضع للثنى من هذه الاسماء وهو اللذان واللذان مثل ما وضع له من اسماء

الإشارة في استعماله بالانثرفعاً وبالياء نصباً وجراً. وهو تفسير بناء لا تعبير اعراب في
الصحيح كما علمت هناك * وإما الذين قال جمهور على استعماله بالياء لازمة لها مطلقاً. وفي
تخصيصه بمن يفعل لانها على صورة جمع المذكر السالم الذي يختص بالعقلاء

وَمَنْ لِمَنْ يَعْقِلُ تَأْتِي عَكْسَ مَا وَرَبُّهَا عِنْدَ اخْتِلَاطٍ عَمَّا

أي ان من يختص بمن يفعل عكس ما فانها تختص بالاعقل. فيقال رأيت من حدثك
وسمعت ما يقول * وقد تستعمل من لغير العاقل تشبيهاً له بكما في قول الشاعر
أسيرت القنطرة من يعبر جناحه لعلني الى من قد هويت اهبط

اولا اختلاطه بالعقلاء نحو سجد له من في السموات ومن في الارض * وتستعمل ما للعاقل
المخلوط بغيره نحو يستعج به ما في السموات وما في الارض. ولصنة العاقل المهمة نحو اني
نذرت ما في بطني محرراً. فتم كل واحدة منها العاقل وغيره كما رأيت غير ان ذلك
نادر في الاستعمال

وَأَيُّ تَبَيُّ إِذْ أُضِيفَتْ وَاسْتَقَطَ مُضْمَرُ صَدْرِ التَّوَصُّلِ عَنْ فَرْدٍ فَقَطْ

أي ان أي تبى كسائر الاسماء الموصولة من أضيفت وحذف الضمير الواقع صدر صلتها.
وذلك انما يكون في ما أخير فهو عن الضمير المذكور بمنزلة نحو يسرني أيهم قادم أي
أيهم هو قادم. لان المفرد لا يصلح ان يكون صلة فينزل الضمير المضافة اليه منزلة الضمير
المحذوف لتصح الصلة وحينئذ تكون كالمنقطعة عن الاضافة لفظاً ونية. أما لفظاً
فلتنزيل الضمير المضافة اليه منزلة الضمير المحذوف. وأما نية فلان المضاف اليه لا ينوي
الأخذ ففقد من اللفظ وهذا موجود. وبهذا الاعتبار تشبه الغايات التي سذكر في انما
قد حذف عنها ما تنقتر اليوليان معناها فتبقى مثلها على الضم وعلى ذلك قول الشاعر
اذا ما لقيت بني مالك فسلمت على أيهم افضل

وتعرب في غير ذلك بالاجمال نحو يسرني أيهم هو قادم. وأهم يقدم او في الدار. وأي
هو قادم. وأي قادم. لقيام موجب الاعراب فيها وهو لزوم الاضافة الى المفرد لفظاً
او معنى كما رأيت وانتفاء موجب البناء المذكور آنفاً * واعلم ان أي تستعمل بلفظ
واحد في المشهور. ولا تضاف الا الى معرفة لانها لغة نوعها في الابهام احتاجت الى ما
يفيد ما تعريفاً. ولا يكون عاملها الاستقبال مقدماً عليها كما رأيت. أما استقباله فلانها

موضوعة للعلوم والابهام فيناسيها المستقبل دون الماضي اذ لا ابهام فيه فيقع التنافي بينهما . وأما تقديمه فلينفرق بينهما وبين الشرطية والاستثنائية لان عاملها لا يكون إلا متأخراً * وقد قيل الكمائي عن ذلك فقال أي كذا خلقت لان العلة لم تخطر له واجاب عنه ابن السراج وقيل ابن الناذم بما ذكر

وَأَلْ مَعَ الْوَصْفِ الَّذِي يُسْتَعْمَدُ لِصِحَّةِ الْوَصْلِ كَمَا سَتَعْلَمُ
وَقَدْ قُلِيَ اسْتِثْنَاءُ مَا أَوْ مِنْ وَلَمْ تُشَرِّ وَلَمْ تَكُنْ بِمَرْكَبٍ تُضَمُّ
اي ان ال تكون اسماً موصولاً اذا دخلت على الوصف الذي يُستَعْمَدُ مكان الجملة الموصول بها نحو الضارب والمضروب كاسمعي والافني حرف تعريف بالاجماع * واما اذا فتحها ان نفع بعد ما او من الاستثنائية غير مشار بها ولا مركبة مع احدها . فيقال ماذا فعلت ومن ذا رأيت اي ما الذي فعلته ومن الذي رأيته . وعلى ذلك قول الشاعر
ماذا نظن بسلبي ان لم بها رجل الشعر صافي اللون مزاج

وقول الآخر

من ذا يدل على الطريق الى الكرى نفسي خيال احبني بلقائي
فان أريد بها الاشارة نحو ما ذا الكتاب ومن ذا الرجل خرجت عن هذا الباب . وان جعلت مركبة مع ما قبلها كانت لغوا لا يعتد بها لان المجموع يكون قد جعل اسماً واحداً براد به مجرد الاستثناء وهي جزء منه . وعلى ذلك قول الشاعر
يا خزر تغلب ماذا بال نسوتكم لا يستنقن الى الدبرين تحنانا
اي ما بال نسوتكم فتكون ماذا برمتها اسم استثناء . وبهذا الاعتبار ثبت ألف ما في نحو لماذا اتيت لانها قد وقعت وسطاً * واعلم ان الضابط في جعل ذا اشارة او موصولة هو ان ما بعدها ان كان اسماً نحو ماذا الكتاب فهي اشارة لانه لا يصلح للصلة . وان كان فعلاً نحو ماذا صنعت فهي موصولة لانه لا يصلح للاشارة * وآية الخلاف بين جعلها موصولة او ملغاة نظهر في البذل والجواب . فيقال على جعلها موصولة ماذا صنعت اخبر ام شر . واذا قيل من ذا ضربت يقال زيد . بالرفع فيها على ابدال الاول من ما وهي في محل الرفع بالخبرية عن الموصول على الاصح . والاختيار بالثاني عن مبتدأ مضمرا اي هو زيد . والعائد محذوف في الصورتين اي ما الذي صنعت ومن الذي

ضربة . وعلى ذلك قول الشاعر

أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَاذَا يُجَاوِلُ أَنَحْبُ فَيُقْضَى أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلٌ
ويقال على جعلها ملقاةً ماذا صنعت أخيراً أم شراً . وإذا قيل من فاضربت يقال
زبدًا . بالنصب فيها على ابدال الأول من مجموع ماذا وفي محل النصب بالمنعولة .
ونقد التعل في الثاني أي ضربت زبدًا . فنأمل

”وَدُو يَلْفَظُ وَاحِدٍ تُسْتَصَبُ لَازِمَةٌ لِلْوَاوِ وَهُوَ الْأَغْلَبُ“

أي ان ذو تستعمل بلفظ واحد للجميع لازمة للواو في جميع حالاتها ومن ذلك قول الشاعر
فَاتِ الْمَاءَ مَاءً أَيْ وَجْدِي وَهَرِي ذُو حُرْتٍ وَدُو طَوِيْتُ
أي التي حترتها والتي طويتها . وقول الآخر
وَأَيُّمَا كَرَامٍ مُوسِرَتٍ لِقَتْنُهُمْ فُحْشِي مِنْ ذُو عَدَمٍ مَا كُنَّا بِنَا
بالواو في أشهر الروايات * وهذا هو الغالب في استعمالها وهي مختصة بيني على كما مر
ولذلك يقال لما ذو الطائفة

وَالْكُلُّ مِنْ ذَلِكَ يَقْضَى صَلَهِ مَعْرُودَةٌ مَعَ عَائِدٍ يَصْلُحُ لَهُ
فَاسْتَوْصَلُوا مَا أَخْبَرْتُ مِنْ أَتْجَمَلُ وَالظَّرْفُ وَالْمَجْرُورُ فِي مَا ذُوْنَ أُلْ

أي ان كل واحد من هذه الاسماء يقتضي ان يوصل بصفة لينت معناه بها . وحكم الصلة
ان تكون معرودة عند مخاطب لينت بها الموصول . وان تكون مشتملة على ضمير يعود
اليه مطابقا * لترتبط به * ولما كانت الصلة حكما على الموصول بامر معرودة اتخذوها من
الجملة المخبرية لانها هي التي تصلح لذلك دون غيرها . ومن الظرف والمجرور لانها
يشبهان الجملة كما ستعرف . وذلك في ما سوى ال من الموصولات لان صلتهما مفردة كما
صلت . فيقال جاء الذي علامة متعلق او انطلق علامة . والتي عند الابرار او في دار
ونحو ذلك * ويشترط في الظرف والمجرور ان يكونا تامين كما رأيت . فلا يقال جاء
الذي امن ورأيت التي عنك لان المراد بالصلة تكميل الموصول والناقص في نفسه لا
يكمل غيره . ولا يقال جاء الذي لينت كرم لان الانشاء لا يكون معرودا ولا يحكم به فلا
يصلح الصلة * وقد اتفق القوم على امتناع الوصل بالجملة التهجية فلا يقال جاء الذي

ما احسنه . واختلفوا في علته لاختلافهم في حقيقتها . فمنهم من نظر الى كونها خبراً في الاصل فجعلها خبرية ولكن منع وقوعها صلة لما فيها من الابهام المتأني لما يقصد بالصلة من بيان الموصل . وهو المتعارف . ومنهم من نظر الى كونها قد نقلت الى الانشاء فجعلها انشائية ومنع وقوعها صلة لانها غير محصلة في الواقع فلا تصلح للصلة . وهو المختار عند الحنفين * واعلم ان الصلة مع الموصل ككلمة واحدة فيستحق كل منهما مع الآخر ما يستحق جزء الكلمة مع صاحبه . وبناء على ذلك لا نتقدم عليه كالا بتقدم الجزء الثاني من الكلمة على الجزء الاول . ولا يتبع ولا يتغير عنه ولا يستثنى منه قبل تمامها . ولا يتصل بينهما باجتناب . فلا يقال رأيت الضارين كلهم زينة . ولا الذي زيد اكرمني . ولا جاء الذين الآ زينة اكرمني . ولا يقال هذا الذي يارجل احبب الآ في الضرورة كفوا

تعتن فان عاهدتني لا تخونني نكن مل من يا ذئب يصطحيان

وقد يتصل بينهما بالقسم كقول الشاعر

ذاك الذي وايتك يعرف مالكا والحق يدفع ترهات الباطل

وقد يتصل بغيره كقول الآخر

ماذا ولا عنت في المقدور رمت اما يحظبك بالشيخ ام شر وتضليل

وقد تكون الصلة غير معهودة . وذلك اذا تضمن الموصل معنى الشرط لانه يستلزم الابهام نحو الذي يأتي في فله درهم * وقد تخلو من الضمير المائد الى الموصل . وذلك اذا تضمنت معطوف مسبب عنها نحو هذا الذي يطير الذباب فيقتضب . فان جملة يطير الذباب هي الصلة وقد خللت من الضمير اكتفاء بتضمن المعطوف اياه لما بينهما من الارتباط كما ترى

والمائد الغيب اقضى كيف اتفق وقدر الحاضر مع مثل سبق

اي ان الضمير المائد الى الموصل يقتضي ان يكون ضمير غيبه على كل حال لبطانة لانه اسم ظاهر والظواهر كلها غيب . فيقال يا ايها الذين آمنوا كما يقال يا ايها الذين آمنوا * وقد يعدل عنه الى الحاضر اذا كان الموصل خبراً عن ضمير قبله لتكلمه او مخاطبته حملاً على المعنى نحو انا الذي اعطيتك الدينار وانت الذي ركبت الفرس وعليه قول الشاعر وانا الذي قتلت بكراً بالنا وتركت تغلب غير ذات ستام

وقول الآخر

وانت الذي اخلفتني ما وعدتني واشمت لي من كان فيك يلوم

وربما ارتكب العدول عنه في غير ذلك كقول الآخر
 لاجلك يا التي تبتغي قلبي واستر بحيلة بالوصل عني
 وكل ذلك نافر في التماس ونادر في الاستعمال = واعلم ان عائد الموصول المشترك يختار
 فيه مراعاة اللفظ فيكون مراداً مذكراً مع الجميع. ما لم يعضد المعنى عاضداً فختار
 مراعاته نحو رأيت من النساء من لا تعجبي وزرت من الاقوام من يكرمون الضيف. او
 يقع التماس بمراعاة اللفظ فيجب مراعاة المعنى نحو اكرم من زارك لا من زارتك = فتأمل
 وحذف ذي النصب ولو معنى يتبع والصدر عن فرد مع الطول ارتفع
 اي انه يجوز حذف العائد المنصوب ولو في المعنى. وذلك يشمل المنعول به نحو لا اعبد
 ما تعبدون اي ما تعبدونه. والمضاف اليه اضافة لفظية نحو فاقص ما انت قاصر است
 ما انت قاصيه. والجورور بالحرف الواقع في موضع النصب نحو ويشرب ما تشربون اي
 ما تشربون منه. ويشترط فيه ان يكون قد جر بما جر به الموصول كما رأيت = وكذلك
 يجوز حذف العائد المرفوع الواقع في اول الصلة مبتداً مخبراً عنه بفرد. وذلك بشرط
 طول الصلة فتختلف بحذفه كقولهم ما انا بالذي قاتل لك حوا. اي بالذي هو قاتل =
 فلا يحذف في نحو الذي هو يعطي الالف. ولا في نحو الذي هو امام الجيش. لان الضمير
 فيها يفيد التخصيص ولا دليل على حذفه لان ما بعده يصلح ان يكون صلة بخلاف المنفرد
 كما مر فينوت المقصود = فان كان ما بعده مراداً ولم تكن الصلة طويلة نحو الذي هو
 فاضل امتنع الحذف لعدم الحاجة الى التثنية = وانما جاز ذلك مع اي لقيام الضمير
 المضافة اليه مقام الصدر المحذوف كما مر = واعلم انه لا يجوز حذف العائد المنصوب في
 نحو الذي اياه ضربت او انه فاضل ولا في نحو جاء الضاربة زبد لما هنالك من
 الاخلال المانع من الحذف. اما في الاول فلان الحذف يورم ان الاصل ضربته فينوت
 المحصر المقصود من تقديره لان المعنى ما ضربت الا اياه. واما في الثاني فلعدم استقلال
 ان بدون اسمها. واما في الثالث فلان اسمية آل ختية فتجني عود الضمير المحذوف اليها.
 ونادر حذفه معها كقولهم
 ما المستنزه الهوى محمود عاقبة ولو اتيح له صنو بلا كدر
 اي ما المستنزه الهوى = وقد تحذف صلة غيرها والعائد جميعاً لقصد التهويل كقول
 الآخر

نحن الأولى فاجمع جموعك ثم وجههم اليها
أو التعظيم كقولهم بعد التثنية والتي. فان الصلة قد حذفت فيها اشعاراً بان مضمونها قد
بلغ من الشدة مبلغاً لا يحيط العبارة بوصفها

ووصل ال وصف بفعل أول إذ كان بالجملة معني عدلاً

أي ان آل الموصولة تكون صلها ما يأول بالنعل من الصفات وهو اسم الناعل واسم
المنعول. وذلك لانها جاءت على صورة آل التعريف المخصصة بالاسماء فكرهوا ان
يدخلوها على الافعال صريحاً فادخلوها على ما يأول بها من الاسماء كالضارب
والمضروب لانها يعادلان الجملة النعلية في المعنى * واختلِف في الصفة المشبهة كالتحسين
فانكر قوم صحة الوصل بها لانها تدل على الثبوت بخلاف النعل فلا يصح تأويلها به
فتكون آل الداخلة عليها حرف تعريف لا موصولة * وصحح آخرون الوصل بها لانها
تعمل عمل النعل في رفعها الظاهر مطلقاً. والاول هو المختار عند الاكثريين * واما افضل
التفصيل فلا خلاف في كونه لا يصلح للصلة لانه يدل على الثبوت ولا يطرده العمل
المذكور كالصفة المشبهة فتكون آل الداخلة عليه حرف تعريف بالاجماع * واعلم ان
امثلة المبالغة كالضارب تجري مجرى اسم الناعل في وقوعها صلة لآل. وبشروط في
الصفة الواقعة في هذا المقام ان تكون محضة في الوضعية كما رأيت بخلاف الفارس ونحوه
ما غلبت عليه الاسمية فانه لا يصلح للصلة لانه قد صار كالاسماء الجامعة

واعلم بان موقع الاعراب من حق آل نظير باقي الالباس
لكنها قد مزجت كالحجر مع وصف فأعطي الوصف ما عنها امتنع

أي ان حق آل ان يعلق الاعراب عليها كما في الموصولات التي بعضها يعرب لنظائرها
وبعضها محلاً. ولكنها لما امتزجت بالصفة حتى صارت كالحجر منها سقط عنها حق
الاعراب لانه لا يكون في وسط الكلمة واستأثرت به الصفة فكان الاعراب لها * وقيل
ان الاعراب انتقل منها الى الصفة على طريق العارية كما مر. وقيل غير ذلك مما لا فائدة
في استقصائه وما ذكرناه هو المشهور

وليس من معرفة بالذات إلا لأعلام مشخصات

وَالْفَيْرُ عَنْ قَرِينَةٍ مُرَافِقَةٍ كَالْوَصْلِ أَوْ كَقَصْدِهِ مُفَارِقَةٍ

اي انه ليس من المعارف ما يتعرف بذات من دون قرينة خارجية غير الاعلام الشخصية *
واما غيرها من المعارف فانه يتعرف بقرينة لفظية او معنوية كما رأيت. لان الضمير
الحاضر يتعرف بقرينة التكلم او الخطاب، والغائب بما يعود اليه. واسم الاشارة بالحضور.
والموصول بالصلة. ومصحوب آل بها. والمضاف الى معرفة بالاضافة. والمنادي بال قصد
والاقبال عليه. غير ان من هذه القرائن ما هو ملازم لصاحبه كالصلة. وما هو مفارق
كالقصد في النداء * واعلم اننا لم نذكر في هذا الباب المعارف بأل والمضاف والمنادي
لان لكل واحد بابا نذكر فيه جميع احكامه فيندرج ما نحن فيه هناك

فصل

في احكام العوامل والمعولات

الْإِسْمُ بِالْوَضْعِ جَمِيعًا مُعَرَّبٌ إِذْ كَانَ فِي الْحُكْمِ لَهُ تَقْلِبٌ
وَلَيْسَ هَذَا فِي سِوَاهُ قَبِيضٍ فَكُلُّ مَا تَدَّ شَرِيدُ الْوَطَنِ

اي ان الاسم معرب مجسب الوضع لانه يكون تارة محكوما عليه وتارة محكوما به فيكون
مبتدأ وخبراً وفعلاً ومنعولاً وهلم جرا فيحتاج الى الاعراب لبيان هذه المعاني.
بخلاف الفعل والحرف فان لما مواقع معينة لا يتحولان عنها فاستغنيا عن الاعراب *
والذلك يكون كل ما بني من الاسم او اعرب من غيره شارداً عن وطنه المألوف
والمقتضي الاعراب فيه العاملُ **إِنْ فَاتَ لَفْظًا فَهُوَ مَعْنَى حَاصِلُ**

اي ان الذي يقتضي الاعراب في الاسم هو العامل وهو ما به يتقوم المعنى المقتضي
للاعراب من نحو الناعلة والمنعولة وغيرها * واذ كان لا اعراب بدونه لم يكن بد منه في
الكلام. فان لم يكن لفظاً كالفاعل في نحو قام زيد كان معنى كالابتداء في نحو زيد
فانتم * وسأني استيفاء الكلام على كل ذلك

وَعُمْدَةُ الْكَلَامِ مَا بِهِ أَنْعَقَدَ وَغَيْرُهُ فَضْلَةٌ لَفْظٌ يُعْتَقَدُ

اي ان العمدة من الاسماء في الكلام هي ما لا يعتد الكلام بدونه كالفاعل في نحو قام

زيد. وغيره بحسب فضلة في اللفظ لانه زائد عن القدر المطلوب لانقاذ الكلام كالمفعول به في نحو ضرب زيد عمرا وان لم يكن فضلة في المعنى لاحتياج العبارة اليه في اتمام المراد منها

وَالْعُمْدَةُ أَرْقَعُ وَلِفَضْلُهُ فِرَاحٌ نَصَبٌ وَمَا بَيْنَهُمَا فَقَدْ خُفِضَ

اسم ان الرفع من احكام الاعراب يحفل للعمدة من الاسماء وهي المبتدأ والخبر والفاعل ونائبه. والذية بالفاعل وهو اسم الافعال الناقصة. والشبه باسم ليس وهو اسم ما ولا ولات. وذلك لان الرفع اقوى الحركات واشرفها فيناسب العمدة التي في ركن الكلام. والنصب للفضلة وهي المفعول باطرافه والمستثنى والحال والتمييز. والشبه بالمفعول به وهو ما نصب على طريق التوسيع كتصوب الصفة المشبهة وغيره ما سيجي. وذلك لان النصب اخف الحركات فيناسب الفضلة التي في اكثر دورانا في الكلام. واما الخفض فهو لما يشترك بين العمدة والفضلة وهو المضاف اليه. فانه نارة بكل العمدة نحو جاء غلام زيد. ونارة بكل الفضلة نحو رابت غلام زيد. ويقع نارة في موضع العمدة نحو مر في قدوم زيد. ونارة في موضع الفضلة نحو هذا ضارب زيد. وقد اخفى من العمدة بالفضلات المتصوب سبعة باب التواضع. وبالمضاف اليه الجرور بالحرف لان حرف الجر يضيف معاني الافعال الى الاسماء فيدخلون الجرور. ويخت المضاف اليه

وَالْعَامِلُ اللَّفْظِيُّ بِالْإِصَالَةِ لِلْفِعْلِ وَالتَّحَرُّفُ لَهُ كَالْآلَةِ وَالْإِسْمُ فِي ذَلِكَ دَخِيلٌ يَجْعَلُ مَعْنَى سِوَاهُ غَالِبًا فَيَعْمَلُ

اي ان العامل اللفظي بطريق الاصاله في العمل هو الفعل. والحرف معمول عليه لانه ينوب عنه كامر وهو نظير آله لانه يوصل بها معناه الى معموله. واما الاسم فهو دخيل في هذا المقام لانه موضوع للمعمولة التي يقتضها الاعراب الموضوع له كما علمت ولذلك يعمل انا ضمن معنى احدها غالبا كما سيجي

وَعَامِلُ الْمَعْنَى هُوَ التَّجَرُّدُ عَنْ عَامِلٍ لَفْظًا وَحُكْمًا يُوجَدُ

اي ان العامل المعنوي هو التجرد عن العامل اللفظي بها حقيقة او التي في حكم اللفظي بها وهي المقدرة. وهو يشتمل عامل المبتدأ والخبر والمضارع المرفوع على الاصح

ويدخل تحته ما كان التعمد فيه لفظاً وحكماً كما مر. أو حكماً فقط نحو مل من احذر في الدار لان العامل الرائد في حكم الساقط كما سيجي فيكون معوله في حكم المجرد

وطلبُ العاملِ معنى يُعتمدُ في عملٍ له فقالَ اسماً جمداً

اي ان طلب العامل للمعول في المعنى يُعتمد في كونه سبباً لعلوه فيو كما في الفعل مثلاً فانه لما كان طالباً للاسم كان عاملاً فيه * وبهذا الاعتبار جاز ان يعمل الاسم الجامد كالمتدا في قول وسم العدد والمضاف كما ستري

وَأَعْمَلُوا مَا خَصَّ نَوْعًا لِلْكَلِمِ فِيهِ وَالْقَبْرِ بِأَعْمَالٍ حَكِيمٍ

اي انهم جعلوا العمل لما يختص بنوع من انواع الكلم فاعملوه فيو كما عمال الفعل وحرف الجر في الاسم والنواصب والجوازم في الفعل . وذلك لان ما يختص بنيل يكون متمكناً راسخاً في مركزه فيستحق العمل * ومن ثم حكموا بأعمال ما لا يختص بحروف العطف والاستفهام * وأما ما خرج عن ذلك كما عمال ما النافية وإعمال سين الاستقبال فلكل واحد منه وجهٌ يذكر في مكانه ان شاء الله

وَرَبِّيةُ الْعَامِلِ صَفَرُ أَجْمَلَةٍ وَعَمْدَةُ الْمَعْمُولِ قَبْلُ الْفَضْلَةِ

اي ان رتبة العامل اول الكلام فيكون مقدماً على جميع معولاته لانه يؤثر فيها والمؤثر قبل المؤثر * ورتبة العدة من المعولات ان تكون قبل الفضلة لان ما ينتشر اليه الكلام في تركيزه مقدم على ما يستغني عنه . وكل ذلك بحسب الاصل فما خرج عنه لما نفع اي غرض كما ستري فتد جري على خلاف اصله

وَمَا مِنَ الْعَامِلِ قَدْ تَصَرَّفَا أَوْسَعُ فِي مَعْمُولِهِ تَصَرَّفَا

وَتَغْيِيرُهُ التَّرْتِيبُ مَعَهُ وَجِبَا مَبَاشِرَ الْمَعْمُولِ وَالتَّحْذِفُ أَبَى

اي ان العامل المتصرف كضرب اوسع تصرفاً في معموله من غير المتصرف كالنمل الجامد والحرف لان ما لا يتصرف في نفسه لا يتصرف في غيره . ولذلك يجب معه حفظ الترتيب مطلقاً . وهو يمثل الترتيب بينه وبين المعمول . وبين اجزاء المعمول المتعدد بعضها مع بعض . ويجب اتصاله به ولا يجوز حذفه عنه * وما ورد بخلاف ذلك فعلى خلاف الاصل ولا يطرد استعماله الا في مواضع مخصوصة كما ستري

وَالْفَصْلُ بِالزَّائِدِ قَدْ يُغْتَفَرُ لِأَنَّهُ بِسَاقِطٍ يُقَدَّرُ
وَهَازِ بِالْمَعْمُولِ دُونَ الْأَجْنَبِيِّ مِمَّا سَوَى الظَّرْفِ فَلَمْ يُسْتَصْعَبْ

أي أنهم قد يتسامحون في النصل بين المتلازمين بالزائد نحو عا قليل سا ذهب لانه في تقدير الساقط من الكلام فيقول الاعتداد به * وكذلك يستعملون النصل بمعمول احدهما لانه لا يكون اجنبيا عن عامله فيسهل دخوله بينه وبين صاحبه نحو كان قائما زيد وجاء الذي زيدا ضربا * بخلاف الاجنبي عنها جميعا نحو كان اخاك زيدا ضاربا فلا يجوز اعتراض بينهما ما لم يكن طرفا نحو كان عندك زيدا جالسا فانه لا يشق النصل به مع كونه اجنبيا عن المسند والمستند اليه لانه لعموم المظروفة به يكون كانه غير اجنبي عن الجميع * واعلم ان مسوغات النصل قد اجتمعت كلها في القسم لانه يزداد تأكيدا لمضمون الكلام فيكون زائدا فيه ولا يكون اجنبيا عنه وهو مع ذلك يترون بحرف الجر فيكون كالظرف ولذلك ينصل به حيث لا ينصل بخبره كما سترى بالاستقراء

وَمَا نَزِدُ مُوْتَرًا فَالْأَثَرُ فِي اللَّفْظِ وَالْحَلُّ لَا يَغْيِرُ

أي ان الزائد الذي يؤثر في ما يزداد عليه يكون اثره في اللفظ فقط ولما اهل فيبقى على حكمه كما في نحو ما جاءني من احقر وهل رايت من رجل فان كل واحد منهما مجرور بالحرف الزائد غير ان الاول في محل الرفع بالفاعلية والثاني في محل النصب بالمفعولية كما يقتضي المقام

وَحَيْثُمَا اللَّفْظُ أَقْتَضَى غَيْرَ الَّذِي قَدْ أَقْتَضَى الْمَعْنَى فَبِالْلَّفْظِ خُذْ
أي حينما كان اللفظ يقتضي من الاعراب غير ما يقتضيه المعنى يعمل يقتضي اللفظ دون المعنى سواء كان ما يقتضي الحكم اللفظي زائدا كما مر ام غير زائد كضارب زيد فان معناه يقتضي النصب بالمفعولية واللفظ يقتضي الجر بالاضافة فيحكم فيه بالجر دون النصب وفن عليه كل ما جرى هذا المجرى

وَمُطْلَقًا إِنِّبَاعُ كُلِّ يَرْتَضَى إِنْ لَمْ يُصَادَفْ مَانِعًا أَوْ غَرَضًا

أي انه يجوز انباع كل واحد من اللفظ والمعنى عند اختلافهما مع العامل الزائد كما مر

او غيره نحو سرتي قيام زيد وزيد ضارب عمرو . فيقال ما رايت من رجل ولا امرأة
وزيد ضارب عمرو وبكر يجر المعطوفين مراعاة للفظ المعطوف عليهما ونصبهما مراعاة
لنحوهما باعتبار معنى المنعولة * هذا اذا لم يكن مانع كما اذا قيل ما جاءني من رجل ولا
زيد . او غرض نحو يا ايها الرجل . فانه يعمين اتباع المعنى في الاول لئلا تلزم زيادة
من في المعارف . واتباع اللفظ في الثاني تنبيها على انه هو المقصود بالنساء كما
سيأتي في باب

وَفِي الْخِيَارِ اللَّفْظُ وَهُوَ الْأَقْوَى رُجْحٌ فَأَلْمَعْنَى خِيَالٌ بِنُوسَةٍ

اي اهم عند صحة الخيار بين اتباع اللفظ او المعنى يرجحون جانب اللفظ فيختارون اتباعه
على اتباع المعنى لان المعنى امر وهي تضعف الاعتماد عليه * واعلم ان اللفظ الذي يقع
هو لفظ العرب كضارب الرجل الكريم . والمعنى النسيب . وهو الذي بناؤه عارض كما
سجي نحو يا زيد الناضل * والاتباع فيها يكون للحركة الظاهرة كما رايت . والمنفردة نحو
ضارب التي الجميل . ويا هذا الرجل * ويشترط لاتباع المعنى امكان ظهور الاعراب
الذي يقتضيه في لفظ المتنوع في الكلام النصح . وكونه فيه بمعنى الاصاله . ووجود المحرر
اي الطالب له كما في قولنا ما جاءني من رجل . فانه يحسن فيه اسقاط حرف الجر فيظهر
الرفع . وهو يحصل بالاصاله . والمحرر موجود وهو الفاعلية * ومن ثم لا يجوز مررت بزيد
وعمر الا انه لا يقال في النصح مررت بزيدا . ولا الحسن الوجه . والحديث ينصب التابع
دون المتنوع لان نصب معمول الصفة المشبهة يكون على التشبيه بالمفعول به لا على
المنعولة الاصلية كما سجي . ولا ظننت زيدا وعمرو قائمين برفع المعطوف لان الطالب
ارفع المعطوف عليه هو الابتداء . وقد زال بدخول الناصخ . فتدبر

وَلَمْ يُفْسَرْ عَامِلًا مَا لَا عَمَلَ لَهُ لِيَمَانِعَ هُنَاكَ قَدْ حَصَلَ

اي ان العامل الذي لا يعمل في المفعول المانع قد حصل له هناك لا يفسر عاملا في ذلك
المفعول نحو زيد ما رايت . فلا يجوز نصب زيد بفعل محذوف ينسره الفعل المذكور
لانه لا يمكن ان يعمل فيه لا اعتراض المانع دونه وهو حرف النفي الذي لا يعمل ما بعده
في ما قبله كما سيأتي . والعامل لا يفسر عاملا آخر الا بحيث يستطيع ان يعمل بنفسه في
مفعول ذلك العامل نحو زيداً ضربته . فان زيدا منصوب بفعل محذوف قبله ينسره

العمل المذكور بعده اذ لا مانع له عن العمل فيه اذا سئل عليه بان يقال زيداً ضربت .
بخلاف الاول فانه لا يقال زيداً ما رأيت * فنأمل

وَكُلُّ مَا قَسَرَ شَيْئًا آخِرًا وَمَا لِمَعْنَى فِي كَلَامٍ صَدْرًا

اي ان كل ما قسر شيئاً يجب تأخيره عنه لان المتعبر لا يكون قبل المفسر . وهو يشمل
المفسر في الباب المذكور وغيره كالحال والتمييز وغيرها . فان تقدم شيء من ذلك
فلمعارض كما سيجي * وما اتى لمعنى في الكلام كالشرط والاستثناء يجب ان يعطى صدر
ذلك الكلام الداخل عليه لانه بدل على مقامه الذي هو فيه وحق الدليل ان يتقدم على
المدلول لانه مرتب عليه

وَكُلُّ مَا خُصِرَ مَعْنَى قَدِيمًا وَالْعَكْسُ فِي التَّحْصِيرِ لَفْظًا لَزِمًا
وَكُلُّ مَا بَنِيَ الْحَدِيثُ التَّخْفِيرُ عَلَيْهِ فَالْتَقْدِيمُ فِيهِ أَجْدَرُ

اي ان كل ما قصده تخصيصه في المعنى يجب تقديمه وان كان حقه التأخير نحو ما لا نعيد .
وعكسه ما خص بالاناء فانه يجب تأخيره وان كان حقه التقديم نحو ما على الرسول الا
البلاغ * وكل ما بني عليه الحديث كان اولى بالتقديم لانه اهم من غيره . فنقول البست
زيداً الثوب اذا اردت الاخبار عن زيد . فان اردت الاخبار عن الثوب لقول البست
الثوب زيداً من غير اعتبار معنى الفاعلية والمفعولية فيها كما سيجي . في باب المنعول به
لان ذلك يعتبر عند قصد الاخبار بمجرد وقوع الفعل

وَالْأَصْلُ لَا يُعَدَّلُ عَنْهُ عَيْنًا وَأَعْدِلْ لِذَا عِيُونٍ تَقْضِي حَدَثًا

اي ان الاصل في جميع الاحكام مطلقاً لا يعدل عنه ما لم يكن امرٌ يوجب العدول
كاللباس الحال بالصفة في تحولت رجلاً ركباً . فانهم يتقدمون فيه الحال على صاحبها
بخلاف الاصل فيقولون لقيت ركباً رجلاً لئلا يلتبس بالصفة مع التأخير لانها تصلح
لوصفها * غير انهم يفعلون بمنقضى هذا الداعي اذا لم يكن منقوضاً بما يعترضه كاعتراض
الداعي الى العدول عن الاعراب في اي الموصولة يلزمها الاضافة كما مر

وَرَبَّمَا تُعْتَبَرُ الْمُنَاسَبَةُ فِي صُورَةِ اللَّفْظِ لَدَى الْمَصَاحِبَةِ

اي انهم ربما يعتبرون المناسبة في صورة اللفظ بين الالفاظ المتصاحبة فيعطون اللفظ حكم صاحبه لتعدد المماثلة بينها كما يضم تابع اي في البناء مراعاة للفظها المضموم ويبنى العرب اذا اضيف الى المسمى كما مر وغير ذلك ما استغنى عليه ان شاء الله

وَرَفِي الثَّوَالِي أَغْنَوْا لِلْقَائِلِ مَا لَيْسَ يُغْتَفَرُ فِي الْأَوَائِلِ

اي انهم يسامحون في التوايع بما لا يسامحون به في المتبوعات كقولهم كل شاة وحظيها بدرهم ورب رجل واخيه لثمنها ومررت برجل فانهم اخواه لا قاعدتين . فانهم يجيزون كل ذلك في هذه التوايع مع امتناعه في متبوعاتها اذ لا يقال كل حظيها ورب اخيه وقاعدتين اخواه . وذلك لان العامل لا يباشر التابع لفظاً فلا يظهر المحذورة كما يظهر مع المتبوع

وَيُجْمَلُ النَّظِيرُ عِنْدَهُمْ عَلَى نَظِيرِهِ أَعْمَلٌ أَوْ قَدْ أَهْمِلَا

اي انهم يجهلون النظير على نظيره فيعملون الممثل حملاً على نظيره العامل وبالعكس كإعمال اذا الشرطية حملاً على متى وإعمال متى حملاً على إذا كما سيأتي في موضعه

وَرُبَّمَا بَعْضُ النَّقِيزِ يُجْمَلُ عَلَى النَّقِيزِ كَظِيرٍ بِعَدِلٍ

اي ان النقيز ايضا قد يجمع على نقيزه فيجري مجراه كما جيلت لا النافية للجنس على ان التوكيدية وهي نقيزة لما لانها للنفي وتلك للانبات كما سيأتي في محله . فيكون ذلك النقيز كالنظير المعادل لنظيره الذي يجمع عليه لان المضادة قد تجري مجرى المناسبة ولذلك تعتبر جامعا في العطف نحو اضحك وابكي كما تعتبر المناسبة في نحو آمنوا وعملوا الصالحات كما تقرر في علم المعاني * غير ان ذلك قليل في الطرفين محفوظ في الناطق معلومة

وَلَيْسَ لِلنَّادِرِ حُكْمٌ تَنْبِيْهُ إِلَيْهِ وَالْعَارِضُ لَا يُعْتَدُّ بِهِ

اي ان ما كان نادر الوقوع في اللغة كعمل النقيز على النقيز ونحوه مما سيأتي ليس له حكم يستغنى الانتباه اليه ولذلك لا يبنى على النادر حكم فلا يقاس غيره عليه * وكذلك لا يعتد بالعارض كالوصفة الطارئة على اربع والاسمية الطارئة على ادم كما مر في باب منع الصرف ولذلك لم يعمل بها هناك

وَلَيْسَ لِلْعَامِلِ مِنْ تَعَدُّدٍ قَطْعًا عَلَى مَعْبُولِهِ الْمُتَفَرِّدِ

وَلَيْسَ يَخْطُو كُلَّ مَا الصَّدْرُ لَهُ طَرْدًا إِلَى مَا بَعْدَهُ أَوْ قَبْلَهُ

أي ان العامل لا يتعد على المعول الواحد فلا يقال قام وانطلق زيد بناء على ان زيدا فاعل الفعلين جميعا وإنما يكون فاعلا لاحدهما وضمة فاعلا للآخر كما سيأتي في باب التنازع * ولا يخفى كل ما له صدر الكلام الى ما بعده فلا يقال علمت ما زيدا قائما. ولا الى ما قبله فلا يقال زيدا هل ضربت * وذلك مطرد في جميع ذوات الصدر وفي أدوات الشرط والاحرف المشبهة بالافعال سوى أن المتفوحة الهزة. ولام الابتداء. وبعض حروف النفي كما تعرف. وكل ما دل من الأدوات على الإنشاء طلبا او غيره. وكل ما يرتبط بجواب القسم او غيره. فعليك باستقرأ ذلك في مواضعه والله الموفق الى الصواب

وَلَيْسَ لِلْسَّابِقِ فِيهِ مِنْ أَثَرِ الْأُمُضَاءِ مُطْلَقًا أَوْ حَرْفَ جَرٍّ

أي ان العامل المتقدم على ما له صدر الكلام لا يعمل فيه الا اذا كان مضاقا نحو غلام من انت وضارب آثم في الدار. او حرف جر نحو الى ابن تذهب. وذلك لشدة اتصاله بهما حتى يصير معها كالكلمة الواحدة فلا ينقطع معها عن صدارته بخلاف غيرها من العوامل. ومن ثم نعلم ان يعمل فيه العامل المتأخر نحو من رأيت وكيف أصبحت لانه يبنى على منصب الصدارة

وَلَيْسَ يَخْطُو صِلَةَ مَوْصُولِهَا فِي عَمَلٍ فَأَخْرُجَ مَعْمُولُهَا

أي ان الصلة لا تغني الموصول الى ما قبله في العمل ولذلك يجب تاخير معمولها. وهو يشمل الموصول الاسمي والحرفي نحو جاء من يعرف زيدا واريد ان ازور زيدا. فلا يجوز تقدم زيد على من وأن اذ لا يمكن صلتها ان تخطأها اليه لانها كالجزء منها. واما قول الشاعر
اني لأحفظ غيبكم ويسرني لو تعلمين بصالح أن تذكرني
أي ان تذكرني بصالح فتأخر دعوت اليه الضرورة

وَكُلُّ مَا يُوصَلُ صِلَةً يَأْتِي بِخَبَرٍ إِذْ لَيْسَ لِلْإِنشَاءِ فِيهِ مِنْ وَطَرٍ

أي ان كل موصول من الموصولات الاسمية كما مر والموصولات الحرفية كما سيأتي يوصل بالخبر دون الإنشاء. لان صلة الموصول الاسمي لابد ان تكون معلومة عند المخاطب قبل

ذكرها وصلة المحرفي لا بد أن تأوّل معه بالمصدر . ولا نشأه لا يصلح لذلك لانه لا يعلم قبل ذكره ولا يأوّل بالمصدر لانه يخرج عن الانشاء فليس له موقع في الصلة

وَكُلُّ مَا أَشْبَهَ عَامِلًا عَيْلٌ وَلَوْ عَلَى مَعْنَاهُ وَهَمَّا يَنْتَمِلُ

اي ان كل ما اشبه شيئاً من العوامل كان له حظ من العمل كالمصدر والصفة وغيرها مما يشبه الفعل . وذلك يتأتى فيه ولو كانت بضمين معنى الفعل في الوم فقط كالظروف المتضمنة معنى الاستقرار واسماء الشرط المتضمنة معنى ان الشرطية وغيرها ذلك مما سياتي بالتنصّل

وَكُلُّ شَيْءٍ عَنْ أَصِيلٍ قَاصِرٌ وَكُلَّمَا أَبْعَدَ فَهُوَ أَخَاسِرُ

اي ان كل ما اشبه شيئاً كان قاصراً عن رتبته . وكلما ابعد عن الاصل المشبه به كان اضعف كما في اسم الفاعل والصفة المشبهة به وافعل التنصّل . فان اسم الفاعل اضعف من الفعل . والصفة المشبهة اضعف من اسم الفاعل . وافعل التنصّل اضعف منها . وسياً في استيفاء الكلام على كل من ذلك في محله

وَكُلُّ مَا عُرِضَ عَنْهُ يَسْقُطُ وَكُلُّ ذِي حُكْمٍ بِأَمْرٍ يُرْبِطُ

اي ان كل ما عُرِضَ عنه شيء يسقط من الكلام لانه لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض عنه . وهو يشمل العامل والمفعول كسقط النداء المعوض عنه بحرفه . وباء المحكم المعوض عنها بالنداء في قولهم يا أبت كما سيذكر هناك * وكل ما حكم به على شيء بأمر يرتبط بالمحكوم عليه كالخبر فانه يرتبط بضمير المتدافع الرفع الاجتبية من بينها كما سئل عليه . وقس على كل ذلك ما جرى مجراه

وَكُلُّ مُحْكَمٍ عَلَيْهِ مُفْرَدٌ وَمَا بِهِ الْحُكْمُ فَلَا يَقْبَدُ

اي ان كل ما كان محكوماً عليه كالمبتدأ ونحوه يجب ان يكون اسماً مفرداً لانه يختص بالذوات بخلاف المحكوم به كالخبر ونحوه فانه يكون مفرداً او جملة كما سئى لانه شائع بين الذوات والأحداث

وَكُلُّ حُكْمٍ فِي مَقَامِ النَّصِيرَةِ تَسْتَخْلِفُ أَجْمَلَةً فِيهِ مُخْبِرَةٌ

وَعَمَى عَلَى تَأْوِيلٍ مُفْرَدٍ سَيْكٍ لِدَاكَ فِي الْأَعْرَابِ مَعَهُ تَشْتَرِكُ

أي أن كل حكم وقع في المقام الذي يقتضي وقوع النكرة فيه جوازاً كالخبر والحال أو وجوباً كصفت النكرة تقع فيه الجملة الخبرية خلفاً عن المفرد. وذلك بحسب الأصل فلا يشكّل بما وقعت فيه الجملة الانشائية على خلاف أو تأويل كما ستري * والجملة التي تقع هذا الموضع تكون على تأويل مفرد يسبك منها لأنه هو الأصل في ذلك المقام وفي قد حلت محله ولذلك نشترك معه في الأعراب كما ستعرف. فيكون تأويل زيد قام أبوه وجاء غلامه بركض ولقيت رجلاً يصلي زيد قائم الأب وجاء غلامه راكضاً ولقيت رجلاً مصلياً * ولا يشكّل بخو جاء زيد والنس طالعة فإن الجملة فيه ليست حكماً على صاحب الحال ولذلك يجعلونها على معنى جاء موافقاً لظهور الشمس لستناد الحكم عليه

من جهتها

وَالنَّكَرَاتُ فِي مَقَامِ الْمَعْرِفَةِ تُدَلِّي بِمَا تَخْتَصُّ مَعَهُ كَالصِّفَةِ

أَوْ مَا يَبْهِي عَمَّتْ مِنَ النَّفْيِ وَمَا أَشْبَهَ وَهُوَ مَا نَهَى وَأَسْتَفْهَمَا

أي أن النكرة الواقعة في المقام الذي يقتضي وقوع المعرفة فيه كالابتداء تُقَرَّبُ من المعرفة بما تختص بواسطته كالصفة ونحوها ما ستعرف. أو نعم بمصاحبتها كالنفي وشبهه وهو النفي والاستفهام * وسبأني استيناء الكلام على كل ذلك في محله

وَالْحَكْمُ يَبْغِي نِسْبَةَ لِمَا وَقَعَ فِعْلاً فُذْوً أَلْيَجَابِ وَالْغَيْرُ شَرَعَ

أي أن الحكم يطلب مجرد وقوع النسبة في اللنظ بين المنسوب والمنسوب اليه ولا وقوع المحكوم به في الخارج. فيستوي فيه الموجب كقام زيد وغيره كلم يتم زيد ويكون زيد فاعلاً في النسبة السلبية كما يكون في النسبة الإيجابية. وعلى ذلك يناس غولاً نفم وهل رأيت زينا ولو زارني زيد لأكرمه وهلم جرا. فتأمل ولا تغفل

وَالظَّرْفُ لِلتَّأْيِيرِ فِيهِ تَكْنِي رَائِحَةُ الْفَعْلِ لِقَرْنِ اللَّطْفِ

أي أن الظرف لشدّة لطيف يؤثر فيه رائحة الفعل فيعمل فيه ما ليس فعلاً ولا مشتقاً من الفعل نحو انت أسد يوم الحرب. فإن الظرف قد عمل فيه ما في أسد من معنى الشجاعة الذي فيه رائحة الفعل كما ترى. وقس عليه كل ما جرى مجراه

وَكُلُّ مَا لِلظَّرْفِ بِالتَّحْرِيرِ يَقْضَى بِهِ لِلجَّازِ وَالْمَجْرُورِ
وَالْكُلُّ مِنْ ذِيكَ شَيْءُ الْجُمْلَةِ فَيَخْلِفَانِ مُفْرَدًا فِي الْعُزْلَةِ

اي ان كل ما للظرف من الاحكام المذكورة آتينا بحكمه بما للمجموع الجاز والمجرور فلا
بنونه منها شيء * ولذلك يقال له عدل الظرف وبطلونه غالباً تحته عند اطلاقه *
وكلاهما يشبهان الجملة لانها يتعلقان بالفعل فيقتضيان به ولذلك يقال لها شبه الجملة *
وبما قبلها في المواضع التي تختلف فيها عن المفرد عند اعتزاله عن منصوبه كما في الخبر
ونحوه * واعلم انهم يتوسعون في الظرف والجاز والمجرور بما لا يتوسعون به في غيرها
فيستعملون فيها ما لا يستعملونه في بقية المعولات كما سترى بالاستزادة

وَحَيْثُ لَا إِسْنَادَ فِي الْمَعْنَى لَهَا جُرْ لَهُ بِالنَّصْبِ مَعْنَى حِكْمًا

اي ان المجرور المذكور حيث لم يكن مستقلاً في المعنى نحو هل من رجل عندك وما
جاءه من احد ومز يريه يكون منصوباً في المعنى نحو مرتت يريه وجلست في الدار
وضربت الغلام لتأديبه ونحو ذلك لان حرف الجر يوصل معنى الفعل الى مجروره فيكون
معولاً له في المعنى

فَهَاكَ مَا أَجْمَلْتُ كَالِدَلِيلِ يُغْنِيكَ غَالِبًا عَنِ التَّفْصِيلِ

اي ان ما ذكرناه مجعلاً من الاحكام الالكافيه في هذا الباب يؤخذ كالدليل المرشد الى
التصرف في الابواب التركيبية التي سيأتي الكلام عليها فيغني غالباً عن التفصيل في كل
باب على حدته فاحفظ به والله الهادي الى الصواب

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ كُلَّ مَا لَا يَطْرُدُ مِنْ ذَاكَ فَهُوَ غَالِبًا قَدْ أَعْنَيْدُ
وَكُلُّ مَا أَفْلَتَ مِنْ أَصْحَابِهِ فَسَوْفَ بَأْتِي قَبْدُهُ فِي بَابِهِ

اي ان كل ما لا يطرد من الاحكام التي ذكرناها ما يتعلق بالعوامل او بالمعولات فانما
هو جازر على حكم الاغلبية المعتمد عليه عند النفاذ. وكل ما خرج منه عن الحكم العام
فسوف يذكر حكمه الخاص في مكانه كما سترى

فصل

في احكام الحذف والتقدير

إِنَّ كَلَامَ الْقَوْمِ مَا أَفَادَا مَعْنَى بَعْدَ السَّمْعِ الْمُرَادَا
فَمَا أَفَادَ ذِكْرُهُ يَكْفِي وَلَا يَشُقُّ حَذْفُ الْغَيْرِ إِذَا لَاحِظًا

أي ان الكلام عند النفاة هو ما افاد السامع المعنى المراد عند المتكلم . فما افاد هذه الافادة
يكتفون به ولا يشق عليهم حذف غيره بشرط ان لا يتخلل حذفه بشيء كما سيأتي في اخر الفصل

وَكُلُّ مُحذُوفٍ قَعْنٌ دَلِيلٍ وَبَعْضُهُ ذُو نَائِبٍ بِدِيلٍ
وَحَذْفُ ذِي النَائِبِ ذُو اضْطِرَارٍ لِعَوَضٍ وَالْغَيْرُ ذُو اخْتِيَارٍ

أي ان كل محذوف لا بد ان يكون عليه دليل ليتمكن الاستغناء عن ذكره نحو شرب زيد
فسكر أي شرب الخمره . والبعض من هذا المحذوف يكون له نائب قد فام بديلاً عنه
نحو حمد الله أي احمد حمداً . فان المصدر فيه قد ناب عن الفعل المحذوف ولذلك كان
حذفه واجباً لان المذكور فيه عوض عن المحذوف ولا يجمع بين العوض والمعوّض عنه كما
علقت آتياً . بخلاف ما لا عوض عنه نحو من احسن فلنمسي ومن اساء فعليها أي فاحسانه
لنفسه واساءته عليها فانه يجوز فيه ذكر المحذوف لعدم التعويض عنه * واعلم ان الحذف
لدليل يقال له اختصار وهو سائق بالاجماع . فان كان لغير دليل قبل له اقتصار وهو
منكر عند المحققين اذ لا يقيم معه المراد

وَرَبَّمَا اسْتَزْلِمَ مَا لَا يَلْزَمُ كَأَقْطَعٍ فِي النَّعْتِ كَمَا سَنَعْلَمُ

أي انهم ربما اوجبا من الحذف ما لا يجب بحسب القاعدة كقطع النعت الى الرفع ان
النصب نحو الحمد لله الحميد بالرفع على اخبار المبتدأ أي هو الحميد . والنصب على اخبار
الفعل أي اعني الحميد . فانهم يلتزمون فيه الحذف كما سيأتي في باب ولا يجوزون ذكر
المحذوف لانه لو ذكر لأوهم انه اخبار مستأنف لا نعت منطويع وهو خلاف المراد

وَالْعَامِلُ الْمُحذَفُ لِأَمْرِ الْبَابِ فِيهِ لِفَضْلِهَا عَلَى الْأَصْحَابِ

أي ان الحذف في العامل يصلح لأتمات الابواب مثل كان في باب النواحي وأن المصدرية

في باب النواصب ونحوها لأنها أقوى من بقية اصحابها فتعمل التصرف فيها أكثر من غيرها

وَالْحَذْفُ لِلْعِلْمِ بِحَسَبِ الْأَصْلِ وَقَدْ يَكُونُ تَارَةً لِلْجَهْلِ

أي إن الحذف في الأصل يكون للعلم بالحذف لأنه إذا كان معلوماً يصح الاستغناء عنه
فبصح حذفه كما مر. وقد يكون تارة للجهل به كما في نحو سرق البيت فإن الناعل فيه قد
حذف ليكون مجهولاً عند المتكلم

وَالْأَصْلُ فِيهِ كَوْنُهُ فِي الْفَضْلَةِ إِذْ هِيَ لَبَسَتْ بِقِيَامِ الْجَهْلَةِ
فَإِنْ أَصَابَ عَمْدَةٌ تَقْدَرُ مَا لَمْ يَعْوِضْ صَقَّةً لَا تَخْسَرُ
وَعَبْرَهَا إِنْ كَانَ مِمَّا قُصِدَا قُدِّرَ أَوْ لَا فَهُوَ مَتْرُوكٌ مَدَى

أي إن الأصل في الحذف أن يكون للفضلة لأنها ليست ركناً للكلام كما مر فبصح الاستغناء
عنها بخلاف العمد. فإن أصاب عمدٌ وجب تقديرها لأن الكلام لا يستغني عنها لعدم
استقلاله بدونها. وذلك ما لم يعوض عنها بما يحل عدة مكانها كما في نائب الناعل فلا
تقدر لأن الكلام لم يجر ثوباً من القدر المطلوب لانعدامه حتى يحتاج إلى تقديره. وأما
الفضلة فإن كانت مقصودة في المعنى فقد رت نحو جاء الذي أحب أي أحبه. والأفلا
نحو فلان يأمر ويأمر أي يملك الأمر والتي. وهذا هو المعنى المقصود من غير اعتبار ما
يتعلقان به فلا حاجة إلى تقديره. فاعرف ذلك

وَمَا لِعَلَّةٍ كَثَابَةٍ وَمَا قُدِّرَ كَالْمَذْكُورِ فِي حُكْمَيْهَا
فَاعْلَمْ وَخُذْ مَا قَدْ أَقْدَتْ صَبْرَهُ نَعُطَى بِهِ فِي كُلِّ بَابٍ خَبْرَهُ

أي إن الحذف لعلّة كالنائب والمقدر كالمذكور في الحكم الذي يستغنى. لأن الحذف
لعلّة قد اضطرت العلّة إلى حذفه فكانه لم يحذف. والمقدر قد دعا اعتباراً إلى تقديره
فكانه قد ذكر. وذلك نحو جاء قاضي ويا محبوبي الكريم. فإن الياء المحذوفة من
قاضي لا تنفاه الساكنة تعد كالياء الثابتة في نحو جاء القاضي ولذلك تُقدر عليها
الضمة كما تُقدر على الثابتة بخلاف المحذوف لغير علّة كياء دهر ونحوها. وكذلك الضمة
المقدرة في سبويو المنادى تعد كالضمة الظاهرة في نحو يارب زد ولذلك برقع فاعلم مراعاة

لما كما يرفع تابع زيد * وهذه النبهة المحملة تؤخذ دستوراً في أحكام الحذف والتقدير
فيعمل بها في كل ما يأتي من الأبواب ويستغنى معها عن التكرار مرة بعد أخرى * وأعلم
انهم ذكروا الحذف ستة شروط في الأشهر . أحدها وجود الدليل حالياً نحو اذ دخلوا
عليه فقالوا سلاماً . اي نسلم سلاماً . او متالياً نحو واذا قيل لم ما لنا انزل ربكم قالوا
خيراً . اي انزل خيراً * والثاني ان لا يكون المحذوف بمنزلة الجزء كالفاعل * والثالث
ان لا يكون عاملاً ضعيفاً . فلا يحذف الجار والمجازم والناصب للنعل الآ في مواضع قويمة
فيها الدلالة عليه وكثير استعماله فيها * والرابع ان لا يكون عوضاً عن شيء . فلا تحذف
ما المعوض بها عن كان في نحو أما انت فاهباً ذهبت * والخامس والسادس ان لا يؤدي
حذفه الى عيوبه العامل للعمل وقطعه عنه . ولا الى إعمال العامل الضعيف مع امكان
إعمال العامل القوي . وقد اجتمعا في نحو زيد ضربته . فلا يجوز حذف المنعول لان في
حذفه نهية النعل للعمل في ما قبله وقطعه عنه بالرفع . وإعمال الابتداء مع التمكن من
إعمال النعل * وهذه المحذورات هي المراد بالاشتراط ابتداء الخلل المذكور في النظم آنفاً .
تقدير وبالله التوفيق

باب مرفوعات الاسماء

فصل

في المبتدأ والخبر

الاسم للإسناد قد تجرداً مبتدأ وخبر ما أسنداً

اي ان الاسم في حال تجرده عن عامل لفظاً وحكماً كما مر منصوصاً في الاسناد يكون
مبتدأ وما أسند اليه يكون خبراً * فخرج بقيد كون تجرده للإسناد الاسم قبل التركيب
فانه مع تجرده ليس مبتدأ لان تجرده ليس للإسناد . ودخل تحت ما كان ما بعده مبتدأ
اليه وهو الاصل نحو العلم نافع . وما كان مبتدأ الى ما بعده كما سيأتي نحو أقام اخوانك
لان اطلاق الاسناد يحمل الوجهين * وخرج بتعليق الخبر على ما أسند الى المبتدأ ما
وقع بعد المبتدأ المسند الى ما بعده كما في المثال المذكور فانه ليس خبراً عنه كما
ستعرف . ودخل تحت الخبر الواقع منفرداً كما مر . والواقع جملة او شبهها كما سيأتي لان
اطلاق المسند يحملها جميعاً . فتأمل

قِيلَ إِنَّ الْمُبْتَدَأَ اقْتَضَى الْخَبَرَ كَالْعِلْمِ نُورًا فَاقْتَضَى فِيهِ الْإِنْفِرَ
وَقِيلَ لِلتَّجَرُّدِ فِيهِمَا الْعَمَلُ وَذَلِكَ أَوَّلَى إِذْ عَنِ التَّقْدِيرِ اعْتَزَلَ

أي قيل إن المبتدأ قد اقتضى الخبر لانه بطله طلباً لازماً من حيث انه محكوم به عليه كما
رأيت فاقضى ان يعمل فيه لان اصل العمل للطلب فيكون عامل المبتدأ معنوياً وهو
التجرد وعامل الخبر لفظياً وهو المبتدأ * وقيل ان التجرد عامل فيها جميعاً لانه اقتضى
كليهما فعمل فيها معاً فيكون عامل اليريقين معنوياً، وقيل غير ذلك حتى انتهى الخلاف
الى سبعة اقوال وهذا انما هو الاول منها اشتهر بين العلماء غير انه مستفاد بان المبتدأ
لو كان عاملاً في الخبر لامتنع تقدم الخبر على الجاهد منه ولم تجز الفصل بينهما كما هو شأن
العوامل الجاهدة بخلاف الثاني فانه اسلم ولذلك كان اوجه عند المختارين

وَالْمُبْتَدَأُ كَيْمَا يُفِيدُ عُرْفًا فَإِنْ أَفَادَتْ تَكْرَةً فَقَدْ كَفَى
وَذَلِكَ فِي مَا اخْتَصَّ كَالْمُضَافِ أَوْ عَمَّرَ كَالْوَاقِعِ بَعْدَ النَّائِي
وَهُوَ مُقَدَّمٌ بِحَسَبِ الطَّبَعِ فَأَعْتَمِدُوا تَقْدِيمَهُ فِي الْوَضْعِ

أي ان حكم المبتدأ ان يكون معرفة لكي يفيد اذا خبر عنه لان الاخبار عن المجهول
لا يفيد فان افادت التكررة بوجه ما جاز الابتداء بها. وذلك يكون عند اختصاصها
لانه يفترقها من المعرفة لتقليد الاشتراك. او عند عمومها لانه يتفرق كل افراد الجنس
فتشبه المعرفة بالجنسية * اما الاول فيكون غالباً بالاضافة لفظاً نحو خمس صلوات
كتبهن الله. او معنى نحو كل يعمل على شاكلته أي كل احد * او بالوصف لفظاً نحو
ولعبت مؤمن خير من مشرك. او تقديرًا كقولهم شر أمرنا نبي أي شر عظيم. او معنى
نحو رجل عندنا أي رجل صغير. وحكمة ان يكون محققاً موصوفاً كما رأيت والامتنعت
المسئلة فلا يقال رجل من الناس زارنا لعدم الفائدة * واما الثاني فيكون تارة بنفس
التكررة كقولهم غرة خير من جرادقة. وتارة بوقوعها في سياق النبي نحو ما احد في الدار.
او الاستفهام نحو هل امير في البلد * والمبتدأ مقدم على الخبر طبعاً لان المحكوم عليه
سابق الحكم الذي ينشأ عليه ولذلك يقدم عليه وضعاً الا في بعض الصور لعارضي كما سيجي *
واعلم انهم ذكروا للابتداء بالانكرة مسوغات كثيرة منها ما ذكرناه آنفاً ومنها ان تكون

النكرة عاملة نحو امر معروف صدقة . او مخبرا عنها بظرف ارشبه . فقلما عليها نحو فوق
كل ذي علم عليم وكل اجل كتاب * او خلفا من موصوف كنولم ضعيف عاذ بقرينة
اي رجل ضعيف * او واقعة بعد اذا الفجائية نحو خرجت فاذا اسدي في الباب * او

بعد لولا كنول الشاعر

لولا اصطبار لا ودي كل ذي بنية لما استنلت مطاياهن للظعن

او في صدر جملة حالية مرتبطة بالواو كنول الآخر

سرينا ونجم قد اضاء قد بدا محياك اخي ضوء كل شارق

او بدونها كنول الآخر

الذئب يطرقها في الدهر واحدة وكل يوم تراني تديبة يدي

او يكون ثبوت ذلك الخبر لها من خوارق العادة نحو شجرة تحدث * او يعطف عليها
معرفة نحو رجل وزيد في الدار . او نكرة مختصة نحو رجل وامرأة طويلة عندنا * او

يراد بها النوع كنول الشاعر

فيوم علينا ويوم لنا ويوم نساء ويوم أسر

او الدعاء نحو سلام على ابراهيم وويل لكل همزة الى غير ذلك ما لا فائدة في استنباطه
واكثر هذه المسوغات يرجع الى الخصوص والعموم ومدار الامر في الحقيقة على حصول

الفائدة وفي العدة في ذلك . فتدبر

وَالْعَكْسُ فِي الْخَبَرِ لِلشُّبُوحِ وَالْحُكْمُ مَحْمُولًا عَلَى مَوْضُوعِ

فَعَرَفُوا مَا قِيلُوا عَنْ مَعْرِفَةٍ كَيْ لَا يَزِيدَ قَهْوَمَعْنَى كَالصِّفَةِ

وَهُوَ لِيُخَوِّكَ كَوْنِهِ يُسْتَفْهِمُ بِهِ وَحَصْرُ الْمَبْدَأِ يَقْدَمُ

اي ان الخبر عكس المبتدأ في الاحكام المذكورة . فان حكمة ان يكون نكرة لانه وصف
للمبتدأ في المعنى فيقتضي ان يكون شائعا كاهو شان الوصف والشبوح من شان النكرات .
وان يكون مؤخرا لانه حكم قد حيل على موضوع والحكم متأخر عن المحكوم عليه * فان
كان الخبر متبدا اي غير شائع مخبرا به عن معرفة جاز كونه معرفة نحو هذا عبد الله .
وأما اذا كانت المبتدأ نكرة فلا يجوز الاخبار عنه بالمعرفة لان الخبر كالوصف له في
المعنى كما مر والصفة لا تكون اعرف من الموصوف * وقد يعرض ما يوجب تقدم الخبر

على المبتدأ إيماناً من قيل نسو كما اذا كان اداة استنهام نحو كيف زيد. او من قيل المبتدأ كما اذا كان محصوراً نحو ما في الدار الأزيد. فانه يجب فيه التقديم في الاول لذات الاول فخرج اداة الاستنهام عن صدارتها. وفي الثاني لالتزام تاخير المبتدأ لتلا بقلب المحصر عنه الى الخبر بخلاف المراد. وما يجب فيه تقديم الخبر ان يكون ظرفاً او مجروراً بالمبتدأ نكرة لا مَسْوَع لما نحو عندي غلام وفي الدار رجل. او يعود على شيء منه ضمير متصل بالمبتدأ نحو في الدار صاحبها. لانه لو قيل غلام عندي التمس الخبر بالنتج لاحتمال ان يكون الظرف صفة والخبر متظراً بعده. وكذلك المجرور. ولو قبل صاحبها في الدار استلزم عود الضمير على ما تأخر لنظاً وردية وهو منكر كما علت * فان لم يكن شيء من ذلك جاز تقديم ما لم يكن محصوراً نحو ما زيد الأكاكيب. او فعلاً متضمناً ضمير المبتدأ نحو زيد قائم. او كان المبتدأ مآله صدر الكلام نحو من في الدار. او متفرناً بما له الصدر نحو لزيد قائم. او مضافاً اليه نحو غلام من عنده. او كان يلتمس بالمبتدأ نحو اخي رفيقي. فيجب تاخيره في كل ذلك * واعلم ان الخبر الظرفي المتقدم على النكرة يجب ان يكون مجروراً صالحاً للاخبار عنه اي ان يكون بحيث يصح جعله مبتدأ فينبغي ان يكون معرفة او نكرة مفيدة على ما مر تنصيصه في احوال المبتدأ. فان كان نكرة محضة امتنع وقوعه في الخبر المذكور لعدم الفائدة. فلا يقال عند رجل ماله وفي دار غلام * والاتباس بين المبتدأ والخبر انما يقع عند اتفاقهما في التعريف كما مر. او في التشكيك نحو أفضل منك أفضل مني. وذلك حيث لا قرينة للتمييز بينهما فان قامت قرينة على تمييزها جاز تقديم الخبر كقول الشاعر

بنونا بنو آبائنا وبناتنا بنوهن ابنا الرجال الاباعد

وذلك يكون غالباً عند ارادة التشبيه كما في البيت فان المراد فيه ان بني ابائنا مثل بنينا * وخبر بعضهم في ذلك عند حصول النائدة واستقامة المعنى كما في قول الآخر غنيت قصيرات الحجال ولم أزد فصار الخطى شر النساء الجائز فلك ان تجعل شر النساء مبتدأ وما بعده خبراً وبالعكس. وكلاهما صحيح وحائذ للمبتدأ فيه حيل لرفع اجنبية حيث أحسب

اي ان حكم الخبر ان يجعل ضميراً عائدنا الى المبتدأ لنظاً كما مر. او تقديماً نحو اللؤلؤ الملقال بدنيار اي الملقال منه * وذلك يكون حيث يجمل تضمن الضمير كما رأيت

احتراراً من المفرد الجماد نحو هذا زيد وغير الصفة من المشتقات كاسم المكان نحو هذا
تجلى فأنها لا يتخللان الضمير * فان كان الجماد في تاويل الصفة تجلّ الضمير الذي
تتم له تلك الصفة نحو زيد أسد فان الأسد يتأول بالتشباع فيجلى الضمير الذي بجملة *
والمراد بالعائد المذكور ربط الخبر بالمتباد لرفع الاجبية من بينها . فان لم يكن الخبر
اجبياً عن المتباد استغنى عن الرابط كما سأتى * واعلم ان آل قد تنوب عن الضمير
كما ستعرف فيربط بها الخبر نحو وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فان
الحجة في المأوى . اي مأواه * واذا تضمن الخبر ضمير المتباد لزمت مطابقة له في جميع
أحوال لو كريد قائم وإخوة جالان وهذا ذاهية وعلم جراً . والألم تلزم المطابقة كقولهم
المعربات فيمن ونحو ذلك * وإذا كان الخبر غير منصود لذاته صح ان يعود ضمير
متعلقه المنصود الى المتباد دونه نسباً على ان ذلك المتعلق هو المنصود والخبر نوطقة له
نحو بل انتم قوم تجهلون ولذلك يقال له الخبر الموطئ . وجعله اهل البيان من باب
الغلب كما سأتى

وَشَاعَ إِخْبَارٌ بِمُطْلَقِ التَّحْمِيلِ إِذْ نِسْبَةُ التَّجْمِيعِ فِيهِ تَحْمِيلٌ

اي انه قد شاع بين النحاة الإخبار بالجملة مطلقاً فتدخل فيها الجملة الانشائية بناءً على
احتمال نسبتها الى المتباد لان الغرض انما هو نسبة شيء اليه بطريق من الطرق لا اثباته
له في الواقع كما في الصلة والعت . ويشهد لذلك ما سيجئ من غور بل انتم لا مرجحاً بكر
وقول الشاعر

قلبي من عيل صبره كيف يملو صالبا نارا اوعى وغرام

ونازع بعضهم في جواز الإخبار بها وصحة بعضهم على تاويل الصحيح انه جائز مطلقاً غير
انه ضعيف على كل حال غير مرضي في استعمال الجمهور * وإما الجملة الخبرية فالإخبار
بها شائع كثير . وهي إما اسمية نحو زيد ابنه قائم . او فعلية نحو زيد قام ابنه . ويندرج
تحتها الشرطية نحو زيد ان أكرمتك بكرمك اذ لا عبرة بالاداة المصدرة بها

وَالْعَائِدُ الزَّمُ فِي سِوَى مَا اتَّحَدَا جَمِيعُهُ أَوْ بَعْضُهُ بِالْمُبْتَدَأِ

اي انه يلزم الجملة الخبرية ان تكون مشتقة على عائد يربطها بالمتباد كما في نحو زيد
قام ابنه وعمره لا نصريه . وذلك في ما لم يتحد منها بالمتباد كما رأيت . فان التحدث بـ

كلها أو بعضها استغنت عن العائد لتند الاجتية * والاول يكون في ما كانت الجملة فيه برمتها عين المبتدأ نحو قل هو الله أحد * فان الجملة فيه هي عين المبتدأ في المعنى لانها منسوبة له كما تعلم والمنسوبة عين المنسوخ ولذلك لا تحتاج الى ما يربطها به * والثاني يكون في ما كان بعضها فيه عين المبتدأ . وذلك يكون بتكرار لفظ المبتدأ نحو اصحاب اليمين ما اصحاب اليمين . او معناه نحو والذين يمكنون بالكتاب واقاموا الصلوة ائنا لا نضع اجر المصلحين . فان المصلحين هم الذين يمكنون بالكتاب في المعنى * او بالاشارة اليهم من جانب الجملة نحو ولياس التتوي ذلك خير * او بدخوله تحت العموم المشمل بعضها عليه نحو نعم الرجل زيد . فان المبتدأ قد دخل تحت العموم المستند من آل الجنسية الواقعة في جملة الخبر كما سيأتي في باب * وكل واحدة من هذه الجمل قد استغنت عن العائد لما بينها وبين المبتدأ من الملازمة القائمة مقامه في افادة الارتباط بينها ولذلك يعدون هذه الملازمات روابط للغير * وقد تكلفوا روابط اخرى حتى اتوا بها العشرة وأكثرها لا يعلم من الرد والخلاف فلا تطيل الكلام في اسئلتها

وَأَطْرَدَ الْإِخْبَارُ بِالظَّرْفِ قَصْداً إِلَى عَامِلِهَا الْخُذُوفِ

أي ان الاخبار بالظروف قد أطرد عند النحاة على قصد ان الخبر في الحقيقة هو متعلقها الخذوف لا هي بنفسها . فاذا قيل زيد عندك كتاب الخبر هو المتعلق الخذوف مقدراً بالاسم كحاصل وهو اختيار الكوفيين لان الأصل في الخبر الأفراد . او بالنقل كحاصل وهو اخبار البصريين لانه عامل في الظرف وحق العمل للفعل * وانما يطلق الخبر على الظروف لنهايتها عنه ولذلك لا يجمع بينها وبينه الأشدود كما في قول الشاعر

لك العز أن مولاك عز وإن بيني فانت لدى مجبوحة المون كائن

وهذا المذهب هو الصحيح وعليه جمهور المحققين * واختلف في ضمير المتعلق المذكور والأكثر على انه انتقل الى الظرف لنهايته عنه * واعلم ان متعلق الظرف اذا كان يدل على حصول مطلق كما في نحو زيد عندك يجب حذفه لقيام الظرف مقامه كما سيأتي . وحديث ان قدّر باسم فالخبر من قيل المنفرد او بفعل فمن قيل الجملة * فان كان الحصول متبداً بصفة وجب ذكره نحو زيد جاء لس عندك . ما لم يدل عليه دليل فيجوز حذفه نحو زيد فوق الفرس أي راكب . ولكن لا ينتقل الضمير منه الى الظرف ولا يسمى الظرف معه خبراً بالاتفاق لانه قد صار لغواً كما ستعرف * وقد مر ان المجرور عدل

الظرف فهو يجري مجراء بلا خلاف نحو زيد في الدار وقس عليه

وَذُو الزَّمَانِ عَنْ ذَوَاتٍ لَا يَرِدُ إِلَّا عَلَى تَأْوِيلٍ إِذْ لَمْ يُفِيدْ

أي ان ظرف الزمان لا يقع خبراً عن الذوات لان نسبتها الى جميع الازمنة على السواء فلا يبيد الإخبار عنها بالزمان بخلاف المعاني التي تختلف نسبتها الى الازمنة باعتبار حدوثها في وقت دون آخر. فيقال السفر غداً ولا يقال زيد أمس * وما ورد بخلاف ذلك فعلى تأويل معنى كتولم اليوم خمر وغداً امرأي اليوم شرب خمر وغداً تدير امر، وعلى ذلك قول الشاعر

أَكَلْتُ عامَ نَعْمٍ نَحْوُونَا يُلْفِيهِ قَوْمٌ وَتَجُونَا

أي أكل عام أصالة نعم، وقد يكون على تشبيه الذات بالمعنى في الحدوث وقدادون آخر نحو الورد في الربيع. بخلاف ظرف المكان فإنه يصلح للمعاني والذوات جميعاً فيقال الحرب أمدك والقوم خلقت لاختلاف نسبة كلا الفريقين اليه في المظروفية وَالْبَيْتُ الْمَيْمَنُ إِن أَلْفَى السَّبَبَ فِي خَيْرٍ فَهُوَ إِلَى الشَّرْطِ أَنْتَسِبَ وَالْقَاءَ فِي الْإِخْبَارِ عَنْهُ اسْتَعْمِلَا مَا لَمْ يَغْيِرْ نَاسِخٌ مَعْنَى فَلَا

أي ان المبتدا اذا كان مبهماً وانجذبت من قبله سبيته الى الخبر كان بمنزلة اسم الشرط وخبره بمنزلة جواب الشرط فتدخل الناء على الخبر كما تدخل على الجواب. وذلك يكون اذا كان المبتدا اسماً موصولاً نحو الذي يأتي فله درهم، او لكسرة موصوفة بغير المنذر نحو رجل في النار فله دينار. وكذا ما أضيف الى احدها او وُصِفَ بالموصول منها نحو كل من يأتي أو كل رجل عندنا أو الرجل الذي في الدار فله دينار. وذلك ما لم يدخل على المبتدا ناسخ يغير معنى الجملة مثل كان وظن فلا تدخل الناء. فان كان الناسخ لا يغير المعنى مثل إن ولكن لم تمنع ويو ورد السماع نحو إن الموت الذي تفرون منه فانه ملاقبكم. ونحو قول الشاعر

كَلَّا وَلَكِنْ مَا أَبْدُو مِنْ قَرَقٍ فَكَيْ يَغْرُوا فَيُغَيِّرُهُمْ بِي الطَّلَعِ

وندر دخولها على خبر أن المفتوحة الممنوعة نحو واعلموا أن ما غنمتم من شيء فان لله خمسة * واعلم ان الصلة والصفة الواقعتين في هذه المسئلة لا بد من كونها فعلاً او ظرفاً كما رأيت لان الشرط لا يكون إلا فعلاً فتبدوها بالنعل مذكوراً او مفترفاً. ومن ثم قيلوا النعل

يكون مستقبلاً لاستنهام المشابهة. وذلك ما لم يكن الموصول آل نحو والشارق والشارقة
فأقطعوا أبدنهما لأن صلة آل لا تكون إلا مفردة كما علمت * غير أن هذا الخبر إذا كان
ليس بجواب للشرط حقيقة جاز تجزئته من التأني وحيداً يجوز أن تكون السببية غير
ملحوظة فيه بخلاف المقترن بها فانها تحقق السببية فيها لأنها إنما دخلت لاجلها. ولذلك
إذا لم تنفد السببية تمنع التأني إذ لا وجه لدخولها كما تمنع إذا تقدم الخبر لأن الجواب
لا يقرن بها إلا مؤخرًا * وسمع دخولها على خبر الموصول بالماضي نحو وما أصابكم يوم النفي
الجماع فبأن الله. والكرة الموصوفة بخبر الفعل والظرف كقولهم

كل امرئ مباحي أو مداني فمتوط بحكمة المتعالي

والخبر الموصوف بشي نحو كل نعمة من الله. غير أن كل ذلك نادر لا يعتمد عليه في القياس

وخبيراً عِدَدٌ لِحُكْمٍ عِدَدًا وَمِثْلُ ذَلِكَ قَدْ أَتَى فِي الْمُبْتَدَأِ

أي أن الخبر يتعدد إذا كان الحكم على المتن متعددًا كما إذا حكم على زيد بصناعة

الشعر والكتابة فيقال زيد شاعر كاتب وعليه قول الراجز

من يك ذا بيت فهذا بيتي فَيُظْهِرُ مَصِيفٌ مَشْنِي

وهو مذهب الجمهور * وكذلك المتن قد يتعدد فيخبر عن الأخير منه نحو زيد أبوه غلامه

مطلق وتكون هاتين خبراً عما قبله والجميع خبراً عن الأول * وأعلم أن الخبر قد يتعدد

لعدد أفراد صاحبه حقيقة نحو بنوك شاعر وكاتب وخطيب. أو حكماً نحو إنما الحيوان

الذي لا لعب وهو وزينة فيجب فيه العطف كما رأيت * وأما ما تعدد بدون ذلك فإن

جار الاختصار على الواحد منه كما في نحو زيد شاعر كاتب جاز العطف فيقال زيد

شاعر وكاتب. والامتنع كما في نحو هذا الرمان حلوا حامض أي مر لأنه خبر واحد في

المعنى والعطف يقتضي التعدد

وَبَعْدَ الْأِسْتِنْهَامِ وَالنَّفْيِ أَبَدًا وَصَفَتْ كَيْفَ رَافِعًا كَاتِبٌ أَبَدًا

فَعَاضٌ مَرْفُوعٌ لَهُ عَنِ الْخَبَرِ نَحْوُ مَا ضُفِّمَ وَمَوْجِبًا نَدَّرَ

وَجَازَ إِخْبَارِيَهُ إِنَّ أَفْرَدًا كُلُّ قَائِمٍ عِدَدٌ يَلْزَمُ أَبَدًا

أي أنه يبتدأ بعد الاستنهام والنفي بوصف يجري مجرى الفعل رافعاً ما يكفى في المعنى

من الاسماء البادية اي غير المستقرة. فيندرج فيها الاسم الظاهر نحو هل قائم اخواك
وعليه قول الشاعر

أفاطن قوم سلمى ام نورا ظعننا

والضمير المنفصل كما رأيت في المثال وعليه قول الآخر

خليتي مسا واب بهدي انما اذا لم تكونا لي على من أفاطع

فيكون الوصف مبتدأ ومرفوعة سادسا خبر. وهو يشمل الفاعل كما رأيت ونائبه
نحو هل مضروب غلامك وما مطرود بنوك * وانما كان ذلك كذلك لان الاستفهام
والنفي يطلبان الافعال لانها يتعلقان بالاحداث دون الدورات فتترك الوصف الواقع
بعدها منزلة النعل. ومن ثم كان لا يثنى ولا يجمع ولا يوصف ولا يصغر ولا يعرف. غير
انه اذا كان قد وقع بعدها مجردا وهو لا يصلح خبرا للشيء والمجموع بعده لإفراديه كما
رأيت جعل مبتدأ وان كان نكرة محضة لانها بسوған الابتداء. بالكرة كما عرفت
انما * واذا كان قد جرى مجرى النعل كان يطلب الفاعل او نائبة دون الخبر فجعل ما
يقضيها منها عوضا عنه لقيام مقامه في اتمام النائية * فان كان المرفوع لا يكفى بوجوه
ما قائم اخواه زيد لاقتفار الضمير المضاف اليه الى ذكر مرجعه. او كان ضميرا مستترا
نحو زيد لا قائم ولا فاعدا لم يكن في شيء من هذا الفيل * وان كان الوصف يصلح
للإخبار بوجوه ما بعده فان طابقت في الإفراد نحو ما قائم زيد جاز الوجهان. او في غيرة
نحو ما قائم اخواك تعين الإخبار به والابتداء بها بعده الأعلى لثمة ضعيفة سلك في
باب الفاعل * واما انما لم يقع الوصف بعد الاستفهام او النفي فلا يجوز فيه هذا الاستعمال
الا لا يصح الابتداء به لعدم المسوغ له ولا يستطیع العمل في ما بعده لعدم اعتماده على
شيء كاسمجي. وتندر استعماله يدونها كقول الشاعر

خير بنو لمية فلا نك ملغيا

مقالة لهجي اذا الطير مرت

واعلم انه لا فرق في الاستفهام والنفي بين ان يكونا بالحرف كما مر. او بغيره نحو كيف
جالس غلامك وليس منطلق اخواك. وقد يكون النفي نائبا في المعنى نحو انما قائم
عبدك وغير ذاهب بنوك فان المعنى ما قائم الأعبداك وما ذاهب بنوك. غير ان
الابتداء يشتمل مع ليس ويشتمل الى غير فيرفع الوصف اسما للأولى ويجوز باضافة النائية
اليه ويسد مرفوعة مسد خبرها * والوصف يشتمل اسم الفاعل والمنعول كما مر. والصفة

المشبهة نحو ما كرم غلاما كـ . واقعل التفضيل نحو هل افضل عندك العالم منه عند زيد .
ويندرج فيه المنسوب ايضا لانه في تأويله كما ستعرف نحو ما تميمي ابرك * وقد تحصل
ما ذكر ان من المبتدأ ما يكون موصوفاً تستد الصفة اليه . وما يكون صفة تستد الى
الموصوف . والاول هو الاصل وهو المراد عند الاطلاق

وَيَخْتَلِفُ الْخَبَرُ أَيْضًا فِي الْقِسْمِ نَصًّا جَوَابَ كَلْعَمَرِي لَمْ أَلَمْ
وَبَعْدَ لَوْلَا وَهُوَ كَوْنٌ مُطْلَقٌ وَشِبْهُ جُمْلَةٍ بِهِ يُعَلِّقُ
وَالْحَالُ لَا تَصْلُحُ إِخْبَارًا كَمَا فِي نَحْوِ ضَرَبِي الْغُلَامَ مَجْرَمًا
وَعَطْفٌ وَإِلَّا صَحَّاحِبَ مِثْلُهُ أَيْضًا كَكُلِّ فَاعِلٍ وَفِعْلَةٍ

اي ان هن الامور المذكورة تد اىضا سدا الخبر فتعني عنه وفي خمسة . احدها جواب
القسم . وشرطه ان يكون المبتدأ نصا صريحا في اليمين نحو لعمرى لم اتم اي لعمرى قسم لي .
فان لم يكن كذلك نحو عهد الله لا تفعلن اي عهد الله نلي جار حذف الخبر وابانة لانه
يستعمل في القسم وغيره فلا يلزمه الجواب كالاول * والثاني جواب لولا . وشرطه ان
يكون الخبر دالا على مطلق الوجود ليكون معلوما عند السامع نحو لولا زيد هلك عمرو
اي لولا زيد موجود . فان دل على وجود مقيّد بصفة وجب اثباته نحو لولا الامور
واقف جلست . وسباني استيقاه الكلام على ذلك في بابها * والثالث الظرف والجار
والهزور نحو زيد عندك او في الدار . وحكم متعلقها حكم الخبر بعد لولا وقد مر الكلام
عليه * والرابع الحال التي لا تصلح خبرا عن المبتدأ المذكور قبلها نحو ضربني الغلام
مجرما . فان الاصل فيو ضربني الغلام حاصل اذا كان مجرما بناء على ان اذا ظرف
متعلق بالخبر مضاف الى جملة كان وفي التامة . فذيف الخبر كما تحذف متعلقات
الظروف العامة فقام الظرف مقامه كما في نحو السفر غدا . ثم حذف الظرف مع ما
أضيف اليه لتبناي الحال مقامه لان فيها معنى الظرفية باعتبار كونها على تقدير في فكانت
الحال قائمة مقام الخبر ايضا لانها قد قامت مقام الظرف الذي كان قائما مقامه . وفي لا
يمكن ان تجعل خبرا بالحقيقة لانها لا تصلح للاخبار بها عن الضرب كالايجنى * والخامس
عطف اسم على المبتدأ بواو المصاحبة نحو كل فاعل وفعله اي مقترن معه . وشرطه ان

تكون الواو نصاً في المصاحبة لتقوم مقام مع وحيتذر يكون ذلك كما لو قيل كل فاعل مع فعله فيسند مسد الخبر . فان لم تكن الواو كذلك نحو زيد وعمر ومجتمعان لم يكن من هذا القبيل * واعلم ان مسألة الحال تنحصر في ما كان فيه المبتدأ مصدرًا كما رأيت . او افعال تفضل مضافاً الى المصدر نحو أكثر سفرى ماثياً . او الى ما بآول يؤنحو أحسن ما يكون زيد ركباً اي احسن كونه * ونفع الحال في هذا المقام جملة اسمية مفرونة بالواو نحو اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد * والخلف في وقوعها فعلية والصحيح جوازته وعليه قول الشاعر

عهدي بها في الحي قد سريلت يضاً مثل المهرة الضامر

وقول الآخر

ورأى عيني الننى اماكا بطني الجزيل فعليك ذاكا

ويتعين جعل كان المنذرة تامة ليكون ما بعدها حالاً لا خبراً . واذا اريد الزمان الماضي قدّرت قبلها اذا مكان اذا لانها للاستقبال

وَالْمَبْدَأُ خَبَرٌ قَدْ يَخْلَفُ لَكِنْ سَبَاحًا نَادِرًا لَا يُؤَلَّفُ

وَالْمَحْذُوفُ فِي ذِي خَلْفٍ قَدْ حُتِمَا طَرًّا لَكِي لَا يَجْمَعُوهُمَا

اي ان المبتدأ قد يخلط ما بسند مسد كما يخلط الخبر غير ان ذلك فيو منصور على السماع كقولهم في ذنبي لا فعلن اي في ذنبي يمين . فان جواب القسم قد سد فيه مسد المبتدأ المحذوف الدلالة عليه وعلى ذلك قول الشاعر

نَسَاوِرَ سَوَارًا إِلَى الْمَجْدِ وَالْعَلَى وَفِي ذَنْبِي لَيْنٌ فَعَلْتِ لَيْنَعَلَا

ومن ذلك في الاصح قولهم صبر جميل اي صبري صبر جميل . فان الخبر فيه قد سد مسد المبتدأ المحذوف لتكونه اية في اللفظ والمعنى . وذلك مع توقفه على السماع نادر سفي الاستعمال غير ما لوف عند * وكل ما حذف من المبتدأ والخبر وغيرها مع قيام خلف له مقامه يحذفونه وجوباً لتلا يجمع الموض والموض عنه فانه لا يجوز كما مر . واما المحذف عن غير خلف بسند مسد المحذوف نحو سورة انزلناها اي هذه سورة وقل انتم اعلم امر الله اي ام الله اعلم فوجاز لا واجب كما علمت آنفاً . وكلاهما بطرد في جميع الابواب التي يقع فيها فتنة

فصل

في الناعل واحكامه

وَمَا لَهُ مَعْلُومٌ فِعْلٌ تَمَّ قَدْ أُسْنِدَ قَبْلًا فَاعِلٌ بِهِ اتَّخَذَ
وَالْفِعْلُ يَجْرِي مِنْهُ أَوْ يَقُومُ بِهِ كَسَارَ أَوْ مَاتَ الْفَتَى عَنْ مَنْصِبِهِ

اي ان الاسم الذي يُسند اليه فعل معلوم تام مذكور قبله هو الناعل * يخرج بقيد معلومية الفعل نائب الناعل لانه يُسند اليه المجهول. وبقيد تمامه الافعال الناقصة فان رفوعها لا يقال له فاعل. وبقيد ذكره قبله ما ذكره بعد نحو زيد قام فانه مبتدأ لا فاعل * والناعل يتخذ بالفعل فيصير ان كالكلية الواحدة ولذلك لا يستتر فيه من معمولاته المضمر الا هو او نائبة * ولما كان المراد بالناعلية اسناد الفعل اليه اذ درج فيه ما وقع الفعل منه نحو سار الفتى وما قام به فقط نحو مات الفتى. ولذلك يحكم له بالناعلية في نحو لم يتم زيد مع انتفاء وقوع الفعل منه كما مر

وَلَيْسَ فِعْلٌ دُونَ فَاعِلٍ فَإِنْ لَمْ يَبْدُ لَفْظًا فَهُوَ فِيهِ مُسْتَكِنٌ

اي ان الفعل لا يكون بلا فاعل لانه لا يستقل بدونه. فان لم يذكر الناعل في اللفظ نحو قام زيد والرجال ذهبوا كان مستترا في الفعل نحو زيد قام وذهب. فان في كل واحد من الناعلين ضميرا مستترا اندبره هو في الاول وهي في الثاني وهذا الضمير هو

الناعل فيها

وَهُوَ لِغَيْرٍ وَاحِدٍ لَا يُسْنَدُ فَهُوَ كَقَامَ الْقَوْمُ طَرَدًا يَفْرَدُ
وَمَا أَتَى نَحْوَ أَسْرَوْ النَّجْوَى مِنْ ظَلَمُوا النَّأْبِلَ فِيهِ يُنَوَى

اي ان الفعل لا يُسند الا الى فاعل واحد ولذلك لا يكون الناعل الا واحدا * اما نحو قام زيد وعمر فهو على بنية تكرار الفعل مع الثاني وانما لم يذكر لزيادة حرف العطف عنه * وأما قول الشاعر

كُرَّةٌ وَضِعَتْ لَهَا الْحِجَّةُ فَتَلَقَّيْنِهَا رَجُلٌ رَجُلٌ

فما الصحيح انه على اسقاط العاطف اي رجل فرجل * ولما كان الفعل لا يُسند الا الى واحد

الترنموا أفراداً مع المثنى والمجموع أيضاً نحو ذهب اخواك وقام القوم. فلا يقال ذهباً
 اخواك وقاموا القوم لأنما يكون الفعل قد أسند الى الضمير ثم الى الظاهر فيكون له
 فاعلان وهو منتهى * وإما ما ورد على خلاف ذلك نحو اسرأوا النجوى الذين ظلموا فعلى
 تأويل ابدال الظاهر من الضمير. او على ان الظاهر مبتدأ مؤخر. او على ان ما يتصل
 بالفعل حروف تدل على التثنية والمجمع لا ضمائر وهي لغة لبعض العرب والنهاة يعتبرون
 عنها بلغة أكلوني البراغيث. وبعضهم يعتبرون عنها بلغة اسرأوا النجوى. وبعضهم بلغة
 يعاقبون ماخوذاً من الحديث في إحدى الروايتين حيث يقول يعاقبون فيكم ملكة ملكة
 بالليل وملكة بالنهار * وهي مع استعمالها ضعيفة على كل حال غير مرضية عند الجمهور

وَفِعْلُ أَنْتِي الْحَقُّ لِلنَّاءِ التَّرْمُ مُصَرَّفاً وَصَلَاً وَإِنْ أَضْمَرْتَ عَمَ
 فَرَخَّصُوا فِي نَحْوِ نِعَمَ الْحَارِيَةِ وَمَرَّ بِي هِنْدٌ وَتَحَلَّوْا بِالْبَادِيَةِ

أي ان فعل الناعل المؤنث الحائقي اذا كان منصرفاً متصلاً به تلمزه ناء التانيث للدلالة
 على تانيث فاعله. وهي تشمل الواقعة مع الماضي نحو قامت المرأة. ومع المتصارع نحو تسير
 الناقة * فان كان الناعل ضميراً للمؤنث عَمَ التزام الناء معه. فيشمل فعل المجازي نحو
 الشمس طلعت. وما لا يتصرف مطلقاً نحو هند ليست في الدار ومن ترضاً يوم الجمعة
 فيها ونعمت. وذلك لان الضمير المستتر ليس له لفظ يدل على التانيث فيدل عليه
 بالعلامة * وإما في ما سوى ذلك فقد رخصوا في تركها نحو نِعَمَ الْحَارِيَةِ وما يليه من
 الاثلة المذكورة في النظم. وذلك اما مع الفعل المجامد فلائذ قد شبه الحرف لعدم
 نصرته. وإما مع الفعل فلان الفعل قد ضعف استدعائه العلامة لبعده عن الناعل.
 وإما مع المجازي فلضعف تأنيثه لكونه على سبيل المجاز * والاثبات في كل ذلك اولي
 لانه الاصل ولا مقتضى للعدول * * وأما ما قيل بالآ فذهب الجمهور فيه الى ان
 مطلقاً نحو ما قام الهند وما زارنا الآ هي. وذلك باعتبار المعنى لان الناعل في الحقيقة
 محذوف والاسم المذكور يدل منه والتقدير ما قام احد الآ هند * وجاز تأنيثه على قلة

باعتبار اللفظ كقول الشاعر

ما برئت من ربيته وذم في حربنا الا بنات العم

وخصة الأكثرين بالشعر وهو الصحيح

وَسَالِمُ الْجَمْعِ وَمَا قَدْ نُسِبَا كَالْمُفْرَدَاتِ مِنْهُمَا قَدْ أُجْرِيَا

أي ان الجمع السالم والمثنى مطلقا للمذكر والمؤنث يجري معها الفعل كما يجري مع المفرد منها فيقال جاء الزيدون وقامت الهندات كما يقال جاء زيد وقامت هند. وكذلك المثنى نحو جاء الرجلان وقامت المرأتان. وذلك لوجود لفظ المفرد صريحا في هذه الآية فكانها قد بنيت على أفرادها

وَعَبَّرَ ذِي الثَّنُونِ الْأَصِيلِ قَدْ رِيَدَ مُخَيَّرًا مِنْ كُلِّ ذِي جَمْعٍ قَصِيدُ

أي ان ما سوى جمع المذكر السالم الاصيل كالزبدتين من كل ما يراد به معنى الجمعية قد عبّر عنه بين الحاق العلامة وتركها فيجوز الحاقها مع المذكر وتركها مع المؤنث. وذلك بشمل المجموع بالالف والتاء لمؤنث كالمعدات او للمذكر كالعلماء. وجمع التكسير لما كالرجال والنجاري. والمثنى بالمجموع كالسنتين والبنات. واسم الجمع كالنساء. واسم الجنس المراد به الجمع كالشجر. فيجوز ان يقال جاءت الرجال وجاءت النجاري وهلم جرا في النواحي فيكون حكم هذه المذكورات حكم المؤنث المجازي. وذلك اما في نحو الهندات والنجاري فلان ثابته قد صار مجازيا لان الثابت الحقيقي انما هو لأفراده لا لمجموعه. واما في نحو الرجال فلانه بناؤا بالجماعة وهي مؤنثة على سبيل المجاز باعتبار لفظها فنجري بحري المؤنث المجازي

وَمَوْضِعُ الْفَاعِلِ بَعْدَ الْفِعْلِ وَصَلَا كَمَا لِلْجُزْءِ حَقُّ الْوَصْلِ
فَهُوَ عَلَى مَفْعُولِهِ يُقَدِّمُ مَا لَمْ يَكُنْ لِيُخَلَّلِ يَسْتَلْزِمُ

أي ان حكم الفاعل ان يلي الفعل متصلا به لانه كالجزء منه وحق الجزء ان يكون متصلا بصاحبه. ولذلك يقدم على المفعول به ما لم يقص تقديمه الى خلل فيؤخر. وذلك اذا كان محصورا نحو انما ضربت عمرا زيدا. او كانت ظاهرا والمفعول ضميرا متصلا نحو ضربني زيد. او اتصل به ضمير المفعول نحو باع العبد سيده. وذلك لان تقديمه يستلزم وقوع المحصر على المفعول بخلاف المراد. وفصل الضمير مع امكان اتصاله. وعودة الى ما تأخر لفظا ورتبة كما ترى * وربما قدم المحصور باللامعها كقول الشاعر
ما عاتب الاكليم فعل ذي كرم ولا جنسا قط الا جبا بطلا

وهو يختص بالشعر على الصحيح

وَحَيْثُ لَادَاعَ وَلَا مَا يُجَدَّرُ خَيْرٌ وَالْأَصْلُ يَكُلُّ أَجْدَرُ

أي إذا لم يكن داع إلى اختلاف الترتيب كما مر. ولا مانع منه كافتقار فصل الضمير
سيف نحو ضربت زيداً. وحصر المفعول في نحو أذا ضرب زيداً عمراً. والنباس أحدهما
بالآخر في نحو ضرب النقي غلامي يخبر في ذلك بينها نحو ضرب زيداً عمراً وضرب عمراً
زيداً. غير أن حفظ الترتيب أولى في حال الإباحة قضاءً لحق كل واحد منهما

فصل

في نائب الفاعل وأحكامه

وَيُخْتَلَفُ الْفَاعِلُ مَقْعُولٌ بِهِ كَمَا خَيْرَ زَيْدٌ جَارِيًا بِحَبِيهِ
وَالظَّرْفُ وَالْمَصْدَرُ مَخْتَصِمِينَ مَعَ مَجْرُورٍ حَرْفٍ إِذَا تَصَرَّفَ جَمْعٌ

أي أن المفعول ينوب عن الفاعل عند حذفه فيجري مجراه في جميع أحكامه من الرفع
وغيره بالأجمال. غير أن الفعل منه ينوب للمجهول فلا يكون إلا متصرفاً نحو اخبر زيداً
وتباع الجارية بخلاف فعل الفاعل كما علمت. وكذلك ينوب عنه الظرف والمصدر
والمجرور بالحرف نحو صيم يوم الجمعة وسير سير البريد ومر بزيد * غير أنه يشترط
في الظرف والمصدر أن يكونا مختصين بإضافة كآريت. أو بوصف نحو صيم يوم واحد
وسير سير طويل أو عليه نحو صيم رمضان. أو بيان نوع نحو ضربت الأمير.
أو عدد نحو ضربت ضربة أو ضربتان. وذلك لأن الفعل يدل على المهم منها فلا
يسقطان أن يتعا موقعا الفاعل. ألم يكن فيها زيادة على مدلول الفعل ولذلك لا ينوب
المصدر المؤكد * وإذا كان المجرور مؤنثاً لا يؤنث الفعل له بخلاف الفاعل لأنه لا يستند
إليه صريحاً * ويشترط في الحرف أن لا يكون للتعليل لأن المجرور به يكون علة للفعل
فلا يقوم مقام فاعله فإن ورد شيء منه كان على تأويل كما ستري. ويشترط في التلكة
التصرف والمراد به أن يكون كل واحد من الظرف والمصدر والحرف المجرور به لا يلزم
وجهاً واحداً في الاستعمال. فلا ينوب لدى وإذا ملازمها الظرفية. ولا معاذ وسبحان
للملازمها المصدرية. ولا المجرور بواو التسم لأنها لا تستعمل لغيره * وقد ينوب ضمير

المصدر المفعول من الفعل مستترا فيو بشرط تقديره مختصاً ليفيد ما لا يفيد الفعل -
 وذلك كما يقال لمن ينتظر التعود مثلاً قد قُود أي التعود المتوقع * وحمل بعضهم عليه
 النائب في نحو مَرَّ بزيد فجعله ضمير المجرور بناءً على تأويله بالمصدر معرقاً بلام الجنس
 والصحيح أن النائب فيو هو المجرور على ما قدّمناه لأنه هو الذي كان مفعولاً في قبل
 حذف الناعل فهو أولى بالنيابة وهو مذهب الجمهور * وأما المجرور بحرفي زائد نحو ما
 ضُرِبَ من أحدٍ أو بحرف تعليل كما في قول الشاعر

يُضْضِي حَيًّا وَيُغْفِي مِنْ مَهَابِهِ فَلَا يَكْلُمُ إِلَّا حِينَ يَسْتَمُ

فلا خلاف في أن النائب في الأول هو المجرور وفي الثاني هو ضمير المصدر * وإعلم أن
 حذف الناعل يكون تارة لغرض لنظري كالإيجاز نحو ومن عاقب بثل ما عوقب به -
 والمحافظة على تناسب التواصل نحو من طاشت سربته حذت سيرته - أو على صحة الوزن
 في الشعر كنول الشاعر

وما المال والأهلون إلا ودائع ولا بد يوماً أن تُرَدَّ الودائع

أو لغرض معنوي كشيء الناعل فيكون ذكره عنك نحو خلق الإنسان ضعيفاً أو الجهول
 به فلا يمكن تعينه نحو سرق البيت - أو عدم تعلق غرض بذكره نحو وإذا حزينم بغية
 نحو ما أحسن منها - ونحو ذلك من الأغراض * وهذا في الحقيقة من مباحث اللسانيين
 دون النحاة

وَالْأَوَّلُ الْأَوَّلُ إِذَا كُنَّ مَعًا وَدُونَهُ حُكْمُ التَّسَاوِي وَقَعَا

أي إذا اجتمع المفعول به والظرف والمصدر والمجرور فالمفعول به أولى بالنيابة لأن
 الفعل أشد طلباً له من غيره لأنه ينتهي إليه كما ينتهي من الناعل. فيقال ضُرِبَ زيد
 يوم الجمعة أمام الأمير ضرباً شديداً في حارٍ برفع زيد ونصب كل ما يليه - وأما إذا لم
 يكن مع المذكورات المفعول به فهي سواء في حق النيابة من غير أولوية عند الجمهور

وَرُجَّحَ الْأَوَّلُ فِي بَابِ كَسَا إِذْ فِيهِ لِلْفَاعِلِ مَعْنَى قَدَرَسَا

وَهَكَذَا فِي بَابِ ظَنَّ وَأَرَى لِحَقِّ أَصْلٍ فِيهِ قَدْ تَقَرَّرَا

أي أنهم رجحوا انابة المفعول الأول من باب كسا والمراد به ما ينصب مفعولين ليس
 أصلها المبتدأ والخبر. فيقال كَسَى زيد ثوباً بإفامة زيد مقام الناعل لأن فيو معنى

الفاعلية بالنسبة الى الثوب لانه لا يلبس والثوب ملبوس. ومثله أعطى زيد درهما وسقى عمرو شرايا وقس عليه * وكذلك في باب ظن وأرى. والمراد بالاول منها ما ينصب
منعولين اصلها المبتدأ والخبر. وبالثاني ما ينصب ثلثة مناعيل الثاني والثالث منها
مبتدأ وخبر في الاصل. فيقال ظن زيد صادقاً وأرى عمرو بكراً فاضلاً بانابة زيد
في الاول لانه مبتدأ في الاصل فهو أحق بالاسناد اليه وعمرو في الثاني لانه في الاصل
منعول وهو اولى بالنيابة عن الفاعل * وإما المناعيل الاخرى فاجاز قوم نيابتها عند
امن اللبس فيقال أعطى درهماً وزينا وظن صادقاً وعمراً. ولا يقال أعطى زيداً وعمراً
وظن بكراً خالداً لان كل واحد من الاولين يحمل ان يكون قد أعطى الآخر ومن
الاخيرين ان يكون قد ظن انه الآخر. والمحذور على امتناع ذلك مطلقاً

وَمَا سِوَى النَّائِبِ إِجْمَالاً لَنْصِبِ إِذْ فِيهِ كَأَلْفَاعِلٍ وَحْدَةً تَجِبُ

أي ان ما سوى الاسم الذي يقام مقام الفاعل من الظروف والمصادر والمجرورات
والمفاعيل المتعددة ينصب لفظاً أو محلاً على حسب ما يستحق في نفسه لان نائب الفاعل
لا يكون إلا واحداً كالفاعل فلا يشاركه غيره في النيابة ومن ثم يمتاز بالرفع وحده
وَكُلُّ هَذَا الْبَابِ عُمْدَةٌ رُفِعَ وَمَا بَلَى الْفَضْلَةُ بِالنَّصْبِ فَتَنَعَ

أي ان كل ما في هذا الباب من المبتدأ والخبر والفاعل ونائبه عمدة قد رفع بحق العمدة
كما مر في الاحكام الكلية. وكل ما في الباب الذي يليه من المناعيل وغيرها فضلة قد
فتنح بالنصب الذي هو ادنى من الرفع لان الفضلة ادنى من العمدة كما علمت فاكتفت بها
في اهل له

باب منصوبات الاسماء

فصل

في احكام تعلق النعل بمنصوباته

وَالنِّعْلُ بَعْدَ فَاعِلٍ يُعْلَقُ بِنَفْسِ مَا يَفْعَلُ وَهُوَ الْمَطْلُوقُ
أَوْ مَا يَوْزُ فِيهِ أَوْ لَهُ يَتَعَقَّبُ أَوْ مَعَهُ أَوْ مِنْ دُونِهِ الصَّحْبُ جَمْعٌ

أَوْ مَا لِكَيْتَفِ صِفَةٍ أَوْ ذَاتٍ لِعَلْفَةٍ لَهُ كَمَا سَيَأْتِي

أي ان الفعل يتعلق بعد الفاعل بنفس الحدث الذي ينعله وهو المنعول المطلق. أو بما يقع عليه وهو المنعول به. أو فيه وهو الظرف. أو لاجله وهو المنعول له. أو بمصاحبه وهو المنعول معه. أو يتعلق بأصحابه من تونه وهو المستثنى. أو بما يبين صفة لما يتعلق به وهو الحال. أو ذاتاً وهو التبيين. وقد اجتمع في هذه المنفعة تعريف جميع هذه المتعلقة بالاجمال كما ترى فاعني عن تعريف كل واحد في موضعه بالتفصيل

فصل

في المنعول المطلق

وَالْمُطْلَقُ أَنْصَبُ مَصْدَرٍ غَيْرِ عِلْمٍ يَذِي حَدُوثٍ نَالٍ تَصْرِيفًا وَتَمَّ كَوْنُهُ مُتَصَرِّفًا تَامًا غَوْضِيَّةً ضَرْبًا، فَلَا يَكُونُ عَلَمًا كِتَابًا، وَلَا يَكُونُ عَامِلًا مَا يَدُلُّ عَلَى الثَّبُوتِ كَالصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ، وَلَا مِنَ الْأَفْعَالِ الْغَيْرِ الْمُتَصَرِّفَةِ كَأَفْعَالِ التَّعْجِبِ، وَلَا مِنَ الْأَفْعَالِ الناقصة ككتاب كان. فلا يقال حيدته حماد. ولا زيد كرم كرمًا. ولا ما أحسن زيدًا حسنًا. ولا كنت في الدار كونا. وما أشبه ذلك

وَهُوَ لِتَوْكِيدٍ وَتَوْعٍ وَعَدَدٍ بَأَنِّي كَهْمُ صَوْمًا وَقُلْ قَوْلَ الرَّشْدِ وَلَا يَنْبَغِي مَا لِتَوْكِيدٍ وَلَا يَجْمَعُ وَالْبَاقِي لِذَلِكَ أَحْبَلًا

أي ان المنعول المطلق يكون تارة لتوكيد عامله وهو ما كان مساويًا له في المعنى كضربة ضرباً ويقال له التوكيد والميم. وتارة لبيان نوعه أو عدده وهو ما أراد عليه بإفادتها كضربة ضرب اللص أو ضربتين ويقال له الميم والمختص. وما كان منه للتوكيد لأشئ ولا يجمع لانه الحقيقة المشتركة بين القليل والكثير وهي لا تخفى التعداد. وإما الميم فيجوز فيه ذلك نحو عاجت المريض علاجين وضربت الغلام ضربات لانه يدل على الانواع أو الافراد المطلوبة تحت الحقيقة وهي قابلة للتعدد. وأعلم ان التأكيد المستفاد من المنعول المطلق التوكيد يكون تارة للتقرير كما مر. وتارة لرفع الجاز نحو فتنة قتلاً فانه يرفع نوه الجاز في مدلول الفعل يكون المراد به الضرب الشديد ولذلك لا يقع في

المجازيات . وأما قول الشاعر

بكى الخمر من روحه وانكر جلده
وتجت عجيباً من جذام المطارف
أي تجت الثياب المعلقة فهو نادر جاء على سبيل المجازة

وَالْأَصْلُ فِي هَذَا الْمَقَامِ الْمَصْدَرُ كَفِعْلِهِ لَفْظًا وَمَعْنَى يَذْكُرُ
وَتَأْتِي عَنْهُ مَا بِمَعْنَاهُ وَرَدَّ وَمَا لَهُ مِنْ نَحْوٍ وَصَفٍ وَعَدَدٍ
كَمُمْ وَقُوفًا وَأَصْطَبَرْتُ صَبْرًا وَقَسَّ عَلَيْهِ مَا جَرَى ذَا النُّجُورِ

أي أن الأصل في المنعول المطلق هو المصدر الموافق لتعلوه في اللفظ والمعنى كما في ضربته ضرباً ونحوه . وقد ينوب عنه ما جاء بمعنى وهو يشمل ما كان مرادفاً له في المعنى من غير لفظه نحو قُوفًا أو مشاركاً له في اللفظ دون الصيغة من مصدر نحو وتبيل اليه تبيلاً وعليه تميل اللفظ . أو اسم مصدر نحو اغتسل غسلاً * وما ينوب عنه أيضاً ما كان وصفاً له نحو ضربته أشدَّ الضرب . أو دلَّ على عديته منه نحو ضربته ثلاث ضربات * ومن هذا القبيل ما دلَّ على هيئة له نحو عاش عيشة راضية . أو نوعيته منه نحو فعد الفرصاة . أو كونه نحو فلا تبيلوا كلَّ الميل . أو جزئية نحو ولوقول علينا بهن الأفاويل . وما كان ضميراً له نحو فاني أعذبه عذاباً لا أعذبه أحدٌ من العالمين . أو آلة معبودة نحو ضربته سوطاً . أو أشير به إليه نحو ضربته ذلك الضرب * ومن ذلك أي وما الاستهامين

نحو وسيعلم الذين ظلموا أي مقلبهم يتقلبون . وكقول الشاعر
ماذا بنيد أمتي ربع عوبلها لا ترقدان ولا يؤسى لمن رقدا
والشرطينان كقول الآخر

وكلَّ طريق جزته كنت راشداً وأني بلاء تبلى كنت أحمداً

وقول الآخر

نعب الغراب فقلت بين عاجل ما شئت إذ ظعنوا بين فأنعب

وزاد بعض المتأخرين اسم المصدر العلم نحو بريرة ونحو نجار * وجميع هذه المذكورات تنصب على المنعولة المطلقة كما يتنصب المصدر لنبايتها عنه كما علمت * وأعلم أن النباية عن المصدر المؤكدة تخص بما رادفة في المعنى أو شاركة في المادة . غير أن اسم المصدر يختص بما ليس علماً لأن معناه حينئذ يكون زائداً عن معنى الفعل فيكون من قبيل

المبين * وإما البواقى فينبوب ما دل منها على عدد عن المبين للعدد وغيره عن المبين للنوع

وَيَحْذِفُونَ الْفِعْلَ حَذْفًا وَاجِبًا عَنْ مَصْدَرٍ إِذْ قَامَ عَنْهُ نَائِبًا
وَذَلِكَ فِي أَسْبَدِّ إِلَيْهِ كَسَمَهَلًا مِنْهُ وَفِي الْإِخْبَارِ قَلَّ قَلًّا

أي ان الفعل الناصب للمفعول المطلق يحذف وجوباً عن المصدر المنصوب به عند قيامه مقامه. وذلك يكون في المصدر الواقع بدلاً من فعله كهملاً أي أهمل * وهو كثير الاستعمال في الطلب أمراً كما رأيت. أو استهتماً للتوبيخ كنول الشاعر
أَعْبَدَا حُلَّ فِي شَعْنٍ غَرِيبًا أَلْوَمَا لَا أَمَا لَكَ وَاعْتَرَا
أو للتعجب كنول الآخر

أَجَبْنَا وَقَلَّا وَاسْتَبَيْنَا وَغَرَبْنَا وَنَائِي حَيْسِبَ أَنْ ذَا الْعَظِيمِ
وهو قياس فيه * وأما في الخبر فيستعمل قليلاً كنولهم حياءً وطاعةً وهو مقصور على السماع
وَعِنْدَ تَكَرُّارٍ لِذِي فِعْلٍ جَرَى عَلَى أَسْمٍ عَيْنٍ كَأَلْفِي سَرَى سَرَى
أَوْ حَصَرِهِ كَأَنَّهَا الْحَادِثِ عِنَّا وَالْعَظْفِ نَحْوُ الْقَوْمِ هَذَا وَبِنَا
أي ان ذلك يكون أيضاً عند تكرار مصدر فعل قد أخبر به عن اسم عين أو حصره
أو عطف مصدر عليه كما رأيت في الأمثلة. فان الفعل محذوف في جميعها فتدبره يسري
ويغني وهلم جرا * وإنما قيدوا الاسم بكونه اسم عين ليكون المصدر غير صالح للإخبار
عنه لان الأعيان لا يخبر عنها بالمعاني وحينئذ يحتاج الى إضمار الفعل مخبراً به فيكون
المصدر معمولاً له كما ترى

وَإِذْ نُؤِي الشَّيْبَةَ بَعْدَ جُمْلَةٍ كَلَّمَ نُوْحٌ نُوْحَ وَرَقٍ رَمْلَةٍ
وَمَا لَنَا كَيْدٌ كَادَ جَهْرًا وَهُوَ أَخِي حَتَّى جَرَى ذَا الْعَبْرَى
كَذَاكَ ذُو الْفَصِيلِ نَحْوَ أَفْجَعِمَ إِمَّا هَلَاكًا أَوْ بُلُوغَ مَقَمٍ

أي وكذلك اذا قصيد التشبيه بالمصدر بعد جملة مشبهة عليه وعلى صاحبه نحو لك نوح
نوح ورقي رملة. أي نوح نوحها * أو أريد به التاكيد بعد جملة في نص في مضاد

فيقرر مضمونها نحو نادى زيد جديراً. أو تحمل غير معناه أيضاً فيرفع الاحتمال نحو من
أخي حياً. ويقال للاول المؤكّد لنفسه لأن النداء قص في الجهر لا يحتمل غيره فيكون
المصدر كأنه نفس الجملة. ويقال للثاني المؤكّد لغيره لأن الأخوة تحمل معنى الصداقة
مجازاً فيكون المصدر قد أثر فيها الاخلاص عن المجاز الى الحقيقة والمؤثر غير المؤثر فيه *
ومن هذا القيل المصدر الذي يساق لتفصيل عاقبه ما تقدمت من جملة طلبية كما في
المثال. أو خبرية كقول الشاعر

لأَجَنَّتْ فإِذَا دَفَعُ وَاقَعُو تَحَنُّي وَإِذَا بَلُوغُ السُّؤْلِ وَالْأَمَلِ

وإنما اختص ذلك بهذه المواقف لأن استبدال الفعل كد كره بنفسه. وتكرار المصدر بمثابة
ذكر فعله. والمصدر والعطف بمثابة التكرار لما في الاول من التأكيد وفي الثاني من
التعدد * والحمل الواقع بعدها المصدر المشبه به وما يليه تدل على الفعل لاستئصال
الاولى عليه لفظاً والثابتة معنى واقتضاً. الثالثة اية لتفصيل عاقبها. فينأتي حذفه في
هذه المواضع وإقامة المصدر مقامه * وأعلم أن من المصادر التي تحذف عاملها وجوباً ما
وقع منها مثني للتكثير نحو ليك اي اقامة مكررة على طاعتك. فانه كالمذكور مرتين
احدها المنفردة قامت مقام ذكر الفعل فوجب حذفه. وذلك ما يحفظ ولا يقاس عليه *
وقد يترك اخبار الفعل المبذل منه في الكلام الخبري كما في نحو سمعاً وطاعة. والخبر به
عن اسم العين كما في نحو انما الحادي غنا. والمشبّه بمصدره كما في نحو لك نوح نوح ورق
رمله. فيرفع الاول على الابتداء اي عندي سمع وطاعة. والثاني على الخبرية بناءً على
أن الخبر عنه قد صار نفس الخبر على سبيل المبالغة. ويتبع الثالث على البدلية * وأعلم
أن من المصادر المحذوفة العامل ما لا فعل له نحو ويل زيد فيقدر له فعل محذوف وإن
لم يصح النطق به * وجعل بعضهم مثل هذا منادى لا منعولاً مطلقاً اي يا ويل زيد على
سبيل المجاز وكلاهما مقبولان عند الجمهور

فصل

في المنعول

يُنْصَبُ مَفْعُولٌ بِهِ مُسْتَأْثَرٌ يَمَّا تَعَدَّى كَرَأَيْتُ جَعْفَرًا

اي ان المنعول ينصب بالفعل المتعدي فقط كما رأيت في المثال. وهو يستأثر به

دون بقية المناعيل فانها تنصب بالمنعوي واللازم غير ان المنعوي قد يكون متعديا
بالذات وقد يكون متعديا بالواسطة كما سياتي في كتاب الافعال
وهو إلى ثلثة قد عدنا نحو أَرَيْتُ الْقَوْمَ زَيْدًا أَسَدًا
وَالْأَصْلُ فِيهِ سَبَقُ ذِي أَصْلٍ سَبَقُ أَوْ قَاعِلٍ مَعْنَى كَيْفَ يَجِي الدَّرَقُ
اي ان المنعول يؤتى بعد فينتهي الى الثلثة كما في المثال الاول. وهذا يختص بما كان
اصل الاخيرين منه المبتدأ والخبر وعاملة من افعال القلوب كما رأيت * واما ما ينتصر
على الاثنين فقد يكون من هذا الباب نحو ظننت عمرا صادقا. وقد يكون من غيرهما كما في
المثال الثاني * والاصل فيه مطلقا نقديم ما له اصل في التقديم كزيد فانه مبتدأ في الاصل.
او كان فاعلا في المعنى كيجي فانه وان كان منعولا بالنسبة الى الضمير المستتر في الفعل
يتضمن معنى الناعلية بالنسبة الى الدَّرَقُ لانه آخِذٌ وفي ما اخوذة غير انهم قد يفسرون
في هذا الاصل اذا لم يكن مانع لفظي كالتخلل عود الضمير في نحو ظننت زيدا اخاه. او
معنوي كالتماس الاخذ بالماخوذ في نحو اعطيت زيدا عمرا. وقس على كل ذلك

فصل

في المنعول فيه

وَيَنْصَبُ الْمَفْعُولُ فِيهِ اسْمٌ زَمَنٌ أَوْ مَوْضِعٌ ظَرْفًا بِمَعْنَى فِي أَقْتَرَنَ
اي ان المنعول فيه من اسم زمان او مكان ينصب ظرفا على معنى في دون لفظها نحو
صليت يوما وجلست ناحية اي في يوم وفي ناحية. فان كانت الظرف لا يقبل تقديمها
كإذ رجت أول ما قبلة كحيت ومكان * واعلم انه اذا أنشبر للظرف وجب ذكر
الحرف مع ضمير نحو يوم الجمعة صليت فيه لان الإخبار برؤ الاشياء الى اصولها. فان لم
يذكر الحرف نحو يوم الجمعة صليت جعل الضمير منعولا به. وهذا لا يكون الا في الظروف

المنصرفة

وَالْمَكَانُ مِنْهُمْ يَطْلُقُ لَا كَالزَّمَانِ فَهُوَ حَرٌّ مُطْلَقٌ
فَقِيلَ صُمُّ يَوْمًا وَيَوْمَ الْآخِذِ وَصَلَّ خَلْفَ الْقَوْمِ أَوْ فِي الْمَسْجِدِ
اي ان اسم المكان الذي يصلح للظرفية يُقَدُّ بهما وهوما لا يختص بمكان بعينه. وهو

إما منهم النبعة والمسافة كنق وناحية أو منهم النبعة فقط كالليل والقلوة . فإن كان مختصاً كالدار والمجد وجب معه ذكر الحرف * بخلاف اسم الزمان فإنه يصلح منه المجرم والمختص . والاول إما منهم المقدار والميزات كحيث ومدة أو منهم الميزات فقط كيوم وشهر . والثاني إما مختص بالعلية كرمضان . أو بال كاليوم . أو بالاضافة كيوم الجمعة * وعلى ذلك يقال صمت يوماً أو يوم الأحد بالنصب فيها . وصليت خلف القوم أو في المجد بنصب الاول وجر الثاني جرّاً على ما علمت * وإنما كان ذلك كذلك لأن الفعل يدل على الزمان والمكان المميزين بالالتزام لضرورة وقوعه فيها . ثم يدل على الزمان دلالة أخرى بالنظم لأنه يتضمن معناه بصيغة فتكون دلالة عليه أقوى ولذلك يتعدى الى المختص منه أيضاً

وَمِنْهُمْ الْمَكَانُ فِي الْقَيْدَارِ كَاللَّيْلِ وَالتَّحِيَّةِ كَالْبَسَارِ
وَمَا يُبْنِي مِنْ لَيْلٍ عَامِلٍ لَهُ ظَرْفًا كَحُلٍّ لَا تَوَى مَحَلَّةً

أي ان المجرم من ظرف المكان يكون في المقادير كالليل والفرح والبريد . وفي الجهات كالبيوت والبياسر والوراء . وشبهها كعد ولدى ونحوها . وفي ما كان من أسماء المكان المشتقة مشاركا لعامله في مادته لنظراً ومعنى كحلت محل زيد . فإن لم يكن كذلك وجب جرّه بالحرف فهناك وقت في مجلس وتوبت في محله ولا يقال وقتت مجلسه وتوبت محله لعدم المشاركة في الاول واقتصارها على المعنى في الثاني * وشذ قولهم هو مني مفيد الإزار ومتبرأة الشفاف ومتعد القابلة . وهو عني مناط التزنا وجر الصليب أي هو حاصل كذلك * واطلق بعضهم هذا الاستعمال في اسم الزمان أيضاً نحو ولدت مولدة زيد أي حين ولادته لأنه يدل لاسم المكان في جميع احكامه وهو غير بعيد عن القياس

وَقَدْ يَنْوِبُ مَصْدَرٌ عَنْ ظَرْفٍ كَأَنْزَلِ غُرُوبَ الشَّمْسِ قُرْبَ الْكَهْفِ
وَذُو إِشَارَةٍ وَوَصْفٍ وَعَدَدٍ كُلٌّ وَجْزٌ كَقَرَأَ تِلْكَ الْمَدَدَ

أي ان المصدر قد ينوب عن الظرف كما رأيت فينصب على الظرفية . غير ان أكثر ما يكون ذلك في الظروف الزمانية لأن دلالة الفعل على الزمان أقوى كما مر * وكذلك اسم الإشارة كما رأيت . والصفة كصمت قليلاً . والعدد كسرت ثلثة أيام . والكُل كسهرت

كل الليل . والجزة كراية بعض الاحيان ■ وقس على ذلك في الظروف المكانيّة كترلت
تلك الناحية وجلست شرقي الدار ومثبت تلك اميال . ولم جراً
وَرَبَّمَا اسْتَعْمِلَ ذُو الْمَكَانِ كَثُرَ عِنْدَ الْخَوْفِ لِلزَّمَانِ
اي ان ظرف المكان قد يستعمل للزمان ككثر زيد عند الخوف اي وقت الخوف . وعليه
قول الشاعر

لا تجزعي إن مينا أهلكته فاذا ملكك فعد ذلك فأجزعي

وقول الآخر

واذا الامور تعاطلت ونشابت فهناك يعترفون ابن المترج
غير ان ذلك لا يكون الا في الظروف الغير المتصرفه كما رأيت في الأمثلة
وَأَعْلَمُ بِأَنَّ الظَّرْفَ إِنْ لَمْ يَلْزَمْ ظَرْفِيَّةً يَمْتَصِفُ سُمِّيَ
وَعَبَّرَ ذِي تَصَرُّفٍ مَا قَبِلَ حَتَّمَا يَظَرِّفُ أَوْ كَظَرَّفَ أَبَدًا

اي ان الظرف اذا كان لا يلزم الظرفية كاليوم والميل قبل له المتصرف لانه يتصرف فيه
باخر اجه عن الظرفية واستعماله لكثير من الاسماء فيقال حان يوم المنروبيني وينك
مبل ونحو ذلك * فان كان لا يخرج عن الظرفية نحو لذي او يخرج عنها الى الجز بالحرط
الذي هو شبه الظرفية نحو عند فهو غير متصرف * واعلم ان الظروف الغير المتصرفه لا
تخرج الا عن لانها ام حروف الجز فتوضع فيها بالابتساع في غيرها نحو خرجت من
عند زيد والحمد لله من قبل ومن بعد وما اشبه ذلك * ونجد جر منى بالى وحى . وجر
ابن وحى بالى . وكل ذلك مما يحفظ ولا يقاس عليه

وَبَعْضُ مَا لَيْسَ لَهُ تَصَرُّفٌ يُنَى فِي الْحَزْبَيْنِ مَا لَا يُصَرَّفُ
وَبَعْضُ مَا يُعَرَّبُ بَعَرَضُ الْبِنَا عَلَيْهِ مِمَّا سَرَاهُ بَيْنَا

اي ان بعض الظروف الغير المتصرفه يكون مبنياً وهو حيث ولذي ولذن وكما واذا
واذا ومي وابن وابن واثنى وقط وعوض واسي والآن ومع وكيف وعنا واخوانها . غير
ان في لذي ومع خلافا بين الاعراب والبناء . وفي كيف بين اثبات الظرفية لما ونفيها
عنها . والمختار عند الجمهور بناء الاولى واعراب الثانية ونفي الظرفية عن الثالثة * ومن

الظروف المنصرفه وغيرها ما لا يتصرف لوجود العلقين فيه - أما من المنصرفه فهو
عذوة وبكرة عليين للزمان المدلول عليهما - وشعبان ورمضان للشهرين المعروفين *
وأما من غير المنصرفه فحجر اذا أريد به حجر يوم يعمد به كأمير - وكذلك ضحوة وعشية
وعجمة عند جماعة جملاً على حجر وهو غير بعيد في التباس * وبعض الظروف المعربة
ما يتصرف كحين وغيره كقيل بعرض عليه البناء كما سيأتي في باب الاضافة

فصل

في المنعول له

وَالْمَصْدَرُ أَنْ يَنْسَبَ مُضْمَرٌ إِلَى اللَّامِ حَصَلَ فِي الْخَبَرِ مَفْعُولًا لَهُ مِنْ فَعَلَ
وَالْتَزَمُوا التَّكْبِيرَ فِيهِ كَقَهْرَبَ حَقًّا وَلَفْظُ التَّعْلِيلِ فِيهِ يُجَنَّبُ

أي ان المصدر ينسب على بنة معنى اللام التعليلية مضمرة قبله وهو قد حصل من فاعل
الفعل العامل فيه في وقت وقوعه مفعولاً لاجله * وحكمه ان يكون نكرة وان لا يكون
من لفظ الفعل العامل فيه وقد اختلف كل ذلك في المثال كما ترى * واعلم ان المنعول
له يكون نارة حاصلاً فيكون الباعث على وقوع الفعل حصوله كما في المثال ولا يكون
الأم من افعال القلب كما رأيت - ونارة غير حاصلة فيكون الباعث على وقوعه تحصيله كما
في نحو ضربته نادياً له فلا يلزمه ان يكون منها - وهو المنعول عليه عند جمهور المحققين

فَإِنْ يَنْفَتِحُ حُكْمُهُ بِدَأْمٍ يُضْمَرُ فَحَرْفُ التَّعْرِيفِ قَدْ لَا يُنْكَرُ

أي فان فات هذا المنعول حكم من احكامه المذكورة فاهت اللام فيجوز بها - وذلك كما
اذا لم يكن مصدراً نحو جئتكم للماء - اولم يكن قد حصل من فاعل عامله نحو زرتك
لحبيبتك إياي - اولم يكن حصوله في وقت وقوع الفعل نحو تأهبت أمي للفرغذال - أي
لم يكن نكرة نحو ضربته للنادب - أو كان من لفظ الفعل نحو اهتت العبد لإهانة مولاه *
غير انهم قد يرخصون في التعريف مع التخصيص وهو يسهل التعريف بأل كقول الشاعر
لَا أَقْعُدُ الْخَبْرَ عَنِ الْعِيَاءِ وَلَوْ نَوَّالَتْ زُمَرُ الْأَعْدَاءِ

والتعريف بالاضافة كقول الآخر

وَأَغْيَرُ عَوْرَةَ الْكَرِيمِ أَذْخَارُهُ وَأَعْرِضُ عَنْ شَمِّ التَّيْمِ نَكْرَامُهُ

غير ان الثاني اقوى من الاول حتى قال بعضهم يستوي فيه الامران
 وَجَارَ مَعَ شُرُوطِهِ أَخْرَجَ وَلَا بَأْسَ بِغَيْرِ اللَّامِ مِمَّا عَلَلًا
 اي انه يجوز جر هذا المنعول بالحرف مع استيفاء شروطه فيقال ضربت الخوف وعليه
 قول الراجز

من أُنْكِمَ لِرَغْبَةٍ فِيكُمْ جِزْ . ومن تكونوا ناصريه يقتضيه
 غير انه قليل في الاستعمال ولا بأس في جره مطلقا بغير اللام من حروف التعليل
 كالياء نحو قِيلَ فَلَانَ بِدُنْيِهِ . ومن نحو ذبت من الشوق . وفي نحو قِيلَ كَلْبٌ فِي نَافِيَةٍ .
 وقس عليه . واعلم ان نفس المنعول فيه والمنعول له معنى الحرف لا يقتضي البناء لان
 نفس معنى الحرف الذي يقتضي البناء هو ان يخلقه الاسم على معناه فيطرح غير
 منظور اليه كمنضم من جهة الاستفهام وان الشرطية . فان كان الحرف منظورا اليه
 لكون الاصل في الوضع اظهاره كما في المنعول فيه والمنعول له لم يكن تضمن معناه
 مقتضيا للبناء . فتأمل

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ كُلَّ ذِي قَيْدٍ عَبْرٌ مِنْهُ صَرِيحٌ نَصْبُهُ لَفْظًا ظَهَرَ
 وَتَبَيَّرَ مَا جَرَّ مَنْصُوبُ التَّحَلُّلِ كَأَنَّهُ يَرِيدُ فِي الصَّبَاحِ لِلْعَمَلِ

اي ان كل ما مر ذكره من المناعيل المتيدة بالحرف وهي المنعول به والمنعول فيه
 والمنعول له منه ما هو صريح وهو ما ظهر نصبه لفظا كما رأيت في مواضعه . ومنه ما هو
 غير صريح وهو ما يجز بالحرف كما رأيت في امثلة النظم فيكون نصبه محلا . بخلاف
 المنعول المطلق فانه لا يكون الا صريحا

فصل

في المنعول معه

وَيُنْصَبُ الْمَنْعُولُ مَعَهُ إِذَا تَلَا . وَأَوَّامَعْنَى مَعَ كَسْرٍ وَالتَّحْلِيلُ

اي ان ما وقع التحليل بمصاحبه ينصب تاليا الواو التي يعق مع كافي نحو سِرٌّ وَالتَّحْلِيلُ اي
 سِرٌّ مَعَ الْجَمَلِ « وَيَشْتَرِطُ لَوْجُوبُ نَصْبِهِ وَجُودُ فَعْلٍ أَوْ مَعْنَاهُ فِعْلٌ . وَتَوْنُ الْوَاوِ نَصَا فِي
 الْمَعْنَى بِحَيْثُ لَا يَصِحُّ الْعَطْفُ بِهَا . إِمَّا مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ نَحْوُ سِرٌّ وَزَيْدٌ لَا مَنَابَعَ الْعَطْفِ

على الضمير المحصل غير مؤكّد بالمنفصل كما سبّأني في بابي . وإيّا من جهة المعنى نحو
سافر زيد **و** الصبح لا يمتنع نسبة السفر الى الصبح كما ترى . وقد اجمع كلاهما في مثال
النظم كما رأيت **و** اختلف في ناسب هذا المفعول حتى انتهى الخلاف الى ستة مذاهب
لا فائدة في استينائها . **و** الصحيح انه منصوب بما يتقدمه من الفعل او معناه **و** الواو وسيلة
لوصوله اليه . وهو مذهب البصريين وعليه الجمهور

وَهُوَ لِأَصْلِ الْوَاوِ لَا يُقَدِّمُ لِأَنَّ مَعْنَى الْعَطْفِ فِيهَا أَقْدَمُ
وَالْعَطْفُ إِنْ صَحَّ يَغْيَرُ ضَعْفَ أَوَّلٍ وَالْأَخِيرُ تَرْكُ الْعَطْفِ

اي ان المفعول معه يتبع مقدمة مطلقا . فلا يجوز ان يقدم على عامله بالاجماع . ولا على
مصابحي في الصحيح . فلا يقال **و** النيل سرت ولا سار **و** النيل زيد لان هذه الواو اصلها
للعطف ثم استعملت للمصاحبة والمخالفة لا يجوز فيها شيء من ذلك **و** ولما كان العطف
اصل هذه الواو كان أولى متى أمكن بغير ضعف نحو جاء الأمير والجيش . بخلاف نحو
سرت وزيد بالرفع على مذهب من لا يلتزم التاكيد بالضمير المنفصل فانه يختار فيه
النسب لان جواز عطفيه مذهب ضعيف لبعض الكوفيين **و** وكذلك اذا كان العطف
مع ضمته يقتضي نكتة من جهة النظم كما في قولهم لو تركت الناقة وفضيلها لرضيعها . او من
جهة المعنى كما في قول الشاعر

فكونوا أئمةً ونجباً ايكم مكان الكلبين من الضحال

فان العطف يقتضي في الأول ان يكون تقدير العبارة لو تركت الناقة ترضع فضيلها
وترك فضيلها يرضع منها لرضعها . وفي الثاني ان يكون المعنى كونوا لئبي ايكم مكان
الكلبين وليكن بنو ايكم لكم كذلك . وهذا التكلف لا يحتاج الى شيء منه في النصب .
فتأمل

وَالْفِعْلُ يَتَوَيَّ بَعْدَ مَا مُسْتَقْبَهَا بِهَا وَكَيْفَ نَحْوَ مَا لِي وَالذَّمُّ

اي ان الفعل يُقدَّر بعد ما وكيف الاستهامتين فينصب ما بعد الواو المذكورة مفعولاً
معه نحو ما لي والذم اي ما يكون لي . ونحو كيف انت وقصة من تريد اي كيف تكون
او تصنع **و** غير انه يجب النصب اذا كان يتبع العطف كما في المثال الأول لان الضمير
المتجوز لا يعطف عليه بدون اعادة الجار كما سبّأني في موضعه . ويرجح العطف حيث

لا مانع كما في المثال الثاني ومن ذلك قول الشاعر
 قُلْتُ أَصْطَحِيحُهَا أَوْ لَغِيْبِي فَأَتَيْهَا فَمَا أَنَا بَعْدَ الشَّيْبِ وَبِحُكِّ وَالْخَمْرِ
 وإعلم أن الضمير المجرور في هذه الأمثلة يقدر معه الفعل لينتقل به الحرف. وإما المرفوع
 فيقدر الفعل معه بناءً على أنه كان مستتراً فيو قيرز بعد حذفه متصلاً لعدم استقلاله

فصل

في المستثنى

يُنْصَبُ حَتْمًا بَعْدَهَا مَا اسْتَثْنَتْهُ إِلَّا بِإِثْرِ ذِي تَمَامٍ مُثَبِّتٍ

أي أن ما يُسْتثنى بالإنصب وجوباً بعدها إذا كانت نافية لكلام تامٍّ مُوجِبٍ نحو قام
 القوم الأربداً. وقد احتج في ناصب المُسْتثنى على نافية أقوال أصحابها أنه منصوب
 بالعامل الذي قبله أي واحدة لا تدري ذلك العامل إليه كالأول في المنعول معه.
 وهو مذهب أكثر المحققين وعليه اخبار الجمهور

وَهُوَ كَقَامِ الْقَوْمِ إِلَّا رَجُلًا مُتَّصِلٌ إِذَا كَانَ بَعْضُ مَنْ تَلَا
 وَعَصَاةٌ مُنْطَوِّعَةٌ كَحَضْرَا إِلَّا بَعِيْرًا وَهُوَ فِيهِ يَنْدُرُ

أي أن من المُسْتثنى ما يقال له المتصل لا اتصاله بالمُسْتثنى منه في الجملة وهو ما كان
 بعضاً منه كالرجل في المثال فانه أحد القوم. ومنه ما يقال له المنقطع لانقطاعه عن
 المُسْتثنى منه بعكس الأول وهو ما كان اجنبياً عنه كالبعير عن القوم. غير أنه لا بد أن
 يكون له حظ من الجنسية مجازاً بحيث يُخفَضُ عند ذكر المُسْتثنى منه للملازمة بينهما كما
 رأيت فلا يقال جاء القوم إلا الذئاب وإن يكون الفعل صالحاً له فلا يقال تكلم القوم
 إلا بغيراً * والأول هو الأصل وهو الشائع في الاستعمال بخلاف الثاني فانه نادر

وَفِي سِوَى الْإِثْبَاتِ أَبْدِلْ مَا اتَّصَلَ مُرْجَحاً فَأَلْصَقْ تَأْوِيلًا حَصَلَ

أي أنهم يرجحون إبدال المُسْتثنى من المُسْتثنى منه على نصبه في غير الإثبات. وهو الذي
 نحو ما قام أحد الأربداً. والهي نحو لا يتم أحد الأعمرو. والاستثناء نحو هل قام أحد
 إلا بكر * وذلك لأن نصبه في هذه الصور يكون على التشبيه بالمنعول به لكونه فضلاً لا
 بالآصاله لانه قد جرى على خلاف أصل الاستثناء في المعنى إذا الحكم فيه ثابت للمُسْتثنى

مستثنى عن المستثنى منه كما ترى . ولذلك يضعف النصب فختار الإتياع عليه * وقبل
لتصدي المشاكلة بين المستثنى والمستثنى منه . ولذلك يختار النصب إذا حال بينهما فاصل
طويل نحو ما جاء في أحد حين كنت في الدار الأريذا . وذلك لتباعد الطرفين فلا
تظهر المشاكلة بينهما * وأعلم أن البديل الواقع في هذه المسائل هو بديل بعض من كل .
وأما استغني عن ربطو بضمير البديل منه لأن الاستثناء عنه متصل وقد علمت أن
المتصل لا يكون فيه المستثنى الأبعض المستثنى منه فلم يبق احتمال للاجبية بينهما . فتدبر
وَأَنْصَبَ إِذَا قُدِّمَ مُسْتَثْنَى وَقَدْ أَوَّلَ بِالْتَفْرِيعِ إِبْدَالٌ وَرَدَّ
أي إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه في هذا المقام تعين النصب فيقال ما قام الأريذا
أحد . وعليه قول الشاعر

وما لي إلا آل أحمد نبيعة وما لي إلا مذهب الحق مذهب

وأما قول الآخر

لأنهم يرجون منك شناعة إذا لم يكن إلا النبيون شافع

بالرفع فمعمول على الاستثناء المرفوع فيكون في الحقيقة بدلاً من محذوف قبله كما سيجي
أي لم يكن أحد إلا النبيون . وشافع بدل آخر من ذلك المحذوف . ألا أن الأول بدل
بعض والثاني بدل كل . وقبل غير ذلك ما لا يطيل بذكره وهو على كل حال استعمال
ضعف لا يصح التماس عليه في المختار * وقد تقدم المستثنى على المستثنى منه وعاملو
كنول الآخر

إلا لك لا أرجو أحسا بطف في العرب من قيس ولا من نعيم

ولا يماس عليه خلافا للكساء أي وإن عصفور

وَأَقْضِ بِنَصْبٍ مُطْلَقًا فِي الْمُنْقَطِعِ لِبَدَلٍ فِي الْأَجْنِبِيِّ يَمْتَنِعُ
أي أن المستثنى المنقطع يعين نصبه على كل حال فيقال ما قام أحد الأبيرا بالنصب
فقط كما يقال قام القوم الأبيرا . ولا يجوز فيه البديل لأنه أجنبي عن المستثنى منه كما مر
فلا يصح جملة بدلاً منه * وأعلم أن البديل قد يتعد كونه على اللفظ لما نعر فيبديل على
الحل نحو ما جاء في من أحد الأرجل . ولا أحد في الدار الأريذا بالرفع فيها . وذلك
لأن النبي قد انتفض بإلا فلو أبيل على اللفظ لزم منه زيادة من وعمل لا في الإنبات لأن

البدل بين تكرار العامل، وكلاهما لا يجوز

وَمَا قَدْ اسْتَشْنِي مِنْهُ إِنْ حُذِفَ فَرِغَ مَا قَبْلَ لِمُسْتَشْنِي رَدِفَ
وَذَلِكَ فِي النَّفْيِ وَشَبِيهِهِ اسْتَشْهَرَ لِصِدْقِهِ كَلَّمَ يَنْهَرُ إِلَّا غَمَرَ

أي إذا حذف المستثنى منه فَرِغَ ما قبله للمستثنى لئلا ما كان مشغولاً به. وهو يشل
الفعل كما في المثال. وغيره نحو ما في الدار الأريذ. وحينئذ نكون إلا كأنها لم تكن
فيقال ما قام الأريذ كما يقال ما قام زيد. وكذلك ما رأيت الأريذ وما مررت إلا
زيد. غير أن ذلك إنما يكون فيه بحسب اللفظ فقط لأن المعنى ما قام أحد الأريذ
وعلّم جراً ولولا هذا الاعتبار لم يصح أن يقال أنه مستثنى. وعلى ذلك يكون في الحنفية
بدلاً من المستثنى منه المحذوف فيعطى إعرانه. وذلك قد اشتهر في النفي وشبهه لصديق
معهما غالباً كما رأيت. وذلك أن المستثنى منه الواقع بعد النفي لا يجب أن يتناول جميع
أفراد الجنس لجواز أن يكون العموم فيه بالنسبة إلى جماعة مخصوصة فيكون من باب
النصر الإضافي على ما هو مقرر في علم المعاني. بخلاف الواقع في الإيجاب فإن المحذوف
منه يتناول جميع الأفراد لأن ما بعده على معنى الاستثناء لا النصر. فنقول قام الأريذ
كان بمعنى قام كل أحد الأريذ وهو فاسد كما لا يخفى. ولذلك إذا قصد في غير
الإيجاب الشمول حقيقة نحو ما مات الأريذ استنع لساد المعنى. فإن صدق الإيجاب
نحو زيد بقعد اليوم الحرب جاز الصحة معناه كما ترى. وقس على النفي شبهة نحو ولا
ترواوا على الله إلا الحق وهل يهلك إلا النعم الناسفون. وعلى الصريح منه المأول نحو
وبأي الله إلا أن يتم نوره أي لا يريد إلا أن يتم. واعلم أن الأقد تكرر في البدل
والعطف بالواو للتأكيد فتكون المعترضة بين التابع والمتبوع لغواً لا أثر لها لأنها زائدة
في حكم الساقط. ولذلك يجري التابع بعدها على ما يستحقه في نفسه من التبعية وقد اجتمع

كلا الموقعين في قول الراجز

مالك من شيخك الأعمى الأرمسى والأرملى

يرفع ما بعد المكررين لأن الأول منها مبدل من المرفوع قبله والثاني معطوف عليه
كما ترى

وَأَجْرُ إِضَافَةٍ بِغَيْرِ وَسْوَى حَكْمُهُمَا كَأَنَّهُمَا بِلَا الْأَسْتَوَى

أي ان المشتق غير وسوي يجر باضافتها اليه جارياً عليها اعراب الاسم الواقع بعد ال
في جميع احكامه متصلاً ومتنعلاً ومنزاعاً كما علمت. فيقال جاء القوم غير زيد بنصب
غير. وما جاء في احد غير زيد بالنصب والاتباع. وما قام غير زيد بالرفع وهلم
جرأ. وقس على ذلك في سوي

وَبَعْدًا خَلَا وَحَاشَا أَحْرَفًا وَالنَّصْبُ أَفْعَالًا لِيَفْعُولَ فَعًّا
وَبَعْدَ لَيْسَ لَا يَكُونُ لِلْخَبَرِ وَكُلُّ مَرْفُوعٍ لِكَلِمَةٍ اسْتَنْزَرِ

أي ان المشتق يجر أيضاً بعداً وخلاً وحاشاً انا قدرهم احرفاً. فان قدرهم افعلاً
نصب منعولاً به. فيقال جاء القوم عدا زيد وخلا عمراً بجوار الوجهين. ما لم تنفذهم
ما المصدرية فينصب النصب لتعريف المفعول لان ما المذكورة لا تدخل على الحروف.
ولذلك تلحقن معها نون الوقاية كما في قول الشاعر

سَلَّ الشَّامِيُّ مَا عَدَانِي مَانِي بَكْلَ الَّذِي يَهْوِي نَدْمِي مَوْلَعِ

وأما ليس ولا يكون فيكون النصب بعدها على الخبرية لما نحو قام القوم ليس زيداً ولا
يكون عمراً. ومنه الحديث يطع المؤمن على كل شيء ليس الخيانة والكذب. أي ألا
الخيانة * ومرفوع جميع هذه الافعال ضمير مستتر فيها عائذ على البعض المدلول عليه
بكلمة المشتق منه. فيكون المعنى عدا بعضهم زيداً أي جاوزة. وهلم جرأ في البواقي.
ولذلك لا يكون المشتق بها الا متصلاً. غير ان هذا البعض لا ينظر له لتلا تذهب صورة
الاستثناء. ولذلك كان استنار ضميره واجباً مع كونه للغائب كما مر في موضعه * واعلم
ان من الفحاة من بعد لا سيما من ادوات الاستثناء مع ان ما بعدها أدخل ما قبلها في
الحكم المنسوب اليه على خلاف حكم الاستثناء كما علمت. وهي مركبة من لا النافية للجنس
وسمي بمعنى مثل وهو اسما. وما الموصولة او النكرة الموصوفة او التامة او الزائدة. والخبر
محذوف تقديره موجود او حاصل ونحو ذلك * ويجوز في النكرة الواقعة بعدها أوجه
الاعراب الثلاثة وقد روي بين قول الشاعر

أَلَا رَبُّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ نَهْجًا وَلَا سَيِّئًا يَوْمٍ بَدَارَةٍ حُجْلٍ

أما الرفع فعلى تقدير ما موصولة او نكرة موصوفة. وجعل يوم خبراً مفسراً محذوفاً والحجة
صلة الموصولة أي لا ينال الذي هو يوم بدارة حجل موجود. أو صلة الموصوفة أي لا ينال

شيء هو يوم بها حاصل * وأما النصب فعلى تقديرها تامة أو زائدة كافة عن الإضافة
وجعل يوم تميزا كما في قولهم على الشجرة مثلها زيد * وأما الجر فعلى تقديرها زائدة غير
كافة أو تامة وجعل يوم مضافا اليه مع الزائدة وبدلاً من التامة أو عطف بيان عليها *
وأخرج هذه الأوجه الجر وإضعاف النصب * وأما إذا كان الاسم الواقع بعدها معرفة نحو
العجني التوم ولا سيما زيد فيجوز فيه الرفع والجر ويمتنع النصب لأن المعرفة لا تصلح
للتمييز * وتلزم لا سيما الواو غالباً كما رأيت فلا تستعمل بدونها إلا نادراً كقول الشاعر
يسرُّ الكريم الحمد لا يلبس الذي شهادة من في خبره يتقلب

وإذا وقع بعدها ظرف كما في البيت تعين كون ما موصولة والظرف صلة لها . وإذا وقع
بعدها حال نحو عجني زيد ولا سيما ركباً تعين كونها زائدة كافة أي لا يقل لهذه الحالة
من بنية أحوالو

وَيَدَّ فِي مَقْطَعٍ نُسْتَعْمَلُ كَقَالَ يَدَّ أَنَّهُ لَا يَفْعَلُ

أي إن يد تستعمل في الاستثناء المنقطع كما في المثال ومنه الحديث أنا أفصح من نطق
بالضاد يد أي من قريش * وهي كغير في الزنة والمعنى . لكنها تفارقها في كونها تختص
بالاستثناء المنقطع . ولا تنفع الأمصوية . ولا يوصف بها . ولا تقطع عن الإضافة . ولا
تضاف إلا إلى أن وصلتها كما رأيت

فصل

في الحال

أَلْحَالُ وَصَفَ فَضْلَةً مُنْسَرٍّ لِهَيْئَةٍ مُثْقَلًا بِمَكْرَرٍ
وَقِيَ وَلَوْ مَعْنَى عَلَى التَّأْوِيلِ عَنْ فَاعِلٍ تَكُونُ أَوْ مَفْعُولٍ
كَحِثُّ فَرْدًا وَدَهَانِي غَافِلًا وَقَدْ أَلْفَى بَاكِ يَسَاقُ رَاجِلًا

أي إن حكم الحال أن تكون وصفاً أي أنها مشتقة يدل على ذات متصفة بصدور . وإن
يكون ذلك الوصف فضلة أي واقعاً بعد تمام الكلام . وإن يكون مفعلاً للهية أي الصفة
التي يكون عليها صاحب الحال عند صدور الفعل . وإن يكون نكرة مستقلاً أي غير ملازم

لصاحبه * وهي تأتي عن الفاعل أو المفعول لفظاً أو معنى كما في امثلة النظم. فان الأولين
منها يشتملان عليها لفظاً والآخرين معنى لان التي فاعل في المعنى وضميره المستتر في
الفعل مفعول به كذلك * واعلم ان ما ذكر من الاحكام انما هو بحسب الاصل. وقد
يختلف بعضه احياناً غير ان ما خرج عنه يرجع اليه غالباً كما ستري والافوه نادر لا يلتفت
اليه * والمراد بالنسبة ما يستغنى عنه من جهة تركيب الكلام كما مر لا من جهة المعنى
فلا يرد عليه نحو وما خلقنا السموات والارض وما بينهما الا عين * والمفعول الذي تحي
عنه الحال يشمل المفعول به وغيره من سائر المفاعيل على الاصح. فيقال ضربت المضربة
شديداً وصحت الشمر كاملاً وهرست الخوف مجرداً وسرت والنيل فائضاً لانها كلها من
مفعولات الفعل فتعمل ان يكون تعلقه بها على هيئة مخصوصة * ولما كانت الحال لا
تأتي الا عن الفاعل أو المفعول كانت لا تأتي عن المضاف اليه الا اذا كان المضاف
مصدرًا نحو عجت من ذهاب الامر ما شياً وعجني ضربت النصف مقيداً. او صلة نحو زيد
منطلق الغلام راكضاً وراكب الفرس مسرعاً. فان لم يكن كذلك امتنعتم المثلة ما
لم يكن المضاف جزءاً منه نحو اعجني وجه الجارية مسرعاً او كجزءه نحو اعجني كلام الإمام
خاطباً. لان المضاف حينئذ يكون في حكم الساقط لصحة الاستغناء عنه بالمضاف اليه
فيكون المضاف اليه في حكم المفعول لعمال المضاف. وقيل لان الحال حينئذ تكون
كانها عن المضاف لشدة الملازمة بينه وبين المضاف اليه. وعلى كلا القولين تستفاد
القاعدة او المفعولية فينتقل على حكم الحال بخلاف نحو جاء غلامٌ هذا جاءه فانه يمنع
اذ ليس فيه شيء من ذلك

وَيَنْصِبُ الْحَالَ الَّذِي يَعْمَلُ فِي صَاحِبِهَا فَأَلَا يَبْدَأُ لَا يَبْقَى

اي ان الناصب للحال هو العامل في الاسم الذي جاءت عنه كاترى في نحو جاء زيد
راكباً. فان العامل في الحال الواقعة فيه هو الفعل الذي هو عامل في الفاعل فيكون قد
عمل فيها جميعاً * ولذلك لا تأتي الحال عن المبتدأ لان الابتداء عامل ضعيف فلا
يمكن ان يعمل في معمولين * وأما نحو ان هذا صراطي مستقيماً وقولم هذا بسراً أطيب منه
رطباً فان عامل صاحب الحال في الاول هو اسم الاشارة العامل في الحال وذلك
باعتبار المعنى لانه على تأويل أشير اليه فيكون عاملها واحداً. والحال الاولى في الثاني هي
عن الضمير المستتر في الخبر فتكون عن الفاعل لا عن المبتدأ. فنأمل

وَأَكْثَرَتْ عَامِلَهَا أَلْمَلَانِيَا مَعْنَى كَقَامَ وَأَقْنَا أَرْقَانِيَا
وَمَا أَنْتَ عَنْهُ كَبَاتَ الْعَسْكَرُ عِنْدِي جَمِيعًا وَهِيَ فِيهِ تَنْتَلُرُ

أي ان الحال تأتي مؤكدة لعاملها الموافق لها في المعنى مع موافقة اللفظ كقَامَ قَانَمَا. أو بدونها كقَامَ وَأَقْنَا وهو الأكثر. وتأتي أيضا مؤكدة لصاحبها الذي جَاءَتْ عَنْهُ كَمَا فِي المثال وهي نادرة ولذلك لم يذكرها أكثر النحاة

وَجُمْلَةٌ مِنْ جَامِدٍ أَسْمَ عُرْفَا تُصَاغُ كَالْقَتَى أَخُوكَ مُسْعِفَا
وَيُحَذَفُ الْعَامِلُ حَذْفًا وَاجِبًا إِذَا قَامَتْ الْجُمْلَةُ عَنْهُ نَائِيَا

أي ان الحال تأتي مؤكدة أيضا لمضمون جملة قبلها. وحكم الجملة ان تكون مركبة من اسمين جامدين معرفين كما في المثال. وعليه قول الشاعر

أَنَا ابْنُ قَارَةٍ مَعْرُوفًا بِهَا نَسِي وَهَلْ بَدَارَةٌ يَا لِلنَّاسِ مِنْ عَارِي

وهذه الجملة تنوب عن العامل لأنها تنزل منزلة اللفظ به فيحذف وجوبا. وينتشر نحو أنبئة في الأول وأثبت في الثاني وما أشبه ذلك. وإنما اشترط في الجملة ان تكون مركبة من اسمين جامدين لأنه لو كان احدا انجرعت عنه فعلا أو اسما مشتقا كان عاملا في الحال فلم يمتنع الى تقدير العامل. واشترط ان يكون الاسمان معرفين ليكون مضمون الجملة معينا فيصح ان يؤكد

وَجُمْلَةُ الْأَخْبَارِ نَائِيَةٌ حَالًا إِنْ لَمْ تُصَاحِبْ مَا أَقْنَصَى اسْتِقْبَالًا

أي ان الجملة الخبرية تقع حالا بشرط ان لا تصاحب ما يقتضي الاستقبال كالدين. فيقال جاء زيد وهو ضحك وذهب عمرو وبركض. ولا يقال قام زيد يذهب للمنافاة بين الحال والاستقبال. وكما تدخل الجملة في هذا الباب يدخل شبه الجملة نحو جاء الامور بين رجاله وسار القائد في موكب لان كلا منهما يختلف المفرد في مثل هذا المقام كما مر في الاحكام الكلية

وَالْحَالُ مَعَ صَاحِبِهَا تَعَدُّ طَوْرًا وَطَوْرًا دُونَهُ إِذْ يُفْرَدُ

أي ان الحال تعدد تارة مع تعدد صاحبها كقول الشاعر

خرجت بها أمشي نجر وراونا على أثرنا ذيل يربط مرحل
وتارة مع افراده كنول الآخر

علي اذا ما زوت ليلى بخفية ربارة بيت الله رجلا حافيا

واعلم ان الحال اذا كانت تصلح لكل ما قبلها كانت لما يليه ولو تقدرا فان كانت مفردة
نحو لقيت زيدا ماشيا كانت لزيد . فان اريد كونها للنكح قيل لقيت ماشيا زيدا .
وان كانت متعددة لصاحبين نحو لقيت زيدا ماشيا راكبا اي لبقية ماشيا وانا راكب
كانت الاولى لزيد والثانية للنكح بناء على ان الاولى وصاحبها قد اعترضا بينها
والمعترض في حكم الساقط فتكون في تقدير التالية له وهو المختار عند الجمهور * فان كانت
لا تصلح لكل صاحب خير فيها فيقال ركبت البعير منوننا ولقيت عند ضاحكا عابدة
وقس عليه

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ الْحَالَ حَكْمٌ كَالْخَبَرِ فَالرَّابِطُ فِيهَا بِضَمِيرٍ يُعْتَبَرُ
وَدُونَهُ الْوَاوُ وَمَعَهُ اسْتَضْهِتْ فِي جُمْلَةٍ دُونَ مُضَارِعٍ ثَبِتْ
وَقَرَّبُوا الْمَاضِي بِقَدْ فَتَذَكَّرْ مَعَهَا وَطَوَّرَا دُونَهَا تَقَدَّرْ

اي ان الحال حكم على صاحبها كما ان الخبر حكم على المبتدأ فترابط يو كما يرتبط الخبر
ورابطها يكون بالضمير ولو منفردا نحو اشربت التولث متفلا ليد بناري اي متفلا لاسنة وهو
الاصل * فان خلت منه ترابط بالواو لانها تنهد معنى الجمع المتضمن الرابط نحو جاء زيد
والشخص طالعة . ويقال لما وار الحال وواو الانعاء * ويجوز اجتماعها مع الضمير
لزيادة التمكن . وذلك في الجملة التي لم تصدر بالمضارع المثبت نحو جاء زيد برخص فانه
يرابط بالضمير وحده كالوصف لانه شبهة به . ما لم يفتقر بقدر نحو لم تؤذوني وقد تعلمون
اني رسول الله اليكم فيجب اقترانه بها لان قد نقصت شبهة بالوصف لامتناع دخولها
عليه * فخرج بقيد الجملة المنرد والظرف والحرور الواقعان حالا كما مر فان الواو لا
تمس مطلقا . ودخل في ما سوى المضارع المثبت المضارع المنفي والجملة الاسمية والفعالية
الماضوية مثبتتين او منفيين * اما المضارع المنفي فانه ما يختار ربطه بهما جميعا وهو

المنفي لم كنول الشاعر

سَقَطَ النِّصْفُ وَلَمْ تَرِدْ اسْمَاطُهُ فَتَسَاوَلَتْ وَأَقْنَسَا بِالْيَدِ

او يلما كقول الآخر

فان كنت ما كبر لا فكن خيرا آكلي وإلا فأدركني ولما أمزق
ومنه ما يختار انفراد الضمير معه وهو المنهي بلا كقول الآخر
لو أن قوما لا ارتفاع قبلي دخلوا الماء دخلها لا أحجب

او بما كقول الآخر

كانها يوم صدت ما تكلمنا ظني بعمان ساجي الطرف مطروف
وهو مذهب الاكثرين * وإما الاسمية والماضوية فيطرد فيها اجتماع الواو مع الضمير
اتفاقا لبعدها عن شبه الوصف . غير ان المبتنة من الماضوية تلزمها قد بعد الواو لانها
تقرب الماضي من زمان الحال فيصح ان يقع حالا . فيقال قام زيد وعلامة جالس . ومغني
ولا رفيق معه . وذهب عمرو وقد ركب . ويقال ذهب وما ركب بدون قد لان ما تدل
على زمان الحال فتغني عن استصحابها * وقد تجرد الجملة من قد ملوثة فتسوي مندرة
وحينئذ تجرد من الواو لئلا تلبس بالعاطفة . وعلى ذلك قول الشاعر
واني لتعروني للحرراك مرة كما استنض العصفور بقله الثغر

وندر ذكر قد بدون الواو كقول الآخر

وقفت برقع الدار قد غيرتني معارفها والساريات المواطيل
واندر منه ذكر الواو بدون قد نحو قالوا وأقبلوا عليهم ماذا تفيدون * فان وقعت هذه
الجملة بعد ألا نحو ما تكلم إلا فعلك . أو قبل أو نحو لا خير به عاش أو مات وجب
فجردها منها لفظا ونندرها . لان الأولى في تأويل المفرد أي ما تكلم إلا ضاحكا لان ألا
تختص بالاسماء . والثانية في تقدير الشرط أي ان عاش أو مات لانها في مقام الافتراض
وكل من المفرد والشرط لا يفترق بشي منها * وندر اقترانها بعد ألا بالواو كقول
الشاعر

نعم امرأ هريم لم نعر نائبة ألا وكان لمرناعي بها وزرا

واقترانها بقد كقول الآخر

متى يأتي هذا الموت لم يلح حاجة لنسي ألا قد قضيت قضاها
وأجاروا الوجهين في الاسمية مطلقا ما لم يكن صدرها ضمير في الحال فيجب اقترانها
بالواو نحو لا تقرب الصلوة وانتم مكاري لانها تكون بدونها في صورة المتأنة فتؤم

انقطاعها عما قبلها . او نفع مؤكدة نضمون جملة فتمتنع الواو نحو هو الحق لا شك فيو لان
المؤكد نفس المؤكد فتكون معها في صورة المعطوف على نفسه . خبر ان ما ليست كذلك
يختار اقترانها بالواو كما مر ويجوز تجريد ما منها على ضعف كقول الشاعر
ولولا جنائز الليل ما آتت عامر الحب جعفر سربا لله لم يبرقي

وقول الآخر

بكت عيني فما أجدى بكاهي على زمن مضى لا خيرة فيهو

فان وقعت بعد حال مفردة كما في قول الشاعر

والله يبتيك لنا سالماً بركاك نعيم وتعظيم

يُستحسن معها ترك الواو طلباً للشائكة بينها * واعلم ان الماضي المثبت الحالي من الضمير
نكرة قد مع الواو لفظاً نحو جاء زيد وقد طلعت الشمس ولا يجوز تقديمها كما في المنضمين
الضمير . وذلك لان تركها يستلزم ترك الواو ايضاً لدفع الالتباس كما مر وهو لا يستغني
عنها اذ لا رابط له غيرها . والاكثر ترك الواو في نحو قول الشاعر

اذا نكرتني بلنة او نكرتها خرجت مع البازي على سواد

وذلك لانه يحتمل ان يكون في تقدير المفرد اي خرجت باقياً على سواد الليل او تقدير
الجملة اي خرجت والمواد باقياً على . والاول اول لان المفرد هو الاصل في هذا المقام
ولذلك يختار ترك الواو باعتبارها ويجوز باعتبار الثاني

وصاحب الحال تظير المبتدأ في حكم تعريفه وسبق عهداً

فان انت منه ليحضر النكرة تقدمت مثل الظروف في الخبر

اي ان صاحب الحال مثل المبتدأ في ما عهده من امر التعريف والتقدم فيكون معرفة
مقدمة كما مر وهو الاصل . وقد يكون نكرة . فان كانت خاصة او عامة نحو جاء في غلام
سفر متأهباً وهل اناك احد راكبا جرى معها على رقبته كما رأيت . وان كانت محضة
وجب تقدم الحال عليها فيأخر بخلاف رتبته كما يجب تقدم الظروف الخبر بها عن
النكرة المحضة فيأخر المبتدأ اذ الحال في معنى الظرف لان قولك جاء زيد راكباً في
معنى جاء وقت ركوبه او في حال الركوب * والغرض من تقديمها هنا كما لغرض من
تقديم الخبر هناك وهو دفع الالتباس بعت صاحبها المنصوب في نحو لبيت رجلاً راكباً

وغيره محمول عليه طرداً للباب . وعلى ذلك يقال جاءني راکباً رجل كما يقال عندي رجل وفي الدار امرأة . وعليه قول الشاعر
 ونحت العوالي بالفتا مستظلة طيماً أعانها العيون الجأذرة
 وهو المذهب الصحيح وعليه اختيار الأكثرين

وَأَخْرُوا الْحَالَ بِوَأْوِ مُطْلَقًا حَتَّى أَصْلَ الْعَطْفِ فِي مَا سَبَقَ
 كَذَا مَعَ الْخَبَرِ فَهُوَ كَالصِّلَةِ وَخَبَرٌ كَعَلْفَةٍ لَهَا مُسْتَعْمَلَةٌ

أي أنهم يلتزمون تأخير الحال المتقدمة بالو أو كيفاً كان صاحبها نحو جاء زيد وهو راکب
 وأقبل رجل وهو راکب . وذلك باعتبار أصل الواو لأنها في العاطفة وقد استعملت هنا
 لما فيها من معنى الجمع كما مر فلا تقدم الحال المصاحبة لها كالألا بتقدم المعطوف بها *
 وكذلك الحال الواقعة عن الضرور لأنه بالنسبة إلى عامله كالصلة بالنسبة إلى الموصول
 فلا يتقدم ما يتعلق به عليه كالألا بتقدم ما يتعلق بالصلة على موصوله . وهو يشبه الضرور
 بالحرف نحو مرت بهند جالسة . والضرور بالإضافة نحو أعجني الطلائع مسرعاً . وذلك
 بطرد فو ما لم يكن مجروراً بحرف زائد فيجوز تقدم الحال عليه نحو ما جاءني راکباً من
 أحد لان الزائد لا يعتد به فيكون في حكم الساقط كما مر

وَعِنْدَ تَأْكِيدِهِ فِي التَّفْصِيلِ مَا لَمْ تَزِدْ وَجْهَ لِاتِّبَاعٍ فَلَيْتَنَسِيماً
 وَمَعَ جُمُودٍ عَامِلٍ مِمَّا سِوَى ظَرْفٍ كَيْفَ طَرَأَ هُنَا قَدْ أُسْتَوِيَ

أي أنه يجب تأخير الحال المؤكدة أيضاً عن المؤكدة بها نحو ولّى مديراً لان المؤكدة إنما
 يكون بعد المؤكدة به * وكذلك الحال الواقعة بعد فعل التفضيل نحو زيد أفتتح القوم
 خاطباً لأنه أشبه بالجماد لعدم تصرفه . فلا تقدم الحال عليه ما لم يكن عاملاً في حالين
 لصاحبه قد تفضل أحدهما على الآخر فتقدم حال الأول منها مندرجة في وسط الجملة
 نحو زيد راجلاً أسرع من عمرو راکباً لياخذ كل واحد ما له منها على حديثه دفعا
 للاتباس * وقد يجري ذلك بدونه عند إرادة تشبيه الأول بالثاني كما في قول الشاعر
 نَعْبَرْنَا أَنَّنَا عَالَةٌ وَنَحْنُ صَعَالِكُ أَنْتُمْ مُلُوكَا

أي ونحن في حال صعلكتنا مثلكم في حال ملككم . فيعمل معنى التشبيه المضمر في أحدهما

متقدمة وفي الاخرى متأخرة كما عمل افعال التفضيل . غير ان الاول مطرد لقوة لفظ
التفضيل والثاني نادر لضعف معنى التشديد * وما يجب تأخيرهُ من الحال ما كان عاملاً
جامداً نحو ما احسن زيداً مثلاً لان الجامد لا يقوى على العمل في ما قبله كما علمت في
الاحكام النكائية . غير ان ذلك بطرد في ما سوى الفارق الواقع خيراً عن المبتدأ السابق
فانهم اجازوا توسط الحال بينهما كما في المثال لما عتدم من التوسع في الظروف . غير انه
ضعفت لنسور العامل المذكور * فان كانت الحال ظرفية نحو زيد بعد شيه في خلافة
كانت المسئلة اقوى لان العمل في الظروف ايسر منه في غيرها ومن هذا القليل قول الشاعر
ومن معنا البحر أن نشر يوي * وقد كان منكم ماؤه بكان
وهو مانع عند الاكثرين بخلاف الاول فانه مقصور على الضرورة في التصحيح

وَأَحَالٌ قَدْ تَجَمُّدُ لَكِنْ يَغْلِبُ تَأْوِيلُهَا وَلَا يَمُرُّ بِرُتْكَبُ

اي ان الحال قد تاتي جامدة بخلاف اصلها ولكن على تأويلها غالباً بالمشق . وذلك
يكون في ما دل على تنبيه كقول الشاعر

فما بالنا امس أسد العرب وما بالنا اليوم شاة الخيف

اي ما بالنا امس شجاعاً واليوم خيلاً . او على مناعلة نحو ما عتد يد اي متفاضل .
وكلمته فاه الى في اي متشاقمين . او على ترسيب نحو ادخلوا رجلاً رجلاً اي مرتين . او
على تفصيل نحو علمته النحوي باباً باباً اي منفصلاً . او على تسعير نحو اشترى التمر صاعاً
بدرهم اي مسعراً * وقد يعني عن التأويل وصفها نحو فتمثل لما بشرت سوباً . او دلالتها
على عدي نحو فتم مباحث ربه اربعين ليلة . او على اصالة نحو اأجد لمن خلفت طلبنا . او
على فرعية نحو وتغنن الجبال بيوتنا . او على نوعية نحو ليس خافه ذهباً . او على حالة فيها
تفضيل نحو زيد فتى احسن منه غلاماً * واختلاف في نحو طلع زيد بفتة . والختار عند
الجمهور ان المصدر حال مأوّل بالصنة اي طلع باغتياً . وهو مذهب سيديه * وكذلك
يرتكبون الايمان بالحال لازمة على خلاف حكمها . وذلك يكون في الجامدة التي لا تأوّل
بالمشق نحو هذا ثوبك ديباجاً . والمؤكدة نحو ولى مُديراً . والتي بدل عاملها على تجديد
صاحبها نحو خاني الانسان ضعيفاً . وفي تنحصر في هذه الصور فلا تكون لازمة في غيرها
كَذَلِكَ التَّعْرِيفُ لَفْظًا قَدْ يَرِدُ وَهُوَ عَلَى التَّنْكِيرِ مَعْنَى يَعْتِيدُ

أي ان الحال قد غشي معرفة في اللفظ على تأويل نكرة في المعنى . وتعريفها قد يكون بالالف واللام كقول الشاعر

وأرسلها العراك ولم يبدُ دُعا ولم يثنق علي نَقص الدخال

أي أرسلها معتركة . وقد يكون بالاضافة نحو جاء زيد وحده أي منفردا . وقد يكون بالعلمية كقولهم جاءت الخيل بذا أي شديدة . ومنه قول الشاعر

وذكرت من لَبَن الحَلْق شربة والحبل نعدو في الصعيد بذا

واعلم ان الحال تنقسم باعتبار انتكاها الى مستقلة كما في نحو جاء زيد راكبا . ولازمة كما في نحو خلق الانسان ضعيفا * وباعتبار المراد بها الى مقصودة وهي ما قصد لذاتها كما رأيت . وموطئة وهي ما تمهد المقصود بعدها كما في نحو فتمثل لها بذا سوبا * وباعتبار فائدتها الى سببها وهي ما لا يستفاد معناها بدون ذكرها كما مر ويقال لها المؤنسة .

ومؤكدة وهي بخلافها كما في هو ولي مديرا * وباعتبار زمانها الى متاركة وهي ما فارقت عاملها في الزمان كما في الامثلة . ومحكية وهي الماضية نحو ضرب زيد مدينا . ومقدرة وهي المستقبلية نحو ركب زيد غازيا * وباعتبار صاحبها الى حبيبة وهي ما جرت على من هي له كما مر . وسببية وهي ما جرت على متعلية نحو جاء زيد راكضا جواده * وباعتبار مقدارها الى مفردة وهي ما كانت واحدة كما مر . ومنعددة وهي ما زادت عن ذلك نحو جاء زيد راكبا ضاحكا . والمتعددة تنقسم الى مترادفة وهي ما كانت لشيء واحد كما مر . ومنداخلة وهي ما كانت عن ضمير الحال التي قبلها نحو قام بشي راكضا . فاحفظ

وبالله التوفيق

فصل

في التمييز

بِالْفَضْلَةِ الْجَامِدَةِ الْمَفْرُودَةِ لِلذَّاتِ تَمْيِيزٌ مِنْ أَسْمِ نَكْرَةٍ
وَهُوَ لِلذَّاتِ مُفْرَدٌ قَدْ ذُكِرَتْ أَوْ نِسْبَةٌ جَاءَتْ بِذَاتٍ قُدِّرَتْ

أي ان التمييز يكون بالفضلة الجامدة المفردة للذات من نكرات الاسماء . وهو إما تمييز مفرد فتكون الذات فيه مذكورة نحو عندي صاع قمرا . وإما تمييز نسبية فتكون الذات فيه مفردة نحو طالب زيد نفعا . فان الذات التي فسرها النمر مذكورة وهي الصاع . وإما

الذات التي فسر بها النفس فهي مقدرة لأن الطيب قد نُسب إلى زيد في اللفظ ولكنه في المعنى منسوب إلى شيء مقدر من متعلقاته لا اليو بالحقيقة . ففسرت النفس تلك الذات المقدرة فيه وهي الشيء الذي نُسب الطيب إلى زيد من أجله

وَيَنْصِبُ الْأَوَّلُ مَا لَهُ طَلَبٌ مِنْ مِثْمٍ ثُمَّ كَفَعِلٍ قَدْ نَصَبَ

أي أن تمييز المرد ينصب بالاسم الميم الطالب له في المعنى . وذلك عند تمامه بالنون كما في نحو عندي صاع ثمراً . أو بنون التثنية نحو اشتريت مثقالين ذهباً . أو نون الجمع نحو ملكت عشرين عبداً . أو بالإضافة نحو لي تلك اثواب خيراً . وحينئذ يكون كالنعل الذي يطلب منغولة ناصباً أياء بعد تمامه بفاعله ويكون التمييز كالمنعول الواقع بعد تمام الكلام . وبهذا الاعتبار جاز إعماله فيومع كونه اسماً جامداً وهو مذهب جمهور المحققين

وَذَاكَ فِي ذِي عَدَدٍ وَمَا وُزِنَ وَمَا يَكِيلُ أَوْ يَمُخَّرُ يَعْثَلُ
نَحْوُ لَزِيدٍ أَرْبَعُونَ مَكْرًا وَدَانِقٌ مِسْكَاً وَصَاعٌ تَهْرًا

أي أن التمييز المذكور يكون في المعدود والموزن والمكيل أو يمسح يعضل في المسوح نحو لي فرسخ أرضاً * ويجري هذا المجرى في نصب التمييز كل ما دل على مقدار نحو ليس لي حبة ذهباً ولا حبة دقيقاً ولا قدم سهلاً . أو على ما نلفه كنولم من لنا مئلك رجلاً . أو على مفارقة كنولم ان لنا غيرهما إبلاً . أو نصب كنولم بالمال لينة . أو كان منفرداً من متهو نحو لي خاتم ذهباً . وهو يحتمل المحالة كما مر غير أنه أولى بالتمييز لجريه على حكمه الموضوع له بخلاف الحال * وأعلم ان المنفرد المذكور ان تغيرت لسميته بعد انفصاله من مجموع أصله كالحاتم المصنوع من الذهب يجوز فيه النصب وتخرج بالإضافة لما فيها من التخصيص في المعنى والتخفيف في اللفظ . وإن لم تتغير كفضيب خيزران تجب فيه بالإضافة لأنه على معنى من التبعيض والتمييز على معنى من الجنسية . فان قيل فيجن خيزران جرى مجرى خاتم ذهب . فقدر

وَدُونَ مَا رُكِبَ وَالْعُقُودُ يُضَافُ حَتَّى صَاحِبُ الْعَدُّودِ
وَأَسْتَحْسِنُوا إِضَافَةً فِي مَا يَلِيبُ كَرِطَلٍ رُمَانٍ وَصَاعٍ خَرَدَلٍ

أي أن ما سوى المركبات والعقود من أسماء العدد تجب إضافة إلى المعدود مجرداً ما

يتم به فيقال عندنا ثلثة رجال ومئة دينار والف درهم لانه أكثر استعمالاً فيكون احوج الى التخفيف . بخلاف ما يلي من أسماء المقادير كالوزن ونحوه فانه نستحسن فيه الاضافة كما رأيت للتخفيف ولا نجب لثلة الاستعمال * وربما قيل ثلثة رجالاً ونحو ذلك بالنصب جرياً على اصل التمييز ومثله قول الشاعر

وَحَقٌّ لِمَنْ أَنْتَ مُشْتَانٌ عَامًا عَلَيْهِ أَنْ يَمَلَّ مِنَ الْقَوَا*

وهو في غاية الندور * وأما المركبات والعقود فيجب فيها النصب نحو خمسة عشر يوماً وأربعين ليلة . وتنبع الاضافة لانها في المركب تقتضي جعل ثلثة أسماء كالاسم الواحد وهو مكروه عندم . وفي العقود لا يستقيم اثبات النون معها لانها في صورة نون الجمع . ولا حذفها لانها ليست نون جمع في الحقيقة

وَرَبِّمَا أَتَجَّ كُفُوًا قَدْ وَفَى مِنْهَا كُلِّي سَبْعَ نَعَاجٍ وَكَفَى

أي انهم ربما اتبعوا من هذه المنسرات ما كان كفواً للبهيم الذي بفسره وإيقاباً بحق منداروه فيعملونه بدلاً أو عطف بيان نحو لي سبع نعاجٍ وعندي صاع تمرٍ وخاتمان ذهب . فان العاج جمع والتمر والذهب من أسماء الاجناس التي تحتل الثلثة والكثرة . وكلها نفي بحق المبهات المنسرة لما كل واحد بحسب قليله كان أو كثيراً . بخلاف نحو واحد عشر عبداً وعشرين أمة ومئة بعير والف باقة فان كل هذه المنسرات أفراد لا تنوم بحق ما فسرته لانه لا يتضمن معنى الجماعة فلا يجوز فيها الاتباع

وَنَصَبُ ذِي النِّسْبَةِ لِلْفِعْلِ جُعِلَ وَذَلِكَ فِي الْغَالِبِ عَنْ أَصْلِ يُقِلُّ
كَطَبِيتُ نَفْسًا وَأَضَقْتُ عَمْرًا ذَرَعًا وَمَنْ أَجَلٌ مِنْكَ قَدَرًا

أي ان تمييز النسبة قد جعل نصباً للعوامل الفعلية . وهو يكون في الغالب منقولاً عن الفاعل أو عن المنفعل أو عن المبتدأ كما في الامثلة . فان الاصل في الاول طابت نفسي وفي الثاني أضقت ذرعاً عمرو وفي الثالث قدر من أجل من قدرك * وقد يكون غير منقول عن شيء نحو حيناً زيد رجلاً * واختلف في نحو اتلاً الاناء ماءً والصحيح انه غير منقول ايضاً وهو المختار عند الأكثرين * واعلم ان ما وقع بعد افعال التفضيل ينصب اذا كان فاعلاً في المعنى نحو زيد أكثر من أمان عمرو . وضابطة ان اتج جعل أفعلاً فعلاً فيقال زيد أكثر ماله . فان لم يكن كذلك جزم بالاضافة نحو زيد أفضل

رجلي. وضابطة ان يصح تعريف المضاف اليه مجموعاً فيقال زيداً افضل الرجال. فان
اضيف افعلاً الى غيره وجب النصب نحو زيداً افضل الناس رجلاً لا متناع اضافته اليه
ايضاً. فتدبر

وَرُبَّ تَمْيِيزٍ لِنَا كَعِيْدٍ اَتَى كَهَارَتِ الْفَتَيَانِ عَشْرِيْنَ قَتَى

اي ان التمييز قد يأتي للناس كعيد لا لبيان الذات. وذلك يكون تارة في تمييز المرد نحو
ان عِدَّةَ الشهور عند الله اثنا عشر شهراً وعليه مثال النظم كما رأيت. وتارة في تمييز
النسب كقول الشاعر

وَالْفَغْلِيُّونَ يَسْنَ الْفَحْلَ فُحْلَهُمْ فُحْلًا وَأُمُّهُمْ زَلَاةٌ مِيتُوقِي

فان التمييز فيها قد جاء ليجرد التفرير لان الذات معلومة قبله فلا حاجة الى تفسيرها به
كما ترى

وَرُبَّمَا اسْتَقَى عَلَى الْقَصْدِ إِلَى ذَاتِ كَبَعَيْنِ خَطِيْبًا مَثَلًا

اي ان التمييز ربما وقع مشتقاً نحو رأيت سبعين خطيباً بناءً على كون المراد به الذات
باعتبار انه اسم لا صفة فيكون بمنزلة الجاهل. وقس عليه نحو لله ذكرك عالماً وأكرمك بزيدي
فارساً وما اشبه ذلك

”وَأَجْرُ زَيْنٍ إِذْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي أَعْدَدَ وَالْفَقْلُ مِنْهُ كَذِرَاعٍ مِنْ مَسَدٍ“

اي انه يجوز في ما سوى المعدود من تمييز المرد والمنقول من تمييز الجملة ان يجر بمن فيقال
عندي ذراع من مسد وصاع من تمر ومثال من ذهب. وما لها من ليلة وله ذكر من
بطل وما اشبه ذلك * ولا يقال ثلاثة عشر من درهم لان التمييز مفرد واسم العدد
متعدد. ولا طاب زيد من نفس لانه يقتضي كون النفس مفردة لزيد وهو خلاف
المتصود لان المراد كونها مفردة للنسبة * وأما نحو عندي ثلاثة من الرجال وخمس عشرة
من النساء فعلى حذف المعدود اي ثلاثة افراد من الرجال وخمس عشرة واحدة من
النساء * واعلم ان التمييز يوافق الحال في كونه اسماً نكرة فضلة منصوبة رافعة للإبهام
وبخلافها في كونه جامداً منسراً للذات لا بتعدد ولا يتقدم على عامله ولا يكون جملة او
شبهها. بخلاف الحال في ذلك كله كما علمت

باب الجرور بالاضافة

فصل

في الاضافة المعنوية

وَمَا أَضِيفَ اسْمٌ إِلَيْهِ خِفْضًا بِهِ لِحَقِّ طَلَبٍ قَدْ أَقْتَضَى
وَهُوَ عَلَى نِيَّةٍ مَعْنَى حَرْفٍ جَزْ لِذَلِكَ قِيلَ إِنَّ لِحَرْفِ الْآخِرِ

أي إن ما أضيف اليو اسم تخفص بذلك الاسم المضاف لأنه يطلب المضاف اليه طلباً لازماً من حيث أنه منسوب اليه كما يطلب المبتدأ الخبر من حيث أنه محكوم عليه به وذلك هو حق العامل * والاضافة تكون على نية معنى حرف الجز لأن غلام زيد بمعنى الغلام الذي لزيد . ولذلك قيل ان المضاف يعمل في المضاف اليه لأنه قد تضمن معنى حرف الجر فتوي به على العمل * وعلى كلا التولين لا يكون العامل في المضاف اليه الا المضاف وهو الصحيح بدليل اتصال الضمير بكلامي والضمير لا يتقبل الأفعال . وهو مذهب الجمهور .

فَإِنْ يَكُنْ جِنْسًا لَهُ فَأَتَحَرَّفُ مِنْ وَالظَّرْفُ فِي وَالْغَيْرِ لِلْأَمِّ صَمِين
كَتُوبٍ خَزٍّ وَصَلْوَةٍ الْعَصْرِ وَعَبْدُ زَيْدٍ بَاتَ عِنْدَ عَمْرٍو

أي فإن كان المضاف اليه جنساً للمضاف ككتاب خزٍّ فالاضافة بمعنى من . او ظرفاً له كصلوة العصر فبمعنى في . والأفمعى اللام تحقيقاً حيث يمكن اظهارها كعبد زيد . أو تدبراً حيث لا يمكن كعبد عمرو . فإن عند لا يمكن اظهار اللام معها في اللفظ غير انها تنزى في المعنى باعتبار افادة الاختصاص الذي هو مدلولها وصحة اظهارها مع ما برادف عند مكان ونحوه * وإعلم ان كون الاضافة على معنى الحرف لم يؤثر شيئاً في اقتضاء البناء لأن المضاف اليه بمنزلة التنوين من المضاف كما ستعلم ولا بناء مع التنوين لأنه علم التمكن . ولذلك اذا حذف المضاف اليه من اللفظ غير متوحي الذكر وجب بناء المضاف كما سيجي

وَيُنَكِّرُ الْمُضَافُ تَنْوِينًا وَمَا أَشْبَهَهُ مِثْلًا بِهِ قَدْ نَبَّهْنَا

أي أن المضاف لا يقبل التنوين ولا ما أشبهه مما تنمى به الأسماء وهو نون التثنية والجمع وما ألحق بهما. فإذا أريدت إضافة الاسم جُرِدَ من كل ذلك كغلام زيد وجبلي ثمان وسبلي مئة وقس عليه * وذلك لأن الاسم يتم بالمضاف فهو كما يتم بهذه المذكورات فلا يجمع بينها وبينه لئلا يكون قد صار للاسم ثمانان وهو منكر * وأعلم أن التنوين الذي يُجَدَفُ من المضاف إما ملفوظ كما في نحو غلام زيد وإما مندر كما في نحو دراهم زيد. وكذلك النون كما سيأتي في بابها إن شاء الله تعالى

وَمَا إِلَى مَعْرِفَةٍ أَضِيفَ قَدْ عُرِفَ وَالْعَكْسُ بِتَخْصِصٍ وَرَدَّ وَالْكُلُّ يَأْتِي أَلٍ لَتَعْرِيفٍ يَجِبُ أَيْضًا وَكَوْنِ الْأَعْرِفِ الَّذِي نُسِبَ

أي أن المضاف إلى معرفة يُعْرِفُ بواجبها كما في غلام زيد والمضاف إلى نكرة يُخَصِّصُ بها كما في ثوب خير. وبهذا الاعتبار تُسمى هذه الإضافة معنوية لأنها تنيد أمرًا معنويًا وهو التعريف أو التخصيص بخلاف اللفظية كما لا تعرف * وكل واحد من هذين المضافين لا يقبل دخول أَلٍ عليه مطلقًا لأنها مع المعرفة تقتضي تعريفًا آخر ومع النكرة تقتضي كون المنسوب أعرف من المنسوب إليه. وكلاهما ممنوع

وَحَيْثُمَا تَعَدَّى الذَّاتُ فَلَا إِضَافَةَ فَإِنْ أَضِيفَ أَوْ لَا

أي أن الإضافة لا تقع حيث تعدى الذات بين الاسمين كالمترادفين والصفة والموصوف ونحو ذلك. لأن كل واحد منهما يكون هو نفس الآخر فيكون منسوبًا إلى نفسه والمنسوب لا بد أن يكون منسوبًا إلى غيره * وأما ما ورد من ذلك نحو سعيد كزري وبقلة الحنفاء وأخلاق ثياب فعلى تأويل أن المراد بالمضاف في الأول هو المسمى وبالمضاف إليه الاسم الدال عليه. فإذا قيل جاء سعيد كزري كان كأنه قيل جاء سمي هذا الاسم. وأن الإضافة في الثاني إلى محذوف قد وُصِفَ بالصفة المذكورة أي بقلة الحنفاء. وأن الصفة في الثالث قد قُدِّرَتْ وجُعِلَتْ نوعًا مضافًا إلى الجنس فصار كثوب خير ونحوه

وَقَدْ أَضَافُ لِأَشْرَاءٍ عَالِمٌ مِمَّا أَكْبَرُ بِإِضَافَةِ الْأَسْمَاءِ

أي أن العلم قد يُضَافُ منوًى للشكوك كما تُضَافُ الكرات المبهمة. وذلك يكون لوقوع

الاشتراك فيه فيضاف الى ما يميزه عما يشاركه في التسمية كالن ربيعة تميزاً له عن
مازن قيس ومازن نعيم . ومن ذلك قول الشاعر
عَلَّازِ بَدْنَا بَوْمَ النَّفَارِاسِ زَيْدُكُمْ بَايَضَ مَاضِي الشُّفَرَيْنِ بَاقِ
وقد يضاف الى ما اشتهر به كريد الحبل وسحبان النضاعة وغير ذلك . وهو كثير في
كلام العرب

وَأَعْرَبُوا كَأَلَّاءِ الْيَتَامَى حَذَفِ مِنَّا كَمَا لَتُ الْبَلَدَا
وَجَرِّعَ عَطْفٍ عَلَى الْيَتَامَى كُلُّ فَنَى بَحْتِي وَلَا دَارَ حَيٍّ

اي ان المضاف اليه يعطى اعراب المضاف المحذوف لإنابوه عنه كما في المثال . فان اصله
سَأَلْتُ أَهْلَ الْبَلَدِ فَلَمَّا حَذَفِ الْمَضَافُ أَقْبِمَ الْمَضَافُ الْيَوْمَ مَقَامَهُ فَأَعْطَى حِكْمَةً فِي الْأَعْرَابِ *
ومن هذا القبيل قولهم تفرقوا ايادي سبأ اي مثل ايادي سبأ فنصبوا ايادي لتتربها منزلة
المضاف المحذوف وجعلوها حالاً كما ترى مع كونها معرفة بماضافها الى سبأ وهو علم
لبعض ملوك اليمن * فان كان المضاف المحذوف قد عطف على مثله في اللفظ والمعنى ففي
عمله في المضاف اليه لتمام حرف العطف منامة كما في المثال . فان الاصل فيه ما كل
فَنَى بَحْتِي وَلَا كُلُّ دَارٍ حَيٍّ فحذف المضاف وبقي المضاف اليه مجروراً كما كانت قبل
حذفه . وعلى ذلك قولهم ما كل سوداء نمر ولا يضاء نعمة اي ولا كل يضاء . وقول
الشاعر

وَلَمْ أَرْ مِثْلَ الْخَوْبِ يَنْزِعُهُ النَّفَى وَلَا النَّفَى يَأْتِيهِ أَمْرٌ وَمَوْطَانُهُ

اي ولا مثل النفرة في ذلك ان يكون بعد النفي كما رأيت او بعد الاستنهار
كقول الشاعر

أَكُلْ أَمْرِي تَحْسِينِ أَمْرًا وَنَارٍ تَوْقُدُ فِي اللَّبْلِ نَارًا

اي وكل نار * غير ان ذلك ليس شرطاً فيه خلافاً لبعضهم

وَحَذَفُوا ثَابِتًا قَائِمًا أَوَّلًا بِحَالِهِ كَأَقْصِدِ أَحَاوِينَ الْعَلَا

اي انهم يحذفون المضاف اليه فيتركون المضاف على حاله اي مجروراً من التثنية ونحوه
كما كان مع ذكر المضاف . وذلك يكون غالباً اذا عطف عليه مضاف الى مثل المحذوف
لفظاً ومعنى كما في المثال لان ذلك يجعل المحذوف في قوة المنطوق به . وعليه قول الراجز

قِيلَ وَبَعْدَ كُلِّ قَوْلٍ بُغْتَمَ حَذُّ الْإِلَهِ الْبَرِّ وَمَا بِهِ النِّعَمُ

وقول الشاعر

بِأَمْنٍ رَأَى عَارِضًا أُسْرِبُو بَيْنَ ذِرَاعِي وَجْهَهُ الْأَسَدِ

وقد يكون المحضوف غير مضاف كقول الراجل

عَلَّقْتُ آمَالِي فَعَسَى النِّعَمُ بِمَثَلٍ أَوْ أَنْعَمَ مِنْ وَبِلِ الدِّيمِ

أي بمثل وبل الدِّيمِ أو أنعم منه * وأعلم أن المضاف يكتب من المضاف إليه أموراً شتى منها التعريف والتخصيص كما مرَّ آنفاً ومونها التخفيف ورفع النفع كما سيأتي في الإضافة اللفظية. والظرفية نحو صمت كل يوم. والمصدرية نحو لا تلبوا كل الليل. والصدارة نحو ابن من أنت. والأعراب كما سيأتي في باب العدد. والبناء كما سيأتي في هذا الباب

فصل

في ما يلزم الإضافة

وَكُلُّ تَأْفِصٍ الدَّلَالَةِ الْقَرْمُ مِمَّا يُضَافُ أَنْ يُضَافَ قَاسْتَمُ فَإِنْ يَفَتْ ذَلِكَ لَفْظًا يُعْنَمُ

أي أن كل ما كان نافيص الدلالة على ما يراد به من الأسماء التي تقبل الإضافة نحو كل وبعض وظواهرها يلزم الإضافة لتتم دلالة بها نحو كل نفس ذاتة الموت وبعض الظن إنهم * فإن لم تكن الإضافة لفظاً كما رأيت فلا بد أن تكون معنى كما في المثال

وَمَا إِمَّا غَائِرٌ أَوْ مَائِلٌ مِنْ تَعْرِفِهِ لِعُمُقِ إِيْهَامِ ضَمِينِ

أي أن ما دل من هذه الأسماء على المفارقة كغبر وسوى أو على المائلة كينل وشبه لا يتعرف بإضافته إلى المعرفة لتوغل في الإيهام نحو رأيت رجلاً غيّر زبدته وامرأة مثل هند. فإن كلاً منهما لا يزال مجهولاً لأنه لا يختص بذات معينة ولذلك صح أن تفتت به الصورة

كما ترى

وَمَا نُضِيفُ مَعْنَى قَتْنَوِي الْمَعْنَى قَطَطُ كَفَمْنَا قَوْقُ ضَمًا يَنْفَى وَهُوَ أَتَجِيهَاتُ السِّتْدُونُ وَعَلُ غَيْرٌ وَحَسْبُ قَبْلَ بَعْدُ أَوَّلُ

اي ان ما اخضته معنى من هذه الاسماء وتوحيث معنى المضاف اليه فقط دون لنظوه يبقى
على الضم كما في المثال . وعليه قول الراجز أقب من تحت عريض من عل . وقول الشاعر
اذا انالم أومن عليك ولم يكن لفاؤك إلا من وراء وراء

وقول الآخر

جواباً يوتيجو أعني قورنسا لعمن عل أسلفت لا غير نسأل
ومن ذلك قراءة السبعة لله الامر من قبل ومن بعد . وقول الشاعر
تعمرك ما ادري واني لأوجل على آيتنا تعدو المنيّة أوّل

فان المضاف اليه قد حذف لفظه مع جميع هذه الاسماء ونوي معناه لان المعنى أقب من
تحت ومن وراء حجاب ولا غيره . ولم جراً . ويقال لها الفايات لانها لما حذف
المضاف اليه غير منظور الى لنظوه صارت غاية ينتهي اللفظ بها

وإن نوي اللفظ فكذلك المضاف في اللفظ معرباً بلا خلاف

اي فان نوي لفظ المضاف اليه ايضاً جرت هذه الاسماء مجرى المضاف لفظاً فتعرب غير
منوثة . كأنه قد ذكر معها لانه مقدر الوجود والمقدر كالمذكور . وعليه قراءة بعضهم من

قبل ومن بعد بالكرامى من قبل القلب ومن بعد . وقول الشاعر
ومن قبل نادى كل مولى قراي فما عطفت مولى عليه العواطف

اي من قبل ذلك . واعلم ان هذه الاسماء قد تخرج عن اصحابها فتقطع عن الاضافة مطلقاً
منوثة للتذكير . وحذف تعرب منوثة كساير الاسماء المفردة . وعلى ذلك قول الشاعر
فساغ لي الشراب وكنت قبلاً أكاد أغص بالماء القرات

وقول الآخر

ونحن قتلنا الأزد أرد شنوة فاشربوا بقدا على لذة خمر

اي وكنت في الزمان المتقدم وما شربوا في الزمان المتأخر من غير اعتبار التبع والبعيدة
بالنسبة الى شيء . وهكذا في البواقي . واعلم ان من هذا القبيل عوض وهي ظرف
للزمان المستقبل . فانها تعرب اذا أضيفت كقولهم لا افعل عوفى العائضين اي دهر
الداهرين . وتبقى على الضم في الاشهر اذا قطعت عن الاضافة . وعليه قول الشاعر
رضعتي ليلان ندي أمي تحالفا بأحجم داح عوفى لا تفرق
وأكثر ما تستعمل مع القسم كما في البيت

فصل

في المضاف الى ياء المتكلم

مَا صَحَّ وَالشَّيْبَةُ لَهُ أَكْثَرُ إِن تُضِيفَ لِلْيَاءِ وَأَدْغِمَ غَيْرُهُ إِلَّا الْأَلِفَ

أي ان آخر الاسم الصحيح كقلام والشيبه به وهو ما قبل آخره المعتل حرف ساكن كقلام
وظني بكسر اذا أضيف الى ياء المتكلم بناسبتها. وأما غيره فان كان واوا أو ياء أدغم
فيها مثلوا كهؤلاء بني. أو سالما كجاء فاضى وضربت غلامي. وإن كان التاء لم يتغير

كفنائي وغلماي

وَالْيَاءُ بَعْدَ الْكَسْرِ طَوْعًا نَفْعًا وَذَلِكَ قَبْلَ سَاكِنٍ يُرْجَى

فَإِنْ أَنْتَ بَعْدَ سُكُونٍ قُضِيَ بِهِ لِدْفَعِ سَاكِنَيْنِ التَّيْبِ

أي ان ياء المتكلم المضاف اليها اذا كان ما قبلها مكسورا يجوز فيها النفع بناء على ان

الغريق هو الاصل في وضع الحروف المنفردة وعلى ذلك قول الشاعر

أَيَّارَبْ لَيْلِي أَنْتَ رَقِي وَرَبِّيَا فَخُلْ عَلَيْهَا بَعْضُ مَا فِي فَوَادِيَا

الا ان السكون فيها هو الاشهر والاكثر في الاستعمال لانه اخف في اللفظ وهو اصل

الياء * وذلك ما لم يقع بعدها ساكن نحو مررت بجحلي التاجر فيترجى النفع حرصا على

بيانها ودفعاً لتوهم كون المضاف اليها مضافا الى ما بعدها في بعض الصور كما ترى * وأما

اذا كان ما قبلها ساكنا فالنفع فيها واجبة دفعا لالتقاء الساكنين فيقال جاء فتاني

وغلماي وبسطت كلنا يدي وأرغمت انوف حاسدي بنهما في الجميع * واعلم ان ما

قبل الحرف المدغم في الياء ان كان مضموما كسر وإن كان مفتوحا بقي على النحر. فاذا

أضيف بنون ومصطفون قيل بني بكسر النون ومصطفى بنفع التاء

فصل

في ما يضاف الى الجملة

يُضَافُ لِلْجُمْلَةِ ذَاتُ الْخَبَرِ ظَرَفٌ عَلَى تَأْوِيلِهَا بِالصَّدَرِ

وَذَلِكَ فِي حَيْثُ وَإِذْ لَمَّا إِذَا بَلَزَمُ حَتْمًا وَلِذَا تَبَيَّ كَذَا

اي ان بعض الظروف يضاف الى الجملة الخبرية على تأويلها بالمصدر كما ستري . وذلك
يجب في حيث من ظروف المكان واذا ولما واذا من ظروف الزمان . وفي تلزم البناء
وجوبا لا افتقارها للآزم الى الجملة * غير ان منها ما يضاف الى الجملتين وهو حيث واذا .
ومنها ما يختص بالفعلية وهو لآما واذا . فيقال جلست حيث جلس الشيخ ونزلت حيث
الامير نازل . وقمت اذ قام زيد وقررت اذ التوم غافلون . وانبت لآما اتي عمرو .
واركب اذا ركب الجيش * غير ان الغالب في حيث ان تضاف الى الجملة التعلية . وقد

ينبع بعدها الاسم المفرد كقول الشاعر

ولطعمهم حيث الحبي بعد ضربهم سبب المواضي حيث لآي العائز

وهو هناك مبتدا محذوف الخبر على التصحيح * والغالب في اذ ان تضاف الى الماضي .

وقد تضاف الى المضارع كقول الآخر

اذ تسفك بذي غروب واضح عذب ميلة للذي العظم

واما لما واذا فلا تستعمل الاولى منها الا مع الماضي ولا الثانية الا مع المستقبل * واعلم
انهم اشترطوا كون الجملة خبرية في هذا المقام ليكون مضمون الخبرية حاصلًا في الوجود
لتصح النسبة اليه بخلاف الانشائية * والتزموا تأويلها بالمصدر لتكون الاضافة في الحقيقة
الى المفرد على حكمها . غير ان هذه الظروف تأول ايضا معها بما يراد بها من الظروف
المصرفية لتصح اضافتها الى المفرد . فيقدر في جلدت حيث جلس الشيخ مكان جلوسه .

وفي قمت اذ قام زيد حين قيامه . وقس السواقي

وربما نفقوا لدن حيث وفي مذ منذ ذاك نارة قد افتني

اي انهم ربما اضافوا لدن ايضا الى الجملة كما تضاف حيث اليها وعلى ذلك قوله

صرع غراب راقين ورقته لدن شب حتى شاب سودا الدواسر

وسمع قطعها عن الاضافة لفظا مع غدوة فتقطع منصوبة بعدها على اضمار كان مع اسمها في

الختار وعليه قول الآخر

وما زال مهري مزجر الكلب منهم لدن غدوة حتى دنت لغروب

اي لدن كان الوقت غدوة . او مرفوعة على اضمار كان التامة اي لدن كانت غدوة .

وذلك مع جواز جرهما على الاصل وهو اصح وجوهها * ولدن مبنية على السكون مطلقا
لشدّة توغلها في شبه الحرف لانها تلزم استعلا واحدا وهو الظرفية ابتداء الغاية . ولا

يُتَصَرَّفُ فِيهَا بِشَيْءٍ مَا يُتَصَرَّفُ بِهِ فِي غَيْرِهَا مِنَ الظُّرُوفِ فَلَا تَنْفَعُ خَبَرًا وَلَا صِنَةً وَلَا صَلَةً وَلَا حَالًا. وَلِذَلِكَ تَبَيَّنَ مَعَ الْإِضَافَةِ إِلَى الْمَفْرُودِ أَيْضًا * وَأَمَّا مَدٌّ وَمُنْدٌ فَتُضَافَانِ تَارَةً إِلَى الْجُمْلَةِ نَحْوَمَا رَأَيْتُهُ مَدَّ رَحَلِي وَتَارَةً إِلَى الْمَفْرُودِ فِي قَوْلٍ نَحْوَمَا رَأَيْتُهُ مَدَّ يَوْمَيْنِ. وَتَقْطَعَانِ عَنِ الْإِضَافَةِ لِنَفْثٍ فَيَرْفَعُ الْمَفْرُودُ بَعْدَهَا خَبَرًا عَنْهَا عَلَى الْأَصَحِّ فَيُقَالُ مَا رَأَيْتُهُ مَدَّ يَوْمَانِ. وَيَأْتِي تَمَامُ الْكَلَامِ عَلَيْهَا فِي بَابِ حُرُوفِ الْحِجْرِ * وَهِيَ مَبْنِيَّتَانِ الْأُولَى عَلَى السَّكُونِ وَالثَّانِيَةُ عَلَى الضَّمِّ لِمَوَاقِفِهِمَا مَدٌّ وَمُنْدٌ الْحَرْفَيْنِ لِنَفْثٍ وَمَعْنَى وَلِذَلِكَ اسْتَصْحَبَ هَذَا الْبِنَاءَ فِي جَمِيعِ مَوَاقِفِهِمَا

وَمِنْهُمْ صُرِفَ مِنْ ذِي الزَّمَنِ يُضَافُ طَوْعًا وَكَذَلِكَ قَدْ بَيَّنَّ

أَيُّ أَنَّ الْمَبْنِيَّ الْمُنْصَرَفَ مِنْ ظُرُوفِ الزَّمَانِ نَحْوُ إِضَافَتِهِ إِلَى الْجُمْلَةِ. وَهُوَ يَشْمَلُ مَا لَا اخْتِصَاصَ لَهُ الْبَنَاءَ كَالْحَيَوْنِ وَالزَّمَنِ. وَمَا لَهُ اخْتِصَاصٌ مَا كَالْيَوْمِ وَاللَّيْلِ. فَيُقَالُ جِئْتُ يَوْمَ جَاءَ زَيْدٌ وَأَقْدَمْتُ حِينَ الْجَيْشِ مِنْهُمْ عَلَى ثَوَائِلِ يَوْمٍ مَحْيٍ زَيْدٌ وَحِينَ انْهَزَمَ الْجَيْشُ كَأَمْرٍ. غَيْرَ أَنَّ مَا أُرِيدُ بِالْمَاضِي يَكُونُ بِمِثْلِهِ إِذَا فُجِيزَ إِضَافَتُهُ إِلَى الْجَمْعَيْنِ كَمَا رَأَيْتُ. وَمَا أُرِيدُ بِالْمُسْتَقْبَلِ يَكُونُ بِمِثْلِهِ إِذَا فُجِيزَ بِالنَّفْعِ نَحْوَمَا أَذْهَبُ حِينَ يَذْهَبُ الْقَوْمُ لِأَنَّهُ لَا تَلَخُّلَ عَلَى الْأَسْمَاءِ. وَأَجَازَ بَعْضُهُمْ إِضَافَتَهُ إِلَى الْأَسْمَةِ الْمُشْتَمِلَةِ عَلَى مَعْنَى الْأَسْتِقْبَالِ نَحْوُ يَوْمَ * عَلَى النَّارِ يَنْتَوُونَ أَكْثَرًا بِالنَّاسَةِ فِي الْمَعْنَى * وَلَمَّا كَانَتْ هَذِهِ الظُّرُوفُ تُضَافُ إِلَى الْجُمْلَةِ جَوَازًا كَانَتْ يَجُوزُ فِيهَا الْأَعْرَابُ عَلَى الْأَصْلِ لِعَدَمِ لَزُومِ الْإِنْفِقَارِ. وَالْبِنَاءُ لِنَفْثِ الْمُتَاكَلَةِ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ كُلَّهَا مُبْنِيَّةٌ * وَلَمَّا كَانَتْ الْأَصْلُ فِي الْأَعْرَابِ الظُّرُوفُ النَّصْبِ كَانَتْ بِنَاؤُهَا عَلَى النَّفْعِ لِلنَّاسَةِ بَيْنَ حَرَكَةِ الْأَعْرَابِ وَحَرَكَةِ الْبِنَاءِ * وَاعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ الظُّرُوفَ تُضَافُ إِلَى إِذَا فُجِيزَ مَعَهَا هَذَا الْجَمْعُ وَعَلَيْهِ قُرِئَ مِنْ عَذَابِ يَوْمَيْنِ يَجُوزُ يَوْمٌ عَلَى الْأَعْرَابِ وَفُجِيزَ عَلَى الْبِنَاءِ * وَحِيلَتْ عَلَيْهَا مِثْلٌ وَغَيْرُ مِثْلَيْهَا فِي الْإِيْهَامِ. وَذَلِكَ إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى مَا وَأَنَّ وَأَنَّ الْمَصْدَرِيَّاتِ نَحْوَمَا تَلَحُّقٌ مِثْلُ مَا أَنْتُمْ تَنْطَفُونَ وَكَقَوْلِ الشَّاعِرِ

لَمْ يَنْجِ الشَّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ تَطَلَّتْ حَمَامَةٌ فِي غُصُونِ ذَاتِ أَوْقَالٍ

وَذَلِكَ لِأَنَّهُمَا حَيْثُ تَكُونَانِ مُضَافَتَيْنِ إِلَى الْمَصْدَرِ الْمَسْلُوكِ مِنَ الْجُمْلَةِ كَمَا فِي إِضَافَةِ الظُّرُوفِ. وَعَلَى ذَلِكَ رُويَ الْبَيْتُ وَقُرِئَتْ آيَةٌ بِرَفْعِ مِثْلٍ وَغَيْرِ عَلَى الْأَعْرَابِ وَفُجِيزَ عَلَى الْبِنَاءِ

وَأَخْتَرْنَا مَا أَلْفَعْلُ مَبْنِيًّا بَلِي خِلَافَ مَا يَمْعَرُ سِه وَأَسْمُ نَلِي

أي أنه يختار بناء الظرف المضاف الى الجملة النعلية والمصدرية بفعل مبنى . وهو يشمل

ما كان بناؤه أصليا كما في قول الشاعر

على حين عانت المشيب على الصبا وقلت ألبا أصح والشيب وازع

وما كان بناؤه عارضا كقول الآخر

لأجند منهن قلبي نعلما على حين يستصين كل حلیم

بخلاف الجملة المصدرية بالنعل المعرب كقول الآخر

أما قلت هذا حين ألو بهمني نسيم الدبا من حينما يطلع النجر

والجملة الاسمية كقول الآخر

ألم نعلي يا عمر ك الله أني كريم على حين الكرام قليل

فإن الأعراب فيها أرجح في اختيار الأكثرين طلبا للمناسبة بين المتجاورين * وإعلم أنه

لا فرق في صدر الجملة الاسمية بين أن يكون معرنا كما رأيت أو مبنيا نحو يوم م بارزون

لأن الاسم وإن كان مبنيا لفظا معربا حكما بخلاف النعل * والمراد بالظرف هنا اسم

الزمان مطلقا لا المفعول فيه فقط . ولذلك يجري هذا الاستعمال في المنصوب على

الظرفية وغيره كما رأيت في الأمثلة * ويشترط في الجملة مع كونها خبرية أن لا تكون

مشتقة على ضمير يعود الى المضاف فلا يقال جئت يوم جاء زيد فيه لأنها بفتح قد

المصدر كما علمت فلا يعود منها ضمير الى المضاف كما لا يعود اليه ضمير من المصدر

المضاف اليه * وأنا صدرت الجملة المضاف اليها بحرف نفي نحو يوم لا تملك نفس لنفس

شيئا يعني المضاف معها على حكمه في الأعراب والبناء . فإن كان الحرف لا النافية للجنس

كقولهم اتيتك يوم لا حر ولا برد جاز في اسمها الفتح على البناء . والرفع على القامعا ان

إعمالها عمل ليس . والجر على اعتراضها بين المتضامتين

فصل

في الاضافة للنظية

وَعَامِلُ التَّوصِفِ إِلَى الْمَعْمُولِ قَدْ أَضِيفَ تَخْفِيفًا بِهَا اللَّفْظُ قَدْ

أي ان العامل من الوصف وهو ما ليس بمعنى الماضي يضاف الى معموله كضارب زيد

الآن أو غدا تخفيفاً للفظ بما يفقد منه لاجل الإضافة من التثنية وغيره كما سيأتي . ولذلك يقال لما الإضافة اللفظية * فإن أريد به الماضي كما رى الوجود كانت الإضافة معنوية لأن الوصف غير عامل كما ستعلم فلا يلحقه ما يخفف بحذفه * وأما ما أريد به الاستمرار كهامي العشرة فإن اعتبر فيه جانب الماضي فهي معنوية أو جانب الحال أو الاستقبال فلنظمية . وهو المختار * وإعلم أن المراد بالوصف المذكور هو اسم الناعل كما مر . والصفة المشبهة بـ كحسن الوجه . واسم المنعول كضروب الغلام . غير أن الصفة المشبهة لا تكون إضافتها اللفظية لأنها لا تعين للماضي بخلاف صاحبها ولذلك يجمعان الطرفان ■ واختلوا في إضافة المصدر وأقل التفضيل كضرب اللص وأفضل الثوم . والمختار عند الأكثرين أنها معنوية وهو مذهب سيويو * وأما الوصف الذي لا يراد به معنى الفعل نحو كاتب القاضي ومملوك الأمير فلا خلاف في كون إضافته معنوية لأنه قد جرى مجرى الأسماء الموصوفة * واختلف في تقدير الحرف هنا والأظهر أنه لا يفتر إذا لمعنى له ولا سبيل إلى اظهاره وهو اخبار أكثر المحققين

وَهُوَ عَنِ التَّنْكِيرِ لَمْ يَحْوَلْ لِأَنَّهُ فِي قُوَّةِ الْمُتَفَصِّلِ

أي أن هذا المضاف لا يزال نكرة ولو أضيف إلى المعرفة كضارب زيد ولذلك جاز وصف النكرة بنحو هذا عارضاً سطرنا . وذلك لأنه في حكم المتفصل عن المضاف اليه باعتبار الضمير المستتر فهو فاعل أو رزكان فاصلاً بينهما لفظاً . والتعريف إنما يستفاد من اتصال المضاف بالمضاف اليه واتحادهما كما في الإضافة المعنوية ولذلك يقال لما الحقيقية والمخضة بخلاف هذه

وَلَمْ يُصَفَّ إِذْ لَيْسَ مَا يَخْفَفُ لَفْظًا وَلَوْ فِي التَّوْحَمِ مِمَّا يُعْدَفُ
فَأَمْتَنَعَ الضَّارِبُ زَيْدٌ وَقِيلَ كَالضَّارِبِ زَيْدٍ لِنُونٍ قَدْ خُزِلَ

أي أن هذه الإضافة لا يجوز إذا لم يحصل بها تخفيف للفظ وأو في التوبة كما نحو ضارب زيد فإن في ضارب توبيخاً مقدراً يتوى حذقة كما سيأتي في موضعه . وذلك لأنها إنما استعملت للتخفيف فإذا لم يحصل بها تخفيف امتنع استعمالها . ولذلك لا يجوز أن يقال الضارب زيد لأن الضارب لم يكن متوياً مخدفاً توبيخاً . بخلاف نحو الضارب زيدا والقائلي بكر فأنه يجوز لحصول التخفيف بحذف نون الثانية في الأول ونون الجمع في الثاني كما ترى

وَمَا أَمَى كَأَتَحْسَنِ الْوَجْهِ طَرَحَ مِنْهُ ضَمِيرٌ فَهُوَ إِذْ ذَاكَ يَصْحُ
وَقِيلَ تَخَاطَبًا مِنَ الْقَبْحِ أَرْتَكِبَ لِقَوْتَ رَبِّطْ أَوْ تَكَلِّفَ يَجِبُ

أي ان ما كان كاتحسّن الوجه في كون المضاف صفة مشبهة مقترنة بآل والمضاف اليه معمولاً
لها تصح اضافة بناءً على انه قد حذف منه ضمير لان اصلة الحسن وجهه تخفيف بحذف
الضمير واستتار في الصفة وان حُلَّتْ أَل فاعلم الحذف من الضمير لان الصفة منها باللام
فقط وهي حرف ساكن والضمير كلمة متحركة * وقيل انهم يرتكبون اضافة بخلاف القاعدة
لانه على تقدير رفع الوجه تملو الصفة من ضمير الموصوف فيقوت ارتباطها به. وعلى تقدير
نصبه يحتاج الى تكلف تشبيه بالمنعول به اجراء للصفة اللازمة بحرى المتعدي وكلاهما
فيع في الصناعة. فاذا اضيف تخلص من كل ذلك والله اعلم

وَالضَّارِبُ الْعَبْدَ عَلَيْهِ حَيْلًا كَالْعَكْسِ فِي النَّصْبِ بِهِ فَاعْتَدَلَا

أي ان اسم الفاعل المترن بآل حُلَّ على الصفة المشبهة في الاضافة الى معمول نحو الضارب
العبد كما حُلَّتْ عَلَيْهِ الصفة المشبهة في النصب بها نحو الحسن الوجه لما بينهما من المشابهة
كما سيأتي في موضعه * وبهذا الاعتبار اجازوا اضافة وإن لم يكن فهو وجه لتسوية
الاضافة طلباً للمعادلة بينهما في حمل كل واحد منهما على الآخر بخلاف اصله كما ترى

وَالضَّارِبُ خَفَّ لَوْصَلِ الضَّمِيرِ وَقِيلَ مَحْمُولٌ عَلَى الْمُنْكَرِ

أي ان اسم الفاعل المترن المعروف بآل تصح اضافة الى الضمير المنصل كالضارب في باعتبار
ان الضمير كان منفصلاً قبل الاضافة فكان يقال الضارب أباي لان المعنى يقتضي النصب
وهو الضمير المختص به. تخفيف اللفظ يجعله متصلاً ولذلك جازت الاضافة * وقيل ان
المنكحة هي الاصل في جواز الاضافة باعتبار حذف التنوين منها ثم حُلَّتْ عليها المعرفة كما
حُلَّ الضارب الرجل على الحسن الوجه. والاول هو المختار عند المحققين !

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ أَل هُنَا لَمْ تَمْتَنِعْ إِذْ لَيْسَ تَعْرِيفٌ إِلَيْهَا يَجْتَمِعُ

وَأَلْتَرْمُوا أَنْ تَلْتَفِّي فِي الْأَوَّلِ مَعَ مِنْهَا فِي مَا يَلِي أَوْ مَا يَلِي

أي ان دخول أَل على المضاف لم يمنع في هذه الاضافة لانها لا تنيد تعريفاً فلا يمنع

مُعَرَّفٍ عَلَى مَعْرِفٍ وَاحِدٍ كَمَا فِي الْمَعْنَوِيَّةِ . غَيْرَ أَنَّهُمْ التَّزَمُوا أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ الْيَوْمَ أَيْضًا
مُفْتَرًى بِهَا كَالضَّارِبِ الرَّجُلَ لِلْمُشَاكَلَةِ بَيْنَهُمَا . وَقِيلَ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي هَذِهِ الْمَسْئَلَةِ هُوَ الصِّفَةُ
الْمُشَبَّهَةُ وَفَدَّ اشْتِرَاطُ ذَلِكَ فِيهَا لِأَنَّ النِّصْبَ بِهَا لَا يَنْتِجُ إِلَّا مَعَ الْمَعْرِفَةِ لِاسْتِزَامِ التَّكْلِيفِ
الْمَذْكُورِ أَنَّنَا بِخِلَافِ الذِّكْرِ كَمَا سَتَعَلَّمَ . وَلَمَّا حِيلَ غَيْرُهَا عَلَيْهَا فِي الْإِضَافَةِ جَرَى بِجَرِّهَا فِي
ذَلِكَ أَيْضًا * غَيْرَ أَنَّهُمْ تَوَسَّعُوا فِي الْمَسْئَلَةِ فَاجَازُوا خَلَوْا الْمُضَافَ الْيَوْمَ مِنْ أَلْ إِذَا أُضِيفَ
إِلَى مَصْحُوبِهَا كَالضَّارِبِ عَبْدِ الرَّجُلِ وَالْحَسَنِ وَجَرَّ الْفَلَامَ بِنَاءً عَلَى قِيَامِ وَجُودِهَا فِيهِ
مَقَامَ وَجُودِهَا فِي مَا أُضِيفَ الْيَوْمَ لَهَا كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ . فَإِنْ أَبْعَدْتَ أَيْضًا كَالضَّارِبِ
رَأْسِ عَبْدِ الرَّجُلِ ائْتَمَتِ الْإِضَافَةُ لِعَدِّ التَّأْوِيلِ الْمَذْكُورِ * وَإِلَمْ أَنَّهُمْ أَجَازُوا أَيْضًا أَنْ
يَكُونَ الْمُضَافُ الْيَوْمَ مُضَافًا إِلَى ضَمِيرٍ مَصْحُوبٍ أَلْ كَالرَّجُلِ الضَّارِبِ غَلَامًا وَمَوْعِلِيهِ قَوْلُ الشَّاعِرِ

الْوَدَّ أَنْتِ الْمَخْفُوعَةُ صَبُورٌ مَنِي وَإِنْ لَمْ أَرْجُ مِنْكَ نَوَالًا

وَذَلِكَ لِأَنَّ الضَّمِيرَ كِتَابَةً عَنِ الشَّاعِرِ فَكَأَنَّهُ قَدْ أُضِيفَ الْيَوْمَ وَجَازَ نَحْوُ الضَّارِبِ الْعَبْدِ
وَأَبُوهُ مَعَ امْتِنَاعِ الْإِضَافَةِ إِلَى الْمَعْطُوفِ لِأَنَّ التَّوَابِيَّ يُفْتَنُّ فِيهَا مَا لَا يُفْتَنُّ فِي الْإِوَاتِلِ وَمِنْهُ

قَوْلُ الْآخَرِ

الرَّاهِبُ الْخَيْفَةُ الْعَجَانُ وَعَبْدُهَا عَوْدًا نُرْجِي خَلَّتْهَا أَطْفَالُهَا

وَبِنَاءً عَلَى ذَلِكَ جَازَ الضَّارِبُ الرَّجُلَ وَزَيْدُ . وَإِنَّمَا الضَّارِبُ الرَّجُلَ زَيْدٌ فَإِنْ فَدَّرْتَ
الضَّابِعَ بَدَلًا لَا يَجُوزُ لِأَنَّ ذَلِكَ يَفْتَضِي وَقُوعَهُ مَوْعِلَ الْمُبْدَلِ مِنْهُ وَإِنْ فَدَّرْتَهُ بِنَاءً جَازَ لَا تَنْفَاءً
هَذَا الْمَحْذُورُ * وَإِلَمْ أَنَّنَا اقْتَصَرْنَا فِي هَذِهِ الْأَبْوَابِ الثَّلَاثَةِ عَلَى ذِكْرِ مَعْمُولَاتِ الْعَوَامِلِ
الْقِيَاسِيَةِ وَإِنَّمَا مَعْمُولَاتُ السَّمَاعِيَةِ كَالنَّوَاحِ وَالْحُرُوفِ فَبَقِيَ الْكَلَامُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا فِي بَابِ

كتاب الأفعال

فصل

فِي حَقِيقَةِ الْفِعْلِ وَأَقْسَامِهِ

أَلْفِعْلُ مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى ضَمِينٍ فِي نَفْسِهِ بِزَمَنِ وَضَعًا فُتِرَتْ
كَقَامَ مَاضٍ وَيَتَوَرَّ حَالًا فِي أَصْلِهِ وَكَقَمَّ اسْتِغْبَالًا

أَيُّ أَنَّ الْفِعْلَ هُوَ اللَّفْظُ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهِ مُقْتَرَنٍ وَضَعًا بِالزَّمَانِ مَاضِيًا كَقَامَ

أو حالاً كَقَوْمٍ أو مستقبلاً كَقَمْتُ . فلا يشك كل نحو القُدُّ والرَّاح المراد بهما الذهاب صباحاً في الأول ومساءً في الثاني لأن الزمان الذي يقدر به مدلولها ليس من هذه الأزمنة . ولا بالأفعال المستلقة عن الزمان والاسماء الدالة عليه لأن ذلك غير داخل في وضعها كما عرفت في تعريف الاسم * وإنما قيدنا دلالة المضارع على الحال بكونها في الأصل لأنه يحتمل الاستقبال أيضاً لكنه موضوع للحال على الأصح كما أن الماضي موضوع لما مضى من الزمان والأمر لما سيأتي * وأعم المضارع قد يستعمل للدوام فيجوز الأزمنة الثلاثة نحو الله يحيي ويميت . وكل ذلك إنما يكون عند تجرد وعما ينتضي زماناً معيناً نحو يوم أموت ويوم أبعث حياً . أو أداءة كَقَمْتُ وليس ولكن فإنه يتصرف مع الأولى إلى الماضي ويتعين مع الثانية الحال ومع الثالثة للاستقبال كما سيأتي * واختلف في أفعال الانشاء الإنشائية كَقَمْتُ والخبارية تصرف إلى الحال إذ لا بد من وقوع مدلولها فيه * وإنما أفعال الانشاء العلوية نحو غفر الله لك وبرحمتك الله فلا خلاف في نفيها زمان الاستقبال

وَالْأَوَّلُ الْمَاضِي وَمَا وَرَاءَهُ مُضَارِعٌ وَالْأَمْرُ مَا أَقْتَنَاهُ
وَتَفْصِيلُ الْإِنَاءِ كَقَمْتُ الْأَوَّلَا وَالسَّيْنُ نَحْوُ سَيَقُومُ مَا تَلَا
وَالْأَمْرُ مَعْنَاهُ وَيَأْءُ الْمَفْرَدَةُ مَعًا كَقَوْمِي فَأَذِرْ لَا عَلَى جِدَةٍ

أي أن علامة النعل الماضي قبول تاء الضمير في آخره نحو قمت . وعلامة المضارع قبول سين التنوين في أوله نحو سيقوم . وعلامة الأمر نفي معنى الأمر وقوله ياء المخاطبة المفردة في آخره معاً نحو قومي لا كل واحد منهما على حدة . لأنه لو انفرد فيه معنى الأمر تناول اسم الفعل كقصة وزال . ولو انفردت الياء تناول المضارع ككنهين . فتأمل

فصل

في إعمال النعل

لِلْفِعْلِ حَتَّمَا عَمَلٌ فِي مُفْرَدٍ أَوْ جُمْلَةٍ إِذْ هِيَ بِاسْمٍ تَبْتَدِي
وَكَلَّةٌ يَرْفَعُ مَا قَامَ بِهِ وَمَا أَقْضَى أَيْضًا قَضَى يَنْصِيهِ

أي أن كل فعل لا بد أن يكون له عمل في مفرد نحو قام زيد وضربت زيداً . أو في جملة

اسمية نحو كان زيد قائما وظننت عمرا صادقا . وكله يرفع ما قام به وينصب ما انقضا
بعد ذلك كما رأيت * ولا يكون فعل بلا عمل لانه لا يقيد الا بانضمامه الى الاسم ومتى
انضم اليه عمل فيه لا محالة

وَصَاحِبُ الْمُرْدِ مَا يُفِيدُ حُكْمَ حَدُوثٍ عَنْهُ لَا يَزِيدُ
فَإِنْ يَكُنْ حَدُوثُهُ اسْتَقْرَأَ فِي فَاعِلٍ فَلَا زِمَ كَقَرَأَ
أَوْ لَا فِذَلِكَ الْمُتَعَدِّي كَضَرَبَ وَرَبَّمَا أَرَادَ الْمُتَعَدِّي كَوَهَبَ

اي ان النعل العامل في المرد هو ما يفيد الحكم عليه بحدوث قد تعلق به ولا يزيد على
ذلك كما سيأتي في بحث العامل في الجملة . فان كان ذلك الحدوث قد استقر في نفس
الفاعل كزيد فالفعل لازم . وان كان قد تجاوز الى غيره كضرب زيد عمرا فهو
متعدي * وربما اراد ان يعدي ف تجاوز الى آخر ايضا كوهب زيد عمرا دهما . وفي ذلك
تفصيل سيأتي

فَأَنْصَبَ بِهِ وَتَرَأَوْسْتَعْمِلُ أَنْ تَرِدَ كَلَّا وَالْأَدْعُ أَوْ أَنْصَبَ مَا قُصِدَ
فَعَالَ نَحْوُ أَنْفَرَسُ تَفَرُّوْ وَالْعَرَبُ نُعْطِي وَنُعْطِي الْوَقْدَ أَوْ نُعْطِي الذَّهَبَ

اي فانصب بالنعل المتعدي واحدا كما في نحو ضربت زيدا . او اثنين كما في نحو وهبت
زيدا دهما . وذلك اذا قصدت الاخبار عن تعلق النعل بالجمع * فان قصدت الاخبار
عن مجرد حدوث النعل عن فاعله من غير اعتبار تعلقه بالمنعول اصلا فانترك المنصوب
باسره كتولك الترس تغزو والعرب تعطي بناء على ان المراد اثبات الفرو والاعطاء
لفاعليهما من غير نظير الى من يغزى او يعطى * فان قصدت احد المنعولين فاذكر ما
قصدته واترك الآخر كتولك العرب تعطي الوقد من غير اعتبار ما تعطي . او تعطي
الذهب من غير اعتبار من تعطيه * وعلى هذا بصير المتعدي لازما والمتعدي الى اثنين
متعديا الى واحد كما رأيت وهذا من المباحث الجانية

وَأَسْتَنْبِطُ الْمَفْعُولَ فِي بَعْضِ الصُّوَرِ بِصِغَةِ تَبَدُّلٍ أَوْ بِحَرْفِ جَزْ
فَتَعْدَةُ لَازِمٌ وَيَكْتَسِبُ آخَرُ مَا عَدِّي كَابْطَلْتُ الْكَذِبَ

أي ان المفعول قد بُدئاً بتحويل بعض صيغ الفعل الى بعض. وذلك يكون في الفعل الثلاثي بتحويله الى وزن أفعَلَ أو فَعَلَ أو استَفْعَلَ نحو احضرتُ زيداً وقرئتُ وجالسْتُ واستحسنْتُ . او بادخال حرف الجر على الاسم الذي تعلق به الفعل نحو ذهبتُ يريد اي اذهبتُ . وعلى ذلك يكون اللازم قد صار متعدياً كما رأيت * فان كان الفعل متعدياً بالاصالة اكتسب مفعولاً آخر نحو أَلْبَسْتُ زيداً ثوباً وعَلِمْتُهُ المسئلة وطَارِحْتُ الشعرَ واستَكْبَيْتُهُ الرصالة وأَرَيْتُهُ العلمَ نافعاً وثَبَّأْتُهُ هراً نافعاً . وعلى ذلك يكون المتعدي الى واحد قد تعدى الى اثنين والمتعدي الى اثنين قد تعدى الى ثلاثة كما رأيت

وَصَاحِبُ الْجُمْلَةِ مَا دَلَّ عَلَى حُكْمٍ بِهِ عُلِقَ حُكْمٌ قَدْ تَلَا
وَذَاكَ يَأْتَسَخَّرُ عَلَيْهَا قَدْ جَرَى فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى عَلَى مَا سَتَرَى

أي ان الفعل العامل في الجملة هو ما دلَّ على حكمٍ قد تعلق به حكم آخر بعده نحو كان زيد قائماً . فإن كَانَ قد دلَّت على حكمٍ بامرٍ وهو الوجود في الزمان الماضي وهذا الحكم قد عُلِقَ به حكمٌ بامرٍ آخر وهو القيام الذي دلَّ عليه خبرها * وهي قد نصبت حكم الجملة في اللفظ من جهة الإعراب لانها قد رفعت المبتدأ معمولاً لها على الاصح ونصبت الخبر . وفي المعنى من جهة الزمان لانها قد نقلت الحال الى الماضي * وهكذا في بقية الافعال الداخلة على المبتدأ والخبر كل واحد بحسب مقتضاه كما سنقف عليه بالتفصيل ولذلك يقال لها النواحي

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ الْجُمْلَةَ الْمُسْتَعْمَلَةَ كَالْمَفْرَدَاتِ مِثْلَهَا فِي الْمَنْزِلَةِ
كَقَوْلِكَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَقِسْ عَلَيْهِ مَا جَرَى مَجْرَاهُ

أي ان الجملة التي تستعمل كما تستعمل المفردات في وقوع الفعل عليها دفعة واحدة تنتزل منزلة المفرد في عمل الفعل فيها كذلك فتكون برمتها في محل الإعراب الذي يقتضيه المقام نحو قلت لا اله الا الله . فان الجملة الحكيمية في محل النصب على المفعولية كالمفرد الواقع مفعولاً به . بخلاف المنسوخة لان الناحي يتعلق بكل جزء منها على حدى لا بمجموع الجزء من معاً . وفس على ذلك كل ما جرى هذا المجرى من الجمل

باب النواسخ

فصل

في كان واخواتها

لِلْمُبْتَدَأِ رَفَعَ وَنَصَبَ لِلْخَبَرِ
يَتَأَقَصِرُ الْفِعْلُ عَلَى نَعْيِ الْأَنْزِ
كَانَ وَظَلَّ بَاتَ أَمْسى أَصْبَحَا
أَضْحَى وَصَارَ أَنْفَكَ زَالَ بَرَحَا
فَتَحَى دَامَ لَيْسَ وَفِي الْأَشْهُرِ
وَمَا يَمَعْنَاهَا قَمَعَهَا يُذَكَّرُ

أي إن هذه الأفعال ترفع المبتدأ وتنصب الخبر على أنها قد نحت ما كان لها من اثر
الابتداء والخبرية وجعلتها معمولين لها وهو مذهب البصريين وعليه جمهور النحاة +
ويقال لها الأفعال الناقصة لأنها لا تتم مع مرفوعها كلاً ما الأذكر المنصوب . بخلاف
الأفعال التامة فإن الكلام يتعقد معها بذكر المرفوع ويكون المنصوب بعد ذلك فضلة
خارجة عن نفس التركيب . ولذلك يعد المنصوب في هذا الباب وغيره من أبواب
النواسخ ملحقاتاً بالنقطة لا فضلة كما علمت ذلك في محله . وهذه الأفعال المذكورة هنا هي
أشهر ما ورد في هذا الباب . وقد ألحق بها ما كان منها من الأفعال نحو غدا وراح
وعاد ورجع وأمن وأرتد وغير ذلك من الأفعال التي لا تستغني عن الخبر فتجري مجراها
والتنبي أو شبهه له قد لزما زَالَ وَشَبَّهَهَا وَدَامَ وَصَلَّ مَا
كَمَا بَرَحْتَ مُحِينًا وَلَا تَزَلْ بَرَأَوْصِلْ مَا دُمْتَ حَيًّا مَنْ وَصَلَ
أي إن زال وشبهها من هذه الأفعال وهو أَنْفَكَ وَبَرَحَ وَفَتَحَ يلزمها النفي لنظماً نحو ما
زَالَ زَيْدٌ عَاكِفًا . أو معنى نحو قُلْنَا بَرَأْ زَيْدٌ مَسَافِرًا . وذلك لأن هذه الأفعال بمعنى
النفي فإذا نليت أغلب نيتها اثباتاً كما ستعرف * ويلحق بالنفي شبهة وهو الدعاة نحو لا
زِلْتُ سَعِيدًا والنهي نحو لا تَزَلْ صَابِرًا . والاستنهام الإنكار أي نحو هل يَزَالُ الْعِلَامُ جَاهِلًا *

ويلحق بهذه الأفعال وَفَى وَرَامَ اللذان بمعناها . قال الشاعر

فَارْحَامُ شَعِيرٌ يَصِلُوتُ بِيَاوِ وَأَرْحَامُ مَا لِي لَا تَنْبِي تَنْطَعُ

أي لا تزال تنقطع . وقول الآخر

إذا رُمِتْ مَرَّةً لَا يَرِيحُ مَتَبَهَا سَلُوا فَنَدَّ ابْعَدَتْ فِي رَوْيِكَ الْمَرَى
 أي مَن لَا يَزَالُ مَتَبًا * وَأَمَّا دَامَ فَلَهَا مَا الْمَصْدَرُ الظَّرْفِيَّةُ مَوْصُولَةٌ بِهَا نَحْوُ أَحْسَنَ مَا
 دُمْتُ حَيًّا أَي مَدَّةَ دَوَامِكَ حَيًّا * وَاعْلَمْ أَنَّ الدَّعَاءَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِأَلَا كَمَا رَأَيْتَ وَهُوَ مَذْهَبُ
 الْجُمْهُورِ . وَأَمَّا الذَّنْيُ فَلَا يَكُونُ بِأَدَايَةٍ مَعْنِيَةٍ اتِّفَاقًا . فَيَكُونُ بِالْحَرْفِ كَمَا مَرَّ . أَوْ بِالِاسْمِ نَحْوُ
 زَيْدٌ غَيْرُ بَارِحٍ كَرِيمًا . أَوْ بِالْفِعْلِ نَحْوُ لَيْسَ يَنْتَكُ عَمْرُو مَتَبًا * وَأُجَازَ وَأُحْذَفَ حَرْفُ الذَّنْيِ
 إِذَا كَانَ لَا وَكَانَ الْفِعْلُ مُضَارِعًا وَإِقَامًا فِي جَوَابِ قَسَمٍ نَحْوُ تَأْتَرُ تَفَنَّا نَذْكُرُ بَوْمًا أَي
 لَا تَفَنَّا . وَهُوَ نَادِرٌ فِي الْإِسْتِعْمَالِ

وَصَرَفُوا خَيْرَ الْأَخِيرَيْنِ وَمَا لَهُ لَهَا صَرْفٌ مِنْهُ رُسُوبًا

أَي أَنَّهُمْ صَرَفُوا مَا سِوَى دَامَ وَلَيْسَ فَاعِلًا لَا تَصْرِفَانِ . أَمَّا دَامَ فَلَهَا لَا تَنْتَعِ الْأَصْلَةُ لِمَا
 الظَّرْفِيَّةُ وَهَذِهِ الصَّلَةُ يَلْتَزِمُونَ فِيهَا صِيغَةُ الْمَاضِي . وَأَمَّا لَيْسَ فَلَهَا فَدُ خُصِمَتْ وَضَعُ
 الْحَرْفِ فِيهَا أَنَّهُ لَا يَتَّبِعُ مَعْنَاهَا إِلَّا بِذِكْرِ مُتَعَلِّقِهَا * وَأَمَّا غَيْرُ دَامَ وَلَيْسَ فَدَا مَا يَنْصَرِفُ
 تَصْرِفًا نَاقِصًا وَهُوَ زَالٌ وَأَخَوَاتُهَا فَإِنَّهُ لَا يُسْتَعْمَلُ مِنْهُنَّ أَمْرٌ وَلَا مُصَدَّرٌ . وَمِنْهَا مَا يَنْصَرِفُ
 تَصْرِفًا تَامًا وَهُوَ الْبَوَاقِي * وَكُلُّ مَا يَنْصَرِفُ مِنْ هَذِهِ الْأَفْعَالِ يَعْمَلُ عَلَى مَاضِيهَا كَقَوْلِ الشَّاعِرِ
 قَالَتْ سَلَامَةٌ مَا لِحَسْبِكَ شَاخًا وَلَنْدَ يَكُونُ عَلَى الشَّيَابِ نَضِيرًا

وقول الآخر

أَقُولُ لَهُ أَرْحَلْ لَا تُثْبِنَنَّ عِنْدَنَا وَالْأَفْكَنُ فِي السَّرِّ وَالْجُمْهُرُ مُسْلِمًا

وقول الآخر

وَمَا كُلُّ مَنْ يُبْدِي الْبَشَاشَةَ كَانَتْ أَخَاكَ إِذَا لَمْ تَلْنِيْ لَكَ مَحِيْدًا

وقول الآخر

يَبْذُلُ وَجْهَهُ سَادَ فِي قَوْمِهِ النَّيْ وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ بِسْرٌ

وَمَكْنَا فِي الْبَوَاقِي فَخَسَّ عَلَى مَا دُخِرَ مَا لَمْ يَذْكُرْ

وَيَنْتَكِرُ الْإِخْبَارُ بِالْمَاضِي فَإِنْ تَصَحَّحَتْ قَدْ فِي السَّنَةِ الْأُولَى أَيْزَنْ

أَي أَنَّهُ يَنْتَكِرُ الْإِخْبَارُ بِالْفِعْلِ الْمَاضِي عَنْ هَذِهِ الْأَفْعَالِ . وَذَلِكَ لِأَنَّهَا إِذَا تَدَخَّلَ عَلَى الْجُمْلَةِ
 لِنَدْلٍ عَلَى وَقْعٍ مَضْمُونِهَا فِي الزَّمَانِ الْمَاضِي فَإِنْ كَانَ الْخَبَرُ يَدُلُّ عَلَى الْمَاضِي أَيْضًا لَمْ يَنْكُرْ
 حَاجَةُ إِلَيْهَا فَيَكُونُ ذِكْرُهَا عَبَثًا . وَهُوَ مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ * فَإِنْ اقْتَرَنَ الْمَاضِي بِفِعْلٍ يُؤْذَنُ

في الإخبار به لانها تقربه من الحال الذي هو الاصل في أخبار هذه الافعال * وذلك انما يكون في الستة الأولى منها وفي كان وظل وبات وأمس وأصبح وأضحى . فيقال كان زيد قد انطلق وأضحى المحي قد خلا وقس ما بينهما * واستثنى بعضهم ما وقع شرطاً نحو ان كان ثيمصه قد من قبل فلا تلزمه قد لانه قد انصرف الى الاستقبال * ويقل تركها دون ذلك غير انه مع كان امر لانها أم الباب فتدخل ما لا يدخل غيرها * واما ما يلي هذه الافعال الستة وهو صار وما يليها فلا يقع الماضي خبراً له على الإطلاق لانه يفيد اتصال معناه بزمان الإخبار والماضي يفيد الانقطاع

وَالْمَبْدَأُ بِاسْمٍ لِكُلِّ قَدْ سَمِي كَفَاعِلٌ لَهُ فَلَمْ يَقْدَمْ
وَخَبَرٌ يَلِيهِ كَالْمَفْعُولِ قَدْ جَاءَ وَكَالْمَفْعُولِ تَقْدِيمًا وَرَدَّ

اي ان المبتدأ الذي تدخل عليه جميع هذه الافعال يدعى اسمها . وهو كالفاعل لما فلا يقدم عليها * واما الخبر فهو كالْمَفْعُولِ ولذلك يجري تقديمه كما يجري تقديم المفعول في الجواز والوجوب والامتناع * واما في التعريف والتكثير ونحوها فلا يزال جارياً على حكمه مع المبتدأ المحرود لان النامح قد دخل عليها بعد التركيب * واعلم ان المراد بالخبر هنا هو الخبر المنفرد . واما الخبر الواقع جملة نحو كان زيد يزورنا او يزورنا ابوه او ابوه يزورنا فالْمَفْعُولِ تقدم التعليل منه على الاسم فقط نحو كانت يزورنا او يزورنا ابوه زيد وغيره مردود عند الاكثرين لما يقع فيه من التشويش * واختلف في تقديم الخبر على دام وليس والجمهور على منع ذلك فيها لجمودها * وفي توسطه بينهما وبين الاسم والتصحيح انه لا يجوز الا في الضرورة كقول الشاعر

لا طيب للعيش ما دامت مُنْعَصَةٌ لِقَائِهِ بِأَذْكَارِ الْمَوْتِ وَالْمَرَمِ

وقول الآخر

حَلِيٌّ اِنْ جَهِلْتَ النَّاسَ عَنَّا وَعَنَهُمْ فَلَيْسَ سَوَاءً عَالِمٌ وَجَهْلٌ

لان الجواز يجب حفظ الترتيب معها بين معمولاتها كما علمت * ويتنوع تقديم الخبر على ما نافية او مصدرية باتفاق الجمهور لان النافية لما صدر الكلام والمصدرية لا يتقدم معمول صلتها عليها * واختلف في توسط معمول الخبر بين الاسم والنامح نحو كانت احالك زيد ضارباً والمختار منع لما فيه من النصل بين النامح واسمه باجتناب منها * وفصل آخرون

بانه ان تقدم الخبر معه نحو كان اخاك ضاراً زيد يجوز لان معمول الخبر كالجزم منه لانه
من تمامه فلا يفتق النصل بالاجبي. وان تقدم وحده كما مرّ يمنع لفتق النصل المذكور*
فان كان معمول الخبر ظرفاً او مجروراً نحو كان عندك زيد جالسا واضحي بالقوم عمرو
ذاهبا جاز فيه ذلك بالاتفاق كما مرّ في باب الاحكام الكلية

وَالنَّصُّ فِيهِ عَلَى الْجَمْعِ إِذْ لَيْسَ بِكَتْفَيْنِ بِالنَّمْرِ فَوْعِ
وَتَمَمُّوا غَيْرَ قَبِيحٍ أَحْيَانَا وَزَالَ لَيْسَ نَحْوُ كُنْ فَكَانَا

اي ان النقص يتم بجميع هذه الافعال حين لا تكفي برفعها كما رأيت فان اكتفت به
كالتامة كسائر الافعال اللازمة. وذلك اذا جعلت كات بمعنى حصل وظلّ بمعنى
استمرّ وبات بمعنى نزل ليلاً وامسى بمعنى دخل في الماء واصبح بمعنى دخل في الصباح
واضحى بمعنى دخل في الفصحى وضارب بمعنى اقبل وانكس بمعنى انتصل وبرج بمعنى ذهب
ودام بمعنى بقي. نحو فانما يقول للشيء كن فيكون وسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون
وخالد بن فيها ما دامت السموات والارض وفس اليومي * وأما زال وقبى وليس
فيلزم من النقص دائماً * واعلم ان كان الناقصة موضوعة لماضي المنقطع على الاصح نحو
كان العالم جاهلاً. وقد يراد بها الاستمرار نحو وكان الله على كل شيء قديراً * وزال
المذكورة هنا هي التي مضارعها بزّال واما التي مضارعها يزول فهي تامة ابتداء ولا مدخل
لها في هذا الباب

وَقَدْ تُرَادُّ كَانٌ غَيْرَ عَامِلَةٍ فِي الْحَشْوِيِّينَ الصَّاحِبِينَ فَاصِلَةٍ

اي ان كان قد تُراد في الحشو بلنظ الماضي فاصلة بين الصاحبين المتلازمين كالمبتدأ
والخبر لتدل على الزمان الماضي. وأكثر ما تُراد بين ما التسمية وأقبل التعجب لانه قد
سألت منه الدلالة على الماضي فيستفاد ذلك من زيادتها عليه نحو ما كان أحسن زيداً.
وهو قياس فيها * وهي حينئذ مفعلة عن العمل مطلقاً وهو مذهب النارسي وعليه الجمهور*
وربما زيدت اصح وامسى كنولم ما أصبح أبركها وما امسى أدناها. وهو شاذ فيها لان
ذلك انما هو لام الباب وهي كان لان أهمات الابواب يتصرف فيها بما لا يتصرف به في
غيرها كما علمت آنفاً

وَحَذَفُوهَا بَعْدَ أَنْ فَعَوْضُوا بِمَا كَأَمَّا أَنْتَ رَاضِيًا رَضُوا
وَأَحَذَفُ بَعْدَ إِنْ وَلَوْ لِلْفِعْلِ عَمَّ وَالْإِسْمِ كَالشَّاهِدِ إِنْ قَرَدَا عَدَمَ

أي أنهم حذفوا كان بعد أن المصدرية فعوضوا عنها بما الرائدة نحو أما أنت راضياً رضوا . فإن أصله لأن كنت راضياً رضوا أي أنهم رضوا لكونك راضياً . فحذفت لام التعديل عن أن على قياس حذفها . ثم حذفت كان للاختصار وزيدت ما عوضاً عنها فانصل الضمير الذي هو اسم كان لعدم استقلاله متصلاً وأدغمت من أن في ميم ما لتفريقها في المخرج فصار أما أنت كما رأيت . ومن ذلك قول الشاعر

أيا خراشة أما أنت فالتخريف فلان نومي لم تأكلهم الضجج

وإذا وقعت كان بعد إن ولو الشرطيتين تحذف مع اسمها للتخفيف كقولك الشاهدان قرداً عديم وقولهم التمس ولو خائفاً من حديد . أي إن كان الشاهد قرداً ولو كان ما تلصقاً خائفاً . ومن ذلك قول الشاعر

لا تفرين الدهر آل مطرف إن ظالماً ابداً وإن مظلوماً

وقول الآخر

لأيا من الدهر ذو بغية ولو ملكنا جنوداً ضائق عنها السهل والجبل

غير أن حذفها مع التعويض واجب لا امتناع الجمع بين العوض والمعوض عنه . ويدون جازم لا تنافي المانع . واعلم أن الحذف بعد الشرط لا يكون مع غير إن ولو من أدواته لأن كل واحد منهما أم بابها فتحمل التوسع فيها كما مر . ولا يكون الاسم المحذوف هناك الأضمر المعلوم قبله كما رأيت ليتعين به المحذوف

وَجَاءَ فِي نُونِ مُضَارِعٍ سَكَنٌ وَصَلًا يَغْيِرُ مُضْمَرِ الْوَصْلِ اقْتَرَنَ

أي إن الحذف قد استعمل أيضاً في نون مضارع كان . وذلك إذا كانت ساكنة واقعة في الوصل أي في غير الوقف . ولم تكن مقترنة بضمير متصل . وهو إما أحد ضمائر النصب أو نون الاناث لأن سكوتها مع في المضارع لا يمكن إلا هناك . فيقال لم بك زيد قائماً أي لم يكن . فإن كانت النون متحركة ولو حركة عارضة نحو لم يكن الذين كفروا . أي كان موقوفاً عليها نحو قائماً لم تكن . أو كانت مقترنة بضمير متصل نحو ان يكنه فلن تسلط عليه امتنع الحذف . أما في المتحركة فلأنها قد قويت بالحركة فتعاضت عن الحذف .

وَأَمَّا فِي الْمَوْقُوفِ عَلَيْهَا فَلِأَنَّ الْوَقْفَ يَسْتَلْزِمُ اجْتِلَابَ هَاءِ الْكَسْتِ مَكَانَ الْمَحذُوفِ كَمَا
 سَعَلِمَ فِي بَابِهِ وَعَلَى ذَلِكَ يَكُونُ اثْبَاتُ النُّونِ أَوَّلَى مِنْ حَذْفِهَا وَاجْتِلَابَ حَرْفِ اجْتِنَابِ
 مَكَانِهَا. وَأَمَّا فِي الْمُقْتَرَنَةِ بِالْقَصِيرِ فَلِأَنَّ الضَّائِرَ تَرَدُّ الْأَشْيَاءِ إِلَى أَصُولِهَا فَلَا يُحْذَفُ مَعَهَا
 بَعْضُ الْأَصُولِ * وَأَمَّا مَا سَمِعَ مِنْ حَذْفِ الْمُتَحَرِّكِ بِالْحَرْكِ الْعَارِضَةِ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ
 إِذَا لَمْ تَكُ الْحَاجَاتُ مِنْ هَيْبَةِ النَّفَى فَلَيْسَ يُقْفَضُ عَنْهُ عِنْدَ الرِّثَائِخِ
 فَحَصُولُ عِنْدَ الْجُمْهُورِ عَلَى الضَّرُورَةِ * وَاعْلَمْ أَنَّ هَذَا الْحَذْفَ لَا يَخْتَصُّ بِكَانِ النَّاقِصَةِ بَلْ
 يَكُونُ فِي النَّامَةِ أَيْضًا لِاشْتِرَاكِهَا فِي اللَّفْظِ وَالْحَذْفِ أَمْرٌ لِنَظَرٍ فَيُصْعَقُ اشْتِرَاكِهَا فِيهِ
 وَشَاعَ فِي أَسْمِ لَيْسَ مَحْضُ النَّكَرَةِ وَفِيهِ عَلَيْهِ تَأَمَّرَةٌ مُقْتَصِرَةٌ
 أَيِ أَنَّهُ قَدْ شَاعَ وَفُوعَ اسْمِ لَيْسَ نَكْرَةً مُعْضَةً وَذَلِكَ لِمَعْرُوفِ الْمُسْتَدَادِ مِنْ وَفُوعِهِ فِي حِزِّ
 النَّفَى كَمَا عَلِمْتَ. وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ

كَمْ قَدْ رَأَيْتُ لَيْسَ شَيْءًا مَافِيَا مِنْ زَانِرٍ طَرَّقَ الْهَوَى وَمَرُورٍ

وَفِي تَقْتَصِرُ عَلَيْهِ تَأَمَّرَةٌ فَتُسْتَفْتَى عَنْ ذِكْرِ الْخَبَرِ وَمِنْ ذَلِكَ مَا حَكَاهُ سَبِيحُ بِهِ مِنْ قَوْلِ بَعْضِهِمْ
 وَمِنْ أَحَدٍ أَيِ لَيْسَ أَحَدًا هُنَا. وَهُوَ نَادِرٌ فِي الْأِسْتِعْمَالِ وَلِذَلِكَ أَهْلُهُ كَثِيرٌ مِنَ الْمُصَنِّفِينَ

فصل

فِي كَادٍ وَآخِوَانِهَا

كَادَ كَذَا أَوْ شَكَ هَلْكَ كَرِبَ عَسَى حَرَى أَخْلُوْلُقَ مَعَ كَانَ أَحْسِبَ
 شَرَعَ أَنْشَأَ جَعَلَ أَنْبَرَى طَفِقَ أَخَذَ قَامَ وَأَتَدَا هَبَّ عَلِقَ

أَيِ أَنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالَ الْمَذْكُورَةَ تُحْسَبُ مَعَ كَانٍ بِاعْتِبَارِ الْعَمَلِ فَإِنَّهَا تَرْفَعُ الْأَسْمَ وَتَنْصَبُ
 الْخَبَرَ مِثْلَهَا. وَهِيَ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ. لِأَنَّ مِنْهَا مَا وَضِعَ لِلْمُقَارَبَةِ الْفِعْلِ وَهُوَ كَادَ وَأَوْشَكَ وَهَلَلَ
 وَكَرِبَ بِكسر الرَّاءِ وَفَحَّيْهَا. وَمِنْهَا مَا وَضِعَ لِرَجَاءِ حَصُولِهِ وَهُوَ عَسَى وَحَرَى وَأَخْلُوْلُقَ.
 وَمِنْهَا مَا وَضِعَ لِلشُّرُوعِ فِيهِ وَهُوَ شَرَعَ وَمَا يُلْطَبُهَا إِلَى آخِرِهِ * وَزَادَ بَعْضُهُمْ فِي أَفْعَالِ الْمُقَارَبَةِ
 أَوَّلَى وَالْمَ * وَفِي أَفْعَالِ الشُّرُوعِ أَنْبَرَى وَطَفِقَ. وَعَدَّ بَعْضُهُمْ هَلَلَ مِنْ أَفْعَالِ الشُّرُوعِ *
 وَيُقَالُ لِلْجُمُوعِ هَذِهِ الْأَفْعَالُ أَفْعَالُ الْمُقَارَبَةِ مِنْ بَابِ نَحْبَةِ الْكَلِّ بِاسْمِ الْبَعْضِ عَلَى

سَبِيلِ الْمَجَازِ

وَالْتَزَمُوا الْإِخْبَارَ بِالْمُضَارِعِ عَنْهُمْ إِذْ كُنْ لِفَيْرِ التَّوَافِعِ
وَأَسْتَدُوا لِضَمِيرِ الْأَسْمِ لِيَفْعَ الْحَكْمُ عَلَى ذِي الْحَكْمِ

أي أنهم التزموا الإخبار عن هذه الأفعال بالنقل المضارع لأنها للحكم بما لم يقع ، وذلك لأن بعضها المتعارية وقوع الفعل وبعضها المطع في حصوله وبعضها للأخذ في مباشرة فلا تصلح لما الأفعال الماضية والاسماء * والتزموا أيضاً اسناد هذا الفعل إلى ضمير الاسم الذي يختص به عنه لأن هذه الأفعال إنما جاءت لتدل على أن مرفوعها هو الذي تلبس بالفعل دون غيره فلا بد في الفعل من ضمير يعود إليه لينفخى له ذلك . فيقال كاد الناس يمشط ولا يقال كاد الناس يمشط رمحاً . وما ورد بخلاف ذلك فشاذاً أو على تأويل وهو مذنب المجهور

وَدُرَ الرَّجَاءُ كَعَمَى مَعَهُ أَقْتَرَنَ إِذْ يَنْتَضِي اسْتِثْبَالُ مَا يَرْجَى بِأَنْ
وَلَا يَسُ الْخَالِ سِوَاهُ قَائِبٍ وَفِي عَمَى عَكْسٌ وَفِي مَا قَرَّبَا

أي أن أفعال الرجاء وهي عَمَى وَخَرَى وَخَلَوْتُ يفتقرن الخبر معها بأن المصدرية الدالة على الاستقبال لأن المرجو لا يكون إلا مستقبلاً . فيقال عَمَى المرءُ أَنْ يُشْفَى وَخَرَى الصديقُ أَنْ يَزُورَنَا وَخَلَوْتُ السَّاءُ أَنْ يَفْطُرَ * وأما أفعال المتعارية والشروع فتحتمل أن لا تفتقر أخبارها بأن لأنها ملازمة للفعل . إما بدلالتها على الدخول فهو نحو شرع زيد يتكلم فيكون معها حالاً . وإما بدلالتها على الإشراف عليه نحو كاد الناس يمشط فيكون معها كالحال . وعلى كليهما لا تناسبها علامة الاستقبال * غير أنه قد يُعتبر في عَمَى

نسبها بالفعل في المعنى فيجوز خبرها كقولك

عَمَى أَنَّهُ يُفْنِي عَنْ بِلَادِي قَادِرٍ يَمْهَرُ جَوْنُ الرَّبَابِ سَكُوسٍ
ويعتبر في أفعال المتعارية تأخر وقوع الفعل معها عن زمان الحال فيقرن خبرها بأن كقول الآخر

رَبْعُ عَنَاءٍ الذَّعْرُ طَوَّلاً فَأَتَمَّى فَدَكَادُ مِنْ طَوْلِ الْمَلَى أَنْ يَصْحَا

وذلك قليل الآتي أو شك فإن الأكثر اقتراح خبرها بأن كقولك

وَلَوْ سِيلَ النَّاسُ التُّرَابَ لَا وَشَكُوا أَفَاقِيلُ هَانُوا أَنْ يَمَلُّوا وَيَنْعَمُوا

وأما حرى وأخلاق فلا بدّ منهما من أن للإشعار بانها للرجاء لان المشهور فيها معنى الاستحباب بخلاف عسى فانها مشهورة في الرجاء فلا يلزمها ما يشعر به * وأعلم ان عسى قد تردّ للإشفاق نحو لا تغفل فعسى العدو أن يكون قاصداً. وعلى ذلك أيضاً لا يزال خبرها يقتضي الافتراض بأن لان الاشتاق يقتضي الاستقبال كالرجاء * وقد استشكلت النحاة افتراض الخبر بأن في هذا الباب لانه يستلزم الإخبار بالحدث عن الذات وهو لا يصح لان الخبر هو عين الخبر عنه في المعنى والحدث لا يكون عين الذات. ولم يفي ذلك نادر بلات ومناقضات شتى يطول الكلام عليها. قال ابن هشام والطف ما يقال في الجواب عن ذلك ما رأيت بخط بعض طلبة ابن مالك نقل عنه ان الإخبار انما وقع أولاً بالنعل المجرد. ثم لما صحّ الإخبار بوجوه. بأن لتؤيد بالتراخي لا لنقد السبك بالمصدر. والله اعلم

وَجَازِذُونَ أَنْ تَوْسُطَ الْخَبَرِ كَكَادَ يَقْتُلَانِ عَبْدَاكَ عَمْرُ

أي انه يجوز في هذا الباب توسط الخبر بين النعل والاسم كما في المثال فلا يزال الخبر مستنداً الى ضمير الاسم العائد اليه بارزاً كما رأيت او مستتراً نحو كاد يسقط النارس. ولا بأس بعود اليه وإن كان مؤخراً في اللفظ لانه مقدم في التبع * غير ان ذلك مشروط عند الجمهور بأن لا يقتضيه الخبر بأن فلا يقال كاد أن يسقط النارس لتلا يوم اسناد الناصح الى المصدر المأوّل من النعل الخبر به واسناد النعل الى الظاهر بعده أي قرّب سقوط النارس وهو خلاف المقصود * وأما تقديم الخبر على النعل أيضاً فمستبعد بالاجمال لان الجوامد لا تعمل في ما قبلها كما علمت * ولا عبرة بما يقع فيه التصرف من هذه الأفعال كما سيجي لانه فضلاً عن كونه لم يستعمل التصرف قد جرى في ذلك على خلاف الأصل لما فيه من موجب الجمود كما سنعلم

وَأَخْصَصَ كَكَادَ بِمُضَارِعٍ كَذَا أَوْشَكَ وَأَسْمُ فَاعِلٍ مِنْهُ أَخَذَى

أي قد اخصص كاد وأوشك من بين أخواتها باستعمال مضارع لما نحو يكاد البرق يتخطف ابصاره. وكقول الشاعر

بُوشِكَ مِنْ فَرٍّ مِنْ مَيْتَةٍ فِي بَعْضِ قَرَائِهِ يَوَاقِفُهَا

وهو كثير فيها. وقد يستعمل اسم فاعل من أوشك كقول الآخر

فانك موشك أنت لا تراها وتعدو دون غاضرة العوادي

وحكي بعضهم غير ذلك وكلة من نوادر اللغة

وَأُسْنِدَتْ عَمَى لِمَسْبُوكٍ نَلَا وَأَوْشَكَ أَخْلَوْلُقَ قَالَ لِنَقْصٍ خَلَا

أي ان هذه الافعال الثلاثة تستند الى المصدر المسبوك من أن والفعل تاليا لها فتكون نامة في مذهب الجمهور مستغنية عن الخبر نحو زيد عسى أن يقوم وعسى أن يقوم زيد ومن ثم تكون تلفظ واحد مع الجميع فيقال هند عسى أن تزورنا والرجلان عسى أن يذهبا والقوم عسى أن يرحلوا وكذلك عسى أن تزورنا هند وعسى أن يذهب الرجلان وعسى أن يرحل القوم وهم جرأ. وفس على ذلك في أوشك واخْلَوْلُق وهي لغة اهل الحجاز وعليها الجمهور

وَأَسْتَعْمَلُوا نَحْوَ عَمَاكَ وَالْعَمَلُ بَاقِي عَلَى الْقَدِيمِ لَمْ يَزَلْ

أي انهم استعملوا جعل ضمير النصب المتصل اما لعسى نائبا عن ضمير الرفع كما قيل في لولاك على ما استعرف ومن ذلك قول الشاعر

نظرنا الخيل متبلة فقلنا عمام نارين بن أصيبا

وعلمها حيث ذباقي على ما كان عليه من رفع الاسم ونصب الخبر وهو المذهب الصحيح وعليه الجمهور

فصل

في ظن واخواتها

ظَنُّ حَجًّا خَالَ وَعَدَّ زَعَمًا رَأَى دَرَى حَسِبَ أَلْفَى عَلِمَا
وَجَدَّ هَبَّ مِثْلَ تَعَلَّمَ قَدْ أَمَرَ حَسِبُ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ أَنْصَبُ وَالْخَبَرِ

أي ان هذه الافعال المذكورة تنصب المبتدأ والخبر جميعا. وهي تنقسم باعتبار اللفظ الى متصرف وهو من ظن الى وجد. وغير متصرف وهو حب وتعلم فانها لا يستعملان الا امرأ فقط كقول الشاعر

فقلت أجزني أبا مالك والأقهي أمرا مالكا

وقول الآخر

تَعَلَّمْ شَيْئًا النَّفْسَ قَهْرَ عَدْوِهَا فَبَالِغَ بُلْطَفٍ فِي التَّحْوِيلِ وَالْمَكْرِ
 وننقسم باعتبار المعنى الى ما يدل على الشك وهو الخمسة الاولى وحسب وهب. وما يدل
 على اليقين وهو باقيةا. ولذلك يقال لها افعال القلوب * غير ان منها ما يفيد الظن
 فقط وهو حجا وعد وزعم وهب. ومنها ما يفيد العلم فقط وهو علم والى ودرى ووجد
 وتعلم. ومنها ما يفيد الظن ثارة والعلم اخرى وهو ظن وحسب وخال ورأى. غير ان
 الثلاثة الاولى تستعمل غالباً للشك والاخير يستعمل غالباً لليقين * والحقوا برأى العلمية
 رأى العلمية نحو اى ارأى اعصر خمرًا ومنه قول الشاعر

أَرَأَمَ رُفْنِي حَتَّى إِذَا مَا نَجَّأَ اللَّيْلُ وَأَنْخَزَلَ الْخِزَالَا

واعلم ان القول قد يضمن معنى الظن فيعمل علمه. غير انه يشترط فيه عند أكثرهم ان
 يكون مضارعاً لمخالفة بعد استنهام مباشر له نحو أنقول زيتاً فاصماً اى أنظن. وعليه

قول الراجز

مَنْ تَقُولُ النَّفْسَ الرُّوَامَا بِجَوَلَانِ أَمْ قَامِ وَقَامَا

ويعتبر فصلة عن الاستنهام بالظرف لعدم الاعتماد به كقول الشاعر

أَبَعْدَ بَعْدِ تَقُولُ الدَّارَ جَامِعَةً شَبْلِي بِهِمْ أَمْ تَقُولُ الْبَعْدَ مَحْمُومًا

وقد ينصل بمحوله لانه في بية التأخير عنه كقول الآخر

أَجْبَاهَا لَا تَقُولُ بِنِي لَوْ تَوَيْ لَعَصْرَايِكَ أَمْ مَنَاهِلِنَا

فان تخلف شيء من الشرائط المذكورة رفع الجزآن على الحكاية وهي جائزة ايضا مع
 استنفاء الشروط. فتدبر

وَالْحَقُّوْا صَبْرَ رَدٍّ وَأَشْتَرَكْ غَادَرَ وَأَتَّخَذَ مَعَهَا وَتَرَكَ
 وَوَهَبَ أَتَجَامَدَ مَا ضَى لَمْ يَزَلْ وَتَجَمَّعُ التَّحْوِيلُ وَالظَّنُّ جَعَلَ
 وَالْكُلُّ مَفْعُولٌ بِهِ يَتَصَبُّ بِهِ كَمَا فِي أَصْلِهِ يَرْتَبُّ

اى انهم المحقق بافعال القلوب هذه الافعال المذكورة. ويقال لها افعال التحويل لانها
 تدل على تحويل الموصوف عن صفة الى اخرى نحو صبرت الطين خرقاً. ومن ذلك
 قول الشاعر

فَرَدَّ شَعُورَهُنَّ السُّودَ يَضًا وَرَدَّ وَجُوهَهُنَّ الْبَيْضَ سَوْدًا

وقول الآخر

فَارِسٌ مَا غَادِرُهُ مُطَهَّمًا غَيْرَ قِيَاسٍ وَلَا نِكْسٍ وَكَلَّ

وقول الآخر

تَلَعْتُ الَّذِي أَخَذَ الْجَزَاءَ خَلَّةً وَعَظَّ الَّذِي أَخَذَ الْفِرَارَ خَلِيلًا

وكلها منصرفة الآتية بمعنى صيرفائه يلزم الماضي كقولهم وَهَبَ اللهُ قِيَادَكَ * وأما جعل فهي تستعمل تارة للتحويل نحو نجعلناه قبيًا منثورًا فتكون من هذه الأفعال . وتارة للظن نحو وجعلوا الملكة الذين هم عبيد الرحمن إناثًا فتكون من أفعال التلويح * وكل هذه الأفعال تدخل على المبتدأ والخبر بعد استيفاء فاعلها فينصب بها كل واحد منها منصوبًا ويجري في الترتيب مع صاحبها كما كان حال الفجود

وَبَابُ ظَنْ قَبْلَ ذِي صَدْرٍ فَصَلَّ عُلِقَ مَا صُرِفَ مِنْهُ فَأَعْتَدَلْ

وَنَاكَ مَعَ مَا إِنْ وَلَا وَاللَّامُ كَوَّ وَلَعَلَّ كَمْ وَالْإِسْتِفْهَامُ

نَحْوُ ظَنَنْتُ لَجَرِيرٍ أَشْعَرُ وَرُبَّ ذِي سَبِيٍّ صَدْرُهَا يُقَدَّرُ

أي إن ما نصرف من أفعال التلويح وهو ما سوى تعلّم وهب إنما فصل بينه وبين الجملة ما له صدر الكلام يعلّق عن العمل فيها لنظائره لا يقدّر أن يتعلّله اليها كما علمت فتنبى بعده مرفوعة الجزءين ولكنها تكون في محل النصب . وذلك لأن ما له صدر الكلام ينتضي بناء صورته على حالها وهذه الأفعال تقتضي تغييرها فوجبت المعادلة بينهما مراعاة حق المانع في اللفظ وحق العامل في المعنى * فإن لم يكن ذو الصدر فاصلاً بينهما نحو علمت زينة من هو لم يكن في المسئلة تعلّق على الأصح * وإنما اختصت هذه الأفعال بالتعلّق دون أفعال التحويل لأنها عقلية تتعلّق بضمون الجملة فتتناوله في المعنى على كل حال بخلاف الأخرى . وأما المثلقات فهي ما وإن النافيتين نحو علمت ما زيد كاتب وظننت إن عمرو كريم * ولا النافية أيضاً عاملة أو مهملة نحو ظننت لارجل في الدار وعلمت لا زيد فيها ولا عمرو * واللام للابتداء كما في مثال النظم . أو للجواب القسم كما

في قول الشاعر

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَنَائِبِينَ مَنِيَّهِ أَنْ الْمَنَابَا لَا تَطِيشُ سِهَامَهَا

ولو الشرطية كما في قول الآخر

وقد علم الاقوام لو أن حاتمًا اراد ثراء المال كان له وفّر
ولعل نحو إن أدري لعلّ فتنة لكم * وكما الخبرية نحو أو لم يرواكم اهلكنا قبلهم من النرون *
وكذلك الاستفهام بالمحرف نحو إن أدري أقرب أم بعيد ما نوعدون . او بالاسم نحو
العلم أي الخبرين أحصى هو قد يكون بعض المعلقات المذكورة مقدّراً كما في قول الشاعر
كذلك أوتيت حتى صار من خلتي أي وجدت ملاك الدنيا الأدب
أي وجدت لهلك النية الادب برفعها مستنداً وخبراً . وقول الآخر
لعمرك ما أدري وإن كنت نارياً شعيت بن سهر أم شعيت بن ينقر
أي أشعيت بن سهر على ما عرفت * واعلم انه يشارك هذه الافعال في التعليق مع
الاستفهام ما وافقها في المعنى كظن الفلية نحو فانظري ماذا تأمرين . او البصرية نحو فليظن
أبها أركى طعاماً . وأبصر نحو فسبّحوا ويصبرون بأبيكم المتنون . وسأل نحو يسأل
أبأن يوم القيامة . وقس نظائره عليه

ودونه إن لم يقدّم جاز أن يُلغى وذلك في توسط وهن

أي ان ما تصرف من افعال القلوب اذا لم يكن معه ما له صدر الكلام فان لم يكن مقدّماً
على الجملة كما رأيت جاز اللفاء نحو زيد ظننت صادق وزيد صادق ظننت فبرقع الجوزان
على الابتداء والخبرية . والفعل حينئذ يُلغى لا عمل له فيها انظراً ولا محلاً لضعفها عرض
له من التأخر فلا يقوى على نصب معمولين * ولما كان التأخر مقتضياً لالغاء هذه الافعال
كان ابلغ كلياً ازداد . ولذلك يضعف إلفاؤها اذا توسطت ويقوّ اذا تأخرت *
وقد يُلغى هذه الافعال على ضعف اذا تقدّم معمول احد المتعولين عليها نحو متى نظن
زيد ذاهب . او مخبر عنه بجائزها نحو زيد اظن غلامه منطلقاً لامها حينئذ تكون كالمتوسطة *
فان كان معها ما له صدر الكلام نحو زيد ظننت فاضل ولعمرو قادم ظننت وجب الرفع
الغاء عند بعضهم وتعليقاً عند الآخرين * وإنما اقتصت هذه الافعال بجواز الالغاء
لضعفها اذ هي تتعلق بمضمون الجملة كما مرّ بخلاف افعال التحويل . وذلك مع
استقلال معمولها كلاماً بدونها لكونها مستنداً وخبراً بخلاف سائر الافعال التي تنصب
مفعولين . ومتى ألغيت كانت كالافعال اللازمة لا مفعول لها لفظاً ولا تقديرًا
وَأَسْتَعْمَلُوا نَحْوَ أَرَأَيْتَ مُفْرَكًا مِنْهُ وَقَالُوا هَبْكَ مِمَّا جَمَدًا

أي ان ما تصرف من افعال التلويح نحو رأى يجوز فيه كون الفاعل والمنفعل ضميرين
متصلين صاحبها واحد نحو أرا في مفرقا أي أرى نفسي . ومنه قول الشاعر
ولقد أرا في للرماح ذرية من عن يمين نارة وإمامي

وذلك لا يجوز في غيرها من الافعال فلا يقال ضربتني بضم التاء لان حكم الفاعل ان
يكون مؤثرا وحكم المنفعل ان يكون متأثرا وحكم المؤثر ان يهاجر المتأثر . فان عرض
اتحادهما في المعنى وجب تغايرهما في اللفظ بقدر الإمكان ولذلك يعدل الى النفس فيقال
ضربت نفسي بناء على ان المضاف ينتضي مغايرة المضاف اليه فتكون النفس كأنها غير
الضمير المضافة اليه وإن كانت في عينه في المعنى . وبهذا الاعتبار جاز ان يقال إياك
ضربت وما ضربت إلا إياك بفتح التاء فيها لتغاير الضميرين في الاتصال والانفصال
بخلاف المتصلين جميعا . وأما في هذه الافعال فلم يفتروا الى هذه المغايرة لان المنفعل
في الحقيقة انما هو مضمون الجملة لا المنصوب الاول الذي يكتفى عنه بالضمير * وإجازوا
هذا الاستعمال في عديم وقند أيضا لانهما قد وجد تحملوها عليها حمل النبط على النبط .

ومن الأول قول الشاعر

لقد كان لي عن ضربتين هدرتني وعمما الأفيق منها مفرح

أي عديم نفسي . ومن الثاني قول الآخر

ندمت على ما كان مني فقد ندي كما نديم المضيون حين بيع

وأما ما لا تصرف من الافعال المذكورة وهو نعلم وهب فذلك يمنع في الأول منه
ويجوز في الثاني . ومنه قول الشاعر

فبك آبن هديل نعلك أمانة وما المرء إلا عقد وموائنة

أي هب نفسك آبن هند

ويكتفي الكل ينصب الأول إذا اكتفى عن قيده بها بلي

أي ان جميع افعال هذا الباب من افعال التلويح وغيرها تكتفي بنصب المنفعل الاول
انما كانت تستغني عن قيده بالصيغة الجارية عليه من المنفعل الثاني نحو علمت المسئلة
ووجدت الضالة ورددت السائل وتركت الدار * وحيث تكون هذه الافعال كسائر
الافعال المتعدي الى واحد لان تعلقها يكون بنفس المنفعل مطلقا لا باعتبار صفة يتقيد
بها . فقامل

فصل

في ما ينصب ثلثة مفاعيل

وَفِي أَرَى أَعْلَمَ قَلَّ جَمَعًا نَصَبًا لِمُفْرَدٍ وَجُمْلَةٍ مَعًا
وَتَثْبُتُ الْجُمْلَةُ بَعْدَ النُّقْلِ عَلَى الَّذِي كَانَ لَهَا مِنْ قَبْلِ

اي ان أَرَى وأَعْلَم الداخلة عليهما همزة النقل يجتمع لها بواسطتها نصب المفرد وهو المفعول الاول والجملة المشتملة على المبتدأ وهو المفعول الثاني والخبر وهو المفعول الثالث لما علمت من تعدية همزة في ما مر. فيقال أَرَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا فَاضِلًا وَأَعْلَيْتُ خَالِدًا بَكْرًا أَقْدَمًا * ويبقى المفعول الثاني والمفعول الثالث على ما كانت لها قبل النقل من الالقاء والتعليق وغير ذلك. وعليه قول الشاعر

وَأَنْتَ أَرَأَيْتَ اللَّهُ أَمْنَعُ عَاصِمٍ وَأَرَأَيْتَ مُسْتَكْفًى وَأَسْعَجُ وَاصِمٍ

وقوله المبركة أَعْلَمْنَا اللَّهُ مع الأكابر * وكذلك قولك أَرَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا فَاضِلًا وَأَعْلَيْتُ خَالِدًا فِي الدَّارِ بِالرَّفْعِ فِي الْجَمْعِ * وأعلم ان الجملة المعلقة عنها تعد مسند المفعول الاول والثاني مع ما ينصب مفعولين. ومسند المفعول الثاني والثالث مع ما ينصب ثلثة مفاعيل كما رأيت * وكذلك جملة أَنَّ الْمُتَوَحَّجَةَ هَمَزَةٌ نَحْوُ عَلِمْتُ أَنَّ زَيْدًا فَاضِلًا وَأَعْلَيْتُ أَنَّ عَمْرًا مُنْطَلِقٌ. وذلك لان في حيز هاتين الجهتين ما يحتاج اليه المقام من المسند والمُسند اليه كما ترى

وَضَمْنُوا أَعْلَمَ نَبَأَ خَبْرًا أَخْبَرَ أَبْنَا فَجَرَّتْ كَمَا جَرَى
وَأَلْحَمَّتْ حَدَّثَ فِي الْمَقُولِ وَقِيلَ ذَاكَ أَخْصَرَ يَا تَعْبَهُوْلِ

اي انهم ضَمْنُوا نَبَأًا وما يليها معنى أَعْلَمَ فَاجْرَوْهَا مجرأ في العمل * وألحمن بعضهم حَدَّثَ حين لورودها في السماع وسنة قول الشاعر

أَوْ مَنَعْتُمْ مَا تُسْأَلُونَ فَمَنْ حَذَّرَ تَشْمُوْهُ لَكَ عَلَيْنَا الْوَلَاءُ

غير ان هذه الافعال لم تستع عن العرب الا بصيغة المجهول كما رأيت في قوله حَدَّرَ تَشْمُوْهُ.

وكذلك قول الآخر

نَيْبَتُهُمْ عَذَابًا بِالنَّارِ جَارَتْهُمْ وَهَلْ يُعَذَّبُ إِلَّا اللَّهُ بِالنَّارِ

وقول الآخر

وَحَبِثْتُ سَوْدَاءَ الْغَنِيمِ مَرِيضَةً فَأَقْبَلْتُ مِنْ أَهْلِ بَحْصَرٍ أَعُوذُهَا

وقول الآخر

وَمَا عَلَيْكَ إِذَا أَخْبَرْتَنِي دَرَنًا وَغَابَ بِعَالِكَ يَوْمًا أَنْ أَعُوذَنِي

وقول الآخر

وَأَتَيْتُ قِسْمًا وَلَمْ أَبْلُغْ كَمَا زَعَمُوا خَيْرَ أَهْلِ الْيَمَنِ

ولذلك قال أكثرهم أن هذا الاستعمال فيها مختص بهذه الصيغة والله أعلم

فصل

في جمود الفعل

وَالْفِعْلُ إِنْ كَانَ لِمَعْنَى وَرَدَا كَأَنْحَرَفَ فَهُوَ مِثْلُهُ قَدْ جَهَدَا
وَهُوَ لِذَاكَ عَامِلٌ إِذْ بَذَكَرُ مَقْدَمًا وَالْفِعْلُ فِيهِ يُحْتَمَرُ

أي أن الفعل إذا استعمل لمعنى من المعاني التي توضع لها الحروف كالنفي في ليس والترجي في عسى ونحو ذلك يعمد كالحرف فلا يتصرف كما لا يتصرف الحرف * ولكونه قد ضعف بالجمود وجب أن يكون مذكوراً مقدماً على معموله متصلاً به . فلا يُحْدَفُ ولا يُؤَخَّرُ ولا يُنْصَلُ لانه لا يتوهم مع ذلك على العمل لضعفه بخلاف الفعل المتصرف كما علمت في الأحكام المكتبة

وَمِنْهُ مَا لَهُ أَتَّجَمِدُ يَلْزَمُ حَكِيمٌ وَالسَّمَاعُ فِيهِ يُرْسَمُ
وَمِنْهُ بِالْعَكْسِ لِكَوْنِ السَّبَبِ مَفَارِقًا كَأَفْعَلَ الشَّعْبِ

أي أن من الفعل الجامد ما يكون جموده لازماً كاتفعال المدح والذم ونحوها وذلك للزوم سببه الذي هو نفعته معنى الحرف . وهو سماعي لا يقاس عليه * ومنه ما يعرض عليه الجمود كفعل التعجب فلا يكون لازماً له لعروض سببه الذي هو استعماله في هذه الصورة بمعنى الحرف فتخرج عنها عاد إلى التصرف . وهو يقاس كاستعلم * وأعلم أن الحرف الذي يعمد الفعل لشبهه به قد يكون موجوداً كما في عسى فانها قد اشبهت لفعل . وقد يكون

مقدراً كما في افعال التعجب فانه قد اشبه حرفاً مقدراً كانت يستحق الوضع فلم يوضع
استغناء عنه بالفعال المذكور * فيكون الجود في الفعل نظير البناء في الاسم من جميع
الجهات . فتأمل

فصل

في افعال المدح والذم

تُسَبِّحُ مَدْحًا جَدًّا وَنِعْمًا وَهَضَّاءٌ يَشْنَ وَسَاءَ ذَمًّا
وَذَا لِحَبِّ فَاعِلٍ وَمَا يَلِي فَاعِلُهُ ذَا اللَّامِ لِلْجِنْسِ أَجْعَلْ
فَإِنْ يَفُتْ ذُو اللَّامِ فَالْمُضَافُ لَهُ وَيَذْكُرُ الْفَخْصُوصُ خَتَمَ الْمَسْئَلَةِ
كَجَبَّذَا زَيْدٌ وَيَشْنَ الدَّارُ أَوْ يَشْنَ دَارُ الظَّالِمِينَ النَّارُ

اي ان حبذا ونعم تسبتان المدح ويشن وساء تسبتان الذم . وان ذا الاشارة فاعل لحب
المضلة بها . واما ما يليها وهو نفع ويشن وساء فاعل فاعله مصحوب ال الجسمية . فان
لم يكن فالمضاف اليه . ويذكر الفخصوص بالمدح او الذم اخيراً بعد كل ذلك . فيقال
حبذا زيد . ويشن الدار النار . او يشن دار الظالمين النار . وقد يكون فاعل نعم وما
يليهام مضافاً الى المضاف الى مصحوب ال نحو نفع غلام سيد العشير زيد وعليه قول الشاعر
فِينَعَمَ أَمِنْ أَخْتِ النُّومِ غَيْرَ مَكْدُوبٍ زُمْرٍ حَسَامٍ مَفْرَدٌ مِنْ حَائِلٍ

واختلفت النحاة في حقيقة الثلاث الأول . والجمهور على ان حبذا جملة فعلية كما مر . وهو
مذهب سيدي . ونعم ويشن فعلان بدليل اتصال ناء التانيث الساكنة بها نحو نعتت
المرأة فاطمة . وعليه قول الشاعر

نِعِمْتُ جَزَاءَ الْمُتَيْنِ الْحَنَّةِ دَارُ الْأَمَانِ وَالْمَنَى وَالْمَنَى

واما ما شيع من نحو قول بعضهم نفع العير على يشن العير فمحمول على تقدير محذوف اي
على غير مقول فيه يشن العير . وهو مذهب البصريين * واما ساء فالظاهر انه لا خلاف
في فعليتها * واختلفوا في ال الداخلة على فاعل نعم واخניהا على انحاء شتى . ولا يصح
انها لشمول الجنس حقيقة فينع المدح او الذم على الجنس برمتيه ثم يخص بعض افراده .

فيكون المخصوص قد ملح أو دُم أو لا على سبيل الإجمال لانه واحد من افراد ذلك الجنس. وثانياً على سبيل التفصيل لانه قد خص بالذکر ولذلك يقال له المخصوص * وهو الوجه المختار عند جمهور النحاة

وَجُمْلَةُ الْفِعْلِ هُنَا فِي الْأَشْهَرِ تَخْبِيرٌ عَنْ مَخْصُوصِهِ الْمَوْخَرِ

اي ان الجملة الفعلية وفي جملة خبرها وأخواتها تخبر بها عن المخصوص على انه مبتدأ مؤخر. والرباط بينهما الاشارة في الأولى والعموم المستفاد من لام الجنس في أخواتها كما مر في باب المبتدأ. وهذا هو الأشهر في اعراب هذه المسئلة وهو مذمب سبويدي وعليه أكثر النحاة

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ حَبْدًا تَقْدَمُ حَمًا وَلَنْظًا وَاحِدًا تَلْتَزِمُ وَغَيْرَهَا كَالْفِعْلِ مُطْلَقًا جَرَى مَعَ ظَاهِرٍ وَهُوَ يَدٌ قَدْ أُخِرَا

اي ان حَبْدًا يجب تقديمها على المخصوص فلا يقال زيد حَبْدًا وتلزم لنظراً واحداً مع الجميع فيقال حَبْدًا زيد وحَبْدًا هند وحَبْدًا الرجلان وحَبْدًا المرأتان وحَبْدًا المؤمنون وحَبْدًا المؤمنات. وذلك لانها قد جرت مجرى المثل والامثال لا تغير عن مواردها. وأما غيرها فيجري مجرى الفعل مطلقاً مع فاعله الظاهر. فيقال نعم الرجل زيد ونعمت المرأة هند ويسمى الرجلان صاحبك ويسمى المرأتان جارناك وساء القوم بنو فلان وساءت البحاري الزينات. ويجوز ترك الناء لان هذه الافعال لها اشبهت الحروف بجمودها لم يجب إلحاق العلامة. واجازوا تأخيرها مع فاعلها عن المخصوص فيقال زيد نعم الرجل وأخواتك نعم الرجلان ولم تجزأ. وحينئذ يجوز دخول النواصب على المخصوص نحو كان زيد نعم الرجل وعليه قول الشاعر

إذا أرسلوني عند تعذر حاجتي أمارس فيها كُتَيْبَ نَعَمِ الْمَارِسِ

ومن هذا النيل قول الآخر

إِنَّ أَيْنَ عَبْدِ اللَّهِ نَعَمَ أَخُو النَّسِ وَأَيْنَ الْعَشِيرَةِ

وهكذا يقال ظننت زيدا نعم الصديق وما أشبه ذلك

وَقَدْ تَوَبُّ مَعَهُ عَنْ ذِي اللَّامِ مَا مَعْرِفَةٌ تَمَّتْ كَيْشَ مَا هَبَا وَاسْتَعْمِلْتَ وَصَلًا كَذَا الَّذِي وَمَنْ حَيْثُ بِهِنَ الْخَيْسُ مَعْنَى يَخْضُنَ

اي ان ما ذكرنا سوى هذا قد تقوم معه ما التي في معرفة تامة بمعنى الشيء مقام ذي اللام الجنسية فتكون فاعلاً له نحو شئ ما ما اي الشيء ها * وقد استعملنا بعض النحاة موصولة في هذا المقام فقدر الصلة والعائد اي شئ ما تذكراً ها * وكذلك استعمل بعضهم الذي وتمت الموصولة مع ذكر الصلة نحو نعم الذي بزار زيد وساء من بقصد عمرو وكل ذلك يتأتى عند قصد الجنس بهذه الموصولات بناءً على انها لما افادت العموم اشبهت المتصرف باللام الجنسية فصح اسناد هذه الافعال اليها . فان قصد بهن العهد امتنعت المسئلة

وَأَضْمَرُوا فَاعِلَهُ مُبَيَّنًا وَالظَّاهِرُ التَّمْيِيزُ مَعَهُ جُوزًا
كَيْفَ رَبْعًا دَارَنَا وَشَيْءَ مَا تَجَدَّ وَنَعْمَ الْجَارُ جَارًا مِنْ حَقِّ

اي انهم اجازوا ايضاً ان يكون فاعل غير هذا ضميراً مستتراً مبيناً بتكرره تنصراً كما هو شأن التمييز . وهي إما اسم جنس نحو نعم ربعا دارنا . او ما التكررة التي بمعنى شيء نحو شئ ما تجدد . والتقدير فيها نعم هو ربعا اي نعم الربع ربعا . وشئ هو شيئاً اي شئ الشيء شيئاً * و اجاز قوم ان يجمع بين التمييز والفاعل الظاهر تأكيداً له . والغالب فيه ان يكون مقدماً على المخصوص نحو نعم الجار جارا من حق . وقد يكون مؤخرًا عنه كما في قول الشاعر

تَرَوُذَ مِثْلَ زَادِ اَيْكَ قَيْسٍ قَيْمَ الزَّادِ زَادَ اَيْكَ زَادَا

واعلم ان ما الواقعة بعد نعم وشئ اذا تلاها فعل نحو نعم ما صنعتك كانت ناقصة اي موصولة او معرفة تامة اي غير منفردة الى ما يتم معناها . وجبئذ يكون الفعل صلة للموصولة او صفة للمخصوص محذوف مع التامة . فيكون التقدير في المثال مع الاولى نعم الذي صنعتك هذا . ومع الثانية نعم الشيء شيء صنعتك * وحينما وقعت تكون المعرفة منها فاعلاً والتكررة تمييزاً على الاصح * والواقعة بعد نعم مطلقاً يجوز ان تدغم في ميم ميم نعم فتكسر عينها لالتقاء الساكنين نحو فمياً هي ونعماً بعظكم * وقد يتقدم نعيماً اسم موصوف بها في المعنى ولا يليها شيء فتقدم ما من لفظه وقدر المخصوص ضميراً له نحو صنعتك محمداً نعيماً اي محمداً نعم الحق هو * وللنحاة في هذا المقام خمسة عشر قولاً اقتصرنا منها على ما ذكرناه وهو المختار

وَبَقِيَ التَّمْيِيزُ بَعْدَ حَيْدًا رَافِعَ إِبْهَامٍ لِمَا مَرَّ أَخَذَى

أي أن التمييز يقع أيضاً بعد حيداً رافعاً ما في اسم الإشارة من الإبهام كما يكون مع غيره من أسماء الاجتناس والموصولات وغير ذلك مما مر في هذا الباب * وهو يكون ثارة قبل

المخصوص نحو حيداً رجلاً زيداً وعليه قول الشاعر

أَلَا حَيْدًا قَوْمًا سَلِمَ فَنَاهِمٌ وَقَوَّاءُ نَوَاصِيَا بِالْإِعَانَةِ وَالصَّبْرِ

وثارة بعده نحو حيداً زيداً رجلاً وعليه قول الآخر

حَيْدًا الصَّبْرُ شَيْئَةً لَأَمْرِي رَا مَرَّ مَبَارَةً مُوَلِّعٍ بِالْمَغَالِبِ

واعلم أن هذا الإبهام هو المنصير في فاعل هذا الباب. وذلك ليكون المدح أو الذم على وجه العموم ثم على وجه المخصوص انقصد المبالغة. ولكون الإيضاح بعد الإبهام أوقع في

النفس لانه من فعل الموصول بعد الطلب. ولذلك وقع فيه كل ما رأيت من الأسماء ظاهراً ومضمراً * غير أن حباً قد يجعل المدح فاعلاً لما كان اسم الإشارة وقد يجزئ

بآء زائدة تشبيهاً له بفعل الأمر في التعجب. وحيداً يجوز فيها ضم الحاء مثلاً من الباء لأن أصلها حبب بضم الباء الأولى أي صار محبوباً. فيقال حبب زيداً وحبب بريد

بفتح الحاء وضمها فيها. وقد روي بالوجهين قول الشاعر

فَقَتَلْتُ أَقْتُلُوهَا عَنْكُمْ بِزَاجِهَا وَحَبَّبْتُهَا مَقْتُولَةً حَيْثُ نَقَلْتُ

وقد تدخل لا على حيداً فتكون كَيْسَ في إفادة الذم كقولهم

أَلَا حَيْدًا عَادِي فِي الْمَوِي وَلَا حَيْدًا الْجَاهِلُ الْعَاذِلُ

وكل ذلك لا يأتي في اختراعها من أفعال هذا الباب * واعلم أن التمييز الواقع بعد جميع هذه الأفعال قد يجزئ من كقول الشاعر

يَا حَيْدًا جَيْلَ الرِّيَانِ مِنْ جَيْلٍ وَحَيْدًا سَاكِنَ الرِّيَانِ مَنْ كَانَا

وقول الآخر

نَجْمَةٌ فَلَمْ يَبْدُلْ سَوَاءَ فِيمَ الْمَرْءِ مِنْ رَجُلٍ يَهَامِي

وقس على ذلك في شئ وساء

وَالْحَقُّوْا يَا لِبَابٍ فِعْلًا كَسْبَلُ يَا لَوْضِعٍ أَوْ مَحَبَّةٍ لَا نَحْوَ جَهْلُ

وَهَوْلَةٍ فِي كُلِّ مَالَةٍ أَقْنَفِي مُطَرِّدًا لِحَسَنِ الْخُلُقِ الْوَقَا

أي أنهم الحقوا بهذا الباب في إنشاء المدح أو الذم ما كان من الأفعال كسئل في كونه
ثلاثياً مضموم العين لأنه بدل على الغرائز التي تسحق المدح أو الذم. فإن كانت مفتوح
العين كعرف أو مكسور ما كجعل حول الله الضم يلتحق بالغرائز ويصير قاصراً كنعيم
ويش. فإن كان أجوف أو مضاعفاً قد رغبوا الضم. ويجوز في المضاعف النقل كما مر.
وهو يستعمل استعمال هذه الأفعال في جميع أحكامها مطلقاً فيقال حسن الخلق الوفاء
وجعل الرجل زيداً وخيت غلام التوم عمرو وهم جراً. غير أنه يضمن معنى التعجب
فيكون المعنى ما أحسن الوفاء واجعل زيداً واخبت عمراً. ولذلك جاز تجريد فاعله
من اللام نحو حسن أولئك رفيقاً وكثرت كلمة تخرج من أفواههم. وكل ذلك من
نواذر الاستعمال

فصل

في أفعال التعجب

وَأَسْتَعْمَلُوا أَفْعَلَ لِلتَّعْجِبِ مِنْ وَصْفٍ فَاعِلٍ خَفِيَ السَّبَبُ
مِنْ ذِي ثَلَاثٍ مُثَبِّتٍ صُرِفَ لَا أَفْعَلَ وَصْفٍ ثُمَّ مِمَّا قُضِيَ لَا

أي أنهم استعملوا فعلاً على وزن أفعل للتعجب من صفة فاعل قد خفي سببها لتسحق
التعجب منها. ولذلك يقال إذا ظهر السبب بطل التعجب. وإنما قيدوه بكونه من صفة
الفاعل لأنه لو كان من صفة المفعول نحو ما ضرب زيداً تعجباً من مضروبته لكان
يلبس بكونه من الضارية. وبشروط في الفعل الذي ثبت منه هذه الصفة أن يكون
ثلاثياً مجرداً مثبتاً منصرفاً لا يأتي الموصوف منه على وزن أفعل. ولا يكون ثانياً بفعل
التفاضل كما سئرى. فلا تثنى من غير الفعل الأشدوداً كقولهم ما أرجله مثبناً من
الرجولية إذ لا فعل له. ولا من الفعل الرباعي لأنها تؤدي إلى حذف بعض الأصول.
ولا من مزيد الثلاثي الثلاثنوت الدلالة على المعنى المقصود بالزيادة عند حذفها. ولا
من المثني سواء كان ثانياً لازماً نحو ما عالج بالدواء أم عارضاً نحو ما تجل زيداً لثلاث يلبس
المثني بالثبوت. ولا من الجامد لأن التصرف في ما لا يتصرف تنقض لوضعه. ولا مما
الوصف منه على أفعل كالحمر ونحوه لأن أكثر هذه الأفعال تستعمل مزيدة فاطفئوا منعة
فيها طرداً للباب. ولا من الأفعال الناقصة لأنه لا يمكن نظيرها إلى نصب المفعول به.

ولا ما لا تنصل فيه لواحد على غيره نحو مات اذ لا مزية فيه لفاعل على آخر حتى
يتعجب منه

وَذَاكَ مَاضٍ بَعْدَ مَا يُسْتَعْدَمُ نَاصِبٌ مَفْعُولٌ بِهِ لَا يَهْمُ

اي ان افعال المذكور يستعمل بعد ما التعجبية بلفظ الماضي ناصباً مفعولاً به غير مهم
معرفة نحو ما أحسن زيداً . او نكرة مخففة نحو ما أسعد رجلاً يخاف الله . فان كان نكرة
مبهمة لم يصح التعجب منه فلا يقال ما أحسن رجلاً لعدم الفائدة * واعلم ان الفاعل اتفقوا
على اسمية ما يعود الضمير عليها من افعال . وعلى الابتداء بها لتجردها عن العوامل
اللفظية . لكنهم اختلفوا في حقيقتها واختار انها نكرة تامة بمعنى شيء والحجة بعدها خبر .
وانما ساء الابتداء بها لتضمنها معنى التعجب وقيل لانها في تقدير الموصوفة اذ المعنى شيء
عظيم أحسن زيداً . وهو مذهب سيبويه وجمهور البصريين

وَدُونِ مَا يَجْعَلُ أَفْعَلُ أَمْرًا يَلِيهِ فَاعِلٌ يَسَاءُ جُرًّا

فَقِيلَ مَا أَكْرَمَ عَبْدَ الدَّارِ وَقِيلَ أَكْرَمَ يَنِي نِزَارَ

اي ان افعال التعجب بصيغة الماضي يجعل افعال بصيغة الامر مجرداً عن ما التعجبية فليد
التعجب منه فاعلاً له مجروراً بالباء لتنفاد مرفوعاً بالفاعلية محلاً . وعلى ذلك يقال في
مثال الماضي ما أكترم عبد الدار وفي مثال الامر أكترم بني نزار وما اشبه ذلك .
ومدلول كليهما واحد في انشاء التعجب * واعلم ان الفاعل اختلفوا في معنى افعال الامر
ومحل المجرور بعده على اقوال اشهرها ان لفظ لفظ الامر ومعناه معنى افعال الذم
بصفة الماضي والتعجب منه فاعل له زيدت عليه الباء ليصير على صورة المفعول به المجرور
بالحرف كأمرو بزيد لان فاعل الامر لا يسوغ ان يكون ظاهراً فيكون في محل الرفع
بالفاعلية * وبهذا الاعتبار جاز حذفه في نحو أسعج بهم وأبصر وإن كان فاعلاً لان زيادة
حرف الجر قد كسفت صورة النقلة فجاز فيه ما جاز فيها * وهذا المذهب هو مذهب
سيبويه وجمهور البصريين وهو المختار عند جمهور النحاة

وَمَا أَتَى تَعْجِيْوًا مِنْ مَصْدَرٍ لَهُ بِمَا لَشَرْطِهِ لَمْ يُتَكَبَّرْ

كَمَا أَشَدَّ صَفْرَةَ الْبَهَارِ وَقَدْ كَانَتْ عَظِيمًا بِأَحْتِرَامِ الْبَحَارِ

أي إن ما لا يقبل بناء فعل التعجب منه مما لم يستكمل الشروط المذكورة أننا نجعل
التعجب من مصدره مبتدأ له فعل ما يصح التعجب منه كأشد ونحوه. غير أن المصدر
يكون صريحاً في غير الثلاثي وفي ما وصفه على أفعل والنعل الناقص على الأصح. وغير
صريح في المنفي والمجهول. فيقال ما أشد انطلاقة وأعظم سواقة وأكثر كونه محسناً.
وما أشد ما ضربت وأقل أن لا يزورنا. وقس عليه صيغة الأمر كأشد بسواده وهلم
جرأ. وأما الجاء فلا يبنأ في شيء من ذلك إذ لا مصدر له

وَشَدَّ فِيهِ نَحْوُ مَا أَخَصَرَهُ وَأَحْمَقَ الْقَوْمَ وَمَا أَشْهَرَهُ
فَإِنْ يَكُ الْمَفْعُولُ لَيْسَ بِلَيْسٍ كَمَا أَجَنُّ الْعَبْدُ فَاتَمَعَهُ وَقَسَّ

أي أنه قد شد في هذا الباب الناطق مسبوغة من العرب كنولهم ما أخصر كلامه ما فوق
الثلاثي. وما أحقق القوم ما وصفه على أفعل. وما أشهر زينا ما هو معنى المفعول وغير
ذلك. وكله يسمع ولا يقاس عليه إلا ما كان المفعول الذي لا يلبس بالفاعل نحو ما أجند
فسمع منه ما ورد ويقاس عليه. وهو يكون غالباً في ما لزم البناء للمجهول كجن وضم
ونحوها لا مقصوراً عليه خلافاً لبعضهم لأن مدار الأمر في على امن اللبس فحينما اشلى
المختلور صحت المسئلة

وَأَسْتَعْدَمُوا لِلصِّغَتَيْنِ فَعَلًا مِنْ صَالِحٍ ضَمُّ وَلَوْ مَحْوَلًا

أي أنهم استعملوا للصيغتين المستعملتين للتعجب وما ما أفعله وأفعل به صيغة فعل
المستعمل في المدح والذم مضموم العين بالاصالة كحسن أو بالتحويل كعلم على ما عرفت
هناك * وذلك بشرط أن يكون صالحاً لبناء التعجب منه كما رأيت فيقال حسن زيد
وحسن يزيد أي ما أحسن وأحسن به. وكذلك علم زيد وجهل عمرو ونحو ذلك.
ومنه قول الشاعر

إِنْ أَمَرْتُ رَهْطَهُ بِالشَّامِ مَنَزَلَهُ
يُرْمَلُ بَيْنَ جَارِ شَدَّ مَا اغْتَرَبَا
أي ما أشد اغترابه. وقس عليه الأمر

وَأَعْلَمُ بِأَنْ أَفْعَلَ التَّنْصِيلُ
فَصَغُرُوا حِمْلًا عَلَيْهِ أَفْعَلًا
بني كذا الباب بالتنصیل
لشبه بينهما قد عدلاً

أي ان أفعَل التفضيل يُبنى ما بُنِيَ منه فعل التعجب مستوفياً جميع شروطه بالتفصيل .
 فكل ما يرد للتعجب يرد للتفضيل قياماً وشذوذاً وكل ما يتبع في ذاك يتبع في هذا .
 فيقال هو أكبر من أخيه ولا يقال أمر منه ونحو ذلك ما لا ينطبق على حكمه إلا ما شذَّ
 كقولهم هو أرَجَل من فلان وأشهر من القمر وأعطى الدرهم وأحدث من هبة وغير
 ذلك * ويتوصل إلى التفضيل ما لم يستجمع الشروط كما يتوصل إلى التعجب مبرزاً
 بمصدره فيقال هو أكثر افتخاراً وأشد سيرةً ونحو ذلك * ولما كان بين البابين هذه
 المشاركة أجازوا تصغير أفعَل التعجب حملاً على أفعَل التفضيل لما بينهما من المشابهة كما
 حملوا أفعَل التفضيل عليه في عدم التصرف . وعلى ذلك قول الشاعر
 يا ما أتمتع غزلاً تأسدت لنا من مؤلّياً تكثر الضال والسمير
 قيل ولم يسمع من العرب تصغيره إلا في أحسن وألج ولكن النجاة فأسوة عليها * وإما
 أفعَل الأمر فلا تصغير فيه لعدم مشاركته لأفعَل التفضيل في الصيغة فلا وجه لحمله عليه

فصل

في اعراب الفعل وبنائه

وَالْفِعْلُ إِذَا أَشْبَهَ الْأَسْمَاءَ أُعْرِبَ مَا كَمْ يُصَادِفُ لِبَنَاءِ سَيِّئاً

أي ان الفعل إذا اشبه الاسم يُعرب حملاً عليه ما لم يعارضه سبب للبناء فيبنى كما سيجي .
 وهذا التقية إنما يقع بين المضارع واسم الناعل . وهو يكون بينهما من جهة اللفظ والمعنى
 المتفقين فيها . أما من جهة اللفظ فلا بد يجري عليه في عدد الحروف والحركات والسكنات
 كما بين بضرب وضارب . وأما من جهة المعنى فلا بد كل واحد منهما يأتي بمعنى الحال أو
 الاستقبال . قال الشاطبي وهذا التوجيه أحسن ما سمعت وذلك لسلامته من الطعن
 فيه بخلاف غيره * وباعتبار هذه المشابهة يُبنى هذا الفعل مضارعاً اسمه مشابهاً * وقد
 وقد تحصل ما ذكر من أحكام الأسماء والأفعال ان الاسم إذا اشبه الفعل امتنع من
 الصرف وإذا اشبه الحرف بُني . والفعل إذا اشبه الاسم أعرب وإذا اشبه الحرف جدد .
 بخلاف الحرف فإنه إذا اشبه الاسم مثل نعم الجارية في عدم افتقارها إلى غيرها لا يُعرب
 لعدم توارده المعاني التركيبية عليه . وإذا اشبه الفعل مثل إن التوكيدة كما سيجي في بابها
 لا يتصرف إذا دلالة فيه على التحدث والزمان

فَأَعْرَبُوا مُضَارِعًا لَمْ يَصِلِ نُونُ النِّسَاءِ أَوْ نُونُ تَوْكِيدٍ تَلِي
وَمَعَهُمَا يَنْفِي عُرُوضًا إِذْ هُمَا لِلْفِعْلِ بِالْيُعْدِ عَنِ اسْمٍ حَكَمًا

أي يكون الفعل المشبه للاسم يُعْرَبُ ما لم يعادف سبباً للبناء اعراباً الفعل المضارع الذي لم يتصل بنون النماء أو نون التوكيد . لأنه ان اتصل باحداها عرض عليه البناء مع الاولى على السكون نحو يَضْرِبُ ومن الثانية على النسخ نحو لا تَضْرِبُ . وذلك لانها من خصائص الافعال فيبعد معها عن شبه الاسم ومن ثم يرجع الى البناء الذي هو الاصل فيه . وهذا هو المذهب الصحيح المختار * غير ان بناءه مع نون التوكيد مشروط بمباشرتها له كما رأيت . فان لم تباشره لفظاً نحو لا تَضْرِبَانِ او تنذر انحو لا تَضْرِبُ مضي على اعرابه لانها حينئذ يعزل عنه ففكون ككون الرقع الواقعة هناك * واعلم ان الفاعل المتذر انما يكون في فعل جماعه الذكور وهو الواو وفعل المؤنثه المخاطبة وهو الياء فانها تَحذفان في اللفظ لالتقاء الساكنين وينفي اعتبارهما في التثنية لان المحذوف لعلته كالثابت

وَحَكَمُهُ الرُّفْعُ إِذَا تَجَرَّدَا مِنْ عَامِلٍ لَفْظًا كَمَا فِي الْمُبْتَدَأِ
وَالنَّصْبُ وَالتَّجْزِئُ بِعَامِلٍ وَلَا خَفَضَ كَمَا الْإِسْمُ مِنَ التَّجْزِئِ خَلَا

أي ان حكم الفعل المضارع ان يكون مرفوعاً اذا كان مجرداً عن العوامل اللفظية نحو زيد يضرب كما ان المبتدأ يرفع لذلك فيكون رافعة التجزئ . وهو مذهب الكوفيين وعليه جمهور النحاة * فان لم يكن مجرداً تحكمه النصب او التجزئ بالعامل الذي يدخل عليه من النواصب او المحوالم نحو لن يقوم زيد ولم يتم عمرو . ولا خفض فيه كما لا جزم في الاسم للمعادلة بينهما بان كل واحد منهما قد اختص بشيء ومنع من شيء كصاحبه

وَعَاقِبُ الْمُعْرَبِ حَيْثُ تَجَرَّى مَاضٍ تَحْرُكُهُ دُونَ الْأَمْرِ
وَالْكُلُّ مِنْ هَذَيْنِ لَأَرُمُ الْيَا إِذْ لَيْسَ لِلْإِعْرَابِ مَوْضِعٌ هُنَا

أي انهم جعلوا آخر الفعل الماضي مخراً كالانه يعاقب المعرب وهو الاسم والفعل المضارع . فانه يقع موقعهما في الخبر والحال والنعته . ويقع موقع المضارع في الصلة والشرط . بخلاف الامر فانه ليس في شيء من ذلك فجعلوه ساكناً * وكل واحد من الماضي والامر

سني بناء لازماً اذ لا وجه لاعرابه كما في المضارع فلا موضع فيه للإعراب . وهذا من
مذهب جمهور البصريين وعليه جمهور النحاة

وَكُلُّ فِعْلٍ حَيْثُمَا بِهِ أَفْتَرَنَ ضَمِيرُ رَفَعٍ مُنْتَحِرٌ سَكَنُ
أَوْ لَيْتَ نَاسِبُهُ لِكَيْ يَصْحَ أَوْ نُونٌ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٌ فُتُوحٌ

أي ان كل واحد من هذه الافعال متى اتصل به ضمير رفع منتحر سكن آخره معه فرار
من نون اربع حركات في نحو ضَرَبْتَ وانطَلَقْتَ لان الضمير المتصل بهما يتجسس كالجزء
منه وم يكرهون اجتماع اربع حركات في كلمة واحدة او ما هو بمنزلة لها . ثم حيل على ذلك
ما لا يجمع فيه كأَضْرَبْتَ طَرَدَا للباب وهو المشهور * فان كان الضمير حرف لين
ناسبه النعل في الحركة فيضم آخره قبل الواو نحو ضَرَبُوا ويُفتح قبل الالف نحو يَضْرِبَانِ
ويكسر قبل الباء نحو اضربني لنلا يلزم قلبه في بعض الصور * وكل ما لحقته نون التوكيد
مباشرة له يفتح آخره معها تلاً تَضْرِبَنَّ واذمِنَّ ونحوها . فان فصل بينهما كما مر بقي آخره
على حكمه قبل التوكيد ولو كان الناصل محذوفاً فيقال لا تَضْرِبَنَّ يا قوم بضم الباء ولا
تذمِنَّ يا هند بكسرهما

وَالْأَمْرُ كَالْمُضَارِعِ الَّذِي جُرِمَ فِي حَذْفِ حَرْفٍ عَلَيْهِ يِهِ خُتِمَ
كَذَلِكَ حَذْفُ النُّونِ فِي نَحْوِ أَفْعَلُوا وَكُلُّهُ عَلَى الْبِنَاءِ يُجْمَلُ

أي ان فعل الامر يجري كالمضارع المجزوم في حذف حرف العلة الذي يختتم به فيقال
ادْعُ واخْشِ وارمِ بحذف الواو والالف والياء كما يقال لا تدْعُ ولا تخْشِ ولا ترمِ *
وكذلك يجازيه أيضاً في حذف النون من الافعال الخمسة نحو اضربا واذمبوا وقومي .
غير ان هذا الحذف كله يجمل على البناء في الاصح بخلاف الحذف في المضارع فانه على
سبيل الإعراب كما علمت

فصل

في شبه النعل وإعماله

وَمَصْدَرٌ بِخِلْفِهِ فِعْلٌ يَأْتِ أَوْ أُخْتِمَا مَا الْمَصْدَرِيَّةُ أَفْتَرَنَ

يَعْمَلُ مَا لِفَعْلِهِ مِنَ الْعَمَلِ أَضِيفَ أَوْ نُونٌ أَوْ حُلٌّ بِأَلٍ

أي ان المصدر الذي يصح ان يحمل محلة الفعل المنفرد بأن او ما المصدريتين بعمل عمل فعله رفعاً ونصباً . وذلك نحو عجمت من ضربك زيتاً . فانه يصح ان يقال مكانه عجمت من أن ضربت زيتاً اذا أريد الماخض . ومن أن تضربت زيتاً اذا أريد المتفيل . وما تضربت زيتاً اذا أريد الحال في المشهور أو مطلق الزمان في قول * وهو يعمل مضافاً كما رأيت . او مفرداً متوفاً كقول الشاعر

فلولا رجاء النصر منك ورهة عفتك قد صاروا لنا كالمراد

او محلى بأل كقول الآخر

ضعيف اليصاية اعداءه بخال اليرار براخي الأجل

غير ان المضاف أكثر اعمالاً من غيره لان في الاضافة معنى الاسناد فتفترية من الفعل . وإعمال المتن أكثر من اعمال المحلى بأل لانه مكرراً كالتعليل . وإعمال المحلى بأل ضعيف لبعده عن مشابهة الفعل * . واعلم ان المصدر يعمل على الفعل لخلوله بمحله لا لشبهه به لانه اصل له ولذلك لا يشترط له زمان . فتكون المشابهة مسوقة لخلوله بمحل الفعل لاعلة لهما * . وإنما قيدوا العمل بالمعاقبة المذكورة بينهما احترازاً من الواقع منهولاً مطلقاً فانه لا يعمل اتفاقاً مع ذكر فعله نحو ضربت ضرباً زيتاً لانه لا يجوز افعال الضعيف مع وجود النوني * . وأما نحو ضربت ضرباً الأمير اللص فعلى تأويل ضربته ضرباً مثل ضرب الأمير اللص فيكون المنعول المطلق محذوفاً والعامل هو المصدر المشبه به * . فان لم يذكر النعل معه نحو ضرباً زيتاً فالخيار ان العمل للمصدر بالنيابة عن الفعل المحذوف وهو مذهب سيبويه * . ولا يجوز تقديم معول المصدر عليه لانه في تأويل الصلة ما لم يكن المعول ظرفاً نحو قلنا بلغ معه السعي ولا تأخذكم بهما رأفة لهما عدم من التوسع في الظروف . او يكن المصدر بدلاً من الفعل نحو عبد الله ضرباً لانه حينئذ يعنى الفعل وحده * . ويدخل تحت أن المصدرية أن الخففة من التثنية نحو علمت ضربك زيتاً أي علمت أن قد ضربت زيتاً . وهي قد تضمنت كما في المثال لان تلك لا تقع بعد العلم كما سبق

وَعَمَلُ الْمُضَافِ بَعْدَ جَرِّ مَا يَلِيهِ بِالذَّيِّ أَقْتَضَاهُ ثَمَامًا

أي ان المصدر المضاف يجزى بما أضيف اليه لنظاً ثم يتم عمله بما اقتضاه من رفع او

نفس إذا اقتضى شيئاً من ذلك * وهو إما أن يُضاف إلى الفاعل ويُذكر المفعول بعده نحو عَجِبْتُ من انشاد زيد شعراً * وإما أن يُضاف إلى المفعول ويُذكر الفاعل بعده نحو عَجِبْتُ انشاد الشعر زيد * وإما أن يُضاف إلى أحدهما ولا يُذكر شيء بعده نحو عَجِبْتُ انشاد زيد أو انشاد الشعر * وقد يُضاف إلى الظرف فيأتي بعده المرفوع والمنصوب كالمثون نحو عَجِبْتُ انشاد الليل زيد شعراً . ولك أن تحذف بعده الناعل أو المفعول أو كليهما وهذا الأخير هو الأكثر في الاستعمال

وَأَعْمِلَ اسْمٌ مَصْدَرٍ غَيْرُ عَلَمٍ كَمَصْدَرٍ مِمَّا لَشَرْطِهِ أُسْتَمْتَمَ

أي أنه قد ورد إعمال اسم المصدر الذي ليس بعلم على المصدر إذا كان مستوفياً لشرطه المذكور ومنه قول الشاعر

أَكْثَرًا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَمِي وَبَعْدَ عَقْلَانِكَ الْيَتِيمَ الرِّبَاعِي

وهو مذهب الكوفيين والبغداديين وعليه الأكثرون * وأما العلم منه كنجار وبرة فلا يعمل بالاتفاق أشد بعد عن النعل * وأعلم أن اسم المصدر المذكور هو ما دل على معنى المصدر وخالفه بخلافه ونظراً وتقديراً دون عوض من بعض ما في فعله كالعطاء . فإنه قد خلا من حمزة أعطى أيضاً وتقديراً ولم يعوض عنها شيء * وأما ما لم يحل مطلقاً كالإعطاء . أو خلا لفظاً فقط كالتيال المنذرة فيه أَلِفٌ قَاتِلٌ . أو عوض فيه عن المحذوف كالعدة المعوض فيها بالثناء عن أو وعد المحذوفة فهو مصدر * وإخيل في المبي لغير المتعاطلة كالمراجع والأظهر أنه مصدر وهو اختبار أكثر المحققين . فإن كان للمتعاطلة كالمراجعة فهو مصدر بالاتفاق * وأما الترق المعنوي بين المصدر واسم فهو أن المصدر يدل على الحدث بنفسه واسم المصدر يدل على الحدث بواسطة المصدر . فمدلول المصدر هو معنى الحدث ومدلول اسم المصدر هو لفظ المصدر . فيكون مدلول الإعطاء هو معنى الحدث ومدلول العطاء هو لفظ الإعطاء . وعلى ذلك يجري معه مجرى اسم الفعل مع الفعل المسمى به كاسترى

وَرَدَّ مَحْدُودٌ بِعَكْسِ الْفِعْلِ كَصَرَبَةٍ حِفْظًا لِحَقِّ الْحَمْلِ

أي أنهم منعوا عمل المصدر المحدود وهو ما دل على المرة كصربة حفظاً لحق حمل على الفعل لأنه إنما يعمل عند موافقته . وذلك لأن الفعل ميم فإن كان المصدر محدوداً

بمكسوة كان تقيضاً له فلا يصح جملة عليه ومن ثم لا يستحق الفعل * وأما أن كانت التاء في أصل بناء المصدر كرحمة فيجوز أفعالها نحو اعجبتني رحمتك زيداً لان التاء حيث لا تدل على الوحدة فلا يكون محدوداً

وَقَاعِلُ الْمَصْدَرِ لَمْ يَلْزَمْ فَلَا تُضْمِرُ بِهِ إِلَّا لِنَعْلِ بَدَلًا

أي أن فاعل المصدر لا يلزم ذكره معه فيجوز حذفه وإثباته كما رأيت في الأمثلة السابقة بخلاف الفعل. وذلك لان الفعل مع فاعله جملة فلا بد لها من مستند اليه بخلاف المصدر مع فاعله كقيام زيد فانه لا يكون معه جملة كما ترى * ولذلك لا يعقل ضميره إلا اذا كان بدلاً من الفعل نحو ضرباً زيداً فانه يعقل الضمير لثباته عن الفعل كما مر

وَيَعْمَلُ اسْمُ قَاعِلٍ كَفِعْلِهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لِمَا مَضَى كَمَثَلِهِ
وَهُوَ عَلَى صَاحِبِهِ قَدْ اعْتَمَدَ أَوْ بَعْدَ تَقَرُّبِ أَوْ سَوَالٍ قَدْ وَرَدَ

أي أن اسم القاعل يعمل عمل فعله وهو المضارع اذا كان مثله في الدلالة على زمان الحال أو الاستقبال * ولكنه اذا كان اضعف منه في العمل اشترط له أن يعتمد على صاحبه ليتقوى به وقيل ليكون معه كالنعل المستند الى فاعله فتتأكد المشابهة. وذلك انما يكون في ما وقع خبراً نحو زيد ضارب عمراً. او جملة نحو جاء الضارب اخوه زيداً. او صلة نحو مررت برجل راكع فرساً. او حالا نحو جاء زيد معطلاً رحمة * او وقع بعد تقييد أو استنهام لانها يقتضيان الأحداث التي هي من شأن الأفعال فيقترب من الفعلية بوقوع هذا الموقع نحو ما ضارب اخوك زيداً وهل قاتل بنوك عمراً * ولعلم أن ما ذكر من الشروط انما هو لصحة عمله في المنصوب * ولما في المرفوع فإن كان ظاهراً لم يشترط له الزمان فيجوز أن يقال زيد قائم علامة أمس. وإن كان مضمراً لم يشترط له شيء نحو ضارب زيد أمس حاضر. وذلك لان الرفع من لوازم الفعل فتكفيه ادنى مشابهة * والمتعبر في المنصوب انما هو المنعول به لاقتضائه تعدي الفعل اليه بخلاف غيره من المنصوبات * ويجري مجرى ما كان بمعنى الحال أو الاستقبال ما أريد به الاستمرار التجدد كقوله تعالى فليكن منكم من صفة * ويندرج في زمان الحال ما كان تقديره على سبيل الحكاية نحو كان زيد ضارباً علامة * وفي الخبر ما كان منسوخاً نحو ظننت زيداً مغفراً وعدة * وفي الصفة ما كان قائماً مقام الموصوف نحو مررت بسائق بعيراً أي برجل

سائق * وفي النبي ما كان تأويلاً نحو إنما راحل أخوك أي ما راحل إلا أخوك * وفي الاستفهام ما كان مقدراً نحو عاذر زيداً أنت أم لائمة أي عاذر أنت

وَجَازَأَنْ يُضَافَ مَا عُدِّي إِلَى مَفْعُولِهِ أَمَّا لِفَاعِلٍ فَلَا

أي أن اسم الفاعل المذكور هنا وهو الصالح للعمل يجوز أن يضاف المتعدي منه إلى مفعوله نحو زيد ضارب عمرو ، فإن كان يتعدي إلى أكثر من واحد نصب به ما وراء المضاف إليه نحو زيد معطي عمرو درهماً وعلم بكسر الخاء قادم * وأما إلى الفاعل فلا يجوز إضافته لأنه هو الموصوف به والصفة هي عين الموصوف في المعنى فيكون مضافاً إلى نفسه والإضافة إنما تكون بين المتمايزين فلا يقال زيد ضارب الأمير عمراً * وأما إضافة اللازم قسماً في الكلام عليها في بحث الصفة المشبهة * وإعلم أنهم اختلفوا في الترجيع هنا بين النصب والإضافة واختار أنها سواء لأن النصب هو الأصل والإضافة اخف فلكل واحد منهما مرجح فتأمل

وَمَهْمَلًا يُضَافُ مَا لِمَا مَضَى حَتَّى إِذَا الشَّيْبَةُ أَنْظَا نَقِصًا
فَقَدَرُوا الْفِعْلَ لِمَفْعُولٍ بَلَى إِذَا انْقَضَى ذَاكَ لِنَقْدِ الْعَمَلِ

أي أن ما كان من اسم الفاعل بمعنى الماضي مهمل عن العمل لأن المشابهة اللفظية التي كانت له مع المضارع قد انتقضت مع الماضي لأنه لا يجري على لفظه فبطل عمله . ومن ثم نجب إضافته إلى مفعوله نحو زيد ضارب عمرو أمس * فإن انقضى مفعولاً آخر نصب به فعل مقدراً نحو زيد معطي عمرو درهماً أي معطي عمرو أعطاه درهماً . وهو أشهر الأقوال وعليه الجمهور

وَلَيْسَ قَبْدَ بَعْدَ أَلْ فَهُوَ صِلَةٌ بِأَلِ الْفِعْلِ مَعَهَا مُطْلَقًا مَا وَلَّه

أي أن اسم الفاعل الواقع بعد أَلْ لا يقيد بزمان لأنها اسم موصول وهو صلة لها في تأويل الفعل لأنه هو الأصل في الصلة . ولكنهم كرهوا أن يدخلوا على لفظ الفعل ما هو على صورة حرف التعريف المختص بالأسماء فيسكنون من الجملة أنها منرداً ويدخلوا عليه أَلْ فكان في تأويل ذلك الفعل ماخياً أو مضارعاً ولذلك كان يعمل بعدها في جميع الأزمنة معتدلاً عليها كما مر . فيقال جاء الضارب أخوه زيداً أمس أو اليوم أو غداً . لأنه يكون في

الماضي بمنزلة الذي ضرب وفي الحال والاستقبال بمنزلة الذي يضرب * وإنما لم يجر هذا المجرى في نحو جاء الذي ضارب أخوه زيداً لأن الصلة هناك مجموع الجملة لا اسم الفاعل فقط كما هنا

وَكُلُّ مَا مَرَّ لَهَا بُولُغٌ يَهُ وَلِاسْمٍ مَفْعُولٌ تَمَامًا قَانَتِيَّةٌ

أي أن ما ذكر من العمل والشروط والأحكام لاسم الفاعل يحكم به تماماً لا مثله المبالغة فيه وفي ما حوّل عن صيغة فاعل إلى فاعل كما في قول الشاعر
فيا كزّام رثيوا لي مقدّماً على الحرب خوفاً اليها الكنائيا
أو إلى مفعول كقول الآخر

أنت أبن برزة يخار بوا تكها يوم الثرى عند لفّة الساق بالساق

أو إلى مفعول كقول الآخر

ضروبٌ ينصل السيف سوق سبائها إذا علموا زاناً فأنك عاقر

فإن كل واحد من هذه الأمثلة يعمل على اسم الفاعل - غير أن إعمال الأول أكثر من إعمال الآخرين * وكما يعمل اسم الفاعل على فعله على الوجه المذكور يعمل اسم المفعول على فعله أيضاً وهو المضارع المجهول مع استثناء الشروط المذكورة - فيقال زيد مضروبٌ غلاماً بالرفع على النيابة - وعمرٌ مفعول أبوه ذوقاً ومهّم أخوه بكرًا منطلقاً بنصب ما بعد النائب فيها على المفعولية - وقس على ذلك بقية الأحكام - غير أنه إذا حوّل عن أوزانهِ الأصلية لا يجوز إعماله فلا يقال مررت رجلاً جريحاً أبوه بخلاف اسم الفاعل لأنه أضعف منه كما أن صاحبه أضعف من صاحبه

وَالصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ اسْمُ الْفَاعِلِ قَاصِرَةٌ كَمَا لِمَنْعَدِي الْعَامِلِ

وَهِيَ عَلَى مَعْنَى الثَّبُوتِ كَأَنْتَحَسَنَ قَلَمٌ يَكُنْ فِيهَا أَعْتِبَارٌ لِلزَّمَنِ

أي أن الصفة المشبهة اسم الفاعل قاصرة بالوضع غير أنها تجري مجرى المنعدي العامل منه في رفع المفعول ونصبه كما ستري * وهي على معنى الثبوت دون الحدوث كأن تحسن بخلاف اسم الفاعل كالضارب - ولذلك لا يُعتبر الزمان في عملها كما يُعتبر في عمله لأن الثبوت يقتضي الشروع في جميع الأزمنة فلا يُقيد بزمان دون آخر * وقد علمت أنهم اختلفوا في آل الداخلة عليها بين كونها حرف تعريف أو أنها موصولة - وأعلم أن هذا

الخلافاً بيني عليه خلافاً في اعتماد الصفة المنتزعة بها . فعلى الاول يجب اعتمادها على ما قبلها ما مرّ وعلى الثاني لا يجب لانها تعتمد عليها

وَأَسْتَأْثَرْتُ أَغْمًا لَهَا يَا لَسِيَّ مُؤَخَّرًا لِلضَّعْفِ دُونَ الْأَجْنِيِّ
وَتَبِيَّةٌ مَفْعُولٌ بِهَا ذُو الْمَعْرِفَةِ يُنْصَبُ وَالتَّكْرَةُ تَمَيِّزُ الصِّفَةِ

أي ان هذه الصفة اختصت بالعمل في السبي وهو ما انزل بضمير موصوفها لفظاً كالتحسن وجهه أو تقديره كالتحسن الوجه أي الوجه منه . فلا تعمل في الاجنبي كما يعمل اسم الناعل في نحو زيد ضارب عمراً لانها قاصرة لا تستطیع التخطي اليه * واذ كانت ضعيقة في العمل لكونها شبيهة التيب استنع تقدم معولها عليها لتصورها عن العمل في ما قبلها بخلاف اسم الناعل فإنه لتو تو يعمل مقدماً ومؤخراً * وما تنرد به هذه الصفة عن اسم الفاعل ان منصوبها ان كان معرفة كالتحسن الوجه جعل نصبه على انه شبيه بالمفعول به لا مفعول به حقيقه كما في منصوب اسم الناعل لان الفاعل لا مفعول له . وان كان نكرة كالتحسن وجهاً جعل نصبه على التمييز في الخبر لانه يصلح له فيستغني عن التكلف المذكور

وَأَجْرٌ يُخْتَارُ بِهَا إِذَا بَعْضٌ فِي الْبَعْضِ مِمَّا فِي سِوَاهُ يَصِمُ

أي انهم يختارون الجرح بهذه الصفة مضافة الى معولها اذ بسم الكلام معه في بعض الصور مما يعاب به مع رفع المعول أو نصبه . وذلك كما في التحسن الوجه فإنه يجوز فيه رفع الوجه بالناعلية ونصبه تشبيهاً بالمفعول به . غير انه على الاول تغلو الصفة من ضمير يربطها بالموصوف وعلى الثاني يحتاج الى اجراء الفاعل مجرى المفعول كما مرّ في باب الاضافة . فيختار الجرح لسلامة المسئلة معه من كل ذلك * واعلم ان الرفع هو الاصل في عمل هذه الصفة لانه هو العمل المخصوص للأزم . غير انه اذا خلا مرفوعها من ضمير الموصوف كما مرّ بنوى ذلك الضمير مستتراً في الصفة وتحول اسنادها اليه وحذف يصير ذلك المرفوع كالنقلة لاستغناء الصفة عنه بضمير صاحبه . غير انه اذا كان لا يصلح ان يكون مفعولاً به كما علمت يجعل شبيهاً بالمفعول به وفيه ما علمت من التشویش . فاذا أريد التذلل منه أضيفت الصفة الى ذلك المنصوب * وعلى ذلك يكون النصب منفرداً عن الرفع والجرح منفرداً عن النصب * وعلى الرفع تكون الصفة مسندة الى الظاهر الذي بعدها فلا ضمير فيها في المشهور . وعلى النصب والجرح تكون مسندة الى ضمير الموصوف مستتراً فيها

ف تكون قد تضمنت ضميراً * فان كانت الصفة المذكورة مجردة من آل تحسن الوجه تعين
الرفع او النصب مع تنوينها والجر بدون وجري كل واحد منها في الترجيع وعكس على
ما علمت

وَأَجْرَ اسْمٍ فَاعِلٍ وَمَنْعُولٍ إِذَا كَفَى مَعَ اثْبُوتِ مَرْفُوعٍ كَذَا
وَأَجْعَلْ عَلَى النَّاعِلِ مَرْفُوعًا آتَى بَعْدَ اسْمٍ مَقْعُولٍ لِمَعْنَى ثَبَتَا

اي ان اسم الناعل واسم المنعول يجران مجرى الصفة المشبهة اذا اريد بهما معنى الثبوت
دون الحدوث وكان كل منهما يكتفي بالرفع . وذلك بان يكون اسم الناعل لازماً واسم
المنعول متعدياً الى واحد فقط . فيقال جاء الرجل الصادق الوعد والمحمود السيرة
بالوجه الثلاثة كما في الحسن الوجه . وفس عليه بقية التراكم * وبهذا الاعشار يجعل
الرفع بعد اسم المنعول ايضاً على الناعلة دون النيابة بناءً على ان المنعولية كالحصولية
مثلاً صفة ثابتة لا حادثة عليه فيعامل بمقتضى الثبوت * واعلم انهم اتفقوا على اشتراط
كون اسم المنعول لا يتعدى الى اكثر من واحد فلا يقال زيد معطى الأب درهما * وأما
اسم الناعل فذهب الجمهور انه لا بد ان يكون من اللازم . واجاز بعضهم ان يكون من
المتعدي الى واحد بشرط ان اللبس فيقال زيد قاطع السف ولا يقال ظالم العبيد
لالتباس فاعله بالمنعول * وأما المتعدي الى اكثر فسمع فيها بالاتفاق لبعده عن الصفة
لان منصوبها لا يزيد على واحد

وَجَامِدٌ أَوَّلٌ كَمَا لَمَنْسُوبٌ بِأَلَوْصَفٍ قَدْ يَجْرِي عَلَى الْأُسْلُوبِ

اي ان ما أول بالوصف من الجوامد كالمنسوب قد يجري على هذا الأسلوب في التعاقب
بالصفة المشبهة كقولك مررت برجل تبي ابوه وامرأة فيحبه الأم . فانه في تاويل
المنسب الى كذا * وعلى ذلك يجري غيره ما يحتمل التاويل نحو وردنا منها عسلاً ماؤه
اي حلوا . ونزلنا بنوم أسد الرجال اي شجعانها . وفس عليه كل ما جرى هذا المجرى

وَأَفْعَلُ التَّفْضِيلِ ظَاهِرٌ أَرْفَعُ إِنْ كَانَ فِي مَوْقِعِ فِعْلٍ قَدْ وَقَعَ
كَلَّا قَتَى أَصْبَحَ فِيهِ الشَّخْ مِنْ زَيْدٍ وَذُونَ دَاكْ رَفْعَةٌ يَهِنَ

أي أن أفعل التفضيل يرفع الاسم الظاهر إذا وقع في موقع الفعل . وذلك في نحو قولهم ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد . فإنه يصح أن يقال مكانه ما رأيت رجلاً يحسن في عينه الكحل أكثر من حسو في عين زيد . وهذه المسئلة يعبرون عنها بمسئلة الكحل . وقد نصر فليق فيها فقال لما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل من عين زيد وما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل من زيد . وعلى هذه الصورة مثلاً النظم كما رأيت وعليها برؤي الحديث ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم من عشر ذي الحجة * فإن لم يقع أفعل هنا الموقع نحو مررت برجل أفضل من أبيه فالخيار على لغة الجمهور جعل الظاهر مبتدأ مخبراً عنه باسم التفضيل * وإنما لم يجعل كذلك في مسئلة الكحل لئلا يلزم النصل بالمتبداً بين أفعل وبين وهو اجتنبي عنها باعتبار العمل لأنه ليس معمولاً لاحدهما * ويجري مجرى الظاهر الضمير البارز المنفصل نحو ما رأيت أحداً أفضل عنده أنت منك عند زيد ومررت برجل أفضل من أنت فإن العمل يستقيم في الأول دون الثاني . وأما الضمير المستتر نحو زيد أفضل من عمرو فلا شبهة في رفعه إياه مطلقاً لأن العمل فيه غني لا يظهر أثره لفظاً فلا يحتاج إلى قوة العامل * وأعلم أنت الوجه في وقوع أفعل التفضيل موقع الفعل في مسئلة الكحل هو أن النبي المتقدم عليه يتوجه إلى قيد الزيادة التي أبعدته عن مشابهة الفعل في مسئلة الكحل وهي الأحسنية فيزياله . وحينئذ يبقى أصل المحسن فيضمر أحسن بمعنى حسن ومن ثم يصح وقوعه موقع يحسن فيعمل عمله . ولذلك يلزمه أن يتقدم عليه نبي كما رأيت . أو هي نحو لا بكر أحد أحب إليه الخبير منك . أو استنهام أنكارني نحو هل سمعت رجلاً أمون عليه المال من حاتم . لأن كلاً منهما بمعنى النبي * وضابط هذه المسئلة أن يكون أفعل التفضيل صفة لاسم جنس أو خبراً عنه واقعاً بعد نبي أو شبهه . وإن يكون مرفوعه اجنبياً مفضلاً على نفسه باعتبار آخر كما رأيت * أما كونه صفة أو خبراً فليعتمد على صاحبه ويتقوى به على العمل * وأما تقدم النبي أو شبهه عليه فلينصح وقوعه موقع الفعل كما مر * وأما كون مرفوعه اجنبياً أي غير متلبس بضمير الموصوف فلينمكن نسبته إلى موصوف آخر * وأما تفضيله على نفسه فليكون الناضل والمنضول متحدان في الذات فيفتحق خروج اسم التفضيل عن أصله لأنه يقتضي تغايرهما فيه . ولذلك لا يستقيم العمل مع تقدم النبي في نحو ما رأيت رجلاً أفضل من زيد لعدم اتحاد الناضل والمنضول في الذات * وأما كون التفضيل باعتبار آخر فلا يمتنع مع اتحاد الذات لا يمكن أن يكون باعتبار واحد . فتأمل

وَلَيْسَ بِالنَّاصِبِ مَفْعُولًا بِهِ "لَفْظًا فَيُنَوَّى الْفِعْلُ عِنْدَ تَصْيِهِ"

اي ان افعال التفضيل لا ينصب المفعول بولفظ التصور عن التعدي اليه بنفسه . وانما يتعدي اليه بالحرف فينصبه محلاً نحو هو اقوى للضيف * وما ورد على خلاف ذلك نحو هو اعلم من بطل عن سيلو فالجهور على ان نصبه بفعل متقدر مدلول عليه به اي اعلم من كل احد يعلم من بطل * فان كان ما ينصب مفعولين نحو هو اكسى للعرأة الثياب جر الاول بالحرف كما رايت ونصب الثاني بالفعل المتقدر اي هو اكسى للعرأة بكموم الثياب * واما بقية المنصوبات فينصب منها الظرف والحال والتمييز اتفاقاً نحو زيد افضل منك عند الامير وافصح منك خاطباً واحسن منك وجهاً . لان الظرف والحال تؤثر فيها رائحة الفعل والتمييز ينصب ما ليس فيه معنى الفعل اصلاً * وينصب باقي المفاعيل في الصريح نحو زيد اعلم منك علم اليقين واسهر منك حذراً واسير منك والطريق . لان الاول مشارك في لفظه ومعناه فيسهل تأثيره فيه . والثاني من قبيل الجورور بالحرف لانه على معنى اللام . والثالث من قبيل الظرف لانه على معنى مع * واعلم ان اقوى الاسماء المصدر لانه اصل الفعل ولذلك لم يشترط لعلو الاصحة حلوله محل الفعل * ودونه الصفات لانها فرع الفعل ولذلك اشترط لها زيادة عليه الاعتماد والزمان وغيرها مما طلعت * غير ان اقواها اسم الفاعل واسم المفعول لانها اسم الفعل لتضمنها معنى الحدوث * ودونها الصفة المشبهة لانها تبين الفعل بدلائلها على الثبوت * ودونها افعال التفضيل لانه يتضمن معنى الزيادة فيكون ابعد عن مشابهة الفعل

وَهُوَ كَيْزٌ فَصْلُهُ يُسَنَكَّرُ عَنْ مَن وَمَعَهَا مُفْرَدًا يَذَكَّرُ

اي ان افعال التفضيل تعتبر كجزء الكلمة لانه * يتم معناه الا بما بعده وهو من ويجرورها فكانه قد صار نعمة له . ولذلك يستنكر الفصل بينها لانه يكون كالانفصال بين جزئي الكلمة . ما لم يكن بمفعول افعال نحو النبي اولى بالمؤمنين من انفسهم لان العامل والمفعول كالشيء الواحد * وتندر الفصل بينهما بالشرط كقول الشاعر
وَلَقَوْلِكَ أَطْيَبُ لَوْ بَدَلْتَنَا مِنْ مَاءٍ مَوْفِقٍ عَلَى خَيْرِ
وَبِالْبَدَاءِ كَقَوْلِ الْأَخْ

لَمْ أَلْقِ أَحَبَّ بِأَفْرَزْدَقٍ مِنْكُمْ لَيْلًا وَأَحَبَّ فِي النَّهَارِ تَهَارَا

وهو يلزم الافراد والتذكير مع افتراضه بن فيقال زيد أفضل من عمرو وهذا أفضل من
فاطمة والرجلان أفضل من المرائين وهلم جرا بالافراد والتذكير مطلقا . لانه لو قيل اي
جميع او أنت لكان ذلك كناية الاسم وجمعه وتأتيه قبل تمامه * وبهذا الاعتبار لا
يجوز تنوينه اذا دعت الضرورة اليه لاقامة الوزن لانه التنوين يدل على التمام ولا تمام
فيه * واعلم ان آل والاضافة تعافيان من على افعال التفضيل فلا تجتمعان معها . فلا يقال
زيد الأحسن من عمرو ولا عمرو احسن القوم من خالد * فان كانت من غير التفضيلية

لم يمنع الجمع بينها كقول الشاعر

فهم الأقرنون من كل خير ومم الأبعدون من كل شر

وكذلك زيد أخوف الناس من العار وما اشبه ذلك

وَكُلُّ مَا يُوصَفُ أَوْ يُصَغَّرُ مِنْهُنَّ يُلْفَى وَكَذَا مَا يُضَمَّرُ

اي ان كل ما يوصف او يصغر من هذه الاسماء لا يعمل لمباينته الفعل بملاستوه ما هو من
خصائص الاسماء . وكذلك ما وقع بلفظ الضمير لانه قد خرج عن لفظ الفعل * فلا
يجوز ان يقال اعجبي ضربك الشديد زيدا . ولا زيد ضوئك عمرا . ولا ضربك زيدا
عددا وهو عمرا ظم . وإنما يقال اعجبي ضربك الشديد لزيد . وزيد ضوئك عمرا
وقس على كل ذلك

وَصَحَّحُوا إِعْمَالَ شَيْءٍ الْمُنْفَرِدِ لِقُوَّةِ التَّكْثِيرِ بِالتَّعَدُّدِ

اي انهم حكموا بصحة إعمال ما يثنى ويجمع من هذه الاسماء لما في التثنية والجمع من معنى
التكثير فيستفاد منه قوة على العمل وإن كان فيه مباينة للفعل كما يستفاد من التكثير في
امثلة المبالغة مع مباينتها اوزان الفعل * وذلك منفق عليه في الصفات كجاء الضاريان
زيدا والقائلون عمرا . ونازع بعضهم في المصدر والصحيح جواز فيه ايضا ومنه قول الشاعر
وعدت وكان الخلف منك حجة مطعنة عرفوب اخاه يتترب

وهو مذهب الجمهور

وَلَا تَمَّ فِعْلٌ عَمَلٌ فِي مَا سَوَى ضَمِيرٍ رَفَعَ بَارِزٍ مَعَهُ أَسْتَوَى

اي ان اسم الفعل يعمل عمل النعل الذي يثنى بمستويا معه الآتي رفع الضمير البارز

فانه لا يرفع كما يرفع ذلك النعل لانه لا يتصرف مثله مع الضمائر وعلى ذلك فهو يرفع
 الاسم الظاهر والضمير المستقر وينصب الظاهر والضمير البارز. فيقال هيئات زيد وحة
 وزيد زيداً وتراكبه كما يقال بعد زيد وسكت وأميل زيداً وتركة * وأما نحو هل
 فمحمول على انه فعل امريوي لغة بني نعيم . فان جعل اسم فعل قيل هلم بالنظر واحد
 للجميع وهي لغة اهل الحجاز * وأما احكام اسم النعل في تنويفي الكلام عليها في موضع
 وَالظَّرْفُ كَمَا اسْتَقَرَّ إِذْ مَعْنَاهُ فِيهِ قَيْمَرِي عِنْدَهُمْ مَجْرَاهُ
 "فَارْفَعِ بِهِ الْفَاعِلَ حَيْثُ اعْتَمَدَا وَإِنْ تَوَيْتَ الْوَصْفَ جَارَ الْإِبْتِدَاءُ"

اي ان الظرف يشبه فعل الاستقرار لانه يتضمن معناه ولذلك يجري عديم مجراه في
 العمل فيرفع به الاسم الواقع بعده على الناعلية لبيان عه في مذهب الاكثرين . غير ان
 ذلك مشروط في ان يكون معتمداً على نفي او استنهام او مبتدأ او غيره مما مر في
 اعتماد الصلة لينوي به على العمل نحو ما عندنا احد وزيد عندك ابوه وما اشبه ذلك *
 وقد علمت ان متعلق الظرف يصح ان يقدّر بالنعل او بالوصف على ما مر في باب
 المبتدأ . فان قدر بالنعل فليس في المرفوع بعد الظرف الا الناعلية . وان قدر بالوصف
 جاز ان يكون فاعلاً للظرف او مبتدأ مجرأ عنه به تبعاً لما يحتمل الم حذف في تنويف لان
 الظرف قائم مقامه * واما اذا لم يعتمد على شيء ما ذكر فيتمين الابتداء في اصح الاقوال
 وهو مذهب الجمهور * واعلم ان الظرف العامل هو ما دل متعلقه على الاستقرار مطلقاً
 كما رأيت . فان كان متبناً بصفة كالليام والعمود ونحوها كريد عندك ابوه قائم فلا اثر
 له . وسياقي استيفاء الكلام على هذا الباب في الخاتمة ان شاء الله

وَالظَّرْفُ فِيهِ عَمَلٌ فِي الْحَالِ مُجَرَّدٌ عَنِ الشَّرْطِ خَالٍ
 كَذَلِكَ كُلُّ مَا لِفِعْلٍ فِيهِ مَعْنَى كَذِي النَّبِيَّةِ وَالنَّبِيَّةِ

اي ان الظروف تعمل في الحال من غير ان تعتمد على شيء بخلاف عليها في الناعل لان
 الحال شديدة التأثير كالظرف لانها في حكمه فان معنى جاء زيد ركباً جاء وقت ركوبه
 او في حال الركوب . وعلى ذلك يقال عندك زيد جالساً واليوم الرجل عاجلاً .
 والعامل فيها ما في الظرف من معنى الاستقرار ولذلك يقال له الظرف المستقر . فان

قيل عندك زيد جالس بالرفع على الخبرية كان الظرف ملقاً ولذلك يسمى لغواً *
ويعمل في الحال أيضاً كل ما فيه معنى للفعل كاسم الإشارة وحروف النية والتشبيه
والتمني والترجي والنداء وما أشبه ذلك نحو ذاك زيد مقبلاً وما انت الصديق مخلصاً
وكانت الأسد هاجماً ولنتك جاري مكاسراً وهلم جراً * وقد علمت ان عدل الظرف
وهو الجار والمجرور مثله في جميع احكامه فهو يجري مجراه في كل ما ذكرنا لتعميل. فنذكر

كتاب الحروف

فصل

في حقيقه الحرف واحكامه

الْحَرْفُ مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى وَجِدٍ فِي الْغَيْرِ لَا فِي نَفْسِهِ إِذْ يَنْفَرِدُ
وَهُوَ يَخْصُّ اسْمًا كَيْنَ أَوْ فِعْلًا كَلَمْ وَنَحْوَهُلَ يَعْمُرُ كَلًّا
وَيُعَرَّفُ الْكُلُّ بِأَنَّهُ لَا يَقْبَلُ وَسَمًا لِنَصْلِ اسْمٍ وَفِعْلًا جُلًّا

اي ان الحرف لفظ يدل على معنى يحصل في غيره عند انضمامه اليه نحو لم يتم زيد. فإن
لم قد دلت على معنى حصل في الفعل حين انضمت اليه وهو انتفاء وقوعه. وهذا المعنى
لا يحصل في نفسها عند انفرادها لعدم استقلالها. والحرف ينقسم باعتبار متعلقه الى مختص
بالاسم كحروف الجز. او بالفعل كحروف الجزم. ومشترك بينهما كحروف الاستفهام *
وكذا يعرف بعدم قبوله علامات الاسماء والافعال كما ترى

وَكُلُّ مَا اخْتَصَّ بِشَيْءٍ يَعْمَلُ إِذْ لَا كَيْزَهُ أَوْ كَوْصَفٍ يَدْخُلُ
وَعَبْرُهُ يُلْفَى سِوَى مَا نَدَرَا حَمَلًا عَلَى ذِي عَمَلٍ كَمَا تَرَى

اي ان كل ما اختص من الحروف بشيء من الاسماء او الافعال يعمل فهو كحروف الجز
المختصة بالاسماء وحروف الجزم المختصة بالافعال. غير ان هذا العمل مشروط بان لا
يكون ذلك الحرف كيزه ما اختص به كحرف التعريف المختص بالاسم وحرف المضارعة
المختص بالفعل. فانهما كالجزء من مدخولها بدليل نطقي العامل لها ولذلك لا يعملان

فيولات جزء الكلمة لا يعمل فيها . او يكون كالوصف له لتخصيص آياه كسوف التي
تخصص المضارع بالاستقبال . اولافادتي يات حاله كنفذ التي تفيد قلّة وقوعه فانه لا
يعمل فيه ايضا لان الوصف لا يعمل في الموصوف * وأما غير المختص فلا يعمل الا في
النادر حملا على عامل كإعمال ما انجازية حملا على ليس وغير ذلك كما سيأتي في مكانه
والمحرف إذ لا يقبل التركيب لا يعمل فيه فهو يسمى محجلا

اي ان الحرف اذ كان لا يقبل التركيب في الكلام فلا يقع فاعلا او منعولا وغير ذلك
كان لا يعمل فيولات المعمولة مرتبة على التركيب المستحب وجود العامل المنفصي لما .
ولذلك لم يكن للاعراب سبل اليه فكان مبدئا بالاجمال

والمفرد أفتح داخلا مما يرد منا سوى الآء فكسرها أعيد
ولأمر جر دون مضمر إذا صح وما استغيت أو أمر كذا
وما لتعريسي إذا عدت هنا فإنها أخصت بلفظ سكنا

اي ان الحروف المفردة وهي الموضوعة على حرف واحد ما يتعلق بعلم التعريف الداخل
منها على اوائل الكلم سوى ما استغني عنها فانه لا يجري على هذا الحكم * أما الآء فتكسر
مطلقا كيفما وقعت * وأما اللام فتكسر ايضا اذا كانت للجر مع الضمير المتعل وهو ياء
المتكلم ومع الظاهر غير المستغاث . فتندرج فيها لام كي ولام المجرود . وتجرى على ذلك
لام الامر فانها مكسورة في اصل وضعها كما سيأتي في موضعه * وأما حرف التعريف
عند من يقول انه اللام فقط فهو موضوع على السكون بخلاف نظائره * ويتعين النطق في
ما سوى ذلك من هذه الطائفة . وهو حمزة الاستفهام والتسوية والياء وتاء التسم وسن
الاستقبال والفاء والكاف ولام التوكيد والجوايز والتوطئة ولام الجر مع المستغاث وغير
الآء من الضائر والواو مطلقا . وهي لغة جمهور العرب

وما سوى ذلك لا يقيد فإن فيه كل حكم يوجد

اي ان ما سوى هذه الطائفة من الحروف لا يقيد بشيء من الأحكام وهو يشمل الحروف
المفردة اللاحقة واخر الكلم المركبة من حرفين قواعدا . فان من المفردة ما يضم كيم
الجمع في نحو ضربتم الرجل . ومنها ما يفتح كالفاء في غولات . ومنها ما يكسر كالكاف في

نحو آياك. ومنها ما هو ما كن كيون التوكيد الخفيفة * وكذلك المركبة كند بالضم وسوف
بالفتح وجبر بالكسر وتم بالسكون. فان كل فريق يوجد فيه جميع احكام البناء كما ترى

باب الحروف المختصة بالاسم

فصل

في احرف البحر

مِنْ عَن وَفِي لِمُطْلَقِ اسْمٍ وَعَلَى تَحْرُ وَالْبَاءُ وَلَا مَرَّ دَالِ

اي ان هذه الاحرف المذكورة تخرج الاسم مطلقا فظاهر انجنت من البلد او مضرا كرحلت
عنه. ومعرفة كما رأيت او كزلت في دار واهل جرا من غير اعتبار شيء من القيود
التي سنذكر لغيرها * وأما معانيها من لا بداء الفاية نحو خرجت من البلد. والتعويض
نحو اخذت من الدراهم. وبيان الجنس نحو لي خاتم من الذهب. والتعليل نحو مات من
الخوف. والتصل نحو عرفت الحق من الباطل. والتخصيص على العموم نحو ما جاء في من
رجل. فلا يصح أن يقال معها بل رجلا كما يصح بدونها. وقد تاتي للبدل نحو أترضيت
بالحبة الدنيا من الآخرة اي بدل الآخرة. وهي أم الباب ولذلك يقدّمونها في الذكر
وعن المجاوزة نحو سافرت عن البلد. والبدل نحو لا تجزي نفس عن نفس شيئا. والتعليل
نحو وما كان استغفار ابراهيم لا يبي إلا عن موعدة. وقد تاتي للاستعلاء نحو أحبت حب
الحبر عن ذكر ربي اي فوقه * وفي للظرفية حقيقة نحو جلست في الدار او مجازا نحو
نظرت في الامر. والمصاحبة نحو خرج الأمير في موكة. والتعليل نحو قتل كليب في ناقة
والمقابلة نحو ما قسنا في عنوك الآهنية * وعلى للاستعلاء حيا نحو وعلى النملك تحملون او
معنى نحو وقضينا بعضهم على بعض. والمصاحبة نحو يطعمون الطعام على حية. والاستدراك

كقول الشاعر

بكل تدأينا فلر يشف ما بنا على أن قرب الدار خير من البعد

والتعليل نحو ولتكنبروا الله على ما هلككم. والظرفية نحو دخل المدينة على حين غلبة *
والباء للإلصاق نحو مررت بزيد. والتعديّة نحو ذهبت بعمر. والاستعانة نحو ضربت
بالسيف. والسببية نحو قتل بدني. والمصاحبة نحو جاء بأهل. والظرفية نحو أقمت

بالنار . والبَدَل نحو النفس بالنفس . والمُتَابَعَة نحو هذا بذاك . والقَسَم وفي اصل حروفه
ولذلك انفردت بجواز ذكر الفعل معها نحو أقسم بالله . واللام للترك نحو المال لزيد .
والاختصاص نحو السرج للترس . والاستغناء نحو الحمد لله . والتعليل نحو هربت للخوف
والعاقبة كتقول الشاعر

لِدَى الْعَوْتِ وَإِنِّي لَأَخْرَابُ فَكُنْتُكُمْ بِصِيرٍ إِلَى الدَّهَابِ

والتعدية نحو ما أجمع زيدا للعال . والتلغيع نحو قلت للرجل . والتثنية نحو فقال ليما
يريد . والتعجب نحو يا لك من فارس . والنظم مع التعجب نحو لا يؤخر الاجل وبدونه
نحو لله لأفعلن . وانتهاء الغاية نحو كل يجري لأجل سئ وهو قليل . وإلى لانتهاء الغاية
الزمانية نحو أتوا الصيام إلى الليل . أو المكانيّة نحو من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى .
والمصاحبة نحو جلست إلى الضيف . وتبيين فاعلية مجرورها وذلك بعد ما يندحبا أو
بفضا من أفعل تعجب أو تنفيل نحو ما أحبني إلى زيد وزيد أحب إلي من أخيه

وظَاهِرُ الْكَافِ وَالْوَاوِ وَجَبَّ وَالنَّاءُ لِلَّهِ وَرَحْمَنٍ وَرَبِّ

أي أن الكاف والواو يجب أن يكون مجرورها أسماء ظاهرا . والناء تختص من الأسماء
الظاهرة باسم الجلالة والرحمن والرب . غير أن الرب يستعمل مضافا إلى الكعبة أو ياء
الملكتم فيقال تالله وتأل الرحمن وترتب الكعبة أو ترتبي . والاول هو المشهور في الاستعمال
وما يليه نادر . وأما ما بينهما فالكاف للتشبيه نحو حتى صار كالعرجون القديم .
والتعليل نحو ربت أرحمها كما ربياني صبورا . والتظهير نحو اجعل لنا الها كما لم آلهة . وقد
تستعمل في التثنية بالامثلة كما إذا قيل أن من الحروف ما لا يقبل الحركة كالالف .
ويقال لها كاف الاستفصاء

وَرُبَّ لِلتَّنَكُّرَةِ مِمَّا وَصِفَا وَهَكَذَا حَتَّى تُجْرَى الطَّرْفَا

أي أن رب تختص بالتنكرة الموصوفة نحو رب رجل كريم زارنا . وذلك لأنها مترلة منزلة
بالحرف الزائد فيكون مجرورها غالبا في موضع الرفع بالابتداء المتعدي مختصة
بالصفة . وأكثرهم يشترط أن يكون جوابها فعلا ماضيا كما رأيت لأن معناها لا يتحقق
إلا في ما قد وقع . وحتى تختص بما كان آخرها نحو صمت حتى المغرب . أو متصلا بالآخر
نحو سهرت حتى الفجر . وأما معناها فرب للتقليل عند أكثر النحاة . وحتى لانتهاء الغاية

زمانية كما مرّ أو مكانية نحو أكلت السمكة حتى رأسها * وإعلم ان مجرور حتى يحتمل ان يكون داخلًا في حكم ما قبله أو خارجًا عنه كالرأس هنا فانه يحتمل ان يكون قد انتهى الأكل به فيكون ما كولا وإن يكون قد انتهى الأكل عنه فيكون غير ما كولا. وهكذا في نظائره ما لم تنم قرينة على أحد الوجهين فيحكم بقضائها. فان انتفت القرينة يحكم بالدخول عند الأكثرين. بخلاف إلى فان الأكثر فيها عدم الدخول ولذلك يحكم به عند انتفاء القرينة * وإعلم ان رُبَّ تختص بالنكرة اذ لم تلحقها ما الزائدة فانها حينئذ يجوز دخولها على المعرفة مكنوفة بها نحو ربما زيد قائم وعليه قول الشاعر
 ربما الجمال المؤمل فهم وعناجيج بينهن المهار
 ويجوز دخولها على النعل ايضا نحو ربما خام زيد وعليه قول الآخر
 وربما فات قومًا جل أمرهم مع الثاني وكان الحزم لو عجلوا
 وأما مع النكرة فلا تحول مع زيادة ما عن حكمها كما سيأتي في باب الحروف الزائدة لان
 الفصل بالزائدة كلا فصل

وَمَنْدٌ وَلِلزَّمَانِ اسْتَعْيِلًا وَدُونَ مَا جَرَتْ عَدَا حَاشَا خَلَا

أي ان مَنْدٌ وَمَنْدٌ تختصان باسم الزمان. وبشرط فيه ان يكون مقيما لا مبيها وماضيًا أو حاضرا لا مستقبلا. فيقال ما رأيت مَنْدٌ يوم الجمعة أو مَنْدٌ اليوم * وعدا وأخضاها بجر بين على تقدير من أحرف جر بشرط ان لا تندم من المصدرية لما علمت في باب الاستثناء. فيقال جاء النوم عدا زيد وهم جرا * وإما معانيه فمَنْدٌ وَمَنْدٌ تكونان لابتداء الغاية مع الماضي والظرفية مع الحاضر * وعدا وما يليها لا تحول عن معنى الاستثناء الموضوعة له * وإعلم ان مَنْدٌ مبنية على الضم بالاتفاق. وَمَنْدٌ على السكون عند الجمهور. فبرانه اذا لقيها ما كن تضم نحو مَنْدٌ اليوم. وهو المشهور في استعمال العرب

وَكَيْ لَآنَ وَصَلٍ وَمَا اسْتَفْهَامٍ أَوْ مَصْدَرٍ نَزْرًا يَدُونَ أَلَامٍ

أي ان كي تختص بالدخول على أن المصدرية وصلتها نحو جئت كي ازورك. وهي حينئذ حرف تعليل كاللام وهما معا في تأويل المصدر أي جئت لزيارتك * وكذلك مع ما الاستهامة كقولهم كيم بحذف ألها كما تحذف مع سائر احرف الجر أي لماذا. أو ما المصدرية وصلتها كقول الشاعر

اذا استلم تنفع فضر فانما يراد التي كما يضر وينفع
اي يراد للتنفع والضرر على ما مر وهو قليل * وكل ذلك مشروط بان لا تقترب باللام
لان حرف الجر لا يدخل على مثله

وَرُبَّ بَعْدَ الْوَاوِ وَالْقَاءِ وَكَلَّ "تَتَوَى فَيَبْقَى مَا لَهَا مِنَ الْعَمَلِ"

اي ان رُبَّ تَتَوَى بعد هذه الاحرف فيبقى ما بعدها مجروراً بها في الصحيح . ومن الاول
قول الراجز

وبلغ لبس بها انيسُ الا اليعافيرُ والا العيسُ
اي وربَّ بليغ وهو كثير في الاستعمال * ومن الثاني قول الشاعر
فان احقني فذي حتى لظاه يكاد علي يلتهب النهابا
اسم قرب ذي حتى وهو قليل * ومن الثالث قول الآخر
بل بليد ميل الفجاج فتنة لا يستري كتمان وجهه
اي بل رب بليد وهو نادر

"وَرُبَّمَا جَرَتْ ضَمِيرًا فُصْرًا بِنَكْرَةٍ قَرَدًا لِقَيْبٍ ذُكْرًا"

اي ان رُبَّ قد تستعمل جارة لضمير غيبة مفرد مذكر مذكر بنكرة . وهذا الضمير يلزم
الإفراد والتذكير مطلقاً وهو نكرة على الأصح لانه عائد على واجب التذكير وهو النكرة
المفسرة له . وهذه النكرة تنصب على التمييز مطابقة للمعنى في التذكير والتانيث والإفراد
وغيره وبذلك يستغنى معها عن مطابقة الضمير . فيقال رُبَّ رجال لقيتهم ورُبَّ امرأة
رأيتها ورُبَّ رجلين ضربتها ورُبَّ رجالاً أكرمتهم وعلم جراً . وعلى ذلك قول الشاعر
رُبَّ فِتْيَةٍ دَعَوْتُ إِلَى مَا يُورِثُ الْحَمْدَ دَانِيًا فَأَجَابُوا
وهو مذهب البصريين وعليه الأكثرون

وَرُبَّمَا ضَمِّنَ بَعْضُ الْأَحْرَفِ مَعْنَى مِنَ الْآخِرِ كَالْمُسْتَرْدِفِ

اي ان حرف الجر قد يضمن معنى حرف آخر من الحروف الجارة فيكون كالمستردف له .
وذلك ان من قد تضمن معنى في نحو اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة اي فيه . ومعنى الى
نحو افتدبت منه اي اليه . ومعنى الباء نحو ينظرون من طرف خفي اي به * وعن قد

تضمن معنى على نحو قائما بجعل عن نفسه اي عليها * وفي قد تضمن معنى الى نحو فردوا
 ايديهم في افواههم اي اليها . ومعنى الباء نحو هو بصير في المسئلة اي بها . ومعنى على نحو
 لا صليتم في جذوع النخل اي عليها * وعلى قد تضمن معنى عن نحو وضيت عليه اي عنه *
 والى قد تضمن معنى في نحو ليجمعكم الى يوم القيامة اي فيه * والباء قد تضمن معنى من
 نحو عينا يشرب بها عباد الله اي منها . ومعنى عن نحو فاسأل به خبيراً اي عنه . ومعنى على
 نحو ان تأمنه بقطار يؤذيه اليك اي على قطار * واللام قد تضمن معنى عن نحو قالت
 اولام لأخرام ربنا هؤلاء اضلونا اي عن أخرام * والكاف قد تضمن معنى على نحو كن
 كما انت اي على ما انت * وقيل ان هذا التضمن انما هو للافعال لان التجوز في الفعل
 اسهل منه في الحرف فضمن الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف ويبقى الحرف على
 معناه كما في نحو يشرب بها عباد الله فان يشرب بضم معنى يروى وتبقى الباء على
 معناها . وهو مذهب البصريين

وَالْبَعْضُ مَعْنَى الظَّرْفِ قَدْ يُضْمَنُ وَالْكُلُّ فِي أَطْرَافِهِ لَا يُؤَدِّنُ

اي ان بعض هذه الاحرف قد يضمن معنى الظرف ايضا . وذلك ان من وعلى والى واللام
 قد تضمن كل واحد منهن معنى عند . نحو لن تفتني عنهم اموالهم ولا اولادهم من الله شهنا .
 ولزيت علي دين . وهو اشهى الي من اخيو . وكتبته لحسن من رجب . اي عند الله
 وعندي وهم جراً * وعن قد تضمن معنى بعد نحو لتركن طبقاً عن طبق اي بعد
 طبق * وكذلك اللام نحو أقم الصلوة لذلك الشمس اي بعد دلوكها . وربما ضمنت اللام
 معنى مع كقولها

فلما تفرقنا كآتي وما لكنا لطول اجتماع لم تبت ليلتهما

اي مع طول اجتماع * غير ان الضمينات المذكورة كلها لا يطرد استعمالها لان منها ما
 يحفظ ولا يقاس عليه نحو فاسأل به خبيراً وهو الأكثر . ومنها ما يمكن ان يقاس عليه شيء
 دون آخر نحو هو اشهى الي فانه يجوز ان يقال هو احب الي ولكن لا يقال أفضل الي
 وَعَلَّوْا بِالْفِعْلِ أَوْ كَالْفِعْلِ مَا يَرْبِطُهُ بِأَسْمِهِ وَلَوْ تَوَهَّمَا

اي ان الفاعل يعلقون بالفعل او شبهه ما يربطه بالاسم المجزور به من هذه الاحرف
 سواء كان ذلك المتعلق مذكوراً نحو نزلت في الدار او مقدراً نحو رأيت الذي في

الدار. فان الحرف متعلق في الاول بالفعل المذكور وفي الثاني بالفعل المقدّر اي الذي حصل في الدار وهو قد ربط كليهما بمجرورين * وكذلك مع شبه الفعل المذكور نحو انا ضارب لزيد او مقدّر انحو الكتاب لمعرواي حاصل له * ولذلك لا يتعلق الحرف الزائد وشبهه نحو ما جاءني من احد ورث رجل كريم لثينة اذ لا ربط فيها. ولا أحرف الاستثناء نحو جاء التوم عدا زيدا لانها تصرف معنى الفعل عن مجرورها * واختلف في تعلق الكاف والاصح انها تتعلق بفعل استنار بمحذوف وهو اخبار المحققين

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ التَّجَارَ قَدْ يَحْذَفُ عَنْ أَنْ فَيَأْسَا حَيْثُ لَا لَيْسَ وَأَنْ وَدُونَ ذَلِكَ أَلْحَذَفُ فِيهِ يَنْدُرُ فِي النُّقْلِ وَالنَّصْبِ هُنَاكَ أَكْثَرُ

اي ان حرف الجز يحذف قياساً عن أن المشددة المتووجة الهزة وأن الخفيفة المصدرية نحو وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات أن لم يجتأ مجري من تحته الانهار اي بأن لم. ونحو حصرت صدورهم أن يقاثلوك اي عن ان يقاثلوك والمراد بذلك التخييف لطولها بالصلة * غير ان ذلك مشروط بأمن اللبس كما رأيت فان خيف اللبس لمحذوف جمع اللبس أن يسرق اذ يمنع الحذف لانه يحتمل ان يكون المحذوف الى فيكون بخلاف المقصود * وقد سبغ حذف حرف الجز في غير ذلك نادراً والاكثر حيث قد نصب الاسم الواقع بعده نحو ان ثود كفروا ربهم اي ربهم. ومنه قول الشاعر

نمرون الديار ولم تعوجوا كلامكم علي إذن حرام

اي نمرون بالديار وهو منصوب بنزع الخافض في الاشهر وهو مذهب الكوفيين * وشدة الجز بعد الحذف كقول بعضهم خير والحمد لله جواباً لمن قال له كيف أصبحت اي بخير لان حرف الجز لا يقوى على العمل مضراً. ولذلك بخير في محل أن وأن بعد الحذف في اظهر المذاهب لان عمل الجز فيها خفي فلا يظهر المحذوف * واعلم ان حرف الجز يجوز حذفه قياساً في غير ما ذكر في ما عطف على مجرور يمل الحرف المحذوف سواء كان العاطف متصلاً بكقول الشاعر

أخلى بذي الصبر أن يحظى بجاحزو ومد من الفرع للابواب أن يلجأ

اي ومد من الفرع او منفلا عنه بلا كقول الآخر

ما ليخصر جلد أن يجرأ ولا حبيب رافة قبيحاً

اي ولا لحبيب . او وقع بعد هزة الاستنهام مسبوفاً بثقله كما اذا قيل مررتُ برية فتقول
أزيد الناجر اي أزيد . او بعد إن الشرطية كذلك نحو امرتُ بأهـم شئت إن زيد او
غيره اي ان يزيد * وقد ذكرنا له مواقع اخرى ستقف على كل واحد منها في موضعه
ان شاء الله

وَالْكَافُ ثَانِي أَسْمَاءَ كَذَا عَن وَعَلَى مِنْ بَعْدِ مِنْ مُضَافَةٍ لِمَا تَلَا
”وَمَذُومٌ مِّنْذُ عِنْدَ رَفَعِ أَسْمَاءِ بَلَى كَمَنْذُ يَوْمَانِ وَقَبْلَ الْجَمَلِ“

اي ان الكاف تقع اسماً بمعنى مثل . وكذلك عن وعلى اولاهما بمعنى جانب والثانية بمعنى
فوق فتكون كل واحدة منهما مضافة الى ما بعدها كسائر الاسماء * غير ان اسمية الكاف
مطرودة فتقع بعد كل عامل ومن ثم تكون نارة في موضع الرفع كقول الشاعر
لو كان في فابي كقدر قلامي حياً لفكر ما انكسر رسائي

ونارة في موضع النصب كقول الآخر

وَذُقْ كَالَّذِي قَدْ ذَاقَ مِنْكَ مَعَاشِرُ لَعِبْتَ بِهِمِ اِذَا نَتَ بِالنَّاسِ تَلَعِبُ

ونارة في موضع الجر كقول الآخر

بِئْسَ ثَلَاثٌ كَيْعَاجٍ جُرْمُ تَفْصَحْنَ عَنْ كَالْبَرْدِ الْمُنْهَمِ

وهو عند سيبويه مختص بالضرورة وعليه المحققون * واستثنى ابن هشام الزائدة منها نحو
ليس كملو شي * والواقعة صلة كقول الراجز

مَا يَرْغَبُ وَمَا يَخَافُ جَمْعَا فَهُوَ الَّذِي كَالْغَيْثِ وَاللَّيْلِ مَعَا

فان الاسمية تمتنع فيها . أما في الاولى فلان الاسماء لا تتراد . وأما في الثانية فلان يحتاج
معا الى تقدير مبتدأ محذوف اي الذي هو كالغيث فيكون قد حذف صدر الصلة مع
فصرها وهو منكر * وأما اسمية عن وعلى فهي مقيدة بوقوعها بعد من الجارة على الاصح
وعليه قول الشاعر

ارأه نارة من عن يميني بر ونارة من عن يساري

اي من جانب يميني ومن جانب يساري . وقول الآخر

عَدَّتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظُهُوُّهَا تَصِلُ عَنْ قِيضِ بَيْدَاءَ تَجْهَلُ

اي من فوقه * وكذلك مذُومٌ مِّنْذُ تكونان اسمين اذا وقع المنرد بعدها مرفوعاً وها حيث

ظرفان معناها أول المدة ان كانت الزمان ماضياً وجميع المدة ان كان حاضراً . فبرقع
الاسم بعدها على انه خبر عن احدهما في اصح المذاهب نحو ما رأيت مذ يوم الجمعة او منذ
يوماني اي اول مدة انتفاء الروية يوم الجمعة وجميع مدة انتفائها يومان * وبهذا الاعتبار
صح الابتداء بهما لانها مضافتان معنى الى مثل الجملة المتقدمة عليها والتقدم مذ ما رأيت
يوم الجمعة او يومان ثم حذفت الجملة المضافتان اليها لتقدم ما يدل عليها * وكذلك اذا
وقعت بعدها الجملة فانها تتعين فيها الظرفية وتكونان مضافتين اليها كسائر الظروف
الزمانية . واكثر ما تكون الجملة بعدها فعلية كقول الشاعر

وما زلت منذ خط السواد بعارضي أفتش في اهل الزمان واكشف

وقول الآخر

قالت أمانة ما لجسك شاحبا منذ ابتذلت ومثل ما لك ينفع

وقد نضافان الى الاسمية كقول الآخر

وما زلت محبولا على ضربة ومضطلع الاغصان منذ انا بافع

غير انها عند قطعها عن الاضافة للزمان التصارية كما رأيت فلا يعمل فيها ما قبلها ولا
يتقدم خبرها عليها . واذا اضيفتا كانتا معمولتين للفعل الذي تعلفان يو كما في سائر
الظروف * فان وقع المفرد بعدها مجرورا نحو ما رأيت مذ يومين ترجمت حرفيتها معه
ولا اضافة عند الاكثرين

فصل

في ان واخوانها

إِنْ وَأَنْ عَكْسُ كَانٍ فِي الْعَمَلِ كَانٌ لَكِنْ وَلَيْتَ وَلَعَلَّ

اي ان هذه الاحرف تعمل عكس عمل كان فتتصب المبدأ وترفع الخبر نحو إِنْ زَيْتًا
فَانَّمْ وَلَعَلَّ الْحَبِيبَ قَادِمٌ وَفَسَ مَا بَيْنَهُمَا . وهي كالافعال في لزوم الاسم لانها مفتوحة
بالدخول على المبتدأ . وفي اللفظ لانها موضوعة على ثلاثة احرف فصاعداً مع كونها مفتوحة
الاخر . وفي المعنى لانها تفيد معنى الفعل كالتأكيد والتشبيه وغيرها كما سيجي . ولذلك
يقال لها الاحرف المشبهة بالافعال . غير انها اذ كانت تقدم منصوب الافعال على
مرفوعها قرعاً في عملها أعطيت العمل الشرعي لانها قد انحطت عن رتبة الافعال فلا

نستحق العمل الاصل - وهو المشهور بين النحاة * وأما معانيها فمعنى ان التوكيد، ومعنى
 كَانَ التشبيه مطلقاً عند الجمهور، وفصل جماعة بأنها تكون للتشبيه اذا كان الخبر جامداً
 نحو كَانَ زيداً امداً، وأما ان كان مشتقاً نحو كَانَ زيداً قائماً فهي للشك لان الخبر حيثئذ
 من صفات الاسم والصفة هي نفس الموصوف في المعنى والنهي لا يشبه يتنصو * ومعنى
 لكن الاستدراك وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته من الكلام السابق نحو زيد عالم
 لكنه فاسق، او نفيه نحو ما زيد غنياً لكنه كريم، فان الاول يرفع توهم ثبوت العناف
 لزيد مع ثبوت العلم له، والثاني يرفع توهم انتفاء كرمه مع انتفاء غناه * ومعنى لكن
 التثني وهو مطلب ما كان مستغنياً نحو لبيت الشباب يعود، او غير الحصول نحو لبيت
 الجاهل عالم * ومعنى لعل التوقع للامر المحبوب نحو لعل الصديق زائر، او المكروه نحو
 لعل العدو قائم، ويعبر عن الاول بالترجي وعن الثاني بالإشفاق * وقد تحمل بعضهم
 لبعض هذه الاحرف معاني أخرى لم تثبت عند الجمهور فعدلنا عن ذكرها * وأما ان
 المتنوحة الهزة فلا أكثرون على انها للتوكيد لانها فرغ عن ان المكسورة وانما تقع هزتها
 للفرق بين كونها معذرة ومعمولة كما سيجي * وهو مذهب سيبويه

وَالْتَزَمُوا لِلضَّعْفِ تَاخِيرَ الْخَبَرِ مَعَهَا فَإِنَّ وَسِطَ ظَرْفًا يُفْتَنَرُ

اي انهم التزموا تأخير خبر هذه الاحرف لضعفها عن الضرف في معمولاتها، ما لم يكن
 الخبر ظرفاً فيجوز توسطه نحو ان عندك زيداً لان الظروف يتوحد فيها ما لا يتوحد في
 غيرها كما مر * وقد علمت ان الجبرود كالظرف في جميع احكامها فيجوز ذلك فيه ايضاً
 نحو ان في الدار زيداً، وقس على ذلك مع بقية الاحرف * واعلم ان محل جواز التوسط
 المذكور هو في ما اذا كان الاسم معرفة كما رأيت، وأما ان كان نكرة فلا بد منه نحو ان
 مع العديسراً وان في ذلك عجبا جرياً على حكم المبتدأ والخبر اللذين هما اصل هذا الباب
 وَإِنَّ لِلنَّاسِ كَيْدَ لَا تَغْيِرُ مَعْنَى أَبْدَاءَ بَعْدَهَا يَعْتَبَرُ
 "فَأَنْصِبْ لَدَى الْعُطْفِ عَلَى اسْمٍ إِنْ نَزِدَ طَوْعاً أَوْ أَرْقَعَ بَعْدَ إِخْبَارٍ يَرِدُ"
 "وَدَاكَ بِجَرِّهِ تَارَةً فِي أَنَا إِذَا عَاقَبْتَ إِنَّ وَفِي لَكِنَّا"
 اي ان ان المكسورة الهينة لتأكيد النسبة الواقعة بين اسمها وخبرها فلا تغير معنى

الابتداء لانها لا تغير معنى الجملة. ولذلك يجوز في المعطوف على اسمها النصب اتباعاً
للنظرو والرفع اتباعاً لخلو من الابتداء الباقي اعتباراً في المعنى. غير ان الرفع مشروط
بوقوع المعطوف بعد الخبر نحو **إن زيداً قائمٌ وعمرو لانه لو قيل ان زيداً وعمرو قائمان**
كان الخبر معمولاً لإن من حيث انه خبر عن زيد ومعمولاً للمبتدأ او للخبر في احد
القولين من حيث انه خبر عن عمرو ولا يجوز توارد عاملين على معمول واحد * ولما
كانت **أن** المتنوعة الهزة مشاركة للكسورة في معنى التوكيد جاز ذلك فيها ايضاً في
المواضع التي تعاقب فيها **إن** المكورة في وقوعها موقع الجمل كما تعرف. وذلك يكون
اذا وقعت بعد فعل من افعال القلب نحو علمت **أن زيداً قائمٌ وعمرو لان معمول هذه**
الافعال لا يكون الا جملة فتكون أن مع معمولها سادة مسدّ منفعولها وإن كانت مأولة
مع خبرها بالمصدر. ولذلك يجوز ان تدخل اللام في خبرها وحذفت تكرار هزتها فيقال
علمت **إن زيداً قائمٌ** وبهذا الاعتبار تكون معاقبة للكسورة كما ترى * فان لم تكن
كذلك نحو بلغني **أن زيداً قائمٌ وعمراً** تعين النصب لانها مع خبرها في تأويل مصدر
ولا يتأتى فيها الاعتبار المذكور * وينع ذلك ايضاً في **لكن** لانها تريد لاستدراك ما قبلها
ولا تغير شيئاً من معنى الجملة التي بعدها فيجوز في المعطوف على اسمها الرفع وعليه قول

الشاعر

وما قصرت في في التماسي خوثة ولكن في الطب الأصل والحال
واما البواقي من هذه الاحرف فلا يجوز ذلك فيها لانها تخرج الكلام عن الاعتبار بالمسند
الى التنبية او باللو فتشع عنه معنى الابتداء. ولا يجوز في غير المعطوف من التواضع على
الصحيح. على ان النصب في كل ذلك اول واشهر * وللحاجة في هذا المقام تفاصيل
ومناقضات بطول اسبغها وما فاقصرنا منها على ما ذكر وهو المشهور في الاستعمال

وَأَنْ فِي تَأْوِيلٍ مُفْرَدٍ حَصَلَ خِلَافَ إِنْ فِيمَ مَوْطِنٍ أَجْمَلٍ
وَحَيْثُ صَحَّتْ جُمْلَةٌ أَوْ مُفْرَدٌ تَأْوِيلًا طَابَ لِكُلِّ مَوْرَدٍ

اي ان **أن** المتنوعة الهزة تكون في تأويل المفرد حصول
الى اسمها فيكون تقدير قولك بلغني **أن زيداً قائمٌ** بلغني قيام زيد بخلاف المكسورة فانها
لا تغير حكم الجملة بدخولها عليها ولذلك تكون المتنوعة موطن المفردات والمكسورة موطن

الجميل. فان صحّ تقدير الجملة او المنرد جازت كل واحدة منها ولا نعينت احداها
 بحسب موقعها * وقد ذكرت النجاة لكل فريق مواضع منها يقيم المكمورة ما وقعت
 فيها ابتداء نحو **إِنَّ اللَّهَ وَاحِدٌ** او محكية بالاول نحو **قال إني عبد الله** او جواباً لقسم
 لم يصرح فيه بالنعل نحو **واشأنه** **إِنْ زَيْدًا صَادِقٌ** او خبراً عن اسم عين نحو **زيدٌ إلهٌ كريمٌ**
 او صفة له نحو **مرت برجل إله صالح** او صدر صلة نحو **جاء الذي إله ليس** او في
 موضع الحال نحو **صدته وإني وإني** **يو** او بعد عامل عني باللام نحو **علت إِنْ زَيْدًا**
لَحْمِيْنٌ * ومنها يقيم المنوحة ما وقعت فيه فاعلاً نحو **بلغني أنك شاعرٌ** او نائب
 فاعل نحو **سمعت أنك راحلٌ** او مفعولاً نحو **عرفت أنك ناسخٌ** او مبتدأً نحو **عندي**
أنتك فاضلٌ او خبراً عن اسم معنى نحو **الحق أن العلم نافعٌ** او مضافاً اليه نحو **أحبك**
مع أنك ظالمٌ او مجروراً بالحرف نحو **وبنت أنك اميرٌ** * ومنها الجواز كله ما
 وقعت فيه بعد فاء الجزاء نحو **من برزني فأني اكرمه** فانه يجوز فيه المكسورة على معنى
 فانما اكرمه والمنوحة على معنى فاكرمني له ثابت * او بعد اذا الفجائية نحو **خرجت فاذا**
إِنْ زَيْدًا واقفت فيجوز فيه المكسورة على معنى فاذا هو واقفت والمنوحة على معنى فاذا
 وغوفاً حاصل * او بعد فعل قسم بدون اللام نحو **أقسم إِنْ الدار ملك زبيد** فيجوز
 المكسورة على قصد الجواب لانه لا يكون الاحتمال والمنوحة على تقدير حرف الجزاء على
 أنها **أكفه** * او في موضع التعليل نحو **احذر زبيداً إله عدو لك** فيجوز المكسورة على
 الاستئناف كما ستعرف في باب المنوحة على افعال حرف الجزاء لانه عدو * وقس على
 ما ذكرناه ما لم تذكر من المواقع * واعلم ان المنوحة لما كانت تأول بالمصدر جاز
 ان تقع اسماً لا خواتم بشرط ان يتصل بينها بالخبر نحو **إِنْ عدي أنتك فاضلٌ** . إلا مع
 ليست فانه يجوز انصافها سادة مفعولها لاشتمال صلتها على المستند والمُستند اليه نحو

ليست أنتك فنية وعليه قول الشاعر

فيا ليت أن الطاعين تلبوا ليعلم ما لي من جوى وغرام

وهو مذهب الجمهور

وَمَا إِذَا رِيَدَتْ عَلَى الْكُلِّ أَتَقْضَى حُكْمٌ أَخْصَاصٍ وَلَهَا الْكَفُّ أَتَقْضَى
 "وَذَاكَ دُونَ لَيْتَمَا إِذَا تَمَّ نَزَلٌ عَلَى أَخْصَاصِهَا فَرُجِحَ الْعَمَلُ"

اي ان ما الزائدة اذا لحقت هذه الاحرف زال اختصاصها بالاسماء فجاز دخولها على
الافعال نحو **يَأْتِي** الي **أَيُّ** الحكم الله واحد وكأنا يساقون الى الموت ومن ذلك قول
الشاعر

ولكنها أَسَى لِمَجْدٍ مُؤْتَلٍ وقد يُدْرِكُ المَجْدَ المُوْتَلُ أمثالي

وقول الآخر

أَعِدْ نَظْرًا بِأَعْيَدٍ قَبِيصٍ لَعَلَّهَا أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الحِمَارُ المُنْفِيَا
وحيثما نُكِّثُ عَنْ الْعَمَلِ فَيَقَالُ إِنَّمَا اللَّهُ وَاحِدٌ وَكَأَنَّمَا زَيْدٌ أَمْدٌ وَهَلُمَّ جَرًّا . وبهذا
الاعتبار جاز دخولها على الافعال لانها اذا كانت قد خرجت عن العمل لم يلزم ان يكون
مدخولها صالحا له * وذلك مطرد عند الجمهور إلا في لينها فإنه لم يُسَمَّ دخولها الأعلى
الحيلة الاسمية ومن ثم تَرَجَّحَ بقاء علمها ببقاء اختصاصها بالدخول على الاسماء . وقد روي
برفع الحمام ونصو قول الشاعر

قالت ألا ليتما هذا الحمامُ لنا الى حمامنا ونصنُّه تَقْدِيرِيه

وأما اذا لم تكن ما زائدة نحو **إِنْ** ما عند الله باقي **وَإِنْ** ما صيرت جميل فليست في شيء
من ذلك

وَحُفِنَتْ مِنْهَا ذَوَاتُ النُّونِ فَضَعَفَتْ لِلنَّقْصِ وَالسُّكُونِ

وَدَخَلَتْ فِعْلًا وَمَاضِي الْفِعْلِ أَوَّلَى بِهَا لِسِيءٍ فِي الْأَصْلِ

اي ان الاحرف المنحومة بالنون من هذا الباب وهي **إِنْ** وَأَنْ وَكَأَنَّ وَلَكِنْ قد استعملت
مخففة فدخل عليها الضعف لان ذلك قد أدى الى نقص احرفها وسكون او اخرها * ومن
ثم جاز دخولها على الافعال . غير ان الماضي اول مدخولها عليه لانها كانت تنسب في فتح
او اخرها قبل التثنية * وأما أحكامها في الإعمال والإهمال فسياتي تفصيلها كما ترست

فَرَجَّحُوا فِي **إِنْ** أَنْ تَهْمَلَ نَمْ وَاللَّامُ عِنْدَ اللَّبْسِ مَعَهَا نُلْتَزِمُ

وَقَبِلُوا الْفِعْلَ الَّذِي لَهَا يَلِي بِتَأْسِخٍ حِفْظًا لِرَسْمِ الْمَنْزِلِ

اي انهم لاجل الضعف الذي يجديته هذا التثنية رجحوا إهمال **إِنْ** المكسورة عند تخفيفها
فبرفع الجزآن بعدها مبتدأ وخبراً . غير انها حيثما تنبس بأن النافية لاتحادها في الصورة

فيجب ان يؤتى في خبرها باللام لدفع الالتباس لانها لا تدخل في خبر النافية فيقال إن
زيد نافع. ما لم نعلم قرينة يؤمن معها اللبس كما في قول الشاعر
انا ابن اباة الضيم من آل مالك وإن مالك كانت كرام المعادين
فانها لو قدرت نافية لم يستقم المعنى كما لا يخفى فيستغنى تلك القرينة عن اللام * واذا
دخلت إن المحقة على الفعل يجب ان يكون ناسخا لاشئ لو على متضاها من المبتدأ والخبر
فلا تكون قد فارقت منزلا بالكتابة . وحيث تدخل اللام على الجزء الثاني من معبولا
نحو وإن كانت لكثرة وإن وجدنا أكثر من ناسخين . وهو اشائع في استعمال العرب *
واعلم انهم اختلفوا في حقيقة اللام المذكورة بين ان تكون لام الابتداء او لاما غيرها
اجتلبت للترك ولم في ذلك كلام طويل لا فائدة في استنباطه والاول هو المختار ومن
مذهب سيويه

وَأَجْعَلَ لِدَاتِ الْفَخْرِ نَصَبَ مُضْمَرٍ بَنُوهُ وَيَا أَجْهَلَةَ عَنْهَا أَخْبِرِ
وَأَفْصِلْ يَفَارِقِي كَقَدِّ وَالسَّيْرِ أَوْ كَلَّمَ عَنِ الْفِعْلِ مُصَرِّفًا وَلَوْ

أي ان أن المنوطة لا تهمل راسا عند تخفيفها كما لكسورة وذلك لانها اقوى شيها بال فعل
لان مدلولها المصدر الذي هو مدلول الفعل * ولذلك يلتزمون إعمالها ولكن على وجه
يشعر بالضعف لانهم يجعلون اسمها ضمير شأن بمحذوفة وجوبا فتكون عاملة كلا عاملة *
ولا يكون خبرها وإحالة هذه الآية . فان كانت الجملة فعلية فعلمها متصرف وجب
فصلها عنه بما يفرق بينها وبين أن الناصبة للفعل لتلا تلبس بها . وذلك يكون بقد
كقول الشاعر

شهدت بأن قد خط ما هو كاف وأنت نحو ما نشأ وتليت
او حرف نيسر كقول الآخر

رَمَّ الزَّرْدَقُ أَنْ سَيَقُلَ مَرْبَعًا أَشِيرَ بِطُولِ سَلَامَةٍ بِمَرْبَعٍ

او بحرف نفي نحو أجبسب أن لم يره احد . او اداة شرط نحو وأنت لو استفهما على
الطريقة . وذلك لان هذه النواصل لا تعترض بين المصدرية وفعلها * ولذلك استشكل
النصل بلا كقول الشاعر

ولا تدفني بالفلاة فاتي اخاف اذا ما مت أن لا أدفنها

لأنه لا يتبع اعتراضها بينها * والحق انها لا تزال على بابها وإنما كثر الاعتراض بها بين المتلازمين فللاعتداد بها فدخلت بعد الناصبة ايضاً . فيكون دخولها بعد المخففة للفرق وبعد الناصبة شذوذاً . ولذلك اذا لم يفصل بها بتعين النصب ألا اذا كانت في الكلام ما يمنع كونها ناصبة كما اذا وقعت بعد العلم او ما في معناه لانها لا تكون هناك إلا مخففة كما سيجي . وحينئذ يجوز الاستغناء عن الناصل وعليه قول الشاعر

عليها أن يؤملوت فجادوا قيل أن يسألوا باعظم سؤل

فان كانت الجملة اسمية نحو وأخبر دعواهم أن الحمد شرب العالمين . أو فعلية جامدة النعل نحو وأن ليس للانسان إلا ما سعى لم تكن حاجة الى النصل لعدم الالتباس

”وأَجْرِيَتْ كَأَنَّ مُجْرَاهَا مَتَى خَفَّتْ وَالْفَصْلُ يَقْدُورُ أَنِّي“

أي ان كان عند تخفيفها تجري على حكم أن المفتوحة المخففة فيكون اسمها ضمير شأن محذوفاً

وخبرها جملة . وعليه قول الشاعر

وصدر مشرق الفجر كأن نديها حنان

وإذا كانت الجملة المحرر بها فعلية منصرفة النعل يكون فصلها عنه في الإيجاب بند كقول الشاعر

لا يهولك اصطلاه لقي الحمر مب فمحذورها كان قد ألبا

وفي النبي بلم كقول الآخر

كان لم يكن بين المحجون الى الصفا انيس ولم يسر بهكة سامر

وذلك للفرق بينها وبين أن المصدرية الداخلة عليها كاف التشبيه . فان لم تكن كذلك فلا حاجة الى النصل * وهذا هو المشهور في استعمالها وهو المختار عند الأكابر

وَأَهْبَلْتُ لَكِنْ إِذَا تَخَفْتُ فَرِقْتُ يَا لَوَاوِ عَمَّا تَعْطِفُ

أي ان لكن اذا خفيت تلي رأياً وذلك لانها قد اشبهت لكن العاطفة في اللفظ والمعنى فأجريت مجراها * ولذلك تخفف اقترانها بالواو فرقا بينها لان الواو لا تدخل على العاطفة لامتناع دخول حرف العطف على مثل . وعلى ذلك فري وما كثر سليمان ولكن الشياطين كلوا . وقد ترد بدون الواو نحو لكن الله يشهد بما أذ لك * ولا تقع بعدها إلا الجمل بخلاف العاطفة كما سيجي في موضعه

باب الحروف المختصة بالفعل

فصل

في نواصب الفعل

وَتَصَبُّوا فِعْلاً مُضَارِعاً يَأْنُ وَكَيْ لِمَصْدَرٍ وَلَنْ وَيَأْذَنُ

اي ان العرب نصبت الفعل المضارع يَأْنُ وكَي المصدريتين وان وَاذَنُ . وتقصص
النواصب في هذه الاحرف الاربعة وأما غيرها مما سمي فيكون النصب بعده باضمار
أن لا يـ . وهو مذهب البصريين وعليه الجمهور

وَأَسْتَمَعُوا أَنْ لِلرَّجَاءِ وَالطَّمَعِ فَجَازَ مَعَهَا الظَّنُّ وَالْعِلْمُ أَمْتَعُ

اي انهم استعملوا أُنْ في مقام الرجاء والطمع في حصول ما بعدها نحو اريد أن ازور
الثوم . ولذلك يجوز ان تقع بعد الظن نحو وحسبوا أن لا تكون فتنة لانه يناسبها . وينتفع
وقوعها بعد العلم لانه يدل على اليقين فلا يصلح لما فان وقعت بعده نحو أفلأبرؤن
أن لا يرجع اليهم قولاً فهي المخففة من الثقيلة لانها للتاكيد فيناسبها اليقون ومن ثم يكون
الفعل بعدها مرفوعاً للتجديد * غير انهم قد ينزلون الظن منزلة العلم فيعملون الواقعة بعده
مخففة وعليه قرئت الآية برفع تكون . وهو ضعيف * واما الواقعة في غير ذلك فهي
المصدرية لا محالة

وَكَيْ مَعَ اللَّامِ وَلَوْ مُقَدَّرَةٌ إِذْ هِيَ لِلْجَزْرِ هُنَاكَ مُنْكَرَةٌ

اي انهم استعملوا كي مع لام الجزر التعليلية نحو جئت لكي ازورك لانه حينئذ يتعين كونها
مصدرية وينتفع كونها حرف جزر لان حرف الجزر لا يدخل على مثله * فان لم تذكر اللام
في اللفظ جاز تقديرها في التية . وعلى كلا الوجهين تكون كي ناصبة بخلاف المجردة عن
اللام لفظاً وتقديراً كما ستعرف

وَلَاذْنُ صَدْرُ جَوَابٍ نُوَصِّلُ بِأَلْفَعْلٍ وَهُوَ بَعْدَهَا مُسْتَقْبَلٌ

أي ان حكم إِذَنْ ان تكون صدر الجواب الذي يُجاب بها وان تكون متصلة بالفعل وان يكون ذلك الفعل مستقبلاً كقولك إِذَنْ أَكْرَمَكَ جواباً لمن قال اريد ان ازورك . وكل ذلك شرط في عليها . فلو قلت انا إِذَنْ أَكْرَمَكَ او إِذَنْ انا أَكْرَمَكَ او إِذَنْ أَظَنُّكَ صديقاً أَفْهِمْتُ لان ما بعدها قد وقع معمولاً لما قبلها في الاول فليزوم توارد العاملين . ولانه قد فصل بينها وبين الفعل في الثاني وهي لضعفها لا تقوى على تخطي الفاصل اليه . ولان الفعل بمعنى الحال في الثالث والنواصب لا تعمل في الحال لان له تحققاً في الوجود كالاسماء فلا تعمل فيه عوامل الأفعال * وقد حصرت الفحاة وقوعها غير مصدرية في ثلاث مسائل . احدها ان يكون ما بعدها خبراً عما قبلها كما في نحو انا اذن اكرمك . والثانية ان تكون جواباً لشرط قبلها نحو ان زرني إِذَنْ أَكْرَمَكَ . والثالثة ان تكون جواباً لنسب ولو مقترناً كقول الشاعر

لئن عاد لي عبد العزيز بئله وامكنني منها إِذَنْ لا أُقْبِلها

أي والله لئن عاد لي * واجازوا النصل بينها وبين الفعل بلا النافية والنسب وعلى ذلك قرئ وإِذَنْ لا يَأْتُوا خَلْنِكَ أَقْبِلًا . وقال الشاعر

إِذَنْ والله رمتهم بحرمي نسيب العفل من قبل المشيب

بالنصب فيها . وذلك لان لا قد كثر اعتراضها بين العوامل ومعمولاتها فلم يُعَدَّ بفصلها . والنسب زائد يؤولي * لثلاثه فيختلر النصل به كما مر

فَإِنْ تَلَّتْ عَطْفًا عَلَى مَا لَا مَحَلَّ لَهُ فَانْتَ بِأَخْيَارٍ فِي الْعَمَلِ

أي ان إِذَنْ اذا وقعت بعد عاطف على ما لا محل له من الاعراب جاز افعالها والناوؤها . وذلك انما يقع في العطف بالاول او الالف نحو زيد يزورني وإِذَنْ أَكْرَمَهُ او فَإِذَنْ أَحْسِنَ اليه . فان الجملة الاسمية لا محل لها من الاعراب لانها ابتدائية . والجملة المعطوفة عليها يجوز فيها نصب الفعل باعتبار ان ما بعد العاطف جملة مستقلة فلا يكون معتمداً على ما قبل إِذَنْ وجبت ان تكون مصدرية فتعمل . ويجوز رفعه باعتبار ان ما بعد العاطف من تمام ما قبلها لانه قد ربط بعض الكلام ببعض فتكون قد وقعت حشواً فخلقى * وأما ان جميل العطف على الجملة الفعلية منها فيتمتع الرفع لان ما بعد اذن يكون معطوفاً على الخبر فهو في حكمه وجبت ان يكون قد تعين وقوعها حشواً فلا حظ لها في العمل * على ان الاكثر عدم الإلفاء مطلقاً لانها ان لم تكن حشواً كانت في صورة الحشو * وأما ان فلا

شرط في عملها ولا تفصيل فيها فهي تعمل كيما وقعت بالاجمال

وَأَضْمَرُوا أَنْ يَعْدَ كَيْ إِذْ تُعْتَبَرُ خَالِيَةً مِنْ حَرْفِ جَرٍ حَرْفِ جَرٍ

اي انهم يضمرون أن المصدرية بعد كي اذا اعتبرت حرف جر وذلك عند تجردها من اللام لفظاً وتقديراً. فيكون النصب حينئذ يان المضمرة بعدها لا بها لكي المصدرية التي سقى الكلام عليها * وهو مذهب سيويه وعليه الجمهور

وَيَعْدُ حَتَّى التَّجْرِ إِذَا لَا يَقْصَدُ حَالٌ وَلَا مَرَعَلَتٌ أَوْ تَجْجِدُ

اي انهم اضمروا أن بعد حتى الجارة ايضاً. وهي حينئذ تكون للتعليل بمعنى كي نحو زُرْني حتى أحضر لك. او للغاية نحو صُمْتُ حتى تغيب الشمس * ويشتد في الفعل الواقع بعدها ان يكون مستقبلاً كما رأيت. او في حكم المستقبل وهو ما كان استنباطه بالنسبة الى ما قبله نحو سرت حتى ادخل المدينة. فان الدخول مستقبل بالنسبة الى زمان السير لانه متظر بعد. وان كان ماضياً بالنسبة الى زمان التكلم. فان أريد بالفعل معنى الحال حقيقة او تأويلاً على سبيل حكاية الحال الماضية كانتا حاضرة امتنع النصب لامتناع اضمار أن قبله لانها موضوعة للاستقبال وحينئذ تكون حتى حرف ابتداء فيكون ما بعدها مرفوعاً للتجرّد. غير انه لا بد أن يكون فضلة ليستقل ما قبلها بدونها لانه قد انقطع عنه فصار جملة مستأنفة. وان يكون مسبباً عما قبلها لانه لما قامها الاتصال اللفظي وجب الاتصال المعنوي بينهما ليحقق معنى الغاية المدلول عليه بها. وعلى ذلك قولهم مرض فلان حتى لا يرجوه. فان ما بعد حتى يحتمل ارادة الحال حقيقة بالنظر الى زمان التكلم او حكاية بالنظر الى زمان المرض المقارن له. وهو فضلة لان الكلام قد تم قبل حتى. ومُسَبَّبٌ عما قبلها لان انتفاء الرجاء مسبب عن المرض * وبهذا الاعتبار امتنع الرفع في نحو كان مري حتى ادخل البلد لان ما بعد حتى علة لكونه خيراً فلو جعل جملة مستقلة بقيت كان بلا خبر * وفي نحو اصوم حتى تغيب الشمس لان الصيام لا يكون سبباً لغيب الشمس * وكذلك تضمّر أن بعد لام التعليل نحو وانزلنا اليك الذكر لتبين للناس. ويقال لما لام كي لانها بمعنى كي الجارة * وتضمّر ايضاً بعد لام المحمود وهي لام يوتى بها لتأكيد النبي بعد كان المتبعية ماضية لفظاً نحو وما كان الله ليظلمهم. او معنى نحو لم يكن الله ليغيرهم * واختلف في حقيقة هذه اللام والجمهور على انها حرف جر يتعلق بمحذوف

هو الخبر بناءً على أن الأصل في الآية مثلاً ما كان قاصداً لظلمهم . والتأكيد إنما هو باعتبار
أن في قصد الفعل ابلغ من نداء . وهو مذنب البصريين

وَأَوْ إِنَّا نَصْلَحُ إِلَّا أَوْ إِلَى مَكَانَهَا كَأَضْرِبُهُ أَوْ يَمْثِلًا

أي واضربوا أن يضاربوا أو العاطفة إذا كانت تصلح مكانها إلا الاستثنائية كقول الشاعر
وكتب إذا غمضت قناة قوم كسرت كموبيها أو تستفيا

أي إلا أن تستقيم . أو إلى الانتهاء كقول الآخر

لأشبهن الصعب أو أدرك المتى فما انقادت الآمال إلا لصابر

أي إلى أن أدرك . وقد جمعها مثال الظم فانه يحتمل أن يكون المعنى اضربه إلا أن يمثّل
أو إلى أن يمثّل * وإعلم أن تقدير إلا أو إلى مكان أو تقدير يلاحظ فيه المعنى دون
الأعراب . وأما التقدير الإعرابي المرتب على اللفظ فهو أن يقدّر قل أو مصدر به ظرف
عليه المصدر المسبوك بعدها من أن الضمّة والفعل المصوب بها مثلاً يلزم عطاف الاسم
على الفعل . فيكون تقدير المثال ليكن منك ضربت له أو امثال منه وقس عليه . وعلى
ذلك يجري العمل مع الناء والواو في ما سياتي

وَالنَّاءُ فِي جَوَابِ نَفَرٍ أَوْ طَلَبٍ حَيْثُ هُمَا مُحَضَّانٍ وَفِي السَّبَبِ

أي وكذلك اضربوا أن بعد الناء السببة الواقعة في جواب النفي والطلب المحضين .
أما النفي فيمثل ما كانت بالحرف نحو لم يزرنا زيد فتكرمه . أو بالفعل نحو ليس الشيخ
حاضراً فنسأله . أو بالاسم نحو زيد غير قادم فنستظّره * ويلحق به التشبيه الواقع . وقوله
نحو كانتك امرئ علينا فخطيئك . والتقليل كذلك نحو قلما تأتينا فتحديثنا . فإن قصد بها
حقيقة معناها امتنع النصب * وأما الطلب فيمثل الأمر نحو زُرني فأكرمك . والنهي
نحو لا تخاصمني فاشتدك . والاستنهام أين تذهب فاتبعك . والعرض نحو ألا تزورنا فحسن
اليك . والغضيض نحو هل نترأ فنستبّد . والتمني نحو ليتك عالم فتبدينا . والترجي في
الصحيح نحو ليتني أجمع فأزورك * وإنما قيدنا الناء بالسببة احترازاً من الناء التي هي
لجود العطف نحو ما تزورنا فتحديثنا أي فأتحدثنا . والنفي والطلب المحضين احترازاً
من النفي المأوّل بالإنيات نحو ما تزال تأتينا فتحديثنا . ومن الطلب باسم الفعل نحو صة
فأحدثك لأن الفعل لا ينصب في هذه المواضع * أما في الأوّل فلأن المقصود نفي

النعلين جميعاً فليس الثاني بجواب للاول . واما في الثاني فلأن النبي مقصور على النظم فقط اذ المعنى تأنيداً كثيراً فخذ ثانياً . واما في الثالث فلنعذر سبك المصدر من اسم الفعل حتى يعطف عليه المصدر المتأول ما بعد الفاء على ما عرفت لان الجوامد لا مصدر لها * وبهذا الاعتبار يمنع النصب في نحو هل زيد اخوك ففكرته لجهود المخبر بخلاف نحو هل زيد عندنا ففكرته لان المصدر يتصيد من معنى الطرف اذ هو نائب مناب الفعل . وقس على ذلك ما جرى مجراه * واختلي في الطلب بلفظ الماضي نحو زفني الله ما لا فان صدق منه . وباسم الفعل الماخوذ من لفظه نحو حذار فسلم والمصدر النائب عن فعله نحو صبرا فتعال الترح . والظاهر النسب في ذلك كله لعدم تعذر السبك المذكور . فتأمل

وَالْوَاوُ لِلصَّحْبَةِ كَالْفَاءِ وَفِي عَطْفٍ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ ذَاكَ أَقْنِي
وَكُونَ هَذَا الْعَطْفُ إِضْمَارًا وَجَبَ وَاللَّامُ لَا جَمْعًا وَفِيهِمَا غَلَبَ

اي ان الواو التي في الصحبة بمعنى مع تجري مجرى الفاء في جميع أحكامها بعد النبي والطلب كما مر . فيقال لا أروك ونجرتني وهل تظلمني وأنصفك وهل جراً بالنصب على إضمار أن بعدها دغماً لتوهم كونها عاطفة ولذلك يقال لها واو الصرف . ويكون التدبير لا تكون زيارة مني وهجر منك وهل يكون ظلم منك وإنصاف مني وقس عليه * وكذلك تضمن أن بعد العطف على اسم خالص اي ليس في تأويل الفعل . وذلك يكون بأو نحو وما كان ليشير ان بكلمة الله الإوحيا أو من وراه حجاب أو يرسل رسولا .

والفاء كما في قول الشاعر

لَوْلَا تَوَقُّعُ مَعْتَرٍ فَارْضِيَهُ مَا كُنْتُ أَوْثَرُ إِنْرَابًا عَلَى تَرْبٍ

والواو كقول الآخر

وَلَيْسَ عِبَادَةٌ وَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لَيْسَ الشُّؤْفِ

وتم كقول الآخر

الْحُبُّ وَفِي سَلْبَعَا ثُمَّ أَعْيَلَهُ كَالثَّوْرِ يَضْرِبُ لِمَاعَفَتِ الْبَقَرُ

فان هذه الافعال كلها تأويل بمصادر معطوفة على ما قبلها . والتدبير الإوحيا أو يرسل رسول ولولا توقع معتر فإرضائي وهل جراً * فان كان الاسم المعطوف عليه في تأويل الفعل نحو الطائر فيقتضيه زيد هو اللد باب لم تضمن أن لصحة عطف الفعل عليه بدونها

لأنه في تأويل الذي يطير * غير أن الإضمار الذي يقع في المواضع المعينة له منه ما هو
جائز وهو الواقع في العطف المذكور هنا وبعد اللام التي لغير المحجود. وهي تشمل لام كي
ولام العاقبة اللتين مرَّ الكلام عليهما. غير أن إضمارها غالب في هذه المواضع ما لم تقتض
اللام بلا فيجب إظهارها كراهة اجتماع اللامين نحو لئلا يكون للناس على الله حجة. فان
أصله لأن لا ثم أدخيت النون في اللام * ومنه ما هو واجب وهو الواقع في بنية المواضع
فلا يجوز إظهارها هناك * وأعلم أنهم يسمرون أن بعد أحرف الجزاء المذكورة في هذا
الباب لتضويغ دخول هذه الأحرف على الفعل بواسطة المصدر الذي يسلك معها فتكون
في الحقيقة داخلية عليه * وبعد الأحرف العاطفة إما لدفع توفيق العطف على الفعل بواسطة
دلالة النصب على عدم إرادته وإما تصحيح عطف الفعل على الاسم بواسطة المصدر
المتأول كما رأيت فيكون هو المعطوف في الحقيقة * ولا تقصر ناصبة في غير هذه المواضع
الأشد ولا كنولم تسع بالمعدي غير من أن تراه أي أن تسع. أو ضرورة كنول الشاعر
ألا أيها الزاجري أحضر الوغي وأن أشهد اللغات هل انت تخليدي
أي أن أحضر الوغي. أو تنسبها بأحد هذه المواضع كما سباني في باب المجازم * وأما
إضمارها غير ناصبة نحو أقهر الله ثامروني أعد فلا يختص بموضع غير أنه عند الجمهور
منصور على السماع

فصل

في المجازم

وَجَزَمُوا يَلْمَزُ وَلَمَّا النَّافِيَةُ فِعْلًا وَلَامُ الْأَمْرِ مَعَ لَا النَّاهِيَةِ

اسمهم جزموا فعلاً واحداً ولم واخبتا لَمَّا النَّافِيَةُ وَلَامُ الْأَمْرِ وتنبضها لا الناهية *
والأوليان نقلان زمان المضارع إلى الماضي نحو لم يقيم زيد وقطف الثمر ولما ينفتح أي
ما قام وما تفتح. غير أن المتقي لم يحفل استمرار فيه إلى زمان الحال وانقطاع قبله
والمتقي لَمَّا يلزم استمرار فيه إلى الحال متوقع الثبوت في المستقبل كما رأيت في المثال.
فيجوز أن يقال لم يقيم زيد ثم قام ولا يجوز أن يقال لَمَّا يقيم ثم قام لما علت * ويجوز
وقوع لم بعد أداة الشرط نحو أن لم تزل في أعينك بخلاف لَمَّا ويجوز حذف مجزوم لَمَّا
نحو قاربت المدينة ولَمَّا أي ولَمَّا أدخلها بخلاف مجزوم لم. وأما قول الشاعر

احتفظ وديعتك التي استودعتها يوم الاغارب ان وصلت وان لم
اي وان لم تصل فمحول على الضرورة * والاخران تخلصانه الى الاستقبال لان الفعل
الطلب لا يكون الاستقبال ولو بالنسبة الى زمان التكلم

وَجَزَمْتَ فِعْلَيْنِ اِنْ فِي الشَّرْطِ اِذْ جُعِلَا كَوَاحِدٍ بِالرَّبْطِ

اي ان ان الشرطية تجزم فعلين معا نحو اِنْ تَجَلَّ تَدَمَّ لانهما قد ارتبطا ببعضهما لتعلق
احدهما على الآخر فصار الاثنان كواحد. وهو مذهب سيوري والحقن من اهل البصرة *
وقبل غير ذلك حتى انتهت المسئلة الى ثمانية اقوال وما ذكرناه هو الصحيح وعليه الجمهور

وَضَمِنَتْهَا مِنْ وَمَا فِي الْمَعْنَى أَي مَتَى أَبَانَ أَتَى أُنَى

مَهْمَا وَإِذَا مَا حَيْثُمَا فَجَزَمَا كُلُّ كَذَا وَزَادَ قَوْمٌ كَيْفَمَا

اي ان هذه الأدوات المذكورة قد ضمنت معنى ان الشرطية لان قولك مَنْ بَرَزَنِي أَكْرِمَهُ
معنى ان بَرَزَنِي زَيْدٌ أَوْ عَمْرُو أَوْ فُلَانٌ أَكْرِمَهُ. ولذلك علمت عليها في جزم الفعلين
كلها كما رأيت * وذلك يطرء في جميعها اتفاقاً إلا كيفاً فانها تعلق كذلك عند الكوفيين
قياساً على حينها وإدما بشرط موافقة فعلها لنظراً ومعنى نحو كيفاً تجلسن آجِلِسْنَ والأفلا
عل لما اتفاقاً * وكل هذه الأدوات أسماء على الاصح. غير ان ما قد تستعمل زمانية

كقول الشاعر

وما نحي لا أَرْهَبُ وَإِنْ كُنْتُ جَارِمًا وَلَوْ عَدَّ أَعْدَاءِي عَلَيَّ لَمْ دَخَلَا

فنكون حرفاً هناك * وكل الأسماء المذكورة مبنية لتضمنها معنى الحرف إلا أي فانها
معربة لملازمها الاضافة المعارضة للبناء * واعلم ان ما دل من هذه الأسماء على مكان
او زمان نحو اينما تكونوا يدرككم الموت ومق نَقَمَ تَذَهَّبَ فهو ظرف. وغيره ان كان
مجرداً نحو مَنْ بَطَّلَ تَجِدَ فهو مبتدأ. والأفهم مفعول بنحو من تَضَرَّبَ أَضْرِبَ. او مفعول
مطلق بنحو أَي سِيرَ تَسِيرُ أَتَيْتُكَ * واختلف في خبر المبتدأ وعامل المنصوب واكثر
المحققين على انه الشرط فيها * وكل هذه الأسماء لما صدر الكلام لتضمنها معنى الشرط
فلا يعمل فيها ما قبلها. فان وقع احدها معمولاً لما قبله فان كان العامل حرف جر بنحو مَنْ
تَذَهَّبَ أَذْهَبَ. او مضافاً بنحو غلام من تَضَرَّبَ أَضْرِبَ لم يغير شيئاً من حكمه لان الجورور
بالحرف يكون في الحقيقة مفعولاً لما بعد اسم الشرط بواسطة الحرف. والمضاف ياخذ

الصدارة باضافته اليو كما اخذ المنفعية المطلقة في ما مر وهو مجهول لما بعده * وإن كان العامل غيرها خلع الشرطية لخروجه عن الصدارة اللازمة لما فترقع المضارع بعده للتحديد نحو إن من يقابل يحد وليس ما يترك بجني وما شاكل ذلك * ومن هذا الباب ما لا يجرم إلا كلفاً باو هو حيث وإذا لأنها تكلفها عن الاضافة المبدئية التعيين بكونها الى امر معلوم عند السامع فتصير ان مثل إن في الإيهام . ومنه ما لا تلحقه ما وهو من وما ومنها وأنى . ومنه ما يجوز فيه الامران وهو إن وأنى ومنى وأنى وأنى وكيف عند من يجرم بها ويجزى مؤن يا ذائب الشعر حسب لقطع بالوقوع فأذير

اي اثم يستعملون الجزم بانا في الشعر فقط وعليه قول الشاعر
وإذا نصبتك من الحوادث نكة فاصير فكل غياية فستفيل

وذلك لانها للقطع بوقوع الامر الشرط على خلاف مقتضى الشرط فلا يبرح فيها معنى إن الدالة على الشك في وقوعه . وبهذا الاعتبار يقال اذا طلعت الشمس ازورك ولا يقال ان طلعت * وإنما اعلموها في الشعر حلاً لما على متى لما بينهما من المشابهة في المعنى . غير انه لا بد عند اعلائها من تجزئتها عن الاضافة المبدئية التخصيص حتى يصح استعمالها للشرط وحينئذ يكون عاملاً للشرط لا الجزاء بخلاف كونها ظرفية محضة * وربما طلعت متى عن الشرط فأقبلت حلاً على اذا كما في قول الشاعر

وما ذاك أن كان ابن عمي ولا اخي ولكن متى ما أمك الشرائع
غير ان اعلائها قبل من اعمال اذا هو متصور على الضرورة ايضا في الصحيح

وَأَوَّلُ التَّعْلِيلِ شَرْطٌ بَيْنًا عَلَيْهِ ثَانٍ بِالْجَوَابِ سَمِيًّا
وَالشَّرْطُ بِمَخْصَرٍ يَفْعَلُ ذِي خَبَرٍ صَرِيفَ وَالْجَوَابُ خُذْمًا حَضَرُ

اي ان الاول من التعليلين الواقعين في هذا الباب يسمى شرطاً والثاني يسمى عليه باعتبار كونه سميّاً عنه ويسمى جواباً لانه يترتب على الاول كما يترتب الجواب على السؤال . ويقال له الجزاء ايضاً لترتبه عليه كما يترتب الجزاء على العمل . ومن ثم وجب تقديم الاول كما يتقدم السؤال على الجواب والعمل على الجزاء * والشرط بمختص بكونه فعلاً خبرياً متصرفاً وهو يشمل المضارع والماضي * وأما الجواب فلا يقيّد بشيء من ذلك . وهو قد يكون موافقاً للشرط وقد يكون مخالفاً له . فينع التعليلان مضارعين نحو ان ينتهوا

يَغْفِرُ لَمْ . وَمَاضِيَيْنِ نَحْوَانِ عُدْنَا . وَالْأَوَّلُ مُضَارِعًا وَالثَّانِي مَاضِيًا نَحْوُ وَمَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ
الْقَدْرِ أَيْمَانًا وَاحْتِسَابًا غَفَرَ لَهُ . وَبِالْعَكْسِ نَحْوُ وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزَدَكَ فِي
حَرْثِهِ * وَيَقَعُ الْجَوَابُ فِعْلًا إِنشَائِيًا نَحْوَانِ كُنْمْ تَحْمُونَ اللَّهُ فَاتَّبِعُونِي . وَفِعْلًا جَامِدًا نَحْوُ
وَمَنْ لَا يُحِبُّ دَاعِيَ اللَّهِ فَلَيْسَ بِمُحْزِيٍّ فِي الْأَرْضِ * وَاعْلَمْ أَنَّ وَقُوعَ الشَّرْطِ مُضَارِعًا وَالْجَوَابُ
مَاضِيًا لَفْظًا ضَعِيفَةً لِأَنَّ فِيهِ تَبَيُّنًا لِلْعَامِلِ لِلْعَمَلِ ثُمَّ قَطْعُهُ عَنْهُ . وَلِذَلِكَ خَصَّهُ قَوْمٌ بِالضَّرُورَةِ
كَقَوْلِ الشَّاعِرِ

أَنْ تَصِرَ مَوْنًا وَصَلْتُمْ إِنْ تَصِلُوا مَلَأْنِي أَنْتُمْ الْأَعْدَاءَ إِرْهَابًا
وَجَمَلًا مَا سَمِعَ مِنْهُ كَمَا حَدَّثَ الْمَذْكُورَ أَنَّنَا مِنْ نَوَادِرِ الْكَلَامِ الَّتِي لَا يُقَاسُ عَلَيْهَا
وَجَزَّازُ رَفَعُ فِي مَضَارِعِ بَلِي مَاضِي وَكَوْنُهُ لِيُضَعِفَ الْعَمَلَ
أَيُّ أَنَّهُ يَجُوزُ رَفْعُ الْمَضَارِعِ الْوَاقِعِ جَوَابًا إِذَا كَانَ الشَّرْطُ مَاضِيًا وَلَوْ فِي الْمَعْنَى . فَيَنْدَرِجُ تَحْتَهُ
مَا كَانَ مَاضِيًا فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى نَحْوَانِ زَرَعْتِي أَكْرَمْتُكَ . أَوْ فِي الْمَعْنَى فَقَطْ نَحْوَانِ لَمْ
تَزُرْنِي أَغْضَبَ * وَذَلِكَ أَنَّ إِدَاءَةَ الشَّرْطِ لَمَّا لَمْ يَنْظَرِ عَلَيْهَا فِي فِعْلِ الشَّرْطِ الْقَرِيبِ ضَعُفَتْ
عَنِ الْعَمَلِ فِي الْجَوَابِ الْبَعِيدِ * وَاخْتَلَفَ وَالْحَالَةُ هَذِهِ فِي التَّرْجِيحِ بَيْنَ الْحَزْمِ وَالرَّفْعِ
وَالْأَكْثَرُونَ عَلَى تَرْجِيحِ الْحَزْمِ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ وَقَدْ امْتَنَعَ اسْتِصْحَابُهُ فَوَاقِلُ . وَعَلِيُّهُ الْآيَةُ وَمَنْ
كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا كَوْنُهُ مِنْهَا * وَاعْلَمْ أَنَّ الْمَضَارِعَ الْمُنْفِيَّةَ يَلْمُ فِي هَذَا الْبَابِ يُحْزَمُ بِهَا
لَفْظًا وَإِدَاءَةُ الشَّرْطِ مَعْلًا لَا مَتْنًا نَسْلُطُ الْعَامِلِينَ جَمِيعًا عَلَى لَفْظِهِ * وَبَعْضُ النُّحَاةِ جَعَلَ
الْمَضَارِعَ الْمُنْفِيَّةَ كَالْمَاضِي فِي جَوَازِ رَفْعِ جَوَابِهِ لَعَدَمِ ظُهُورِ التَّأْوِيلِ فِيهِ فَيَقَالُ إِنَّ تَذَكُّرَ
أَذْهَبَ وَهُوَ غَيْرُ بَعِيدٍ فِي الْقِيَاسِ

وَيَقَعُ الْجَوَابُ جُمْلَةً أَسْمً إِذَا أَلْحَدْتُ فِيهِ غَيْرُ حَتْمٍ

أَيُّ أَنَّ الْجَوَابَ لَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ فِعْلًا كَالشَّرْطِ لِأَنَّ الشَّرْطَ يَقْتَضِي الْحَدُوثَ فَيُخْتَصُّ بِالْعَمَلِ
خِلَافًا لِلْجَوَابِ فَإِنَّهُ يَحْتَمِلُ الْحَدُوثَ وَالثَّبُوتَ وَلِذَلِكَ يَقَعُ جُمْلَةً أَسْمً . وَهِيَ قَدْ تَكُونُ خَبَرِيَّةً
نَحْوَانِ يَمْسُكُ بِخَيْرٍ هُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ . وَقَدْ تَكُونُ إِنشَائِيَّةً نَحْوَانِ يَخَذُ لَكُمْ مَنْ ذَا
الَّذِي يَنْصَرُّكُمْ مِنْ بَعْدِهِ . وَقَسَّ عَلَيْهِ

وَأَرْبَطَ بِقَاءِ مِنْهُ كُلِّ مَا لَا يُؤَيِّرُ أَحَدٌ خَرَفُ بِهِ اسْتِجْبَالًا

أَيُّ أَنَّ الْجَوَابَ الَّذِي لَا يُؤَثِّرُ فِيهِ حَرْفُ الشَّرْطِ مَعْنَى الاسْتِجْبَالِ الْمَنْرُوضِ لَهُ كَمَا سَبَقَ *

يرتبط بالناء السببية لندل على كونه جواباً. وذلك يكون في الفعل الطلبي والجمد والجملة الاسمية كما مر. وفي الفعل المنفي بلن او ما او إن والمقرون بالسين او سوف او قد. نحو وما تعملوا من خير قلن تكفروا. وإن توليتم فاسألتكم من اجري. وإن تعاسرتم فسترضع له أخرى. وإن خنتم عبلة فسوف يغيبك الله من فضله. وإن يكذبوك فقد كذبت رؤس من قبلك. * وذلك أما في الفعل الطلبي والمنفي بلن والمقرون بالسين او سوف فلأنه متمم للاستقبال فلا تؤثر فيه أداة الشرط استقبالا آخر. * وأما في الجماد والجملة الاسمية والفعل المنفي بما او إن فلأن هذه المذكورات لا يمكن ان أسلط الاداء على لفظها فلا تؤثر في معناها. وذلك أما في الجماد والجملة الاسمية فظاهر. وأما في المنفي بما وإن فلأن الأولى لها صدر الكلام بالاتفاق وكذلك الثابتة في الصحيح فلا تخطأها الاداء الى ما بعدها. ولذلك يبقى الماضي بعدها على مضيه والمضارع على نعيه للحال. * وأما في الفعل المقترن بقد فلأنها تجعل الماضي منتهى المقضي فلا يمكن صرفه الى الاستقبال. وتفيد التثنية في المضارع وهو من معاني الإنشاء فترشبه الافعال الطلبية. * وقد تحذف هذه الناء في الضرورة كقول الشاعر
فمن لم يمت في اليوم لا بد أنه سبعة حبل النبي في النذر

وهو من الضرورات المقولة في الشعر. وتدرجها في غيره نحو ان جاء صاحبها والإسراع بها. * واعلم ان حرف الشرط المذكور يشمل ما كان مصرحاً به في اللفظ او مضمناً في المعنى فيتناول إن وسائر الادوات المنضمة معناها. وهو يؤثر في لفظ معموله بالجزم وفي معناها بالتخليص الى الاستقبال. * وذلك مستمر في الشرط لفظاً ومعنى في المضارع نحو وإن تعودوا تعد. ومعنى فقط في الماضي نحو من خالف الرض عوقب. وأما في الجواب فقد يكون تأثيره لفظاً ومعنى ايضاً كما في المثال الاول. او معنى فقط كما في المثال الثاني فانه في معنى يعاقب. وعلى كليهما يكون مرتبطاً بالشرط فلا حاجة الى ربطه بالناء. * فان لم يؤثر في المعنى ايضاً كما في المسائل المذكورة آنفاً وجب الربط. * وقد ضبط بعضهم التزام الربط بكون الجواب لا يصلح ان يقع شرطاً وهو ضابط مطرد عليك بالاستقراء
وربما قدر ما الناء اقتضى كالمبتدأ فالرفع معها فرضاً

اي انه قد يقدر ما يقتضي ربط الجواب بالناء كالمبتدأ مع المضارع فانه يجعل الجواب جملة اسمية. وحينئذ يجب ربطه بالناء لانه قد تعاضى عن تأثير اداء الشرط فيه. ويجب رفع المضارع لانه قد صار مجرداً بوقوع خبره لابتداء المذكور نحو ان تزرتني فأكرمك

بالرفع اي فاننا اكرمك . وقس عليه * وكذلك قد تقدّر قدم الماضي فيرط بالفاء
كما يرتطع ذكرها نحو ان كان قبضة قد من قبل فصدقت اي فقد صدقت * فان لم
يكن معها شيء * منع تأثير الاء لافضا ولا تندبرا امتعت الفاء . وذلك يكون في
الماضي المتصرف المجرد من قد نحو من صبر ظنر . والمضارع المنفي بلم نحو من حرص لم
يتدبر * واما المنفي بلا فان جعلت لني المستقبل يرتط بالفاء مرفوعا على تقدير المتدبر كما
مرّ نحو من يؤمن برؤي فلا يخاف بنفسا ولا رفقاً اي فهو لا يخاف . وان جعلت لمجرد المنفي
امتعت الفاء لامكان تأثير حرف الشرط فيه فيجزم نحو وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها *
واعلم ان المتدبر الذي يقدر هنا لا يكون الا ضميراً كما رأيت . فان كان ضميراً غيبياً ولم
يقدم ما يعود اليه نحو ان قت فينوم زيد جعل ضمير الشأن لتصح المعنى

وإن أتى قبل الجواب ما افتترن يا لفاء فأجزمة أو انصب قصد أن
فإن أتى من بعده فالرفع زد مستأنفاً والواو كالفاء ترد
اي ان وقع المضارع المفتترن بالفاء قبل الجواب نحو ان مررت في فخذني اكرمك جار
فيه الجزم عطفاً على لفظ ما قبله او محذو والنصب على إضمار أن المصدرية * فان وقع
بعد الجواب نحو ان قبل ما في انفسكم او تخفوه بحاسمكم به الله فيغير لمن بشاء جاز فيه
الرفع ايضاً على الاستئناف فيجزم فيه الالوجه الثلاثة * وكل ذلك يجري هذا الجري مع
الواو ونحوها من يتق ويصبر فان الله لا يضيع اجر المحسن . ونحو ان تخفوا ما في صدوركم
او تبدوا بعلم الله ويعلم ما في السموات وما في الارض بالوجهين في الاولى والثالثة في
الثانية * واقوى من الالوجه الجزم واضعها النصب * واعلم انهم اجازوا إضمار أن في هذا
المقام لان كلا من الشرط والجواب غير واجب الوقوع فاشبه الاستثناء ونحوه * ولم يجوزوا
الرفع في النعل الواقع قبل الجواب لان الاستئناف لا يصح قبل استئناف الكلام . واجازوه
بعضهم مع الواو على ان النعل خبرٌ محذوف والجملة حال ولعل لا يبعد عن الصواب
وَيَرِطُونَ جُمْلَةً أَسْمٍ بِإِذَا لِقَاءَ كَالْفَاءِ مَعَ إِنْ وَإِذَا
وَذَلِكَ فِي مُوجِبَةٍ ذَاتِ خَبَرٍ وَلَيْسَ لِلنَّاسِ فِيهَا مِنْ أَثَرٍ

اي انهم يرتطون الجملة الاسمية باذا النجائية كما يرتطونها بالفاء لشبهها بها في انقضائها
التعقيب . غير انهم يشترطون في الجملة المذكورة ان تكون خبرية موجبة وان لا يدخل

عليها ناسخ * وعلى ذلك نعين النسخ في نحو ان اطاع زيد فسلام عليه . وان قام عمرو
 فزيد بقائم . وان غاب زيد فان عمرا حاضر * ونعاقبها اذا في غير ذلك بشرط ان
 تكون الاداة ان لانها ام الباب نحو وان نصيهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يفتنون .
 او اذا لانها شبه بها في المعنى نحو فاذا اصاب يوم من يشاء من عبادي اذا هم يستبشرون *
 ولا يربط بها جواب غيرها في الصحيح

وَقَدَّرَ الشَّرْطُ بِأَنْ بَعْدَ الطَّلَبِ مُسَبِّحًا جَوَابَهُ كَأَسْأَلَ تَجِبَ
 وَجَارَ غَيْرُ الْمُحَضَّرِ إِذْ لَبَسَ هُنَا كَأَلْتَصِبَ سَبْكَ مَصْدَرٍ تَعِينَا

اي ان الشرط يقدر بعد الطلب بجميع انواع المذكورة في باب النواصب . وحكمة ان
 تكون اداة الشرط المتدرة ان لانها ام الباب كما علمت فلا يقدر غيرها عند المحذوف . وان
 يكون الطلب المذكور مسبباً لجواب الشرط المتدرة ليناقى معه تقدير الشرط المحذوف .
 ومن ثم يجوز ذلك الجواب بتلك الاداة المتدرة على الاصح وعليه مثال النظم فان تقديره
 اسأل فان نساأل تجيب . وقس عليه نحو لا تدن من الاسد تسلم وهل تزورني احسن اليك
 وهل جراً * ولا يلزم الطلب في هذا الباب ان يكون محضاً كما في باب النصب الا لا
 يقتضي هنا لتأويل المصدر كما هناك . فيجوز ان يقال صة أحدثك وتزال أنتفرك ورزقني
 الله ما لا اتصدق منه وحسبك الحديث بتم الناس وما شبه ذلك بالاتفاق بخلاف
 الجواب المقرون بالنسخ * فان لم يكن الطلب مسبباً للفعل نحو ذرهم في خوضهم باعيون
 ضعفت الجزم لعدم الناعي الى تقدير الشرط * واعلم ان ذلك انما يقع بعد الطلب لانه
 يناسب الشرط في احتمال الوقوع وعدمه ولا يقع بعد النفي لانه ينفي تحقق عدم الوقوع
 كما ينفي الايجاب بتحقيق الوقوع فلا يجوز الجواب بعد هذا كما لا يجوز بعد ذاك ■
 ويشترط في النفي ان يكون الشرط المتدر بعد متبياً ليكون الجواب مرتبطاً على النفي
 المناسب لمعنى النفي . فيكون تقدير المثال السابق لا تدن من الاسد فان لا تدن منه تسلم
 وضابطه ان يصح تقدير ان قبل لا النافية على جعلها نافية كما ترى فلا يقال لا تدن من
 الاسد فهلك اذ لا يصح ان يقال ان لا تدن منه فهلك * والشرط المتدر بعد الطلب
 الجامد يؤخذ من لفظ مرادف المشتق فيكون التقدير في قولك صة أحدثك ان تسكنت
 أحدثك . وقس نظائره عليه

وَعَاذَ عَنْ جَوَابِ مَاضٍ مَا كَفَى مَقْدَمًا كَأَلْبَدٍ حَرَامٍ وَفِي
وَمَا بِهِ أُخِيرَ عَمَّا قُدِّمَ فَوَجَبَ التَّحْذِفُ لِذَاكَ مَعَهُمَا

أي أنه يتنازع عن الجواب الذي شرطه فعل ماضٍ بما يتقدم أداة الشرط من جملة يمكن
بها في الدلالة عليه كما في مثال النظم. أو بما يلي الشرط من خبر عن اسم سابق نحو أنا أن
شاء الله لمهندون. وإنما اختص ذلك على الأصح بكون الشرط ماضياً ليكون على وجه لا
يظهر فيه عمل الأداة فيضعف طلبها للجواب. وهو يشمل ما كان ماضياً لنظراً كما رأيت.
أو معنى نحو سئمت أن لم تفعل. وحينئذ يكون ما اعتض به عن الجواب دليلاً عليه فيقدر
من مثل لنفعل إلا أنه لا يجوز التصريح به في المشتكين لامتناع الجمع بين العوض والمعوّض
عنه كما علمت

وَالشَّرْطُ وَالْقَسَمُ إِنْ لَمْ يَلْحَقَا ذَا خَيْرٍ أَحْبَبَ مَا قَدْ سَبَقَا
وَبَعْدَهُ الشَّرْطُ بِرُجْحُونِهِ لِأَنَّهُ رُكْنٌ وَقِيلَ دُونَهُ

أي إذا اجتمع الشرط والقسم ولم يتقدمها ما يطلب الخبر كالمبتدأ واسم كان ونحوه جعل
الجواب للسابق منها فاستغني به عن جواب الآخر. فيقال إن يتم زيد والله أقم والله
أن جاء زيد لا كرمته. وأما أن تقدمها ما يطلب الخبر فترجح ببدء جانب الشرط مطلقاً
لوقوعه خبراً وهو عدة في الكلام بخلاف القسم فإنه يساق للجرّد التأكيد. فيقال زيد
والله أن يزرني أكرمه وإن يذنب والله أضربه بالجزم فيها جميعاً. وقيل لا يختص ترجيح
الشرط بوقوعه بعد ذي الخبر بل يترجح بدونه لتعلق المعنى عليه بخلاف القسم. وإعلم
أن إن قد تستعمل بعد الواو الحال للجرّد الوصل والربط دون الشرط فستغني عن
الجواب نحو زيد وإن كثرت ما لا تخيل. ومنه قول الشاعر

وإن الكعبة الفرد من جانب الحمى الحية وإن لم آتو الحبيب

ويقال لها حينئذ إن الوصلية. ويكثر حذف شرطها وجوابها المتبينين بلا كليهما نحو إن
زررتني أزررك وإلا فلا. أو أحدهما نحو زرتني وإلا أعنت عليك. فإن كان لك عذر فلا.
أي وإن لم تزرني فلا أزررك وهلم جرا. وقد يحذف الشرط معها بدون لا وشرطه أن
يكون المحذوف كان كما مر في بابها كقولهم المرء مجزئ بعلا وإن خير الخبير. أي إن كان

خبراً * وندر حذف مع غير ان مفترناً بلا كقول بعضهم من بَسَمَ عليك فبَسَمَ عليه ومن
لا فلا تعبا يو . اي ومن لا يَسَلِمَ * فاعرف كل ذلك

وَرَبُّهَا تَجْعَلُ مِنْ مِثْلِ الَّذِي تَائِدَةُ لِلشَّرْطِ فَأَتَجَزَمُ أَنْيَدَ
وَذَلِكَ حَقٌّ بَعْدَ مَا التَّفَرُّقُ وَهَلْ لِمَنْ وَمَا وَأَيُّ طَرَأَ قَدْ شَمِلَ

اي ان من قد تجمل اما موصولا مجردا عن معنى الشرط مثل الذي فيبطل الجزم بها نحو
من يطلب تجدد برفع النعنين وهو من نواذر الاستعمال * فان وقعت في او ما او اي بعد
ما النافية وهل وجب اجراؤهم هذا الجري فيقال ما من يقوم اقوم معه وهل اي شيء
تريد تعطيك . وذلك لان ما تختص بني الحال وهل تختص بالانبات كما سباني في
المسائل المشورة فلا يناسبها الشرط . بخلاف لا النافية وهمة الاستفهام فان لا تحتل في
الاستقبال كما عرفت فيناسبها الشرط ولذلك يبقى الجزم بعدها وعليه قول الشاعر
وَقَدَّرَ كَكْفِ الثَّرْدِ لَا مُسْتَعْبِرَهَا يُعَارِ وَلَا مَنْ بَأْسِهَا يَنْتَسِمُ

والهزة لا تختص بالانبات كما ستعرف فلا يناسبها الشرط ولذلك يبقى الجزم بعدها ايضا
فيقال اَمِنْ تَمْ تَمْ تَمْ مع الجزم كما ترى * واعلم ان من هذا القبيل اذا النجائية لان ما بعدها
لا يكون مستقبلا فيقال زرت زينا فاذا من يزور بكرمه بالرفع . غير انه قد يضمر
بعدها مبتدأ فيبنى الجزم على تندير فاذا هو على هذه الصفة . فيضمر

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ عَامِلَ الْفِعْلِ أَقْضَى تَغْيِيرَ مَعْنَى قَبْلَ لَنْظِ فُرْصَا
فَمَا نَقَى جَزْمًا إِلَى الْمَاضِي قَلْبَ وَغَيْرُهُ اسْتِقْبَالُهُ بِهِ وَجَبَ

اي ان عامل الفعل يقتضي ان يغير معناه من جهة الزمان قبل ان يغير للفظ من جهة
الإعراب . فاقض للني من الجواز وهو لم ولما يقلب المضارع الى الماضي كما عرفت
أنا . والنواصب وبقية الجواز مخلصه الى الاستقبال * فان وقع الماضي شرطا او جوابا
انصرف الى الاستقبال لان الشرط لا يكون الا مستقبلا لانه غير واقع . وكذلك
الجواب لانه مرتب عليه ومن ثم يكون مستقبلا معنى مجزوما محلا * وبهذا الاعتبار لا
تؤثر ان المصدرية في محل الماضي لانها لا تغير معناه

باب ما يعمل من الحروف المشتركة

فصل

في الأحرف المشبهة بليس

بَلَيْسَ مَا لَيْسَ بِهِ ثُمَّ أَخْبَرَ مَوْصُولَةً بِأَسْمٍ إِذَا التَّيَّ بَقِيَ

أي أن ما النافية تلحق بليس في العمل لأنها قد أشبهتها شيئاً قائماً وذلك في جودها وكونها
لنفي الحال واستعمالها مع المعارف والنكرات ومخولها على الجملة الاسمية وزيادة الباء في
خيرها * والمشهور في علمها أربعة شروط - الأول والثاني أن لا يتقدم خبرها ولا مفعولة
على اسمها لأنها لا تقدر على التصرف في مفعولاتها لضعفها * والثالث أن لا تتراد بعدد
إن لأنها لا تقوى على العمل مع النعت * والرابع أن لا يتنقص نفي خبرها بالإن لأن ذلك
يفضي إلى إيجابه فيخرج عن مشابهة بليس * وكل هذه الشروط تدخل تحت الشرطين
المذكورين في النظم * فان استوفيت جميع هذه الشروط علمت هذا العمل نحو ما زيد
قائماً * والأهميلت فيقال ما قائم زيد وما غلامك عمرو وضارب وما زيد الأشاعر وما
إن عمرو كرم برقع الجزء من مستداً وخيراً * غير أنهم أجازوا الفصل بينها وبين اسمها
بمحول الخبر إذا كان ظرفاً لقلة الاعتداد به وعليه قول الشاعر

بأهية خزيمة لئد وإن كنت آمناً فما كل حين من توالي موالبا
بجلاظ غيره فان النعت به يهبط عليها بالاتفاق وعليه قول الآخر
وقالوا نعرفها المنازل من ميني وما كل من وإني مينا عارف

واعلم أن إعمال ما لغة أهل الحجاز وبنو تميم يهلونها مطلقاً لأنها لا تنخص بفيل كما هو
القياس - ولذلك نلفظ العاملة منها بالحجازية والمهملة بالنمسية

فَكُلُّ مَا يَنْقُضُ نَفْيَهُ رُفِعَ مِنْ خَيْرٍ أَوْ تَابِعٍ لَهُ تَبِعَ

أي أنه لما كان مدار عمل ما على معنى النفي كان رفع كل ما انتقض نفيه من متعلقاتها
وذلك يكون في الخبر كما مر وفي المبدل منه إذا وقع بعد الأنحو ما زيد شيئاً الأشياء لا
يصبأ به وفي المعطوف عليه بيل ولكن خبر ما زيد قائماً بل جالس وما عمرو متبياً لكن
راحل - وذلك على اتباع البدل لحل الخبر قبل دخول ما - وقابل المعطوف خبراً

المبتدأ محذوف أي بل هو جالس ولكن هو راحل ۞ ويجوز في ما بعد ألا ينصب على الاستثناء فلا يكون في شيء ما نحن فيه ۞ فان كان العطف بما لا ينتقض النفي بقي العمل نحو ما زيد شاعراً ولا كاتباً ينصب المعطوف . ويجوز رفعة قليلاً باضمار المبتدأ قبله ۞ فتدبر

وَأَحَقُّ الْقَوْمُ بِمَا إِنْ نَمَّ لَا مَعَ نَكْرَةٍ كَلَّا غَلَامٌ مُقِيلًا

أي أنهم الحقول إن النافية بما في العمل لمشابتها إياها في نفي الحال وهي لغة أهل العالية . وعلى ذلك قولهم إِنْ أَحَدٌ خَيْرًا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِالْعَاقِبَةِ . وقول شاعرهم
 إِنْ الْمَرْءُ مَيِّتًا بَانَتْ بَاقِيَا ۞ ولكن بَانَ يُعْنَى عَلَيْهِ فَيُحْذَلُ ۞
 والغالب في استعمالها أن يقتضيه خبرها بالأنحو إن هذا أَمَلُكَ كَرِيمٌ . غير أنه لا يجب لورود السماع بدونه كما رأيت ۞ ومن هذا التعليل لا النافية . غير أنها أخطأت رتبة منها لضعف شبهها بليس لأنها لنفي الاستقبال أو للنفي المطلق فتكون المشابهة بينهما في مجرد النفي فقط . ولذلك أُعْمِلَتْ في التكرات دون المعارف كما رأيت في مثال النظر لان التكرار أضعف من المعرفة . وهي لغة أهل الحجاز أيضاً وعليها قول الشاعر
 تَعْرِفُ فَلَا تَهْمُ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيَا ۞ وَلَا وَرَّرَ مَسَا قَضَى اللَّهُ وَاقِيَا
 وتدر دخولها على المعارف كقول الآخر
 وَحَلَّتْ سَوَادُ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَاقِيَا ۞ سَوَاهَا وَلَا فِي حَبِيبَا مَتَرَاخِيَا
 وقيل أنه لم يسمع إعمالها إلا في الشعر كما رأيت ۞ والغالب في خبرها أن يكون محذوفاً كما في قول الشاعر

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَنَا أَنْ قَبَسَ لَا بَرَاخَ

أي لا بَرَاخَ لي ۞ وإعلم أنه يُعْتَدَرُ فِي إِنْ وَلَا مِنْ الشَّرْطِ مَا اعْتَبَرُ فِي مَا . وانتقاض نفي الخبر يبطل عمل الجميع إذا كان بنفسه . أي . فان كان بما هو معناها لا يبطله ويكون من المعمول حيثئذ نحو ما زيد غير شاعر وإن عمرو سوى كاتب ولا كاتب غير فاري ۞ وقس على كل ذلك ما جرى مجراه

وَزِيدَتِ النَّاءُ عَلَى لَا فَسَطَ ۞ إِنْهُمْ وَفِي الزَّمَانِ أُعْمِلَتْ قَطَطَ

أي إن الناء زيدت على لا فصارت لات وحيثئذ التزموا حذف اسمها لان الناء قد

صارت كالفاصل بينها وبين جعلتها فلم تنوّ على العمل في معمولين . نحو ولات حين مناص بالنعيب في قرآءة الجمهور اي ولات المحين حين مناص . وهو الشائع في لسان العرب * ومن ثم اوجبوا ان يكون معمولها بلفظ واحد كما رأيت ليدل بالثابت منها على المحذوف . ولم يعملوها الا في اسماء الزمان دون غيرها كالحين فيما رأيت او ما يرادفة كالساعة والاولى ونحوها في التصحيح وعليه قول الشاعر

تديم البغاة ولات ساعة مندم والنبي مرع منعبو وخيم
وذلك لان اسماء الزمان أبسر تأثيرا من غيرها فيسهل عملها فيها * وللغاة في هذا المنام كلام طويل اقتصرنا منه على ما ذكره وهو الموعول عليه عند الجمهور

وَأَعْلَمُ يَا زَنْزَلُ لَا يَحْتَمِلُ فَرْدًا وَجِنْسًا وَهُوَ فِيهَا أَعْدَلُ
وَقَدْ هُنَا تَحْمِيلُ الْكُلِّ فَلَا تَعْبَأُ بِمَنْ عَيْنٌ مَعَهَا الْأَوَّلُ

اي ان لا تحمل ان تكون لشي الواحد خصوصا او لشي الجنس عموما . وهو احق بها لان التكرار اذا وقعت في سياق التي افادت العموم * وهي في هذا الباب تحمل الامرين فلا يتعين احدهما الا عن قرينة بخلاف العاملة عمل إن كاسياني * فاذا قيل لا رجل في الدار احتمل ان يكون ليس فيها رجل واحد فيمكن ان يكون فيها رجلان او رجال . وان يكون ليس فيها احد من جنس الرجال فلا يمكن ذلك خلافا لمن يزعم انها لا تكون الا

نافية للوحدة

فصل

في لا النافية للجنس

وَيَجْعَلُونَ لَا يُفْعَلُ الْفَعْلُ نَصًّا فَيَعْمَلُونَهَا بِأَلْعَكْسِ

اي انهم يجعلون لا لشي الجنس على سبيل التصبص لا على سبيل الاحتمال كما يتق بها عند افعالها عمل ليس . ومن ثم يمكن عملها فينبصون بها الاسم ويرفعون الخبر حملا لما على ان لانها تريد لتأكيد النفي والمبالغة فيه كما ترد إن للتأكيد والمبالغة في الإثبات . ويقال لها لا التبرئة لانها تبرزى الجنس ما ينسب اليه وتنزهه عنه * واعلم ان لا انما تكون لشي الجنس احتمالا كما مر في العاملة عمل ليس او نَصًّا كما هنا اذا كان اسمها مفردا اي غير

مثنى ولا مجموع. فان كان احدهما كانت محملة لنفي الجنس عموماً ونفي قيد الاثنوية او الجمعية. فاذا قيل لارجلان في الدار او لارجلين احتمل على كليهما ان تكون لنفي الجنس او لنفي الاثنوية فقط دون الواحد والجماعة. وكذلك في الجمع نحو لا بنون لزيد او لا بنين. فيكون الفرق بين العاملة عمل ليس والعاملة عمل ان عند افراد الاسم فقط

فَإِنْ تِلْكَ التَّكْرَةُ اسْمًا مُفْرَدًا تَبَيَّنَ كَمَا فِي نَصْبِهَا قَدْ عُمِدَ

اي فان كانت التكررة المفروضة لعل لا آتياً قد وقعت اسما لها مفرداً اي غير مضاف ولا مشبه به تنبى على ما هو المهود في نصبها ليناسب لنظ البناء محل الاعراب. فيقال لا رجل في الدار بالفتح ولا مؤنات عندنا بالكسر ولا حريمين في البادية ولا مسلمين في الجماعة بالياء فيها * واختلف في علة هذا البناء والاكثر على ان الاسم المتصل بلا قد ركب معها تركب خمسة عشر بدليل انه اذا فصل بينها امتنع البناء وهو مذهب سيبويه * واعلم ان المراد بالمشبه بالمضاف هو ما اتصل * شي من تمام معناه كما سترى وسبأني استثناء الكلام عليه في باب النداء * واذا دخل على * حرف جر بمرتب ما بعدها مجروراً بنحو سرت بلا زائد وغضبت من لا شي. وذلك لامتناع بناءه حيث لا حرف الجز يطلب الاسم متصلاً به فتكون لا معترضة بينهما كالزائدة لإفادة النفي.

وهو المشهور في استعمال العرب

وَجَمْعُهُنَّ السَّامِ أَفْعُ أَنْ تُرَدَّ وَقِيلَ تَبَيَّنَ مَعَ الْكُسْرِ يَرُدُّ

اي ان جمع المؤنث السالم الواقع في هذا الباب مجرور بتأنيده على النسخ ايضاً طرذاً لباب المتصوبات بالحركة او نظراً الى الاصل في بناء المركبات. وقد روي بالكسر والفتح قول الشاعر

ان الشباب الذي مجد عواقبه فبؤنذ ولا لذات للشيب

واجاز قوم تنوينه مع الكسر لانه يكون مسلمين لا كثنوين رجل فلا ينافي البناء. وعليه يروى بها قول الآخر

لا سابقات ولا جأ وأء باسلة فني المئون لدى استيفاء آجال

وهو من نوادر الاستعمال

وَأَنْصِبْ سِوَى الْمَفْرَدِ إِذَا بَيَّيْنَا وَقَدْ بَعُرْ حَذْفُ تَنْوِينِ هُنَا

اي ان ما - وي المفرد وهو المضاف والمثبه به يُصَبَّ مَعْرَبًا لكرامتهم تركيب ثلاث
كلمات فيقال لا غلام سفير حاضر ولا طالب علم موجود بالنصب فيها لفظًا * وقد
يجعل المثبه بالمضاف على المضاف في حذف التنوين كما حِيلَ عليه في الاعراب فيقال
لا طالب علم بلا تنوين كما يقال لا طالب علم ليجري الباب كله على تسني واحد وهو
مذهب البغداديين وعليه الحديث لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت * واعلم ان
المفرد ايضا قد يعطى حكم الاضافة في الاعراب ونزع التنوين ونحوه مُصَرَّحًا مَعًا باللام
كقولهم لا ابالة ولا يدعي لك في هذا ولا يكون ذلك اَمَّع اللام لانها ركن الاضافة فلا
يقال لا ابا في الدار ويشتَرَطُ في متعلقاتها ان يكون صلة للاسم لا خبرا عنه ليكون متبعا
لكالمضاف اليه والخبر محذوف كما في المثال الاول اي موجود او مذکور كما في المثال
الثاني فان حِيلَ خبرا قبل لا اب له ولا بد من ذلك باستقاط الالف واثنان النون *
وهو عند الاكثرين مقصور من المفردات على الاب كما مر * والآخر كقول الشاعر
اخاك اخاك ان من لا اخاك كاع الى القبي بغير سلاح
وشائع في المتن والمجموع على حذف قياسا فيها كقولهم نوب لا نحي له وفولك لا صانعي
للامير وما اشبه ذلك

وَالْوَصْلُ شَرْطٌ فِي الْجَمِيعِ اسْمِيًّا مَعَهَا فَتُلْفَى عِنْدَ فَصْلِ اَبَدًا
وَحَيْثُ تُلْفَى حَيْثُ بِهَا مُكْرَرَةٌ فِي الْفَصْلِ اَوْ فِي نَفْيِ غَيْرِ النُّكْرَةِ

اي انه يشترط في كل ما ذكر من المفرد وغيره ان يكون متصلا بلا كما رأيت فان
فصل بينها وجب إلغائها * وحيثما التقيت وجب تكرارها ايضا * وذلك انما يكون عند
الفصل بينها وبين النكرة وعند دخولها على المعرفة فيقال لا في الدار رجل ولا امرأة
ولا زيد عندنا ولا عمرو بالرفع فيها * أما الإلغاء فللفصل مع النكرة وانتفاء الجنسية
مع المعرفة * وأما التكرار فمع النكرة ليكون عوضا عما فاعا من المباشرة لها ومع المعرفة
ليكون التعدد قائما مقام الجنسية * واعلم ان اسم لا قد ينفع معرفة في تأويل النكرة * وذلك
يكون غالبا في الأعلام التي اشتهرت سميائها ببعض الصفات نحو لا حاتم في عصرنا اي
لا كريمة كحاتم * وعليه قول الراجز

لا هيتم البلية للقطي ولا تني إلا ابن خبيري

اي لا حادي حسن الخداء * وقد يراد بالعلم الواحد من مثنائيه كقول الشاعر
وتبكي على زيد ولا زيد مثله ^{يرى من الحى سليم الجاهل}
اي لا واحد من الزبود وهو متروك في الاستعمال

وَأَفْعٌ كَلَّا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ لِي كَلَّا أَوْ أَرْفَعُ وَالتَّخْلَافُ اسْتَعْمِلَ
وَالثَّانِي أَنْصَبَ إِذْ قَعَّتْ الْأَوَّلَا وَأَنْصَبَ أَوْ أَرْفَعُ إِنْ عَطَفْتَ دُونَ لَا

ايه اذا تكررت لا مع التكررة المفردة المتصلة بها نحو لا حول ولا قوة الا بالله جاز فح
الاسمين ورفعها . وفتح الأول ورفع الثاني وبالعكس . وجاز نصب الثاني مع فتح الأول *
فان عطفت على المفتوح ولم تكرر لا جاز في المعطوف النصب والرفع فيقال لا حول
وقوة نصب قوة ورفعها . وقد روي بالوجهين قول الشاعر
فلا أب يا أباً مثل مرجان وأبو انا هو المجد ارتدى ونأزرا

ويمنع فتح المعطوف لامتناع التركيب بدون لا * واعلم ان الفتح في هذه المسئلة يكون
على البناء مطلقاً . والرفع بعده يكون بالعطف على محل اسم لا باعتبار ما كان له من
معنى الابتداء قبل دخولها . والنصب بالعطف على محله باعتبار كونه قد صار منسوخاً
بها . وهو اضعف الاوجه حتى ان بعضهم خفف بالضرورة * واما الرفع الذي ليس بعد
الفتح فعلى البناء لا لتكررها فيكون ما بعدها مبتدأ . ويحتمل ان يكون في ثاني المرفوعين
بالعطف على اولها * وكل ما رُفِعَ او نُصِبَ بمطرفة مصاحباً لا تكون لا المصاحبة له
زائدة لتأكيد النفي * ويكثر حذف الخبر عند المحجازين اذا كانت معلوماً نحو لا بأس
اي لا بأس عليك . واكثر ما يحذفونه مع التحول الى الله اي لا اله موجود * واختلف
حينئذ في ما بعد الا والاشهر انه يرفع بدلاً من اسم لا باعتبار محله من الابتداء على ما
عرفت * واجازوا نصبه على الاستثناء لئلا ينام قبله على ما مر في باب الاستثناء *
ويندر حذف الاسم كقولهم لا عليك اي لا بأس عليك

فَإِنْ خَلَا الْإِفْرَادُ أَوْ خَصَّ أَنْصَبَ مَعَهَا أَوْ أَرْفَعُ مُطْلَقًا فِي الْمَعْرَبِ

اي فان قيد الإفراد من الاسمين المتعاطفين في هذه المسئلة نحو لا غلام سفي ولا جارية
حضر لنا . او اخصص باحدهما دون الآخر نحو لا جارية ولا غلام سفي عندنا او لا غلام
سفي ولا جارية لنا ينصب المعرب اي الغير المفرد او يرفع مطلقاً . فيجوز ان يكون كل

واحد من المضامين منصوباً أو مرفوعاً. موافقاً لصاحبه أو مخالفاً له. وذلك مع تكرار لا كما رأيت * فإن لم ننكر ونحو لا غلام سري وجارية حَصْرَ لنا جاز نصب الثاني مع نصب الأول وامتنع مع رفعه * وأما المفرد فيجوز فيه النفع والرفع مطلقاً. والنصب في المعطوف منه على منصوب * وكل ذلك يجري على الترجمة المذكور أننا فعلبك بالمراجعة

وَأَلْتَعْتُ بِمِثْلِ الْعَطْفِ مَعَهَا إِذْ وَصِلَ وَمِثْلُهُ يَدُونَهَا إِذَا فُصِّلَ

أي ان الصفة التي يوصف بها اسم لا متصلة به تجري مجرى المعطوف المترن بلا. فيجوز في المفردة منها النفع وفيها وفي غيرها النصب والرفع. والنفع اعراب في اسلم المذاهب وإنما لم تتوّن طلباً للمشاكله. وكل ذلك بالتبعية لحل الموصوف بعد دخول لا أو قبله على ما عرفت. فيقال لا رجل كريم في الدار بالوجه الثلاثة. ولا رجل حسن الوجه أو راكباً فرساً عندنا بالنصب والرفع * وأما المنفصلة عن الموصوف فيجري مجرى المعطوف بدون لا. ومن ثم يجوز فيها النصب والرفع مطلقاً ويمتنع فتح المفردة منها لعدم الداعي الى المشاكله. فيقال لا رجل عندنا كريماً أو كريماً ولا غلاماً لنا حسن الوجه أو راكباً فرساً بالنصب والرفع * وكذلك مع الموصوف الغير المفرد متصلاً أو منفصلاً نحو لا غلام سري جميلاً أو جميل عندنا ولا صاحب علم في المدينة بارعاً أو بارع. وقس على كل ذلك وَأَنْصِبْ أَوْ أَرْفَعْ دُونَ فَعَّ بَدَلًا مِنْ صَالِحٍ وَهُوَ لِكُلِّ شَيْئًا

أي ان البدل الصالح لعل لا نحو لا أحد رجلاً ولا امرأة في الدار يجوز فيه النصب باعتبار عمل لا والرفع باعتبار عمل الابتداء. وهذا الحكم يشمل المفرد وغيره متصلاً بالاسم أو منفصلاً عنه فإنه ينصب أو يرفع بأسره * وأما إذا لم يكن صالحاً للعمل فهو نحو لا أحد ريد ولا عمرو فيها فيمتنع رفعه لأنها لا تعمل في المعارف كما علمت

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ لَا كَيَحْضِ النَّفْيُ مَعَ هَذِهِ الْأَسْتِنْهَامِ تَبْقَى إِذَا تَقَعَّ

أي ان لا اذا اقترنت بهمة الاستنهام لا تزال جارية على جميع الأحكام التي كانت لها في حالة النفي المحض بناءً على ان الاستنهام قد دخل بعد التركيب فلم يعتبر إخلاؤه بتحقق النفي * غير انه نارة تبقى كل واحدة منها على معناها كقول الشاعر

أَلَا أَصْطَبَارَ لَسَلَى أَمَ مَا جَلَدَ إِذَا أَلَا فِي الَّذِي لِقَاءَهُ أَمْثَالِي

ونارة يراد بها التوبيخ كقول الآخر

أَلَا أَرْعُوا لِمَنْ وَلَّتْ شَيْبَتُهُ وَأَذْنَتْ بِشَيْبِهِ بَعْدَهُ هَرَمٌ
 وَنَارَةُ النَّفْسِ كَقَوْلِ الْآخِرِ
 أَلَا عُمَرُو لِي سُلْطَانٌ رَجُوعُهُ فَيَرْأَبُ مَا أَثَارَتْ يَدُ الْفَقْلَانِ
 وعلم انه يجوز إلحاق لا النافية للجنس بليس في ما لا تنبي فيه من جميع مواقعها لان ذلك
 لا يمنع ارادة نفي الجنس بها كما مر . فنذكر

باب التوابع

فصل

في احكام التوابع وانواعها

التَّابِعُ الْمَوْضِعُ مَا اسْتَقَّ وَرَدَّ لِلنَّعْتِ مِنْهُ وَبَيَّانٌ مَا جَمَدَ
 وَمَا لِتَفْهِيمٍ بِهِ يُؤَكِّدُ وَبَدَلٌ مَا دُونَ حَرْفٍ يَقْصِدُ
 وَمَا بِحَرْفٍ فَأَدْعُهُ عَطْفَ النَّقْ وَالْكُلُّ فِي الْأَعْرَابِ يَقْفُو مَا سَبَقَ
 اي ان التابع الذي يوضح متبوعه ان كان مشتقاً نحو قال الإمام الأكبر فهو النعت . ان
 جامداً نحو قال الإمام عبد الله فهو عطف الياء * والذي يقرر امر متبوعه نحو جاء
 الأمير نفسه هو التوكيد . والذي يقصد بالحكم دون حرفي نحو جاء زيد أخوك هو البدل .
 والذي يجمع ما قبله بواسطة حرفي نحو جاء زيد وعمرو هو عطف النسق * وكل ذلك
 ينبع ما قبله في الاعراب مطلقاً . واما في غيره ففيه تفصيل سيذكر

فصل

في النعت

النَّعْتُ لِاسْمٍ ظَاهِرٍ فَالْمَعْرِفَةُ أَوْضَحُ وَلِلنَّكْرَةِ خَصَصَ بِالصِّقَةِ
 اي ان النعت يختص بالاسم لانه حكم على المنعوت والمحكوم عليه لا يكون إلا اسماً . ويختص
 الاسم بالمنعوت بكونه ظاهراً لان ضمير الحاضر اعرف المعارف فلا يحتاج الى ما يوصف

يو وضهير الغائب محمولٌ عليه طرْقاً للباب * فان كان الاسم الظاهر معرفة كان النعت فيه للإيضاح وهو رفع الاشتراك الواقع فيه نحو جاء زيد التاجر . او نكرة فللتخصيص وهو تنزيل الاشتراك نحو جاء في رجل عالم * وقد يكون النعت مجرد المدح نحو بسم الله الرحمن الرحيم . او الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم . او التوكيد نحو مضى امس العابر . او الترحم نحو اللهم انا عبدك الدليل * وقد يكون لبيان الواقع فقط مجرداً عن

الاعراض المذكورة كقول الشاعر

زعم العواذل أن رحلتنا غداً وبذاك خبرنا الغراب الأسود

قيل وقد يوصف الشيء بنفسه للدلالة على الكمال في تلك الصفة كقول الآخر

كم عاقل عاقل اعيت مذهباً وجاهل جاهل نلفاه مرزوقاً

وهو يحتمل ان يكون من باب التوكيد ولعله اولى به

وَهُوَ بِضَمِّهِ لِهَ الرِّبْطِ أَقْنَضَى وَصَفًا عَلَيْهِ بِأَسْتِفَاقٍ قَدْ قَضَى

وَالشَّاهِدُ الْعَدْلُ وَنَحْوُهُ عَلَى تَأْوِيلِهِ بِالْوَصْفِ مَعْنَى حَيْلًا

اي ان النعت يقضي ان يرتبط بضمير المنعوت لانه حكمٌ عليه فلا بد له من ذلك لاجل تقييده به . وحكمة ان يكون وصفاً وذلك يقضي بكونه مشتبهاً كما رأيت أننا لان الوصف لا يكون جامداً . والمراد بالوصف ما دل على حدثٍ وصاحبه وهو اسم الناعل والمنعول والصفة المشبهة وأفضل التفضيل * وأما قول شاهد عدل فمحمول على تأويل المصدر بالصفة في المعنى اي عادل وهو مذهب الكوفيين . او على تقدير مضاف محذوف اي صاحب عدل وهو مذهب البصريين * واعلم ان المصدر المنعوت به يكون غالباً بمعنى الناعل نحو وجاء فلان على قبصه يدم كليب اي كاذب . وعليه مثال النظم كما رأيت وقد يكون بمعنى المنعول نحو رجل رضى ومحدث ثقة اي مرضي وموثوق به * ولا يكون الا ثلاثياً غير مبني ولا بشئ ولا يجمع ولا يؤنث فيكون مفرداً مذكراً مع الجمع جرياً على اصله وهو مقصور على الجمع

وَأَشْبَهُ الْمُسْتَقْلَقِ لَفْظاً مَا جَرَى مَجْرَاهُ مَعْنَى كَأَنِّي هَذَا أَفْتَرَى

اي ان ما جرى من الجوامد مجرى المشتق في المعنى يشبه المشتق في اللفظ حقيقة فيجوز النعت به كاسماً الإشارة غير المكاتبة نحو اللقي هذا اسم المثار اليو او الحاضر * وأما

المكانية فلا تقع نعته بانسها لانها ظروف وانما النعته بتعلقها به ومن هذا القليل ذو
 بمعنى صاحب وفروعها والاسم المنسوب واسماء العدد واسم الجنس الفاعل بمناه معنى
 يوصف به فيقال هذا رجل ذو مال اي صاحب مال ورأيت رجلاً نبيها اي منسوباً
 الى نبيه ومررت برجال ثلثة اي معدودين بهذا العدد. وعندني رجل أسدي شجاع *
 ويقاس على اسماء الاشارة الاسماء الموصولة المصدر بالالف واللام لان الذي قام مثلاً
 بمنزلة الفاعل. وعلى ذي الصاحبة ذو الطائفة لاتحادها في اللفظ. وعلى المنسوب بالياء
 المنسوب بالصيغة كقطار لاتحادها في المعنى * وما بُنيت به من الجواند ما التي يراد بها
 الإيهام وذلك لما فيها من الدلالة على معنى الوصية كقولهم لأمر ما جدع قصير أنه اي
 لأمر من الامور * وقيل قد يراد بها التعظيم كقول الشاعر

عزمت على اقامة ذي صباح
 لأمر ما يسود من بسود

اي لأمر عظيم. وهي على الصحيح اسم بُنيت به النكرات خلافاً لمن ادعى لها الحرفية. ولا
 بُنيت بغير ما ذكرناه من الاسماء المشتقة والجماعة بالاجمال * واعلم ان الاصل في النعته
 ان يدل على معنى في نفس المنعوت كما رأيت ولذلك يقال له الحقيقي * وقد يدل على
 معنى في متعلق المنعوت كما سنرى وهو ملحق به

وَقَدْ يَكُونُ النَّعْتُ فِي الْمَعْنَى لَهَا بَعْدُ تَجِدُ الْغَضَّ مَرَعَاهَا حَيَّ
 وَكُلُّهُ يَجْرِي عَلَى مَا قَبْلَهُ فِي حُكْمٍ تَعْرِيفٍ وَتَنْكِيرٍ لَهُ
 لَعْنَةٍ كَالْفِعْلِ فِي الْإِفْرَادِ يَجْرِي وَفِي التَّذْكِيرِ وَالْأَضْدَادِ

اي ان النعته قد يكون في المعنى لما بعده لا لما قبله كما مر ويقال له السببي لانه يتعلق
 في المعنى بما هو من سبب المنعوت اي بما له اتصال به لا بالمنعوت نفسه نحو جاء الرجل
 الكريم اي عليه مثال النظم كما رأيت * وكله يكون بحسب ما قبله في التعريف والتذكير
 مطلقاً. وأما في الافراد والتذكير واضدادها وهي التثنية والجمع والتأنيث فيجري مجرى
 الفعل الذي يقع في مكانه * فان رفع ضمير المنعوت المسترطابقة في كل ذلك كما بطائفة
 الفعل فيقال جاءني رجل كاتب ورجلان كاتبان ورجال كتابون وامرأة كاتبة
 وامرأتان كاتبتان ونساء كاتبات كما يقال رجل يكتب ورجلان يكتبان وهم جزاء ما
 لم يكن مما يشترك فيه المذكر والمؤنث كصبور وجريح وعلامة فلا يتغير عن لفظه في

التذكير والتأنيث * وإن رفع سبب الظاهر طابق ذلك المرفوع في التذكير والتأنيث
والأفراد ولم يطابق في التثنية والجمع كما يكون في النعل . فيقال رجل ذاهب غلامه
وذاهب غلامه أو غلامه وذاهبة جارية أو جواريه كما يقال يذهب غلامه ويذهب
غلامه وهلم جرا * وكذلك إذا رفع ضمير البارز نحو جاءني غلامك الضار بهما أنت
وقس عليه فلا يثنى ولا يجمع إلا على لغة يتعاقبون كما مر في بحث الناعل * غير أن الجمع
المحظوظ إنما هو جمع السلامة وأما جمع التكسير فحادث عند الجمهور لخروجه بالتكسير عن
موازنة النعل * واختلف في الترجيح بينه وبين الأفراد ولعل الأوجه ما ذهب إليه بعض
المحققين من أنه إن كان المنعوت جمعاً كمررت رجال قيام عيدهم فالتكسير أفصح وإن
كان مفرداً أو مثنى فالأفراد أفصح * وإعلم أنه يجوز في النعت فضلاً عما ذكر كل ما
جاز في النعل مع مرفوعه ويتنع فيه كل ما يتنع هناك بالأجمال . فعليك بالمراجعة

وَتَعْنُوا بِجُمْلَةٍ مِثْلِ الصِّلَةِ لِنَعْتِهِ بِتَكْرِيهِ مَا وَلَّهُ

أي أنهم ينعنون بجمله مثل جملة الصلة في كونها خبرية مشبهة على ضمير يعود إلى الحكم
بها عليه . وهي تخص بالتكرير على تأويلها بتكرير نحو لبيت رجلاً بركض أبى راكضاً وقس
عليه . وأما قول الشاعر

ولقد أثر على اللئيم بسني فأعف ثم أقول لا بعيني

فنقل جملة بسني نعمت للئيم باعتبار كونه نكرة في المعنى لانه محلى بالام الجنس وهي لا تنفذ
تعريفاً في المعنى لانها لا تنقضي شخصاً بعينه . وقيل في حال باعتبار صورة التعريف فيه
وهو الأرجح * ولا تقع جملة النعت إنشائية فلا يقال عندي رجل هل تعرفه ولا عندك
غلام لينة كان لي لان الغرض من النعت تمييز المنعوت للمخاطب وذلك لا يكون إلا بما
ثبت للمنعوت من الأمور الحاصلة والإنشاء غير محصل في الواقع ولذلك لا يصلح له
بجلاف الخبر كما علمت في بابي * وإعلم أنه إذا نعت بمفرد وجمله يقدم المفرد لانه الأصل
فيقال عندي رجل فاضل يحب العلماء . ونقد تقدم الجملة نحو هذا كتاب ابن لثاء مبارك

وَبَيِّنَ مَنَعُوتٍ وَنَعْتٍ قَدْ فَصِّلَ مَا لَمْ يَكُ النَّعْتُ لِمِثْمٍ جُعِلَ

أي أنهم أجازوا الفصل بين النعت والمنعوت نحو وإنه لقسّم لو تعلون عظيم . ما لم يكن
النعت لئيم نحو مررت بهذا الكريم فلا يجوز الفصل لثمة طلب الميم لما يوضحه فنشد

الملازمة بينها * واعلم انهم يفسلون بين النعث والمنعوت بلا وإما فيلترمون تكرارها بين النعوت التالية معطوفين بالواو نحو هذا يوم لا حار ولا بارد وكل نفس أجل إما قريب وإما بعيد - وهو كثير في الاستعمال

وَنَعْتُ مَا عُدَّ تَقْرِيقًا عَظِفَ يَأْلُو حَمَامًا بَيْنَهُ إِذْ يَخْتَلِفُ

أي ان نعث المنعوت المتعدد وهو المثنى والمجموع اذا كان مختلف المعنى وجب عطف بعضه على بعض تفرقة لا نحو عندي رجالان قيسي وشمسي وثلاثة رجال شاعري وكاتبه وفقيه بخلاف المثنى فإنه يستغنى بشبهه وجمعه عن تفرقة نحو مررت برجلين فاضلين ورجالين فضلاء * وجاز العطف ايضا مع المفرد اذا اختلفت معاني النعوت كما في قول الشاعر

إلى المَلِكِ التَّحِيَّاتِ وَأَيْنَ الْمَأْمَرِ وَلَيْسَ الْكُتَيْبَةُ فِي الْمَرْدَمِ

ولا يكون العطف مع المتعدد إلا بالواو لانادتها بمجرد الجمع . وإما مع المفرد فان كانت تلك الصفات مجتمعة عليه في حالة واحدة نعبت الواو ايضا والأجاز العطف بجميع الحروف الأختى وأن . ومنه قول الشاعر

بِالْهَيْفِ زِيَاةَ لَهْرٍ أَلْ صَاحِبِ فَالْفَانِمِ فَالْأَنْبَرِ

ويستغنى من هذه المثلة نعث اسم الإشارة المثنى والمجموع فلا يقال مررت بهذين الطويل والقصير ولا بهؤلاء الشاعر والكاتب والفتي على سبيل النعث وإنما يقال على سبيل البدل أو اليان

وَجَازَ قَطَعَ النَّعْتِ إِنْ لَمْ يَلْزَمْ كَالنَّعْتِ لِلْمَذْحِ أَوْ التَّرْحِ

وَأَخِرَ الْمَقْطُوعِ عَمَّا يَتَّبِعُ دَفْعًا لِنَشْرِيشِ سِيَاقِي يَتَّبِعُ

أي انه يجوز قطع النعث عن التبعة اذا لم يكن ذكره لازما للنعوت كالنعث الذي يراد به المذح أو الترحم فيجوز رفعه على إضمار مبتدأ نحو هو . ونصبه على إضمار فعل نحو أعني * وأما اذا كان ذكره لازما لفرض كتميين المنعوت نحو المحدث المزوجي . او تفريره نحو ضربة واحدة . او رفع إبهامه نحو هذا الناس . او اتباع الاستعمال نحو الخم الغفير فلا يجوز فيه القطع لانه منزل مع المنعوت منزلة الشيء الواحد * وهذا يشمل ما كانت نعته واحدا كما رأيت . وما كان متعددا فان ما ليس بلازم منه يجوز فيه القطع فيقال جاء

الحرف المزوم الكرم ينقطع الاخير. فان كان كلة غير لازم جاز القطع فيه كليه نحو
الحمد لله الغني الحميد * واذا اتبع بعض النعوت وقُطِع بعضها وجب تأخير المقطوع عن
المتبوع مثلاً ينشؤ سباق الكلام بانقلابه من اعراب الى آخر ثم الى آخر
وتنضي النكرة تخصيصاً فلا يقطع نعت جاء معها أولاً

اي اذا كان النعوت نكرة تعين الاتباع في اول نعت له لاجل تخصيصه به ولا يجوز قطعه
لانه اذا قطع صار مع المحذوف جملة مستأنفة فتبني النكرة بلا تخصيص وفي لا تستغني عن
التخصص * وأما ما يريد بعد ذلك من النعوت فيجوز فيه القطع سواء تعين النعوت
بدونه ام لا لان الغرض من النعت هو التخصيص وقد حصل تبعية الاول. وعلى ذلك

قول الشاعر

وبأروبه الى نسوة عطلت وشعنا مراضع مثل السعال

فانه اكثرت تبعية الاول وقطع ما يليه كما ترى

وفي اختلاف عاملين أو عمل إقطع ليعمولىهما نعتاً شمل

اي اذا اختلف العاملان او عملها يجب قطع نعت معموليها الشامل لهما نحو ضربت ربنا
واكرمت عمراً الفاضلان ورأيت عمراً وقام زيد الكرمين * ولا يجوز الإتيان لانه يؤدي
الى تسليط عاملين مختلفي المعنى على معمول واحد من جهة واحدة لان العامل في النعت
هو العامل في المنعوت على الصحيح كما ستعرف * وكذلك اذا اختلف العمل والعامل
واحد نحو ضرب زيد عمراً الشاعران فانه يجب معه القطع لاختلاف نسبتهم اليها * وللقوم
في هذا البحث كلام طويل اقتصرنا منه على ما جلّ وقلّ طلباً للاختصار * واعلم ان
من الاسماء ما يُنعت وينعت به كاسم الإشارة. وما لا يُنعت ولا يُنعت به كالضمير. وما
يُنعت ولا يُنعت به كالعلم. وما يُنعت به ولا يُنعت كالموصول المصدر بالالف واللام *
والاشياء التي يُنعت بها في الاسم المشتق والجماد المأول * وبعض المصادر والتجمل كما
عرفت * وأما الظروف فلما كان النعت في الحقيقة يتعلقها لا بها كما مر كان يرجع
الى تلك المتعلقة وهي داخلة في الاشياء المذكورة * وتكثر اقامة النعت المفرد مقام
المنعوت بشرط ان يكون صالحاً لمباشرة العامل نحو وألنا له الحديد أن أعمل سابقات
اي دروعاً سابغات * وقد تجري الجملة وشبهها هذا المجزى بشرط ان يكون المنعوت

بعض ما قبله كقول بعضهم مينا ظمن ومينا اقام اي منا قرين ظمن وفريق اقام. ونحو
ومنا دون ذلك اي ومنا قوم دون ذلك * وقد يلزم الاستغناء بالصفة عن الموصوف
فجري مجرى الجوامد ومن ثم لا يقدّر لها موصوف ولا تحمل ضميراً كالادم المراد به التيد
فانه في الاصل صفة له ثم جعل اسماً. فنقول جعلت في رجله ادم ولا نقول التيد ادم *
وبهذا الاعتبار تكون الصفة قد صارت موصوفاً فتوصف نحو اذ عرض عليه بالعشي
الصفات الجياد. وقس عليه

فصل

في عطف البيان

يُعْطَفُ لِلْبَيَانِ بِاسْمٍ قَدْ ظَهَرَ مِنْ جَامِدٍ نَحْوُ أَبِي حَفْصٍ عُمَرَ

اي ان عطف البيان يكون بالاسم الظاهر دون المضمّر كما في قول الراجز
اقم بالله ابو حفص عُمَرَ ما منها من تميم ولا دير

ولما كان يتعلق بالذات دون الصفة بخلاف التعت وجب ان يكون جامداً غير مأوّل
بالمشتق كما رأيت. او بمنزلة الجامد وهو ما كان صفة فصار اسماً كالنافعة ونحوه * والغالب
فيه ان يكون اشهر من متبوعه لانه بوضوحه بيان حقيقته فيكون كالتمريف له كما في عُمَرَ
ابن الخطاب المكنى بأبي حفص فان اسمه المعطوف على كونه اشهر منها * وقد لا يكون
كذلك فيحصل الايضاح من اجتماعها معاً ولا يختص بالاعلام خلافاً لبعضهم فانه يكون
في غيرها ومث قول الشاعر

وَالْمُؤْمِنِ الْعَائِدَاتِ الطَّيْرِ بِمَحْمَدٍ رُكْبَانُ مَكَّةَ بَيْنَ النَّيْلِ وَالسَّيْلِ

فان الطير بيان للعائدات ولا علمية فيها كما ترى

وَهُوَ كَنَعْتِ وَفَقَّ مَتَّبِعُ جَرَى مُعْتَزِلًا فِي طَرْفِهِ الْهَضْبَةُ

اي ان عطف البيان كالنعت لانه يبيد ما يبيد من ايضاح المعارف وتخصيص النكرات
غير ان هذا في الجوامد وذلك في المشتقات. ولذلك وجبت موافقة المتبوع في جميع
الاحكام التي يوافق النعت بها متبوعه. وامتنع وقوعه بين المضمّرات فلا يعطف الضمير
عطف بيان ولا يعطف عليه كما لا ينعت ولا ينعت به * واعلم انهم اختلفوا في وقوع
عطف البيان بين النكرات والصحيح الثبوت لان بعض النكرات قد يكون اخص من بعض

نحو ليست ثوباً حبةً والأخص بين الأعم. وهو مذهب الكوفيين وعليه جمهور المحققين

وَجَاءَ بَيْنَ الْمُجْمَلَيْنِ كَدَعَا مَوْلَاهُ قَالَ رَسَّ هَبْ لِي مَرْجَعًا

أي ان عطف البيان يقع بين المجلتين كما في المثال فان جملة قال رَسَّ الى آخره بيان
لجملة دعا مولا لانها موضحة لما فيها من الإيهام. وهو مذهب أهل البيان فانهم اثبتوا في
المجمل وجعلوا منه قوسوس اليه الشيطان قال يا آدم هل ادلك على شجرة الخلد وملك
لا يبلى * وانحاز على خلافه فانهم ينعون ذلك والصحيح مذهب البيايين كما لا يخفى على
ذي بصيرة

وَكُلُّ مَا حَلَّ مَحَلَّ الْأَوَّلِ قَائِلَ طَرَحَ كَانَ رَدْفَ الْبَدَلِ

كَمَا أَخِي فَا الطَّرِي لَا عَمْرًا حَتَّى قَوِي الرِّجَالِ وَالنِّسَاءَ لَا أَكْرَمًا

أي ان كل ما كان من عطف البيان يصح ان يحل محل المعطوف عليه وهو يقبل الطرح
للاستغناء عنه جاز ان يكون بدلا منه كما في نحو يا أخي ذا الطوق وهو لقب عمرو بن
عدي اللخمي. فانه يجوز ان يكون عطف بيان على المأذى او بدل كلي منه لانه يجوز ان
يحل محله باقيا على حكمه فيقال يا ذا الطوق بالنصب * وكذلك حتى قومي الرجال
والنساء فان التابع فيه يجوز ان يكون بياناً للمتبع او بدل فنصلي منه لانه يجوز ان يقال
حتى الرجال والنساء. وكل واحد من التابعين يقبل الطرح فيقال يا أخي وحتى قومي
فقط * فان لم يكن كذلك امتنع البديل. إنا من جهة الصناعة كما اذا قيل يا أخي عمراً
فانه لا يجوز ان يحل محل الأول لان ذلك يقتضي نصب العلم المفرد لنظراً في النداء.
وإنا من جهة المعنى كما اذا قيل أكرم قومي الرجال والنساء فانه لا يجوز ان يحل محل
الأول لان ذلك يؤدي الى ان يكون عمرو افضل النساء * وإنا من جهتها جيباً كما
اذا قيل هنداً جاء زيد غلامها. فان الغلام وإن كان يجوز ان يحل محل زيد لا يقبل
الطرح اذ لا يقال هنداً جاء زيد لتند الرابطة المحل بالمعنى * ويدخل تحت هذا الضابط

صورتين يتعين فيها البيان ويمنع البديل منها قول الشاعر

أَمَا أَخَوْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَتَوَفَّلَا أَعِيدَ كَمَا يَأْتِي أَنْ تُحْدِثَا حَرْبًا

فان نصب نوفل يعين العطف على عبد شمس ويمنع البدلية لانها تقتضي بناءً على الضم.

وقول الآخر

أنا أن التارك البكري يفر عليه الطير ترقبه وقوعا
فان افتتان التارك بأل ينع بدلية يشر لا متناع اضافته اليه * ومنها نحو يا زيد المحرث
ويا أيها الرجل عبد الله وأي الرجلين زيد وعمرو اناك وكلا اخويك بكري وخالدي في
الدار. فان كان ذلك تتبع فيه البدلية لانها تقتضي دخول حرف النداء على محبوب آل
وجعل العلم تابعا لأي المهمة وإضافة أي الاستنهاية الى معرفة مفردة وإضافة كلاً الى
المفرد وكل ذلك لا يجوز. وأما قول الشاعر

كلاً أخي وخليتي واجدي عَصَداً في الثائبات وإمام الملبات
فشاذاً لا يلفت اليه * وإذا قيل يا عبد كزفان جعل اتباع بيانا جاز فيه الرفع والنصب
كما يجوز في الامت وعلى كليهما يمتنع جعله بدلاً لاقتضائه البناء على الضم. فان كان غير
منصرف نحو يا عبد أحمد جاز جعله بدلاً على اتباع اللفظ لكونه جازياً مضموماً غير مؤن
وامتنع على اتباع المحل لاقتضائه النصب * واعلم انهم ذكروا فروقا كثيرة بين عطف
البيان والبدل. منها ان البيان غير مقصود بالنسبة وإنه ليس في نية إحواله محل الاول
ولا في نية تكرار العامل ولا في التقدير من جملة أخرى. ولا يجوز فيه القطع ولا يكون
ضميراً ولا تابعا لضمير ولا فعلاً ولا تابعا لنعل ولا بحال متبوع في التعريف والتذكير.
وان متبوع لا يكون في نية الطرح ولا جائز الحذف بخلاف البدل في الجميع * وهي
النروق المسئلة عند الجمهور فاحفظ بها وبالله الهداية

فصل

في التأكيد

يؤكد اسم ليجاز بحسبك في نسبة أو في عموم قد شمل
والنفس والعين لتقرير النسب مع ضمير له به الربط وجب
والعموم معه كل وكلا كلنا كذا أجمع منه قد خلا

أي ان الاسم يؤكد لسبب مجازي بمجمله الكلام في تنس النسبة اليه أو في عمومها الشامل
لجميع افراد * والاول يكون بالنفس والعين مضافتين الى ضمير الاسم المؤكد بهما
ليربطهما به. والثاني يكون بكل وكلا وكلنا مع الضمير المذكور وأجمع يدنو. فيقال جاء
الأمير نفسه وابنة الخليفة عنهما والنوم كلهم والرجلان كلاهما والمرأتان كلتاها والجيش

أَجْمَعُ دَفْعًا لِحَتَالِ انْ يَكُونُ قَدْ جَاءَ رَسُولٌ مِنْ نُسَبِ الْحَيَّةِ إِلَى ذَاتِهِ أَوْ بَعْضٌ مِنْ نُسَبِ
إِلَى كَلْبِهِ وَلَكِنْ قِيلَ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ الْحِجَازِ * وَأَعْلَمُ أَنَّ النَّفْسَ وَالْعَيْنَ قَدْ تَجَرَّانِ بَيِّنَةً وَاثْبَتَةً
نَحْوَ جَاءَ * الْأَمِيرُ بِنَفْسِهِ فَيَجْرِي عَلَيْهَا أَعْرَابُ الْمُشْبُوعِ مَحَلًّا * وَقَدْ يُؤَكِّدُ بِهَا جَمِيعًا بِشَرْطِ
تَقْدِيمِ النَّفْسِ عَلَى الْعَيْنِ نَحْوَ جَاءَ * الْأَمِيرُ نَفْسُهُ عَيْنُهُ لِأَنَّ النَّفْسَ تَدُلُّ عَلَى الذَّاتِ بِالْحَقِيقَةِ
وَالْعَيْنَ تَدُلُّ عَلَيْهَا بِالْحِجَازِ * وَقَدْ يُؤَكِّدُ بِجَمِيعِ كُنُحُولِ الشَّاعِرِ

فَدَاكَ حَتَّى خَوَّلَانِ جَمِيعَهُمْ وَهَمْدَانِ

وَكَذَلِكَ بِعَامَّةِ نَحْوِ جَاءَ * النَّوْمُ عَامَّتُهُمْ وَكَلَامُهُمَا مِنْ نَوَادِرِ الِاسْتِمَالِ وَلِذَلِكَ اغْتَنَلَهَا أَكْثَرُ
الْمُصَنِّفِينَ

وَأَكْثَرُ مَا ضَمِيرَ رَفَعَ مُتَّصِلٌ بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ بَعْدَ الْمُنْفَصِلِ

أَيُّ أَنَّ ضَمِيرَ الرَّفْعِ الْمُتَّصِلِ إِذَا أُريدَ تَأْكِيدُهُ بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ يُؤَكِّدُ قَبْلَ ذَلِكَ بِالضَّمِيرِ
الْمُنْفَصِلِ فَيُقَالُ زَيْدٌ جَاءَ * هُوَ نَفْسُهُ * وَفُلَانٌ قَدْ بَلَّيْتُ فِي بَعْضِ الصُّوَرِ نَحْوَ هُنْدُ
ذَهَبَتْ نَفْسُهَا أَوْ عَيْنُهَا * فَإِنَّهُ يَوْمٌ إِنْ الْمُرَادَ ذَهَابَ حَيَاتِهَا أَوْ بَصَرُهَا فَتَقَالُ ذَهَبَتْ فِي
نَفْسِهَا أَوْ فِي عَيْنِهَا دَفْعًا لِهَذَا الْإِلْتِباسِ * ثُمَّ حَمَلُوا عَلَى ذَلِكَ بَقِيَّةَ الصُّوَرِ طَرْدًا لِلْبَابِ * وَلَمَّا
كَانَ هَذَا الْخُذُورُ لَا يَتَأَمَّرُ مَعَ الضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلِ وَلَا مَعَ غَيْرِ الْمَرْفُوعِ مِنَ الْمُتَّصِلِ وَلَا فِي تَأْكِيدِ
الْمَحْمُولِ لَمْ يَشْرَطُوا ذَلِكَ هُنَا * فَيُقَالُ أَنْتَ نَفْسُكَ ضَرَبْتَ زَيْدًا وَإِيَّاكَ عَيْنُكَ أَرَدْتُ
وَهُنْدُ رَأَيْتُهَا نَفْسَهَا وَمَرَرْتُ بِهَا عَيْنُهَا وَالنَّوْمُ جَاءَ * هُوَ كَلْمُهُ وَمَعْلُومٌ جَرًّا * وَأَمَّا مَعَ الظَّاهِرِ
فَيَمْتَنِعُ ذَلِكَ مَطْلَقًا فَلَا يُقَالُ جَاءَ * الْأَمِيرُ هُوَ نَفْسُهُ وَلَا رَحَلَ النَّوْمُ * هُمُ كَلْمُهُ لِأَنَّ التَّأْكِيدَ نَكْلَةً
لِلتَّوَكُّدِ وَالضَّمِيرُ أَقْوَى مِنَ الظَّاهِرِ فِي الْأَعْرَافِ وَالْأَقْوَى لَا يَكُونُ نَكْلَةً لِمَا هُوَ أَوْفَى مِنْهُ

وَعَزَّزْنَا التَّأْكِيدَ بَعْدَ أَجْمَعٍ بِأَكْنَعٍ فَأَتْبَعَ فَأَبْصَرَ

وَهُوَ لِكُلِّ نَائِبٍ فِي الْأَكْثَرِ مُضَافَةٌ أَغْنَتْ عَنِ التَّكْرُرِ

أَيُّ أَنَّ التَّأْكِيدَ يَقْوَى بَعْدَ أَجْمَعٍ بِأَكْنَعٍ وَمَا يَلِيهِ * وَأَجْمَعُ يُؤَكِّدُ بِهِ غَالِبًا بَعْدَ كُلِّ * وَهِيَ
تُسْتَعْمَلُ مُضَافَةً إِلَى ضَمِيرِ الْمُشْبُوعِ كَمَا مَرَّ فَيُسْتَفْنَى بِذَلِكَ عَنْ تَكَرُّرِ الْأَضَافَةِ فِي أَجْمَعٍ وَمَا
يَلِيهِ فَيُقَالُ جَاءَ * الْجَيْشُ كُلُّهُ أَجْمَعُ أَكْنَعُ أَتْبَعَ أَبْصَرَ * وَيُقَالُ لِأَجْمَعِ وَمَا يَلِيهِ تَوَائِعُ كُلِّ
وَلَا كَنْعٍ وَمَا يَلِيهِ تَوَائِعُ أَجْمَعٍ * وَجَمِيعُ هَذِهِ الْأَلْفَاظُ غَيْرُ مُتَصَرِّفَةٍ لِلزَّوْنِ وَشِبْهِ الْعَالِيَةِ
لِأَنَّهَا مَعْرِفَةٌ بِالْمَعْرِفِ كَمَا مَرَّ فِي بَابِ مَا لَا يَنْصَرَفُ وَهُوَ الْمَشْهُورُ * وَقَدْ يُؤَكِّدُ بِأَجْمَعٍ دُونَ

كل نحو فيعزتك لأقربهم اجمعين . ومنه قول الراجر
إذا بصيت فقلنتي أرنا إذن ظللت الدهر أبكي اجمعا
ولا يؤكد بنوايعه دونة إلا شذوقا كنولو

باليتني كنت صبيا ررضعا تحلمي اللذائء حولا أكنما

وذلك لانها ملحقة به على سبيل التسمية له لا بالأصله ولذلك قيل انها الفاظ مرتجلة لا
معنى لها عند انفرادها وإنما تذكر إتيانها لمجرد التوثيق * وإذا اجتمعت هذه التواضع فلا بد
من تقديم أكنع . وإما اتبع وأبضع فقد يتساؤل في الترتيب بينهما * وأعلم ان ما لمعد من
الفاظ التاكيد يكون كله تأكيداً للتبوع لا كل واحد تأكيداً لما قبله * ولا يجوز العطف
بين هذه الالفاظ فلا يقال جاء الأمير نفسه وعينه ولا جاء الجيش كله واجمع لان
العطف يقتضي المغايرة بين المتعاطفين ولا مقابلة فيها فيكون من قبيل عطف الشيء
على نفسه * ولا يجوز فيها القطع لانه ينافي المعنى الذي حيى بها لاجلو

كذلك جمعاً " وما صرف من جمعهما بكل ما مر قين "

أي ان جمعاً مؤنث اجمع مثله في كل ما ذكر فتشبهها كجماء وجماء وجماء وهي
تتبع كل . فيقال جاءت القبيلة كلها جمعاً كجماء الى آخره * ويقاس على المنفرد منها
الجمع وهو أجمعون وجمع فجمع تواضع كل منهما كجموعها ويحريان في سائر الاحكام على
ما ذكر * وأعلم ان اجمعين تختص بالعتلاء كما هو شأن المجموع جمع السلامة بخلاف
الوافي فانها تجري على العاقل وغيره كما رأيت

" وأعلم بأن كل مع ما تبع بهما لبا سوى الشئ تبع "

" وللمثنى جعلوا كذا كلاً والنفس والعين لكل شئلاً "

أي ان كل وتواضعها وهي اجمع وفردوها واخوانها تستعمل لتأكيد ما سوى المثنى وهو
المنفرد والمجموع . غير ان كل تلزم لفظاً واحداً مع الجميع واجمع واخوانها تنصرف بحسب
متبوعها . فيقال جاء الجيش كله اجمع والكتيبة كلها جمعاً والمؤمنون كلهم اجمعون
والمؤمنات كلهن جمع . ونس على كل واحد منها تواضع * وإما المثنى فيؤكد المذكور منه
بكتا والمؤنث بكتا نحو جاء الرجلان كلاهما والمرأتان كلثامها * والنفس والعين يؤكد بهما
المنفرد وغيره مذكراً ومؤنثاً على الإطلاق . غير انها تتردان مع المنفرد وتجمعان مع المثنى

والجميع في الافصح فيقال جاء الرجل نسمة والمرأتان أنفسهما والرجال أعينهم وهم جراً

وَيَقْتَضِي مُؤَكَّدٌ بِالشَّامِلِ تَحْزِينٌ بِالذَّاتِ أَوْ بِالْعَامِلِ

كجاء قَوْمِي كُلُّهُمْ مَسَاءً وَبَعْتُ عَبْدِي كُلَّهُ لَا جَاءَ

اي ان ما يؤكّد بالفاظ الشمول يقتضي ان يكون مخبراً باعتبار ذاته كجاء القوم كلهم . او

باعتبار عامله كبعت العبد كله . ولا يقال جاء العبد كله اذ لا يمكن اثبات المعنى لبعضه

دون بعض بخلاف البيع فانه قد يقع على بعضه كالنصف والربع ونحوها . وقد يكون

ذلك باعتبار الامرين جميعاً نحو اشتريت العبد كلهم . وقس نظائره عليه * واعلم ان كل

قد تصادف الى مثل الظاهر المؤكّد فتستغني عن ضميره كقول الشاعر

كم قد ذكرت لك لو اجدى نذكركم يا ائمة الناس كل الناس بالنهر

اي يا ائمة الناس كلهم . ولم يسمع ذلك الا في الشعر

وَلَيْسَ لِلنَّكْرَةِ مِنْ تَأْكِيدِ إِلَّا بِذِي الشُّمُولِ لِلْمَعْدُودِ

اي ان النكرة لا تؤكّد الا اذا كان المؤكّد للشمول والمؤكّد مودوداً . واكثر ما يكون ذلك

في أسماء الزمان كاللوم والشهر ونحوها ما يدل على مدة معلومة المندار لان في ذلك

فائدة للتاكيد في رفعه احتمال الجواز باطلاق الكل على البعض للبالغة . وقد ورد السماع

به عن العرب كقول الشاعر

تَلَيْتُ حَوْلًا كَامِلًا كُلَّهُ لَا تُلْغِي إِلَّا عَلَى مَنْحَرٍ

ومنه قول الراجز قد صرّت البكرة يوماً اجمعا . وقوله تحلّي الدلائل حولاً اكتمها كما مر .

وهو مذهب الكوفيين * وقد يكون ذلك في غير أسماء الزمان من ذوات الأجزاء

المعلومة المتبادر كاللحم والدينار ونحوها فيقال انقفت ديناراً كله واعطيت درهما اجمع *

فان لم يكن كذلك امتنع التاكيد بالاجماع لعدم الفائدة فلا يقال جاء رجل نفسه ولا

صمت زماناً اجمع * واعلم انه لا يجوز حذف المؤكّد لان التاكيد للتقريب والحذف منافية له .

فلا يقال الذي رأيت نسمة زيد اي الذي رأيت نفسه * ولا يتحد تاكيد المتعاطفين ما لم

يتحد معنى عاملهما فلا يقال جاء زيد وذهب عمرو كلاهما * واختلف في جواز نحو

اختصم الرجلان كلاهما . والمحققون على منعه لعدم الفائدة في تاكيد اذ لا يكون الاختصاص

الآيين اثنين فما فوق فيكون تاكيد من قبيل اللغو في الكلام * واعلم ان التاكيد ضروريان

احدهما معنوي وهو ما ذكرناه ويكون باللفظ معلومة مختصاً بالاسماء كما رأيت. والآخر لفظي وهو ما سذكره ولا يختص ولا يختص كما سري

وَأَسْتَعْمِلُ التَّأْكِدَ أَنْ يُكْرَرَا لَفْظًا بِمَعْنَاهُ بِهِ قَدْ قُرِّرَا

أي انهم استعملوا التأكيد أيضاً بان يكرر اللفظ بمعناه تقريراً له. ولذلك يقال له التأكيد اللفظي * وهو يشمل الاسم معرفة نحو جاء زيد. او نكرة نحو زيد عالم عالم. والفعل نحو قام زيد. والحرف نحو نعم نعم. والحيلة نحو قام زيد قام زيد * غير ان الحيلة كثيراً ما تقتضي بعاطف نحو أولي لك فأولي ثم أولي لك فأولي. ما لم يقع التباس نحو ضربت زيدا ثم ضربت زيدا فبتتبع ذلك لانه يوم ان الضرب قد تكرر وقوعه مرتين وهو بخلاف المقصود * واعلم ان المعطف الداخل بين الجملتين هنا حرف زائد لا يقصد به المعطف حنيفة لانه بينهما كالانصال فلا يجوز المعطف بينهما كما صرحت به علماء المعاني فتكون الثانية تابعة للاولى على سبيل التأكيد لا على سبيل المعطف

وَكُلُّ مَا لَيْسَ بِمُسْتَقِلٍّ يُعَادُ مَعَهُ مَا لَهُ مِنْ وَاحِدٍ

أي ان كل ما لا يستقل بنفسه من الالفاظ كالضمير المتصل والحروف التي ليست للجواب يعاد معه ما اتصل به لانه كالجزم منه. فيقال مررت بزيد في تأكيد الضمير. وإن زيدا إن زيدا قائم في تأكيد الحرف. ويجوز ان يقال إن زيدا قائم استغناء بالضمير عن الظاهر * فان كان الحرف للجواب كنتم ولا ونحوها لا تلزم إعادة مصحوبه للصحة الاكتفاء به عنه فيكون كالمستقل

وَقَدْ يَقْوَى بِمُرَادِفٍ كَمَا فِي نَحْوِ قُمْتَ أَنْتَ أَوَّلَ لَقِي رَمَى قَبْلَهُ بِالْمَذْكُورِ لِلْمُقَدَّمِ نَحْوُ قُمْتَ أَنْتَ فِي الْمُسْتَرِ

أي ان اللفظ قد يقوى بذكر ما برادفه أيضاً تأكيداً له نحو قمت انت وذهبت انا وألقى الكتاب رماه وإي تمه ولم أحضر وما اشبه ذلك من المترادفات. ومنه قول الشاعر فقلن على اليربوس أول مشرب أجل حيران كانت أبيضت دعائره

وقول الآخر

وبكم بدأنا بالكذب قلتم ولعلنا يوماً نعود لكم عسى

ولما كان المعبر عنها هو المرادفة في المعنى غير منظور الى صورة اللفظ تأتي ان يؤكد الضمير
المفتر بالذكور عوفاً فهو وتقوم انت * وقال بعضهم ان التأكيد بالمرادف حيث امكن
أولى من إعادة اللفظ بعينه لانه أسهل في العبارة والله اعلم

وَالْمُضْمَرُ الْمَرْفُوعُ ذُو الْفَصْلِ أَحْمَلُ تَأْكِيدَ كُلِّ مُضْمَرٍ قَدْ اتَّصَلَ

أي ان الضمير المرفوع المنفصل بحمل ان يؤكد به كل ضمير متصل مرفوعاً او منصوباً ان
يجروراً لانه الاصل في الضمائر باعتبار قيامه بنفسه مجرداً عن لفظ يعمل فيه بخلاف
المنصوب والجرور. فيقال نعم انا بطريق الاصل. ورأيتك انت ومررت به فـ
بطريق الاستعارة. ومن ثم يستعار له محل النصب والجرر قضاء لحق التسمية

وَعَدُّ مَا حَكِيَ مِنَ الْإِنْبَاعِ عَنْهُمْ هُنَا مِنْ تَحْوِ هَاعِ لَاعِ

وهو كذا في المعنى سماع قد حفظ وما ينبغي يقاس قاعلم وأحفظ

أي انه قد عد من هذا التركيب ما حكي عن العرب من الإنباع كفولم فلان هاع لاع أي
شديد الجبانه. وهو كثير في كلامهم تحسن حسن وشيطان ليطان وغير ذلك * قال
الشيخ الرضي التأكيد اللفظي على ضربين احدهما ان يعاد اللفظ والثاني ان يتوى يوارو
مع اتفاقهما في الحرف الاخير ويسمى انباعاً. وهو على ثلاثة اشرب. لانه إما ان يكون الثاني
معنى ظاهر نحو ميثنا مريثاً. او لا يكون له معنى اصلاً بل ضم الى الاول لتحسين الكلام
لفظاً ونحو يوبو معنى وإن لم يكن له معنى في حال انفرادهم كفولم حسن حسن. او يكون له
معنى متكلف غير ظاهر كفولم بحيث نبيث من نبيث الشرأي نبيثه انتهى * وقيل ان
نواع اجمع من قيل هذا الإنباع اذ لا معنى لما عند انفرادها او لما معنى متكلف *
وهو كالتأكيده المعنوي سماعي لا يتجاوز ما حفظ منه بخلاف ما ينبغي من اللفظي فانه
مطردي في القياس

فصل

في الدال

يُدَلُّ عَيْنُ مَا لِيَتَهَبَّدَ جَعِلَ أَوْ بَعْضُهُ أَوْ مَا عَلَيْهِ يَسْتَسِيلُ

كَمَا لَدِ أَخُوكَ لَاحَتْ نَامِرُهُ وَطَافَ زَيْدٌ قَلْبُهُ أَوْ دَامَرُهُ

أي ان البذل يكون عين ما قد جعل مهيأاً لذكره أو بعضه أو من مشتقاته كما رأيت في الأمثلة. فان الاخ هو عين خالد وقلب زيد هو بعضه ودارة من مشتقاته وكل واحد من الثلاثة هو المقصود بالحكم المذكور قبله والمضوع قد ذكر توطئة كما رأيت ويقال للاول بدل الكل والثاني بدل البعض والثالث بدل الاشتغال * واعلم ان حكم الاخيرين ان يرتبطا بضمير المبدل منه لفظاً كما في المثال. او تفيداً نحو قوله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلاً أي من استطاع منهم. او بما يقوم مقام الضمير نحو قتل اصحاب الأخدود النار ذات الوقود أي نارهم لان آل تنوب عن الضمير كما ستعرف * وقد يستغنى عنه بدلالة القرينة كما في نحو ما قام احد الأزد فان العبارة تفيد ان المستثنى بعض المستثنى منه فلا يحتاج معها الى رابط * وأما بدل الكل فلا يحتاج الى الرابط مطلقاً لانه نفس المبدل منه في المعنى كما ان جملة الخبر التي هي نفس المبتدأ في المعنى لا تحتاج الى رابط كما علمت في موضعه * ولا بد في بدل الاشتغال من ان يدل عاملة عليه دلالة تجملة بهم منها معناه بطريق الإجمال لا على التعيين وإن يصح الاستغناء عنه اذا حذف. فلا يقال غاض الثمر مأوى ولا اسرجت زيدا فمرسنة التبعين التابع في الاول وعدم الاستغناء عنه في الثاني

وَقَدْ يَكُونَانِ يَلْفِظُ وَاحِدٍ إِنْ قُرِنَ الثَّانِي بِمَعْنَى زَائِدٍ

أي ان البذل والمبدل منه يكونان يلفظ واحد بشرط ان يفترق الثاني بما يزيد عن الاول في الفائدة كما في قول الشاعر
يا زيد زيد البعيلات الذلل تطاول الليل عليك فانزل
وذلك لانه اذا أبدل ما يساويه في اللفظ والمعنى جميعاً يكون ابداً عبثاً لعدم حصول الفائدة به

وَالْعَامِلُ أَنْوَ ذِكْرُهُ لِلْبَدْلِ وَهُوَ الْمُرَادُ فَأَنْوَ طَرَحَ الْأَوَّلِ
وَجَازَ تَصْرِيحٌ يَذِي الْخَبْرَ فَإِنْ لَاقَى ضَمِيرًا فَيَتَصَرَّحُ بِهِ فَيَنْ

أي انه ينوي ذكر عامل المبدل منه مكرراً مع البذل فاذا قيل جاء زيد اخوك فهو على

نية تكرار الفعل مع الاخ . وعلى ذلك يكون في التقديم من جملة أخرى * والتابع في هذا الباب هو المراد المعتقد في الحديث فيكون المتبوع في نية الطرح من الكلام وإحلال التابع محله * وأما التصريح بالعامل مع البدل فانكره الجمهور ما لم يكن جازاً فيجوزون التصريح بولادة اتصاله بالمجرور نحو مرتت يزيد يا خيك . فان كان البدل ضميراً وجب التصريح بالعامل نحو آمنت بالله بوحده لان الضمير المجرور لا يكون الا متصلاً والمفصل لا يستقل بنفسه

وَحَرْفُ شَرْطٍ أَوْ سَوَالٍ ضَمِينًا يَبْدُو كَمَنْ يَدْعَى أَرْيَدُ أَمْ أَنَا

أي اذا ضم البدل منه حرف شرط أو حرف استفهام يظهر ذلك الحرف مع البدل لكي يوافي البدل منه في تأدية المعنى . نحو متى قمت إن ليلاً أو نهاراً اليوم وكيف أنت أصحح أم سليم . وعليه مثال النظم كما رأيت * وهذا البدل من قبيل بدل التنصیل الذي سباني الكلام عليه

وَجَاءَ بَيْنَ نَكْرَةٍ وَمَعْرِفَةٍ إِذْ نَكَرَهُ التَّابِعُ خُصَّتْ بِصِفَةٍ

أي ان البدل يقع بين النكرة والمعرفة فتبدل المعرفة من النكرة نحو انتك لتهدى الى صراط مستقيم صراط الله الذي له ما في السموات وما في الارض . وتبدل النكرة من المعرفة بشرط ان توصف النكرة لتلا يكون غير المتصور أو في من المقصود نحو كلاً لا تسعفن بالناصية ناصية كاذبة خاطئة * واعلم انهم لم يشترطوا مطابقة البدل للبدل منه في التعريف والتذكير وغيرها ما سنرى لانه كالمشتغل عن متبوعه باعتبار عامله المتبوي وكونه في التقديم من جملة أخرى كما مر . ولذلك جاز فيه الاختلاف المذكور كما جاز في عطف النسق باعتبار نيابة الحرف عن تكرار العامل كما سمع . بخلاف التبع والبيان والتوكيد لان عامل كل واحد منها هو العامل في المتبوع على ما سنبينه في آخر هذا الباب ولذلك لزمنا مطابقتها له في جميع احكامه على ما ذكر في مواضعه . فتدبر

وظَاهِرٍ وَمُضْمَرٍ لَا حَاضِرٍ فِي بَدَلِ الْعَكْلِ لِلْأَسْمِ الظَّاهِرِ
وَجَازٍ مِنْهُ مَا إِحَاطَةَ عَنَى إِذْ فِيهِ لِلتَّوَكُّيدِ مَعْنَى ضَمِينًا

أي ان البدل يقع ايضاً بين الظاهر والمضمر فيبدل المضمر من الظاهر نحو رأيت زيداً

أَيُّهَا. وَيُبدَل الظاهر من المضمَر الغائب كما يُبدَل من الظاهر نحو رأيتُ زيدًا وقيلتهُ يدهُ
 وأحببتُهُ حديثه * فإن كان للظاهر وهو المتكلم والمخاطب لم يُبدَل الظاهر منه بَدَل الكل
 فلا يقال رأيتُك زيدًا لأن المبدَل منه جئتُك أعرف من البدل مع كون مدلولها واحدًا
 فلا يجوز طرحه في القصد بالنسبة إلى غيره. بخلاف ضمير الغائب فإن فيه إيهامًا ولذلك
 يسوغ إبدال الظاهر منه * فإن أفاد الظاهر معنى الإحاطة جاز إبداله من الضمير
 المذكور نحو اللهم أنزل علينا مائدة من السماء تكون لنا عبادًا لأولنا وآخرنا. ومنه

قول الشاعر

فأبرحتُ أقدامنا في مكاننا ثلاثين حتى أرى ربِّي المانيَا

وذلك لأنه قد أفاد معنى التوكيد فخرى مجراء في نحو قمتُ كلَّكم. فإن لم يكن كذلك لم
 يجوز إبداله منه في التصحیح وهو مذهب الجمهور * وأما غير بدل الكل فجاء عند الجميع ومنه
 قول الرازي في بدل البعض

أوعدني بالسجن والإعدام رجلي ورجلي شئتُ الناسم

وقول الشاعر في بدل الاستئصال

ذريتي إن أمرك لن يطانعا وما ألتبني حلمي مضاعا

وأما جاز الإبدال هنا مع كون الأول أعرف من الثاني لأن مدلولها ليس واحدًا كما في
 بدل الكل * وأعلم أن إبدال الظاهر من المضمَر إذا يكون من البارز دون المستتر فلا
 يقال هند تعجبي حسنها * واختلِف في نحو جاءوا صغيرهم وكبيرهم والأكثرون على أنه
 بدل تفصيل وهو مذهب أهل الكوفة

وَأَخْتَلَفُوا فِي مُضْمَرٍ مِنْ مُضْمَرٍ وَأَحْكَمُ بِالْمَجَازِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ

أي أن النحاة اختلفوا في إبدال المضمَر من المضمَر وأكثرهم على جوازِهِ بشرط الموافقة
 بين الضميرين في صيغة الرفع والنصب نحو جئتُك أنت ورأيتُك أباك. وهو مذهب
 البصريين * غير أنها إذا توافقت في الرفع كما في المثال الأول جاز البدل والتأكيد. وإذا
 توافقت في غيره كما في المثال الثاني تعيّن البدل لأن التأكيد لا يكون إلا بالضمير المرفوع
 كما علمت * وأما إذا اختلف الضميران نحو رأيتُك أنت ومررتُ به فوَفِّتُعيّن التأكيد
 بالاجتماع

وَالْفِعْلُ مَعَ فِعْلٍ أَوْ اسْمٍ وَاتَّجِمَلَ يَجْرِبُ مَعَ الْوَقَائِ بَيْنَهَا الْبَدَلُ

أي أن البدل يقع بين هذه المذكورات مع الموافقة بينها . وذلك أن اتحاد الفعلان في الزمان نحو قام ذهب ويقوم يذهب * وأن يكون الاسم شيئاً بال فعل نحو زيد يعطي الألف متلف لما له وعمره متى يخاف الله * وأن تعادل الجملة في الاسم والنعلة نحو قل هو الله أحد الله الصمد . وقول الشاعر

اقول له أرحل لا تقيس عدينا والأفكن في السر والجهر معلما

واعلم أن الفرق بين بدل الفعل وبدل الجملة النعلة أن الفعل ينظر إلى نفسه دون فاعله والجملة ينظر إليها برمتها فيكون الإتيان لجرد الفعل وحده أو لمجموع الجملة بأسرها . فتبصر

وَيَبَيِّنَ مُفْرِدٍ وَجُمْلَةً كَمَا يَقَالُ هَلْ تَعْرِفُ ذَيْنَ مِنْ هُمَا

أي أن البدل يقع أيضاً بين المفرد والجملة . فتبدل الجملة من المفرد كما في المثال فان جملة من هـ بدل من اسم الإشارة الذي قبلها . ويبدل المفرد من الجملة نحو قلت لا اله الا الله كلمة الإخلاص فان كلمة الإخلاص بدل من جملة الشهادة التي قبلها * غير أنهم يلتزمون تأويل الجملة بمفرد طلباً للموافقة بينهما . فتحمل الأولى على تأويل النسبة والثانية على ارادة اللفظ أي هل تعرف نسبهما وقلت هذه العبارة . وهو من نواذر الاستعمال

وَأَبْدَلُوا مِنْ سَاقِطٍ نَحْوَ أَيَا بَحْيٍ أَدْعُهُ وَلَمْ يَقُمْ إِلَّا سَبَا

أي أنهم يبدلون ما سقط من الكلام أيضاً . وهو يقع في الأسماء والأفعال كما رأيت في المثاليين . فان الأول في تقدير ادع أيا بحبي أدعه كما سيأتي في باب الاشتغال . والثاني في تقدير لم يقم أحد الأسماء كما مر في باب الاستثناء * والفعل المذكور في الأول بدل من الفعل الساقط . وكذلك الاسم المستثنى في الثاني فانه في التحقيق بدل من المستثنى منه المحذوف كما علمت في بابو

وَرَبُّهَا أَبْدَلُ مَنْ يَدَّ لَهُ أَمْرٌ بِهِ أَضْرَبَ عَمَّا قَالَهُ

أَوْ ظَهَرَ التَّوَهُُّ لَهُ أَوْ غَلِطَا فَأَلْبَابُ يَجْرِي بَيْنَ عَمْدٍ وَخَطَا

أي أن البدل قد يكون اذا ذكر المتكلم شيئاً ثم عرض له شيء آخر يقتضي العدول عنه .

او قصد شيئاً ثم تبين له فساد قصده . او اراد ان يذكر شيئاً فسبقه لمائة الى غيره .
ويقال للاول بدل البداء او الإضراب والثاني بدل النسيان والثالث بدل الغلط .
ويجمع الثلاثة قولك أعطيت درهما ديناراً . فان كنت قد أردت الدرهم ثم عدلت عنه الى
الدينار فهو بدل البداء . او أردت ثم تبين لك فساد هذه الارادة لانك قد أردت ان
يعطى ديناراً فهو بدل النسيان . او أردت الدينار فسبق لسانك الى الدرهم فهو بدل
الغلط . وعلى هذا يكون من البدل ما يذكر فيه المبدل منه على سبيل التمداد عن
قصدي صحيح وهو الأبدال كلها الأبدال النسيان وبدل الغلط . ومنه ما يذكر فيه على سبيل
الخطا فارة بالترك ونارة باللسان وهو البدلان المذكوران * واعلم ان بدل الغلط انما
يصح في الشر دون الشعر لان الشعر لا يذوقه من التروية وسبق النظر الى ما ارتحل منه
في النادر * قال الشيخ الدماميني وهذا نوع غريب أن يعوزني في الشعر ولا يجوز في
الشعر . انتهى

وَأَعْلَمَ بِأَنَّهُ مِنْهُ مَا يُفْصِلُ كِتَابَ رَفَائِكَ الْفُضَى وَالْطِفْلُ
فَقِيلَ يَا تَجْمُوعُ إِنْ دَالَ يَتَعَ وَقِيلَ يَا أَوَّلُ وَالْبَاقِي يَتَعَ

اي ان من البدل ما ينفصل الجمل الذي قبله . وذلك الجمل قد يكون متعدداً في اللفظ
وهو المتن كما في مثال النظم . والتجوع كما في قول الشاعر
أَتَطْلُبُ مِنْ أَسْوَدَ بَيْتَهُ دُونَكَ أَبُو طَهْرٍ وَعَامِرٌ وَابُو سَعْدِ
وقد يكون متعدداً في المعنى كقول الآخر
أَلَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ مَا أَنَا قَاعِلٌ عَنَّا فُحْ إِحْسَانٌ وَجُودٌ وَنَائِلٌ
فان كل واحد من هذه الأبدال قد فصل الإجمال الذي قبله ولذلك يقال له بدل
التفصيل * وهو عند الأكثرين مجموع المتعاطفات فيكون من قيل بدل الكل . وذهب
قوم الى ان البدل هو الاول فقط وما يليه معطوف عليه لاستيفاء التفصيل فيكون من
قيل بدل البعض . واستثنى عن الرابط بدلالة القرينة لان العبارة تنبذ انه بعض الجمل
الذي قبله * وعلى كلا الوجهين يجوز فيه الإتيان على الاصل والنظم بإخبار محذوف .
فيقال مررت بالرجلين زيدا وعمرو بالبحر على الاتباع . والرفع على تقديرهما زيدا
وعمرو . والنصب على تقدير أعني زيدا وعمرا . فتدبر

فصل

في عطف النسق

يُشْرِكُ عَطْفَ نَسَقٍ حَرْفُ رَبْطٍ فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى أَوْ اللَّفْظِ فَقَطْ
فَتَأْتِي عَنْ تَكَرُّرِ الْعَامِلِ مَعَ مَعْطُوفِهِ كَجَاءَ قَوْمِي وَالتَّبَعُ

أي ان عطف النسق يشترك فيه المتعاطفان في اللفظ والمعنى جميعاً كما في المثال . أو في اللفظ فقط نحو جَاءَ زَيْدٌ لَا عَمْرُو . فان المَعْطُوف في الأول قد شارك المَعْطُوف عليه في الإعراب وفي المشاركة اللفظية . وفي الثاني وفي المشاركة المعنوية . بخلاف الثاني فان المَعْطُوف فيه قد شارك المَعْطُوف عليه في الإعراب فقط لان الهيء الثابت للمَعْطُوف عليه منفي عنه كما ترى . وهذا الاشتراك يكون بواسطة حرف العطف الذي يربط بينهما على الوجه المذكور . وهو يتوقف عن تكرار عامل المَعْطُوف عليه مع المَعْطُوف كما ثابت الواو ولا في المثالين عن تكرار فعل الهيء * . وإعلم انه لا يشترط في العطف إمكان توجه العامل بنفسه الى المَعْطُوف ولا إمكان توجيهه الى المَعْطُوف بنفسه . فيصح ان يقال قُمْتُ وَزَيْدٌ وَقَامَ زَيْدٌ وَأَنَا وَإِنْ كَانَ لَا يَصِحُّ مَبَادِرَةُ الْعَامِلِ لِكُلِّهِ مِنَ الْمَعْطُوفِينَ لِأَنَّهُمْ يَتَفَرَّقُونَ فِي التَّوَالِيحِ مَا لَا يَتَفَرَّقُونَ فِي مَتَبَوِّعَاتِهَا كَمَا عَلِمْتَ فِي الْقَوَاعِدِ الْكَلْبَةِ . وهو مذموب أكثر المحققين * . وإذا تكررت المَعْطُوفَاتُ فإِنْ كَانَ الْعَاطِفُ يَقْتَضِي التَّرْتِيبَ نَحْوُ جَاءَ زَيْدٌ ثُمَّ عَمْرُو ثُمَّ خَالِدٌ فَكُلُّ وَاحِدٍ مَعْطُوفٌ عَلَى مَا قَبْلَهُ . وَإِلَّا فَكُلُّهَا مَعْطُوفَةٌ عَلَى الْأَوَّلِ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ وَهُوَ الصَّحِيحُ

وَالْكُلُّ لَمْ يَأْزَمْ سِوَى الْإِعْرَابِ مِنْ وَفْقٍ فِيهِ الْخِلَافُ دُونَهُ أُذُنٌ

أي ان العطف بأسره لا يلتزم الوفاق بين المتعاطفين إلا في الإعراب فقط . وأما في غيره فيجوز اختلافهما . فتعطف النكرة على المعرفة نحو جَاءَ زَيْدٌ وَرَجُلٌ . والمضمر على الظاهر نحو قَامَ زَيْدٌ وَأَنَا . والمؤنث على المذكر نحو جَاءَ زَيْدٌ وَفَاطِمَةُ . والمتعدد على المفرد نحو جَاءَ زَيْدٌ وَالرَّجُلَانِ أَوْ الرِّجَالُ * . وبالعكس نحو جَاءَ رَجُلٌ وَزَيْدٌ وَأَنَا وَزَيْدٌ ذَاهِبَانِ وَهَلَمْ جَرًّا * . وقد يتوهمون فيه الى غير ذلك كما ستري ان شاء الله

وَيَبَيِّنُ مَعْطُوفٍ وَمُضْمِرٍ وَصِلٍ بِنَصْلِ رَفْعًا غَالِيًا بِالنَّصْلِ

وَكُرِّرَ الْمُخَافِضُ مَعَ ذِي التَّخْفِضِ إِذَا كَانَ بَعْضُ لَازِمًا لِبَعْضٍ

أي أنه يُفَصَّلُ بين المعطوف والمضمير المتصل المعطوف عليه في حالة الرفع بالمضمير المتصل غالباً مؤكداً له فيكون العطف حيثل كانه عليه لقربه من المعطوف . وذلك لان المضمير المتصل المرفوع كالجزء من عامله فلا يحسن العطف عليه صريحاً لانه يكون كالعطف على جزء الكلمة * وهو يشمل المضمير البارز نحو فمئت انا وزيد . والمستتر نحو فمئت أنت وعمرو * وقد يُفَصَّلُ بينهما بغير حملٍ عليه باعتبار إبعاد أحدهما عن الآخر كما يعتبر ذلك لترك التانيث في نحو حضر المجلس امرأة . وحكم هذا الفاصل ان يكون قبل العاطف نحو هو الذي يصلي عليكم وملائكته . وقد يكون بعده نحو ما اشركنا ولا آباءنا * فان كان المضمير مخفوضاً وجب تكرار عامله حرفاً كان أو اسماً ولو فصل بينهما لان اتصال الجار بالمضمير اشد من اتصال الفعل بالفاعل . فيقال مررت بك وزيد والمال بيني وبين عمرو . ولا يقال مررت بك أنت وزيد * وأما المضمير المتصل المنصوب والمضمير المتصل مطلقاً فلا شرط في العطف عليها لعدم اعتمادها بالعامل . فيقال رأيتك وزيداً وما قام إلا أنا وعمرو وإياك وزيداً فمريت وفس عليه

وَالْعَاطِفُ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالْأَسْمِ قَدِيرٌ بِأَوَّلِهَا وَبَيْنَ أَسْمٍ وَجُمْلَةٍ جَرَى

أي ان العطف قد استعمل بين الفعل والاسم الذي يُقَدَّرُ بالفعل كالضارب ونحوه لم يكن تأويل أحدهما بالآخر تحصيلاً للمطابقة بينهما نحو أولم يهروا الى الطير صافات . ويتقيضن . أي صافات وقابضات أو تصنفن ويتقيضن . وإنما خالف بينهما لافادة الاستمرار في الأول والتجدد في الثاني * وأكثر ما يكون ذلك بتقديم الاسم على الفعل كما رأيت . وبقل العكس كقول الراجز

باتت بعثتها بعضير باثر يقصد في أسوقها وجائر

لان الاعراب غير ظاهرة في المعطوف عليه فيكون المعطوف بعده كالتابع بلا متبوع * واعلم ان هذا الفرق لم يعتبر في البدل لتعدد الرابط هناك بين التابع والمتبوع الذي هو حرف العطف هنا فيكون كانه مقطوع عما قبله ولذلك يخبر فيه في تقديم أيها شئت * وكذلك يقع العطف بين الاسم والجمله التي تأويله نحو مررت برجل شريف وأبو كريم أي وكريم الاب . وهو مقبول مع تقديم الاسم ايضاً كما رأيت والعكس مكرره لما

علت ولذلك كان نادراً في الاستعمال

وَيَبِّينُ فِعْلَيْنِ إِذَا مَا عُدِلَا فِي صِيغَتَيْهِمَا وَلَوْ تَأَوَّلَا

أي وكذلك العطف يجري بين الفعلين المتعادلين في الصيغة النوعية طلباً للمناسبة بينهما نحو عَبَسَ وَتَوَلَّى وَيَجِي وَيُجِيتُ وَتَمَّ فَأَمِيرٌ * ولا يند من هذا التعادل بينهما ولو على سبيل التأويل نحو والله الذي أرسل الرياح فَنَشِيرُ حَمَائِلًا - ونحو تَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ النِّبَامَةِ فأوردتم النار - أي فالتارت ويوردتم لان المقام في الاول الماضي وفي الثاني للاستقبال . وانما اورد الاول بصيغة المضارع للدلالة على التجدد والثاني بصيغة الماضي للدلالة على تحقق وقوعه .
وقس نظائره عليه

وَيَبِّينُ جُمْلَتَيْنِ مَعَ وَفَقِ الْخَبَرِ هُنَاكَ وَالْإِنْسَاءُ حَسَبَ مَا اسْتَشْهَرَ

أي ان العطف يقع ايضاً بين الجملتين بشرط اتفاقهما في الخبرية والانشائية نحو اقترأ بَيْتَ السَّاعَةِ وَانْشَقَّ النُّجُومُ وَكَلَّمَا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا . وهو المشهور بين النحاة * وما ورد بخلاف ذلك نحو قول الشاعر

تُبَاغِي غَرَا لَا عِنْدَ دَارِ ابْنِ عَامِرٍ وَكَيْلَ مَا قَبْلَكَ الْخِيَانُ بِالْمُنِيرِ

ونحو قال لي أشهد الله وأشهدوا لي بيري * مما يشركون فعلى تأويل أن تباعني بمعنى الامر كما في نحو تؤمنون بالله ورسوله أي آمنوا كما سمي . وان اشهدوا في تأويل الخبر أي وأشهدكم . وهو مذهب أكثر المحققين

وَلَا يَتُوبُ فِي الصَّحِيحِ حَرْفُهُ عَنْ عَامِلَيْنِ قَبْعَابُ عَطْفُهُ

وَجَازَ إِذْ بَعْضُهُمَا عَامِلٌ جَرَّ كَفَى النُّحَى عُثْمَانُ وَالْذَّارِ عُمَرُ

أي ان حرف العطف لا يتوب عن عاملين في المذهب الصحيح . فانما عطف به على معموليهما نحو كان ضارباً غلامك زيد وإخاك عمر وكان العطف معيماً لان الواو لا تقوى على القيام مقام كان وضارب . وهو مذهب الجمهور * فان كان احد العاملين جاراً جاز العطف مع تقدم الجار سواء كان حرفاً نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وعليه مثال النظم . ام امّا كنولم ما كل بيضاء شحمة ولا سوداء نمر . وهو المشهور بين النحاة

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ الْعَطْفَ لِلنَّفْسِيرِ قَدْ يَأْتِي وَيَأْتِرُ ذِفِ لِيْذَاكَ قَدْ وَرَدَ

أي ان العطف قد يكون لتفسير معنى المعطوف عليه ولذلك يؤتى بمعطوف اشهر منه مما
برادفة في المعنى كما في قول الشاعر

على وجهه برد المياد وطيبها وفي قلبه نار الضعيف والحقير

فان الحمد هو الضعيف ولكنه عطفت عليها لتدل به كل احدي على معناها ولذلك يقال
لا عطف التفسير * وذلك بخلاف ما أريد به مجرد التشريك فانه يقتضي المغايرة بين
المعطوف والمعطوف عليه كما رأيت آنفا

وَأَسْتَحْسِنُوا فِي الْجَمَلِ الْمُوَافَقَةِ بَيْنَ الْقِيلَتَيْنِ لِلْمُطَابَقَةِ

أي انهم استحسنوا اتفاق الجميل المماثلة في الاسمية والتعلية نحو زيد قائم وعمرو قاعد
وقام زيد وقعد عمرو لقصد المطابقة بين الطرفين * وذلك انما هو على سبيل الاستعانة
فقط ليجاز الاختلاف بينها نحو بخار دعوت الله وهو خادعهم . وهو المشهور عند العامة *
واعلم انهم اختلفوا في عامل التابع على احوال اشتملها ان العامل في النعت والبيان
والناكيد هو العامل في المتبوع . وفي الدل مندر من لفظ عامل المبدل منه . وفي النسق
عامل المعطوف عليه بواسطة حرف العطف . وهو مذهب الجمهور * وانما اجتمعت
التواضع يقدم النعت ثم البيان ثم الناكيد ثم المبدل ثم النسق كما رأيت ترتيبها في الذكر
هنا . فيقال جاء ابو حفص الكرم عمر نفسه امور المؤمنين وعنان . وهو اختيار الأكثرين

فصل

في الوقف

يَا لَهَا وَقَفًا تَاءً أَتَى أَبْدَلٍ فِي أَسْمٍ لِغَيْرِ سَاكِنٍ صَحَّ تَلِي

أي ان التاء الموضوعة للاسم المؤنث المنرد وهي التي يقال لها المربوطة بوقف عليها
لا بد لها تاء اذا لم يكن قبلها حرف ساكن صحيح . وهي تقع مع المؤنث في اللفظ والمعنى
جميعا كفاطمة ومسلمة . او في اللفظ فقط كطلحة وآسية . فيقال جاءت فاطمة ولقيت
طلحة وهلم جرا بالتاء في الجميع * وقد خرج بقيد الاسم نحو قامت ورثت . وبقيد المنرد
نحو مؤنثات . وبقيد اتناء الساكن الصحيح نحو بنت فان كل ذلك يوقف عليه بالتاء
المبسوطة * وأما ان كان الساكن قبلها غير صحيح كفتاة فيجب ابدالها معه لانه منفرد

تقدراً لقلية عن متحرك * وأعلم ان التاء في نحو كنية وقضاء تحسب كفاء طلمحة ونحو
لأنها لتأنيث اللفظ لا للجمع فجري مجراها في الإبدال * وما سمي بجمع المؤنث السالم
كمزقات يعطى حكمه في الإثبات استصحاباً لأصله * والتاء الملاحقة للحرف ونحو كزبت
وثبت منهم من يجعلها الملاحقة في المعنى فيقف عليها بالإثبات . ومنهم من يجعلها لتأنيث
اللفظ فيقف عليها بالإبدال . وتكتب حيناً وقعت بحسب الوقف عليها * وإذا وقف
على نحو يا طمخاً مرخياً ردت الهاء المحذوفة لأنه لا يصح الوقف على المتحرك وإذا سكن
التس الاسم بالمجرد منها . وهو الشائع في الاستعمال

وَدُونَهَا التَّنْوِينَ أَبْدِلْ بِالأَلِفِ إِذَا تَلَا الْقَفْعَ وَالْفِعْلَ حَذَفَ

أي ان التنوين الواقع بعد القف في ما ليس ممنوماً بقاء التانيث يبدل التاء سواء كانت
القنعة إعرابية نحو رأيت زيداً أم بآنية نحو إنيها . فيقال رأيت زيدا . ويا زيد إنيها
بالألف فيها * وأما غيره وهو الواقع بعد القنعة والكسرة فيحذف ويسكن ما قبله مطلقاً
نحو جاء زيد ومررت بفاخر . ويا رجل صه بالسكون في الجميع * وأما نحو قول الشاعر
ألا حذوا غم وطيب حدينها . لقد تركت قلبي بها هائلاً ديف
فهو عند الجمهور مخصوص بالضرورة * وأعلم ان المتصور بوقف عليه بالألف اتفاقاً .
غير انهم اختلفوا في حقيقة هذه الألف والمحققون على انها الألف الاصلية حذفت التنوين
الذي سقطت بسبب قعادت . وهو المذهب الصحيح

وَأَحْمِلْ عَلَى التَّنْوِينَ نُونَ كَاخْضِرَيْنِ قَابِدِلْ لَدَى الْقَفْحِ كَذَا نُونُ إِذَنْ
وَحَذِفَتْ إِذْ لَيْسَ قَفْحٌ قَبْلَهَا أَوَّلَاهُمَا قَرَدٌ مَحْذُوفٌ لَهَا

أي ان نون التأكيد الخفيفة تحمل على التنوين لشبهها به في اللفظ والزيادة طرناً فتبدل
ألفاً إذا كان ما قبلها ممنوحاً كما في المثال وعليه قول الشاعر
وأيامك والمبتات لا تترينها ولا تعبد الشيطان والله فاعبداً

أي فاعبدن * وكذلك نون إذن الجملية فانهم يبدلون ألفاً في الوقف تشبيهاً لما
بالمصوب المثنون نحو ولن نلقوا إذا . وهو مذهب الجمهور * وأما إذا وقعت نون التأكيد
المذكورة بعد ضمة أو كسرة نحو أخضرين يا رجال وإذهبن يا فلانة فإذا وقف عليها تحذف
فإن يحذف التنوين بعدها . وحيث يرد ما حذفت لاجلها من الضامر لزوال موجب

الحذف وهو التآه الساكنين فيقال يا رجال اضرىوا وبافلانة اذهبي * فان كانت قد سقطت معها نون الإعراب كما في نحو هل تضرين يا قوم وهل تذهين يا جارية ردت أيضاً لزوال موجب إسقاطها وهو توالي الأفعال فيقال يا قوم هل تضرين وبيا جارية هل تذهين . وحينئذ تسري صورة المؤكد وغيره * وكل ذلك يجري في الون المحذوف وإما المشددة فلا يقع معها شيء من ذلك لأنها تباين النونين فلا تجري مجراء

وَقُلْ رَدُّ الْأَخْرِاءِ الْحَذُوفِ فِي قَاضِي وَقُلْ الْحَذُوفِ إِنْ يَعْرِفُ

أي ان المنفوص المحذوف الآخر في الرفع والمجرى كقاضي قد يوقف عليه برد آخره المحذوف نحو جاء قاضي ومررت بقاضي لزوال موجب الحذف وهو النون . وعليه قراءة بعضهم وأكل قوم هادي وما لم من دون من وائي * فإذا عُرِفَ كالقاضي فند يوقف عليه بحذف آخره بآء على ان أل قد دخلت عليه بعد الحذف حال تكبره . وعليه قراءة بعضهم وهو الكبر المتعالي وليذكر يوم الثلاثاء * ومن هذا النبل المبادئ المقصود نحو يا قاضي فإنه قد يوقف عليه بالحذف . وكل ذلك قليل في الاستعمال * والخيار عند الجمهور استحباب الحذف في المنون المذكور لان بآء كانت محذوفة في الوصل فلا يلحق ان ثبت في الوقف الذي يحذف فيه ما كان ثابتاً في الوصل . والإنبات في غيره لان بآء كانت ثابتة في الوصل ولا موجب لحذفها في الوقف * وأما المعروف المنصوب نحو رأيت القاضي فليس فيه غير الإنبات اذ لا وجه فيه الحذف

وَالرَّدُّ حَتَّمْ إِنْ عَلَى أَصْلٍ بَقِيَ نَحْوُ مَرٍ وَنَحْوُ قِ الْهَاءِ الْحَقِ

أي انه يجب رد الآخر المحذوف اذا كان المنفوص المذكور قد بقي على حرف واحد من اصوله نحو مراًسم فاعل من الإراءة فيقال فيه مري ثابته الياء اذ لو وقف عليه بحذفها كان ذلك اجماًفاً بوليتاؤه على اصل واحد ساكن * وأما النعل الباقي على اصل واحد فان كانت امرأً نحو ق وجب إلحافه بآء السكت اتفاقاً فيقال فيه اذ لا سبيل الى رد المحذوف منه ولا الى تسكينه . وان كان مضارعاً مجزوماً نجب الماء معه في اختيار الأكثرين لانه قد بقي على اصل واحد وعليه قولهم في المثل من يعش برة

”وَقُلْ لِمَ مُسْتَنْهَمًا وَجَارَ لِمَ أَيْضًا وَفِي أَيْغَاءِ مِ الْهَاءِ التَّزِيمُ“

أي انه اذا وقف على ما الاستهامة المحذوفة الألف لوقوعها مجرورة كما سيجي تلحقها هاء

السكت لبقائها حينئذ على حرف واحد فيقال لينة وعمة وكيمية . ومنه قول الراجر
يا فقهني لم اكلنة لينة لو خافك الله عليه حرمة

غير ان الجرورة منها بالحرف كما في الامثلة يجوز ان يوقف عليها باسكان الميم مجردة
باعتبار ان الحرف قد امتزج بها فصارا كالكلية الواحدة لان حرف الجر لا يستقل
بدون مجروره . والاول هو الانصح والاكثر في الاستعمال . وأما الجرورة بالاسم كما في
نحو ابتغاء م انت فيوقف عليها بالهاء وجوبا فيقال ابتغاء مة لان الاسم لا يمتزج
بمجروره كالحرف فلا ترال معه في حكم المنصلة

وَالْهَاءُ فِي نَحْوِ ادْعُ نَحْنَارُ وَمَعَ مُحَرَّكَ مِنْ لَارِمِ الْيَنَاءِ تَقَعُ

اي ان الحاق هذه الهاء بنحْنار في الفعل الثاني بعد حذف آخره على اصلين فصاعدا نحو
ادْعُ واخْنُ وارمِ ولم يدْع ولم يَنْ ولم يستقص وما اشبه ذلك . فيقال ادْعُ واخْنُ
وهلم جراً . ومنه قولهم في النمل وجدت الناس اخبر نقة . وذلك للمحافظة على بقاء
الحركات الداالة على الاخر المحذوفة اذ لو لم تلحق الهاء لذابت الحركات فذهب
الدليل والمندلول عليه . ويجوز الحاق الهاء لكل ما يبي على حركة بناء لازماً نحو ذهبت
وما أدراك ما هبة وجئت أسية . وعليه قوله

اذا ما ترعرع فينا الفلام فما إن يقال له من هو

ولا تلحق المعرب ولا المبني بناء عارضا كالمندوب لان حركة الإعراب تعرف بالعامل
فلا حاجة الى المحافظة عليها وحركة البناء العارض تشبه حركة الاعراب لحذوها
بسبب شبيهاً بـبشبه العامل . واختلف في الحاقها الماضي والمختار منعه لان حركة تشبه
حركة الاعراب من حيث انه يبي على الحركة لشبهه بالمعرب كما علمت ذلك في موضعه .
وهو مذهب سيبويه

”وَتَلْحَقُ الْمَمْدُودُ بِمَا سَكَنَ مِنْ نَحْوِ وَازِيدًا وَيَا عَمَّا هَذَا“

اي ان هاء السكت تلحق الساكن ايضا ما ختم بحرف مد من الاسماء المبنية . وذلك
يشمل ما كان منها عارض البناء كالمندوب والمستغاث المحققين بالالف نحو وازيدا وبأ
خالدا . والمندوب المضاف الى باء المتكلم المنفصلة التان نحو يا عم . وما كان مبنيًا بـأ لازماً
ما آخره الف أصلية نحو منا . فيقال وازيداً وبأ عمًا وجلست ههنا . وفس على ذلك

ويدخل تحت حرف المد ما كان ألنا كما رأيت وهو الأكثر . وما كان واوا أو ياء
محولين عنها كما في نحو *وَأَغْلَاهُ* و *وَأَغْلَاهُ* كما سئى كل ذلك في مواضعه وإن شاء
الله . وأعلم أن هذه الحاء قد تقع في الوصل ملحقة بالساكن المذكور وهو من الجوازات
الخاصة بالشعر كما في قوله

يا مرحباً بمرحبا نجيحة إذا أتى قرنة للسانية

وحينئذ يجب تحريكها دفعا لانقائه الساكنين أو إقامة للوزن فنضم نسبها لها بها
الضيمر وهو الأكثر . وقد تكرر على أصل انقائه الساكنين كما سيجي

وَكُلُّ مَا الْوَقْفُ عَلَيْهِ عُلْفًا يُلْتَزَمُ السُّكُونُ فِيهِ مُطْلَقًا

أي أن كل حرف يكون الوقف قد علق عليه يلزم السكون على كل حال وهو الأصل في
الوقف . فإن كانت الحرف ساكنا في الأصل كهد فاست وزيد لم يتم فهو المطلوب .
والساكن مطلقا سواء كان أصليا أم زائفا . باقيا على لفظه أم مبدلا . وذلك مطرد في
كل ما يوقف عليه بالاستقراء

”وَأَعْلَمُ بِأَنَّ مُطْلَقَ الْقَوَائِي يَبَالُ حُكْمُ الْوَصْلِ بِأَخْلَافِ”
لَحْظَةِ الْوَقْفِ بِرَجْعِ لَتَحْ حَرْفِ الْمَدِّ مِمَّا يُشْبَعُ

أي أن القواني المطلقة وهي المتحركة الروي تعلق حكم الوصل فنثبت فيها جميع الحركات
التي يجب حذفها في النثر بخلاف حكم الوقف كقول الشاعر
لا يسلم الشرف الرفيع من الأدنى حتى يراق على جوانب الدم
وقول الآخر

ولا أغبر على الأشعار أسرفها تحبب عنها وشر الناس من سرقا

وقول الآخر

فلا تشرب بلا طمر ولا في رأيت الخيل تشرب بالصغير

غير أن هذه الحركة ترجع إلى السكون باعتبار حرف العلة الساكن المتولد من اشباعها
كما ترى فيكون مصحوبا كالمصوب المثنون الذي يبدل ثوبنا ألنا * وهذا الاستعمال
إنما يباح في الشعر لضرورة المحافظة على الوزن ولذلك لا يجوز في الإجماع المنقاه إذا لا
وزن فيها

مسائل مثورة

فصل

في النداء

عَوِضَ عَنْ فِعْلِ الْبَدَا حَرْفُ الْبَدَا لظَاهِرِهِ بِهِ خِطَابٌ قَصِيدًا
فَإِنْ يَكُنْ قَرَدًا مُعِينًا يُرْسِي يُحِبُّ كَمَرْفُوعٍ وَلَوْ مُقَدَّرًا
وَذَلِكَ مَفْعُولٌ مُحَلًّا قَدْ نَصِبَ فَتَنْصِبُ مَا لَيْسَ كَذَا لِنَظْمٍ يَجِبُ

أي انهم حذفوا فعل النداء وعوضوا عنه بحرفه نحو يا زيد . فان الاصل فيه أنا دي
زيداً ثم حذف الفعل للتخفيف وعوّض عنه بالحرف . ولذلك تُحَسَّبُ العبارة جملة
باعتبار الفعل المحذوف ويجعل المندى من باب المفعول به * وحكم المندى ان يكون
اسماً ظاهراً غير انه يضمن معنى الخطاب كالمضمر . فان كان منقداً مُعِينًا بَيٍّ ولو تَدَبَّرَا
على الصورة التي يرفع بها لو كانت معرّفاً . والمراد بالمرادها ما ليس بمضاف ولا شبيه
بالمضاف فيدخل فيه المثنى والجمع * ويدخل في المعين ما كان مُعِينًا قبل النداء نحو
يا زيد . وما صار مُعِينًا بعده نحو يا رجلُ مراداً به رجلٌ بعينه * ويدخل في النداء ما
حدث حقيقة على المندى المعرب كما رأيت . وما قد تدرّج حدوثه على ما كانت مبنياً قبل
النداء نحو يا سبيو * ويدخل تحت المرفوع ما كانت العلامة تظهر فيه كالضمّة في نحو
يا زيد والالف في نحو يا رجلاً والواو في نحو يا مؤمنون . وما تَدَرّج فيه نحو يا محبّي ويا فاضلي
في المنيئات بعد النداء ويا هذا ويا هؤلاء في المنيئات قبله * وكذا يكون في محل النصب
باعتبار معنى المفعولية * وأما الوجه في بناءه فهو وقوعه موقع كاف الخطاب الاسمية الواقعة
في نحو ادعوك المشابهة لنظماً ومعنى أكاف الخطاب الحرفية الواقعة في نحو ذلك وهناك
مع مشابهته للكاف الاسمية في تضمنه معنى الخطاب والإفراد والتعريف فاستحق البناء
بهذا الاعتبار * ومن ثم أعرب ما لم يتم المشابهة فيه وهو ما ليس معرفة نحو يا رجلاً لغير
معين وما ليس منقداً نحو يا عبد الله ويا طالماً جبلاً فكان يُنصب لنظماً على حق المندى
كما علمت * وإنما أخرج الى تكلف تنبيه المضاف الاسمية بالسرقة ليرجع ذلك الى شبه

الحرف لان الاسم انما يبنى بشبه الحرف ولو بالواسطة كما نقرر في باب البناء لا يقب
الاسم المبنى . وهذا المذهب هو المختار وعليه الجمهور

وَلَا يُبَادَى مُضَمٌّ إِذْ قَدْ أُبِيَ تَكَلَّفَ الْخِطَابُ مِمَّا أَجْنَلِيَا
وَصَحَّ فِي مُضَافٍ غَيْرِ الْكَافِ لَصِيغَةِ الْخِطَابِ فِي الْمُضَافِ

اي ان المضمر لا ينادى لانه لا يقبل تكلف الخطاب المجلب اليه بواسطة البناء . أما
المتكلم والغائب فلا ينادى باني وضعيا . وأما المخاطب فلا ينادى لا يخل خطبا آخره . وكذلك
ما أضيف الى المضمر فإنه يقع ان ينادى منه ما يخل توجه الخطاب اليه وهو ما
أضيف الى غير ضمير المخاطب فيقال يا غلامي ويا غلامه ولا يقال يا غلامك . وذلك
لان المضاف في كل ذلك قد صار مخاطبا فلا تصح اضافته الى المخاطب ايضا لان
الخطاب يقتضي اتحادهما والاضافة تنفي المقابلة بين المتضامنين . فتأمل

وَجَارَ قَلْبُ الْبَاءِ مَعَهُ الْفَا فِي مَاسِيَةِ الْمُعْتَلِ وَالْحَذْفُ أَقْنَى
فَأَكْسَرَ عَقِيبَ الْحَذْفِ وَأَفْتَحَ إِنْ تَرَدَّدَ وَأَضْمَ وَفِي اللَّفْظِ ذَاكَ لَا يَرَدُّ

اي ان الباء من الضمان التي يضاف اليها المنادى اذا كان المضاف غير معتل الآخر
يجوز قلبها أيا فيقال يا غلامي يا غلاما . ويجوز والحالة هذه حذفها تامة او مقلوبة
وحيث يقع آخر المضاف او يكسر الدلالة على الحذف منها فيقال يا غلام بكسر الميم
وفتحها * ومنهم من يضم آخر المنادى بعد حذفها كالمندى المفرد اكتفاء بنية الاضافة
وعليه حكاية يونس يا أم لا فتلي يضم الميم * وفيد بعضهم هذا استعمال بما لا ينادى
غالبا الا مضافا كالأب والأُم ونحوهما * وكل ما ذكر من احكام القلب والحذف لا يقع
في الاضافة اللظنية لعدم امتزاج المضاف فيها بالمضاف اليه فلا تخيل التصرف المذكور
ولذلك لا يجوز معها الا اثبات الباء ساكنة او مفتوحة كالا يجوز في المعتل الآخر الأ
اثباتها مفتوحة على ما مر حكمة في باب الاضافة

وَعَوَّضُوا بِأَلْفَا فِي يَاءِ أَيْتٍ كَسْرًا وَفَتْحًا وَكَذَا يَاءُ أُمِّتٍ

اي وما استعملوه في الباء مع المنادى المضاف اليها انهم عوضوا عنها بحذوفة مع الألف

والأم بالناء فقالوا يا أميت ويا أميت . وفي ناء نائيت كاللاحة رُبّ ونحوها بدليل
جوازها بدلها ماء في الوقف كثرة ورقت من صوتها هيا أبة . ولذلك يُنقح ما قبلها *
والأكثر كسر هذه الناء تعريضا عن كسر آخر المنادى الذي التزم فتحه قبلها . ويجوز
فتحها لأنها عوض عن الياء فتعطي الحركة الجائزة فيها * ولا يجوز الجمع بينها وبين الياء
لانشاع اجتماع العوض والمعوّض عنه . ولا بينها وبين الألف لان الألف بدل من
الياء . وأما قول الشاعر

أبا أنتجب لازلت فينا فاعسا لنا أمل في العيش ما دمت عائسا

وقول الآخر

أبا آينا لا ترم عندنا فإننا بخير إذا لم ترم

فكلاهما ضرورة على الصحيح

ومثل يا أبنني قيل يا ابن أُمي في ما خلا الضمّ ويا ابن عَمي

اسم انه كما يقال يا ابني بانيات الياء وقبلها وحذفها يقال يا ابن أُمي ويا ابن عَمي بهذه
اللغات في المضاف الى الياء الأضمّ ما قبل الياء المحذوفة فانه لا يجوز معها لاقصد صورة
المنادى المفرد فيها . وعلى ذلك قرئ يا ابن أُمّ اب التوم استضعفوني بالكسر والنقح .

وقال الراجز

كُنْ لِي لَا عَلِيَّ يَا ابْنَ عَمَّا تَعِيشُ عَزِيزِينَ وَتَكُونُ الْهَمَّا

وذلك يجري ايضا مع الابهة المضافة الى الأم أو العَم . ومن قول الراجز

يَا ابْنَةَ عَمَّا لَا تُلَوِي وَأَهْبِي لَا تَجْرُقِي اللَّوْمَ حِجَابَ مِسْمِي

وهو منصوب على ما ذكرناه فلا يتجاوزة الى غيره كما شفيق أُمي ويا ابن اخي ونحو ذلك

وَكَا لِمُضَافٍ تَصْبُو الشَّيْءَ إِذْ قَاتَهُ حَقُّ الْبِنَاءِ مِثْلَهُ

اي انهم كما نصبوا المنادى المضاف لغوات حق البناء من جهة الإفراد نصبوا المشبه به
وهو كل اسم تعلق به شيء من تمام معناه على غير جهة الصلة أو الاضافة . وهذا التعلق
قد يكون بالفعل في الفاعل نحو يا حسنا وجهه . أو في المفعول نحو يا طالعاً جبلاً . أو في
المجرور ونحو يا رفيتاً بالعباد . وقد يكون بالعطف عليه نحو يا زيدا ونمرا اذا سميت
رجلاً بذلك * والاول هو الغالب في استعماله ويوسى شيها بالمضاف لانه قد عمل في

ما بعده وهو يخص به وينتظر اليه كما هو شأن المضاف مع ما أضيف اليه
وَأَضْمُ إِذَا شِئْتَ أَوْ أَفْعُ أَوْ لَا كَرَزِيدُ زَيْدٍ الْخَيْلِ وَأَنْصِبَ مَا تَلَا
 أي أنه يجوز في الأول من نحو يا زيدا زيدا الخيل أن يضم على أنه مفرد وهو الأرجح. أو
 يفتح على أنه مضاف إلى محذوف بنسرة المذكور بناءً على أن الأصل يا زيدا الخيل زيدا
 الخيل فحذف المضاف اليه الأول استثناءً عنه بذكر الثاني * وأما الثاني فليس فيه غير
 النصب على أنه متاخر بقدر الحرف أو تأكيد أو عطف بيان أو بدل أو مفعول به
 بقدر اعني

فَإِنْ تَمَلَّ يَا زَيْدُ زَيْدُ أَضْمُهُمَا **وَأَرْفَعُ أَوْ أَنْصِبُ ثَانِيًا مُحْكِمًا**
 أي فإن قلت يا زيدا زيدا بإفراد اليمين ضم كل واحد منها كقول المراجع
 أي وأسطار سطر سطرًا لقائل يا نصر نصرًا
 وجاز في الثاني الرفع والنصب أيضًا. غير أنهم اختلفوا في توجيه أحكامه المذكورة بالصحيح
 أنه يضم على أنه متاخر ثانٍ ويرفع أو ينصب على أنه تأكيد جاري على لفظ الأول أو محذوف
 وهو مذهب أكثر المفتين

وَنَحْوُ يَا زَيْدَ بْنَ عَمْرِو رُجْحًا **إِتْبَاعُهُ مَا بَعْدَهُ قَفِيًّا**
 أي أن العلم المفرد الموصوف بـين متصلاً به مضافاً إلى علم آخر كما رأيت في المثال يختار
 فيه الرفع على الضم إتياناً للغة النصب الواقعة بعده فيقال يا زيدا بن عمرو بنغ الدال
 وقيدة بعضهم بما يظهر فيه الضمة كما رأيت لأن المقصود به المشاكلة للنظمية. فإن كان ما
 لا يظهر فيه نحو يا عيسى ابن مريم تعين تقديرها دون اللغة * ولا بد من استيناف جميع
 المفرد المذكورة آنفاً فإن اخل بشيء منها تعين ضمة على الأصل

وَأَنْصَبُوا مَقْصُودَ نَكْرَةٍ وَصِفَ **بِمَا لَهَا إِذَا مَا لِمِهِمُ الْإِفْ**
 أي أنهم ينصبون النكرة المقصودة إذا وصفت بما توصف به التكرات وهو النكرة المفردة
 نحو يا رجلاً صالحاً. والجملة نحو يا عظيماً يرعى لكل عظيم. وشبهها نحو يا رجلاً فوق الجبل
 وبما جارية في المودج. وذلك لأنها لما جرت مجرى النكرة المبهمة في الوصف عولت
 معاملةً في النصب * وإنما جاز أن توصف بما توصف به التكرات لأن الوصف مقدر لها

قبل النداء ثم نودي الموصوف والصفة جميعاً * وقبل أنها حيث قد اشبهت المشبه
بالمضاف لأنه قد اتصل بها شيء من تمام معناها فجرت مجراء في النصب * وأما ما وصِف
منها بمعرفة نحو يا رجل الطويل فيجب ضمُّه على الأصل

وَرَبَّمَا نُونٌ مَا ضُمُّ لَدَى ضُرُورَةٍ وَالنَّصَبُ فِيهِ وَرَدًا

أي أنه ربما اضطرَّ الشاعر إلى نون النادى المضموم فيجوز أن يتركه على ضمِّه كما في قول
الشاعر

سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ

ويجوز أن ينصبه كقول الآخر

صَرَمَتْ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ يَا عَدِيًّا لَنْدَ وَفَتْكَ الْأَرَاثِي

واختلفوا في الترجيح بينهما والأظهر أن النصب أرجح حملاً على المنع من الصرف إذا نون
للضرورة فإنه يكسر في حالة الجزم بالاتفاق لأن النون علم التمكن فلا بد معه من العمل
بمقتضى الأصل في الأعراب * وأعلم أن النون المنصوب إذا نعتت نعين في نعتو النصب
لأنه منصوب لنظراً ومحملاً. وأما الماثون المضموم فيجوز في نعتو الرفع والنصب لأنه مضموم
لنظراً منصوب محلاً كما كان قبل النونين

فصل

في نداء المحلى باللام

وَلَا يُنَادِيهِ مَا يَلَامُ حُلِيًّا دَفْعًا لِتَعْرِيفَيْنِ فِيهِ الْفَتِيَّا
فَإِنْ أَرَدْتَ أَنْ تُنَادِيَهُ قُلْ يَا أَيُّهَا الْفَتَى وَيَا هَذَا الرَّجُلُ

أي أن مصحوب الالف واللام لا يُنادى بنحو كراهة اجتماع مُعْرِفَيْنِ عَلَيْهِ مِنْ حَرْفِ
النداء وحرف التعريف وهو المشهور بين النحاة. وعليه اختلفوا في جواز مباشرة حَرْفِ
النداء نحو المحرث لأن آل الداخلة عليه لا تنيد التعريف. والمشهور على امتناع ذلك فيه
باعتبار الصورة اللفظية كما منعوا دخول آل الموصولة على الفعل * وإنما جاز أن يقال
بإزالة لأن إحدى العلامتين لفظية والأخرى معنوية بخلاف مصحوب آل ولذلك توصلاً
إلى ندائهما يصلح له من الأسماء المبهمة وهو أي واسم الإشارة. ولكلٍ من هذه المذكورات

حكم لازم له. أما مصحوب ال تحككه ان تكون فيه جسيمة كالتي ليكن ان يتناول المبهم
فلا يقال يا أيها الحرث * وأما أي تحكها ان تلحق بها التثنية دقعا لتوفهم اضافتها الى ما
بعدها وتعرف بشا عما فاتها من المضاف اليه. وهي تستعمل بلفظ واحد مع الجمع الآ مع
المؤنث فانه يجوز تأنيثها له نحو يا أيها النفس المفضنة. والمشهورة انها نكرة مقصودة تني
على الضم كثيرها من النكرات المعينة * وأما اسم الاشارة تحككه ان يكون للقريب فلا
يقال يا ذاك الرجل

وَالزِّمَةُ رَقْعًا إِذْ هُوَ الَّذِي قُصِدَ تَابِعَ مَبْهَمٍ لِإِيضَاحِ بَرْدٍ
وَإِنْ قُصِدَتْ مَا بِهِ بُشَارٌ فَأَلْزَمَ الرِّفْعُ وَالنَّصْبُ كَمَا تَقْتَضِي

اي ان مصحوب ال يلزمه الرفع لانه هو المقصود بالنداء مع كونه منفردا معرفة فجعل
إعرابه بالحركة التي كان يستعملها لو باشرة حرف النداء. وقيل حيل على لفظ المبهم
الظاهر او المنذر فرفع نداء * وهو يجعل تابعا لذلك المبهم موضحا له. فيكون صفة له
ان كان متناقضا نحو يا أيها العالم. وعطف بيان ان كان جامدا نحو يا أيها الرجل * وما
ذكرناه من الرفع مطرد مع أي وجهها واحدا عند الجمهور. وأما مع اسم الاشارة فان كان
ذو اللام هو المقصود بالنداء واسم الاشارة وصلة الى نداء تو تعين رفعه ايضا. وان كان
اسم الاشارة هو المقصود بحيث يسمع السكوت عليه وذو اللام موضح له جاز فيه الرفع
والنصب كما في سائر نوايع المنادى المبني

وَقَدْ يُقَالُ أَيُّهَا ذَا وَاقِعًا ذَا دُونَ ذِي اللَّامِ وَمَعَهُ تَابِعًا

اي ان اسم الاشارة قد يقع بعد أي دون ذي اللام فيقال يا أيها ذا. ومنه قوله

أَيُّهَا ذَا بَرْدٍ كَلَّا رَادَّكُمَا وَتَعَانِي وَإِعْلَافِي مَنْ وَعَل

او معه نحو يا أيها ذا الرجل. ومنه قول الآخر

أَلَا أَيُّهَا ذَا الْبَاخِعِ الْوَجْدُ نَفْسَهُ لَا مَرِيحَتَهُ عَنْ يَدِيهِ الْمُنَادِرُ

فيكون اسم الاشارة تابعا لأي في الصورتين وذو اللام تابعا لاسم الاشارة في الصورة
الثانية * واعلم ان أي لا تتبع الأيدي اللام واسم الاشارة المذكورين والموصول المصدر
بأل نحو يا أيها الذي نزل عليه الذكر. واسم الاشارة لا تتبع الأيدي اللام والموصول
المذكورين * وما التثنية التي في أيها ذاتي التي في أيها الرجل لا التي في يا هذا الرجل

اذ لا يصح استعمال أي بدونها لما علمت ولذلك تكتب متصلة بها لا باسم الإشارة * ومن اللام لا يحكم على محلو بالنصب لانه بحسب الصناعة ليس متعولا يو لعدم مباشرة الحرف له ولذلك يعمى الرفع في تابعه كما سئرى

وَجَارَ يَا اللَّهَ عَلَى قَطْعِ النَّظَرِ عَنْ أَصْلِهِ بِالْوَصْلِ وَالْقَطْعِ أَشْتَهَرَ
وَحَرْفُهُ يَا حَسْبُ وَاللَّهِمَا يَدُونَهَا وَتَذَّ مَعَهَا نَظْمًا

أي وجاز ان ينادى اسم الجلالة بنفسه مع ان اصله الإله بالالف واللام لان الاداة لازمة له فكأنها من نفس الكلمة فينادى على قطع النظر عن اصله * وأما مخرجه فيجوز وصلها على الاصل ويجوز قطعها تنبيها على ان آل قد خرجت فيه عن اصلها وصارت كجزء منه * ولا ينادى اسم الجلالة إلا يا تكرر بما له لانها أم الباب . ويحذفونها فيعوضون عنها بهم مستندة مفتوحة في آخره فيقال اللهم . وهو كثير في الاستعمال * ولا يجمع بينهما لامتناع

اجتماع العوض والمعرض عنه . وأما قول الشاعر

إني اذا ما حدثت ألبا أقول يا اللهم يا اللهم

فشاذ دعت اليه الضرورة

فصل

في ما يلزم النداء

خَصُّ فَعَالٍ بِالنِّدَاءِ شَتْمًا لَهَا وَفَعْلٌ لَهُ فَيَسَاءَ مِثْلَهَا
وَالزَّمُوا الْأَوَّلَ كَسْرًا فَنُوسِي

أي انهم خصوا بالنداء صيغة فعال شتما للمرأة نحو يا فاساق . وصيغة فعل شتما للرجل نحو يا فسق . وكلاهما معدولان عن صيغة فاعل فان الاصل فيها فاسقة وفاسق * غير ان فعال مبني على الكسر كما سيأتي فيكون ضمّة تقديرًا . وهو مقيس بالاجماع في كل وصف من فعل ثلاثي مجرد * وأما فعل فهو معرب مبني على الضم كسائر التكرات المنصودة . وهو مقيس عند سيبويه وجماعه ومبني عند آخرين محفوظ في فسق وغدر وخبث ولصح لانهم لم يسموا غيرهن منه

وَجَاءَ مَا يَحْتَفِظُ نَحْوَ بَا قُلْ وَكَثْلُهُ بِلَا خِلَافٍ يَقُلْ

اي انه قد ورد من ذلك غير ما ذكر الناظر محظوظة نحو با قُلْ مقطوعاً من قلات . وكذلك يا قُلَّةُ للمرأة مراداً بها مجرد النداء * ومن ذلك قولهم يا مكرماً للرجل الكريم ونقيضه يا ملاماً * ومن هذا القبيل ما مر من قولهم يا أسيو يا أمتد وغير ذلك مما لا تطيل الكلام بذكره . وكلمة معاني لا يجوز التماس على شيء منه بالاتفاق

فصل

في ما يجوز حذفه في النداء

وَالْمُحْدَفُ فِي حَرْفِ النِّدَاءِ قَدْ جَرَى وَقُلْ نَحْوُ ذَا أَرْغَوِي وَأَطْرِقْ كَرَا
وَذَاكَ فِي نِدَاءٍ مَنْ لَمْ يَقْصِدْ أَقُلْ نَحْوُ رَجُلًا خُذْ يَدَيَّ

اي انهم اجازوا حذف حرف النداء نحو بوءت أعرض عن هذا وسنفرج لكم أيها
الثقلان وأدوا الي عبادة الله . وهو كثير في الاستعمال وإن كان نائراً في التماس لأن
فيه حذف العوض والمعوّض عنه * وقُلْ في كلامهم حذف مع اسم الإشارة كقول الشاعر
ذا أريجوا فليس بعد استعمال آل رأس شيباً الى الصبا من سهل

ومع اسم الجنس المعين كقولهم أطرق كرا ان العام في القرى . اي يا هذا ارجع عن
جهلك . وانخفض رأسك يا كرا وهو مرغم كروان اسم طائر * وذلك لان حرف النداء
في اسم الجنس كالعوض من أداة التعريف فحذفه ان لا يحذف كما لا تحذف الاداة
المذكورة . واسم الإشارة في معنى اسم الجنس باعشار الإبهام فحذفه * وأقل من حذفه
معها حذفه مع النكرة الغير المنصودة كما اذا قال الاعى رجلاً خذ يدي اي يا رجلاً لأن
الحذف قد يتأتى اذا كان المنادى متبلاً متبهاً لمن يناديه وذلك انما يكون في المعرفة
دون النكرة ■ ولا يكون الحذف المحذوف غير يا كما سياتي فلا يتدر غيرها عند الحذف
لانها اصل حروف النداء وأعنيها

وَفِي الْمُنَادَى جَازٌ إِذَا لَا يُعْهَدُ نِدَاءٌ تَالِي الْحَرْفِ نَحْوَ يَا أَسْجُدُوا

اي وجاز أيضاً حذف المنادى اذا كان نداء ما يلي حرف النداء غير معهود لانه لا يصلح
للنداء فيكون في دليل على حذف المنادى . وذلك كالنعل في نحو يا أسجدوا فان المنادى

فيه محذوف والتقدير يا قوم اوباهوالة ونحوها * وسباني استنباه الكلام على ذلك في
بحث حروف النداء

وَنَجَزًا مَا فَوْقَ ثَلَاثِ عِلْمًا فَرْدًا وَمَزَجِيًّا بِحَذْفِ رُخِمَا
فَنَالَ حَرْفًا ثُمَّ مَا تَقَدَّمَ إِن زَادَ مَدًّا رَابِعًا أَوْ كَلِمَةً
وَعَبَّرَ ذِي الْمَدِّ كَفَرَعُونَ أَخْلِفَ فِيهِ وَكُلُّ ذَاكَ تَخْفِيفًا حَذَفَ

اي ويجوز ايضا حذف آخر المنادي العلم الزائد على تلك الحرف من المزد والمركب
المرجي. وهذا الحذف يعرف عند النحاة بالترخيم * وعلى ذلك يقال المحذف منه حرفا
واحدا كما في نحو جعفر وخويلد فيقال ما جفت وباخويل المحذف الراء والفاء * فان
كان قبل آخر حروف منه زائد رابعا فما فوق حذفت ايضا فيقال في مروان ياترو *
او ينال كلمة وذلك في المركب المذكور نحو يا معدي كريب * فان لم يكن
حرف العلة حرف مدي كما في فزعوت فنيو خلاف والمحذور على البناء فيقال يا فزعوت
بالواو * وأما ان كان حرف العلة غير زائد كما في مختار علم فلا يحذف. وكذلك اذا
كان ثالثا كما في عباد فيجب إثباته في مذهب الجمهور * ولما كان المراد بالترخيم التخفيف
لم يترخيم ما دون الرباعي من الاسماء كريد لانه خفيف بالوضع وترخيمه يحذف بالقدر
الصالح لوضع الاسماء * وأما غير العلم فلا يترخم ولو كانت صالحا للترخيم لانه لا يعلم
المحذوف منه بخلاف العلم فانه لشهرته يكون في ما بقي منه دليل على ما حذف. وشذ قولهم
يا صاحب اي يا صاحب القدر العلمية. غير انه لما كثر دعاه الناس بعضهم بعضا به شبه
العلم فهان ترخيمه * وكما ما سوى المركب المرجي منه وهو المركب الاسنادي نحو تأبط
شرا والمركب الاضافي نحو عبد الله فانها لا يترخمان عند الجمهور لان الاول محكي فلا بد
من المحافظة على صورته التي حكم عليها. والثاني لا ينطبق على حكم المرخم لانه لو حذف
منه آخر المضاف لم يكن الترخيم آخرًا ولو حذف آخر المضاف اليه لم يكن الترخيم في آخر
المنادي. وما ورد بخلاف ذلك فنادر لا يقاس عليه وهو مذهب البصريين

وَكُلُّ مَا أَتَيْتَ بِالنِّسَاءِ أَحْمَلُ إِذَا لَمْ تَكُنْ مِنْهُ فَتَقْضِي بِأَحْمَلٍ

اي ان كل ما كن مؤنثا بالنساء يحمل الترخيم علما او غير علم زائدا على الثلاثة او غير

والمدى لان الناء خارجة عن بيتي فلا يحل حذفها بشيء. ولذلك لا يحذف معها حرف
المدى الواقع قبلها في نحو أرطاة لانها في حكم الاتصال فلا يستعج حذفها حذف ما قبلها.
وعلى ذلك يقال يا فاطمة ويا جاري ويا ثوب ويا أرضي وعلم جراً * واعلم انهم لم يعتبروا
في نحو ثوب وشاة ما اعتبروه في الثلاثي المذكوران المؤث قد نقل بالتركيب مع العلامة
فاستحق التخفيف. ولان بقاء المرحم منه على حرفين من اصوله كان قبل الترقيم فلم
يجد لا جلا ولذلك لا يمنع ترخيمه. وعليه قولم يا شاة اذ جني اي يا شاة * فتأمل

وَقَدْ بَضَمَ دُونَهَا مَا يَتَّقَى إِذْ كَبَسَ يَنْوِي مَا مِنْ أَسْمٍ يُلْقَى
وَعَلَّمَ بِهَا قَلِيلًا ضَمَّ إِنَّ لَمْ يَلْبَسْ وَالْأَمُّ فِي الْكُلِّ يَهِنُ

اي ان ما كان بدون الناء المذكورة قد بقي الباقي منه على الضم غير متوحي ما حذف منه
فكانه موضوع على هذه الصيغة. فيقال يا جففت بضم الناء كما يقال يا زيد * وأما
المؤث بالفاء فقد يجري هذا المجرى اذا كان علماً لا يلبس بالمذكر بعد ترخيمه نحو يا حي
في مبة. فان كان يلبس كحفصة وجب الفتح * على ان الضم في كل ذلك لغة ضعيفة
والخيار ترك ما بقي من كل اسم على ما كان يستحق قبل الترقيم لان هذا المحذوف في
حكم الموجود لكونه مقصوداً فهو خالق بالمراعاة * ولذلك يقال هذه اللفظة لغة من ينظر
وللاخرى لغة من لا ينظر

فصل

في نواحي المنادى

وَكَا مَنَادَى إِذْ نَوِي التَّحَرُّفُ الْبَدَلُ مِنْهُ كَذَا الْعَطْفُ بِحَرْفِ دُونَ أَلْ

اي ان البدل من المنادى حكمه حكم المنادى المستقل بنسب لانه على نية تكرار حرف
النداء. فيقال يا سعيد كرز ويا عبد الله بشر بالضم فيها. ويا زيد اخانا ويا ابا بكر
عبد الله بالنصب كما يقال يا كرز ويا بشر ويا اخانا ويا عبد الله * وكذلك المعطوف
عليه نحو يا زيد ويا بشر ويا عبد الله وخالد بالضم فيها لان حرف العطف قائم مقام
حرف النداء المتدرج هناك. ولذلك يفترط قيود ان يكون مجزئاً من آل لانها تمنع تقدير
حرف النداء قلة فلا يجري معها هذا المجرى

وَعَبَّرَ ذَلِكَ أَنْ رَفَعَ أَوْ أَنْصَبَ مُفْرَدًا مَعَ ذِي الْإِنْيَا مِمَّا سَوَى مَا قُصِدَ

أي ان غير ما ذكر من التتابع وهو النعت والتأكيد والبيان والمعلول المتعترن بأن اذا كان مفردا تابعا للمبتدئ يجوز فيه الرفع جملا على لفظ الظاهر او المنذر والنصب جملا على محله . فيقال يا زيد الكرم ويا نعم اجمعون ويا فتى احمد ويا سيويو والخبيل بالرفع والنصب في الجميع . ما لم يكن التابع هو المقصود بالنداء وهو تابع أي مطلقا وتابع اسم الإشارة الذي جيل وصلة الى ندائه كما مر فانه يتعين فيها الرفع * واعلم انه انما جاز اتباع المنع في هذا الباب بخلاف غيره من المليات لانه قد اشبه العرب من حيث ان هذه الصفة توجد عند وجود حرف النداء وتنفذ عند فنده فصارت كالرفع وصار حرف النداء كعامل * واذا كان التابع متصلا بضمير المنادى جاز ان يكون للغية باعتبار الاصل والحضور باعتبار الحال لانه قد صار مخاطبا . فيقال يا زيد نفسك او نفسك ويا نعم كلم او كلمكم . وقس عليه

وَمَا يَأَلُ أَضِيفَ لَنَظْمًا قَدْ حُسِبَ كَمُفْرَدٍ مِنْهُ وَبِأَقْبِهِ نُصِبَ

أي ان المضاف اللفظي المتعترن بأن مما سوى التابع المقصود بعد كالمفرد لانه في تقدير الاتصال فيكون مع المنع جازر الوجهين * وبما بني من ذلك وهو تابع العرب مطلقا والمضاف المعنوي والمضاف اللفظي المجرد من آل والمشب بالمضاف ينصب على الاطلاق . فيقال يا زيد الحسن الوجه بالرفع والنصب . ويا عبد الله الكرم ويا ابا بكر العظيم الشأن ويا زيد اخا عمرو ويا خالد ضارب يشر ويا عثمان وراكبا فرسا بالنصب لا غور في الجميع * واما التابع المقصود فقد مر من الكلام عليه ما ينبغي عن الاعادة

وَتَابِعُ التَّابِعِ مِمَّا أُعْرِبَا فِي كُلِّهِ إِتْبَاعُ لَفْظٍ وَجَبَا

أي ان التابع العرب اذا أتبع وجب حمل تابعو مطلقا على لفظه فيقال يا أيها الرجل ذو المال بالرفع فقط . ويا زيد جارنا العزيز بالنصب لا غير . ويا بشر الكرم صاحبنا بالرفع مع رفع الكرم وبالنصب مع نصو . وقس عليه * وأما تابع التابع المنع فيجرب مجرى تابع المنادى المنع لان منوعه في حكم المنادى المستقل . وعلى ذلك يقال يا سعيد كرز الكرم بالرفع والنصب . ويا زيد وعثمان امير الجيش بالنصب لا غير . وقس على كل ذلك

فصل

في الاستغاثه

وَأَجْرَزُ مُنَادَى يَا أَسْتَغِيثُ مُعَرَّبًا يَا لِلَّامِ لَنْظْمًا كَمُضَافٍ رُكْبًا

أي ان المنادى يا اذا طُلِّت منه الإغاثه ليجري مجرى اللام لنظماً نحو يا أريد لعمري ولكنه لا يزال في محل النصب على حكم المنادى * ولذلك اذا نُعِتَ بمجوز في نعتي الجرح والنصب نحو يا أريد الشجاع المظلوم مجرى الشجاع ونصبه * وهو معرفٌ لبعده عن مشابهة كاف الخطاب من حيث الإفراد لانه قد تركب مع حرف الجرح فاشبه المضاف . وقبل لان الحرف المذكور قد ابعده عن شبه الحرف لانه من خصائص الاسماء * واعلم ان المستغاث لا يستعمل له غير يا من حروف النداء كما نُصِّرُ به عبارة النظم لانه قد خرج عن اصل المنادى لنظماً ومعنى فاقضى أم الباب لاحتمال الصرف فيها بخلاف غيرها

وَاللَّامُ مَعَ يَا أَفْخَ وَكُونَهَا أَكْثَرُ إِذْ هُوَ مَعَهَا فِي مَكَانِ الْبُصْرِ

أي ان اللام الداخلة على المستغاث تُفَخَّ وان كانت لام الجرح لانه قد وقع بعد حرف النداء موقع الضمير فتُفَخَّ معه اللام كما تُفَخَّ مع الضمير في نحو ذلك . ولذلك اذا عَطِفَ عليه ولم تكرر يا تكسر اللام كما في قول الشاعر

يَبْكُكَ نَاءَ بَعْدِ الدَّارِ مُقْتَرِبٌ يَا لِلْكَهُولِ وَلِلشَّبَابِ لِلتَّعْبِ

واما اذا كُرِّرَتْ يا فلا بد من النسخ معها كما في قول الآخر

يَا الْقَوِي وَيَا الْأَمثالَ قَوِي لِأَمْسِ عَنُومٍ فِي أَرْبَادِ

واما لام المستغاث له فهي مكسورة مطلقاً على اصلها * وقد يُجَرَّبُ كقول الآخر

يَا لِرَجَالِ ذَوِي الْأَلْبَابِ مِنْ نَقْرِ لَا يَبْرُخُ السَّفَةَ الْمُرْدِي لِمِ دِينَا

واعلم ان المستغاث من اجله قد تكون الاستغاثه له وقد تكون عليه كما رأيت في الامثلة وانما يطلق عليه المستغاث لان ذلك هو الغالب فيه * والاول لا يُجَرَّبُ الا باللّام والثاني يُجَرَّبُ بها او بمن كما رأيت * واذا وقع بعد حرف النداء ما لا يُنَادِي حقيقةً نحو يا للعجب يجوز ان يكون مستغاثاً والمستغاث له محذوف فتُفَخَّ اللّام ويجوز العكس فتُكسر

وَاللَّامُ عَنْهُ كَمُنَادَى مُحَذَفٌ فَيَسْتَعْيِضُ أَلِفًا تُطْرَفُ

اي ان اللام تُحذف عن المستغاث فيكون كالمنادى غير انه يُعوض عنها بالفاء في آخرو
 للفرق بينها نحو يا زيدا لعمرى . وعليه قول الشاعر
 يا زيدا لا ألمي نيل عني وعني بعد فاقة وهوان
 وقد لا يعوض فيخلو منها جميعا كقوله
 ألا يا قوم للعجب العجيب وللغفلات تغرض الأربيد
 وجبثي يجرى مجرى المنادى الصريح فيضم منه ما يضم في النداء وينصب ما ينصب *
 ولا يجوز فيه الجمع بين اللام والألف فلا يقال يا زيدا لعمرى لامتناع الجمع بين العوض
 والمعوّض عنه

وَمِثْلُ مَا اسْتَعْوَيْتَ مَا نَعِيَّا مِنْهُ كَيَا لَلْمَاءِ أَوْ يَا طَرَبَا

اي ان ما نُعِيَّ من ذاته او من بينه يجرى في كل ما ذكر مجرى المستغاث . فتدخل
 عليه اللام كقولك يا لَلْمَاءِ اذا نُعِيَّت من وجوده او من كثرت . ونعاقبها الألف نحو
 يا طَرَبَا . وقد يجرّد منها جميعا فيقال يا طَرَبُ بالضم * ونس على كل ذلك

فصل

في الندبة

وَكَالْمُنَادَى مَا لِلْقَبْضَةِ نَدْبٌ أَوْ أَلَمْ يَوْأَوْعَيْنِ يَجِبُ

اي ويجري مجرى المنادى ما ندب لتثخيره عليه او توشحه له او منه بواسطة أو الموضوع
 لذلك * ولا يكون الا معرفة معينة ليقوم عند النداب له فلا يكون نكرة ولا معرفة
 منهية كالضمير واسم الإشارة والموصول بصفة غير مشهورة * وهو يعطى ما للمنادى من
 البناء والاعراب فيقال يا زيدا بالضم ويا امير المؤمنين ويا حاميا عشرينا بالنصب
 ويؤن عند الضرورة رفعاً ونصباً . وبها يروى قوله
 واقتصا وابن مني فقتس ايلي ياخذها كرويس
 وقد يندب بما عند آمن اللبس بالمنادى المحض كما سيأتي ولا يندب بغيرها مطلقاً

وَعَالِيَا حِيلَ عَجْزُهُ يَا أَلْفٍ مُنْتَحِجًا مَا لَمْ يَكُنْهَا فَأَحْذَفِ

اي ان المندوب يوصل غالباً آخره بالألف مفتوحاً لمناسبتها ما لم يكن ألقاً فيحذف

لالتقاء الساكنين . فان كانت مضمومة او مكسورة حذفت تلك الحركة لتزول اللفظة مكانها . وان كان مفتوحا حذفت التنوين الناصل بينه وبين الالف * وهذه الالف تلحق

المندوب لاجل مد الصوت به اظهارا للشدّة الحزن . وعلى ذلك قول الشاعر

فواكيدا من حسنة من لا يحبني ومن عبرات ما لهن قناه

والغالب ان تلفتها هاء السكت فيقال واكيداه * واذا تليب نحو مصطفى حذفت الالف

لالتقاء الساكنين بينها وبين آلف الدبة فيقال واه مصطفى . وهو مذهب الجمهور . فان

كان آخر المندوب ألفا وهاء كعبد الله لم تلحق الالف والهاء فرارا من ثلث اللفظ

فيذهب مجزئا عند الاكثرين * واعلم ان المراد بغير المندوب ما تم به من حرف او كلمة

فيندرج فيه عجز المركبات وميلة الموصول لان كل ذلك يكون معه كلمة واحدة او كاللغة

الواحدة . فيقال وا عبد الملكاه وا معدي كرباه وانا ناعدا شاه وا من حفر بئر زمراه .

والحركة السانية او اعرابية تنذر على كل ما قبل الالف هنا وفي باب الاستغاثة لاشتغال

الحل بحركة المناسبة * وعلامة الدبة تلزم المنسوب اذا كان يلحق بالنادي المحض كما

في قول الشاعر

حملت امرا عظيما فاصطبرته وقتت فيه بامر الله يا عمرا

فان امين اللبس جاز الحاقها وتركها * وربما لحقت غير مندوب نحو وا عجبا وا اسناء .

ومنه قول الراجز

وا عجبنا لمذو النليف هل تذهين القربا الريقة

وتلحق نعت المنسوب عند الاكثرين نحو وا زيد الكرماء . وما اضيف نعت اليه كقول

الشاعر

كم قاتل وا اسعد بن سعداه كل امرئ بالك عليك آواة

وذلك لان الصنة مع الموصوف كالشيء الواحد وكذلك المضاف اليومع المضاف

وحيث كان التفع دأعي اللبس قال آلف اقليةا بحرف انجيس

اي متى كان فتح ما قبل آلف الدبة يؤدي الى الالتباس بترك ما قبلها على حركته وتقلب

حرفا يمانس تلك الحركة . فاذا تليب الغلام المضاف الى ضمير المفرد الغائب او المفردة

المخاطبة قيل في الاول وا غلامهه بقلب الالف واوا وفي الثاني وا غلامكة بقلبها ياء .

لانه لو قيل وا غلامها وا غلامكاه لالبس الاول بالمضاف الى ضمير الغائبة والثاني

بالمضاف الى ضمير المخاطب * فان اُضيف الى ضمير جماعة المذكور قبل وا غلامكموة باعتبار ضمة الميم التي كانت لها في الاصل لانه لو قيل وا غلامكماء ليس بالمضاف الى ضمير المتكلم * واعلم ان المضاف الى ضمير الخطاب جاز ان يُندب وامتنع ان يُنادى لان المندوب غير مخاطب كما في المنادى * وبهذا الاعتبار جاز ان يكون المنعجب منه مضمرًا نحو يا لك فارًا ويا لها ليلة

وَتُحَذَفُ أَلْيَاءُ كَوَاعِبْدَاهُ بِلَفَةِ السُّكُونِ فِي نِدَاءِ

اي ان المضاف الى ياء المتكلم على لغة تكيتها في نداء تو تُحذف عنه اذا تُندب دفعًا لالتقاء الساكنين فيها وبين ألف النندبة فيقال في ندب العبد المضاف اليها وا عبداء * واما على بقية اللغات المذكورة في باب المنادى منه فيجري مجرى امثاله كما في هذا الباب * واعلم ان الهاء اللاحقة الاواخر هنا حثها السكون لانها موضوعة للوقف . غير انه يجوز ضمها في الشعر كما في قول الشاعر

أَلَا يَا عَمْرُو عَمْرَاءُ وَعَمْرُو بْنُ الرَّهْبَاءِ

وعليه مثال النظم . وقد مر الكلام عليها في باب الوقف

وَتُنْصَرُ النُّدْبَةُ حَذَفَ انْحَرَفَ لِفَوْتِ مَدِّ الصَّوْتِ عِنْدَ انْحَدَفَ لِذَاكَ مَا يُنْدَبُ لَا يُرْخَمُ وَذَاكَ فِي مَا يُسْتَفَاتُ يَلْزَمُ

اي ان النندبة يمنع فيها حذف حرف النداء لان المقصود فيها مد الصوت وتطويله والمُحذف ينافي ذلك فيفوت الغرض . ولذلك لا يُرْخَم المندوب * والمستغاث يجري هذا المجرى فلا يُحذف عنه حرف النداء ولا يُرْخَم . واما قول الشاعر

كُلُّهَا نَادَى مُنَادٍ مِنْهُمْ يَا تَقِيْمُ اللهُ قُلْنَا بِالْهَالِ

اي يا لما لك فمحمول على الضرورة او الشذوذ * واعلم ان ما يمنع معه حذف الحرف المنادى البعيد عن يناديه لان المراد في نداء تو إطالة الصوت بواسطة الحرف فلو حُذِف قَصُرَ الصوت عن البلوغ اليه * وما يمنع فيه الترخم ما كان منبأ قبل النداء كحذام عند الاكثرين . وما يلزم النداء كذكرمان عند الجميع

فصل

في الاختصاص

يَأْتِي اخْتِصَاصُ كَيْدَا ذِي اللَّامِ مَعَ أَنِّي وَالْإِنْسَاءَ وَالتَّخَرُّفَ بَدَعَ
وَذَاكَ بَعْدَ مُضْمِرِ النَّفْسِ أَنِّي نَحْوُ أَنَا أَفْعَلُ أَيُّهَا النَّفْسُ

أي ان الاختصاص يأتي على صورة نداء المحلى باللام مع أي فقط غير متضمن معنى
الانشاء ولا مصاحبه حرف النداء فيكون خبراً وارداً على صورة الانشاء كما في نحو
أليس الله بكاف عبده على ما سيجيء * وهو يقع بعد ضمير التكلم نحو أنا أفعل كذا أيها
الذي أي أفعله مختصاً بعلو من بين التبيان . فيكون المراد بالذي نفس المتكلم لا شخصاً
آخر بخاطبة . وهو تابع لأي كما كان في النداء لانه منقول عنه * ولما كانت هذه الصورة
منقولة عن صورة النداء بقيت فيها أي مضمومة على غير سبب كما يكون في الحكاية ولم
ترل في موضع النصب لعل واجب الحذف غير ان تديره أخص لا ادعو * والتزم
رفع ذي اللام بعدها اتباعاً للنظم كما كان في النداء * واعلم ان الاختصاص قد يقل
عن باب النداء لمشاركة معنوية بينهما لان كلاهما يتعلق بواحد مخصوص من بين
أمثاله . غير ان ذاك يتعلق بمصاحبه على سبيل الانشاء وهذا على سبيل الخبر

وَجَاءَ دُونَ أَيِّ مَنصُوبًا كَمَا أَقُولُ نَحْنُ الْعَرَبُ نَرْعَى الذِّمَّ
وَذَا الَّذِي الْخُطَابُ طَوْرًا قَدْ بَلَى كَعِنْدَكَ اللَّهُ رَجَاءً أَتَخِيرُ لِي

أي ان هذا المختص يجيء بدون أي قائماً مقامها وحيداً يكون منصوباً بفعل الاختصاص
المضمر كنولك نحن العرب نرعى الذمة أي أخص العرب * وهو يكون نارة مقروناً بال
كما رأيت ونارة مضافاً الى مصحوبها نحو نحن معاشر الانبياء لا نورث * وقد يضاف
الى غيره كقولهم نحن بني ضمة أصحاب الجبل * وتدر وفوتة علياً كقول الآخر بنا تيمناً
بكشف الضباب * وقد يقع بعد ضمير الخطاب كقولهم سبحانه الله العظيم . وعليه مثال
النظم * ولا يقع بعد ضمير الغائب ولا بعد الاسم الظاهر اليقظة * واعلم ان جملة الاختصاص
من الفعل المحذوف والاسم المذكور بعده في موضع النصب على الحال . وذلك بشمل
جميع الصور المذكورة في هذا الباب * والمختص ينفرد عن المنادى بانه يكون بدون

الحرف لفظاً وثبةً ولا يكون نكرةً ولا اسم إشارة ولا موصولاً . ولا يستغاث ولا يتدب
ولا يترجم . ولا يقع في أول الكلام . ولا يقسم معنى الانشاء كما مر . ويتصّب مع كونه
مفرداً . ولا يكون علماً إلا في النادر كما رأيت * وقد انبهي بعض المحققين النروق التي
بينها إلى نيب وعشرين فرقاً فاقصرنا منها على ما ذكرناه

فصل

في التحذير والإغراء

يُنصَّبُ تحذيراً يهْضِرُ كما إِيَّاكَ وَالْأَفْعَى : إِيَّاكَ الدِّمَا
وَقِيلَ إِيَّاكَ مِنَ الْأَفْعَى رَقْدٌ شَذَّ عَلَى غَيْرِ الْمُخِطَّابِ مَا وَرَدَ

أي أنهم يستعملون نصب على سبيل التحذير للمخاطب بعامل مضمي كما في قولنا إِيَّاكَ
وَالْأَفْعَى . فإن الأصل فيه أحذرك من التفاء نفسك والأفعى غير أنه لما كان المنام يهضي
عن التوسع في العبارة حذفوا الفعل وما يتعلق به في المعنى من جازر ومجور فأنصل
الضمير المنصوب به لعدم استقلاله متصلاً . وهذا أرجح ما قبل فيه * وإجازوا ترك الواو
نحو إِيَّاكَ الدِّمَا . والمجرى نحو إِيَّاكَ مِنَ الْأَفْعَى . أي أحذرك الدِّمَا . وأحذرك من
الأفعى * وحكم هذا الضمير أن يكون للمخاطب كما رأيت . وقد جاء فيه شذوذاً كنقول
بعضهم إِيَّاكَ وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمْ الْأَرْبَ . وقول الآخر من بلغ الدين فلْيَأْ . وإِيَّا
الشوامي . وكلاهما من نواذر الكلام . فإن عطفت على ضمير مخاطب نحو إِيَّاكَ وإِيَّاكَ من
من الشر جازلانه بجي في التوايح ما لا ينبغي في المنوعات

وَالْحِجَّةُ أَنْجَبَةٌ قَالُوا وَكَذَا يُنَالُ أَيْضًا مُقْتَلَبُكَ وَالْقَدْسُ
وَالْفِعْلُ دَغٌ فِي الْكَلِّ حَسْبًا وَسَوَى ذَلِكَ كَالْأَفْعَى كَمَا شَاءَ الْهَوَى

أي أنهم يتركبون الضمير مع تكرار المحذّر منه نحو الحجة الحجة . أو مع العطف عليه نحو
مقتلك والقدي * ويجب ترك الفعل الناصب في جميع هذه الصور . أمّا مع الضمير
فلأن هذا اللفظ لكثرة التحذير به جعل عوضاً عن التلطف بالفعل . وأمّا مع العكس
والعطف فليقام المكرر والمعطوف مقامه * فإن لم يكن شيء من ذلك كما إذا قيل الأفعى
فانط جاز اخبار الفعل اكتفاءً بدلالة القرينة وإظهاره لفقد الناصب عنه

وَقَدْ أُجِيزَ الرِّفْعُ فِي مَا كَرَّرَا تَأْوِيلًا وَذَلِكَ فِي الْعَطْفِ جَرَى

أي أنهم أجازوا الرفع في التحذير المكرر نحو الأسد الأسد على تقدير مبتدأ محذوف أي هذا الأسد . أو خبر أي في طريقك الأسد ونحو ذلك . وإجاز بعضهم ذلك في المتعاطفين نحو ناقة الله وسفياها أي هذه ناقة الله وقس عليه

وَأَسْتَعْمَلُوا الْإِغْرَاءَ كَالْتَحْذِيرِ مِنْ دُونِ ضَمِيرٍ كَالْوَفَاءِ يَأْمَنْ ضَمِينَ
وَالْعَهْدَ وَالذِّمَّةَ وَالْوَحَى الْوَحَى قُلْ وَأَنْتُمْ فِي الْبَآئِنِ فِعْلًا صِلَحًا

أي أن الإغراء يستعمل كتحذير بدون إياك فيصحب بفعل مضمر كقولك الوفاء أي ألزم الوفاء . ويكون مفردا كآرايت . ومعطوفا نحو العهد والذمة . ومكررا نحو الوحي الوحي . ويجوز الرفع في المكرر والمعطوف ومنه قول الشاعر

أَنْتَ قَوْمًا مِنْهُمْ غَيْرٌ وَأَشْيَا هُ غَيْرٌ وَمِنْهُمْ السَّيَاحُ

لجديرون بالوفاء إذا فإل أخو النجدة السلاخ السلاخ

وأما الفعل المحذوف فيفسر في كل واحد من البائين بما يصلح له في المعنى . ويكون حذفه واجبا هنا مع العطف والتكرار وجائزا بدونهما كما هناك

فصل

في اشتغال العامل عن المفعول

قَدْ يَشْتَغِلُ الْعَامِلُ نَصْبُ مَا اتَّعَقَ مِنْ مُضْمَرٍ أَوْ عَلْتَةٍ لِأَسْمٍ سَبَقَ
فَأَسْبَقَ أَرْفَعُ مَبْتَدَأً وَأَنْصِبُ عَلَى إِخْتِصَارٍ مِثْلَ الْعَامِلِ الَّذِي تَلَا

أي أن العامل قد يشتغل عن نصب الاسم المتقدم عليه بنصب ما يليه من ضمير ذلك الاسم نحو زيد ضربته . أو من متعلوه ونحو الغلام قتلته آباءه . ويرفع الاسم المتقدم مبتدأ وهو الأرجح لأنه لا يحتاج معه إلى تأويل كما سترى . ويجوز نصبه بإختصار ما يوافق ذلك العامل في اللفظ والمعنى أو في المعنى فقط كما سيجي . فيكون التقدير في المثال الأول ضربت زيدا ضربته . وفي المثال الثاني أَيْتَمَّتْ الْغُلَامُ قَتَلَتْ آبَاءَهُ . غير أنه قد يعرض أكل من ذلك ما يغير حكمة كما ستقف عليه إن شاء الله

وَالرَّفْعُ بَعْدَ مَا يَخْتَصُّ اسْمًا وَجَبَ وَحَيْثُ لَا يَعْمَلُ فِيهِ مَا عَقَّبَ

أي ان هذا الاسم اذا وقع بعد ما يختص بالاسماء كذا النجاة يجب رفعه نحو خرجت
فاذا زيد يضره عمرو لان اذا هذ لا يقع النعل بعدها فلا يمكن اضراره * وكذلك اذا
وقع حيث لا يعمل فيه ما بعده كما اذا وقع قبل ما له صدر الكلام نحو زيد ما رأيت
وعمر وإن لينة فأكرمه لان ما له الصدر لا يعمل ما بعده في ما قبله * او كان العامل
واقعاً صلة نحو عمرو انا الضاربة لان الصلة لا تعمل في ما قبل الموصول وما لا يعمل لا
ينسب عاملاً * وقس على ذلك ما اشبهه من المواقع

فَإِنْ يَكُنْ قَدْ جَاءَ ذَاكَ بَعْدَ مَا يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ فَتَنْصِبُ حَيْثُ مَا

أي فان وقع الاسم المذكور بعد ما يختص بالافعال كأدوات الاستنهام غير المهزلة وأدوات
الشرط والعرض والتضيض ونحو ذلك وجب نصبه نحو هل زيداً رأيت وإن عمراً زرته
أكرمك ولا تكراً تضيقه وهلاً خالداً أكرمته . وذلك لان النصب يقتضي اضرار النعل
بعد هذه الأدوات فتبقى على ما وضعت له من الاختصاص بالدخول على الافعال . ولا
يجوز الرفع بعدها لانه يقتضي التجرد فتخرج معاً عن وضعها وإنما الواقع بعد هزمة الاستنهام
فلا يجب فيه النصب كما سباني اذ لا يجب عندهم دخولها على الافعال لانها أم الباب
فتوسعوا فيها ما لم يتوسعوا في غيرها * واعلم انه قد يضر مطاوع النعل الظاهر لا نظيره
فيرفع الاسم المشتغل عنه بدلاً بالابتداء . وعليه يروى بالرفع قول الشاعر
لا تجزعي ان منيس اهلكته فاذا هلكك فعند ذلك فأجزعي
أي لا تجزعي ان هلك منيس فانه مطاوع لأهلك لانه يقال اهلكته فهلك . وفس
نظائره عليه

وَالنَّصْبُ رَجَحٌ قَبْلَ فِعْلِ الطَّلَبِ وَبَعْدَ مَا أَلْفَعِلُ إِلَيَّ فِي الْأَغْلَابِ

وَعِنْدَ خَوْفِ اللَّيْسِ فِي مَا أَوْهَمَا تَفْسِيرُهُ الْوَصْفَ لِمَا تَقَدَّمَا

أي انه يرشح نصب الاسم المشتغل عنه اذا وقع قبل النعل الطلبي . وهو الامر نحو زيداً
أضرته . والنهي نحو عمراً لا تكرمه . وذلك لضعف الاخبار بالجملة الطلبيه وإن كان مباهاً
كامراً * ولا فرق في الطلب بين ان يكون بلفظ الإنشاء كما رأيت او بلفظ الخبر نحو

زيداً غفر الله له وعمرًا لا يصيبه السوء * ولا في الأمرين أن يكون بالصبغة كما مر أن
 باللام نحو زيداً ليرحمه الله * وإنما صح ذلك مع اللام ولا الطليقتين وهما من ذوات
 الصدارة لأنهم حملوا الأمر باللام على الأمر بالصبغة والتهي بلا على التهي بها * فإت
 اقترن الفعل بالفاء فإن تضمن الاسم معنى الشرط نحو كل ضيف يأتيك فأكرمته نزل
 الفعل بعدها منزلة الجواب فوجب الرفع عند الجمهور لأن ما بعد الفاء لا يعمل في ما
 قبلها . والأوجب النصب نحو زيداً فأكرمته لأن الرفع يقتضي دخول الفاء على خبر
 المبتدأ الخالي من معنى الشرط وهو ممتنع . ويجوز أن يجعل ما بعدها جواباً لشرط مندركا
 في نحو ربك فكثير على ما سيجي في باب أنما . وفي هذه الصورة لا يتبع عمل ما بعدها في
 ما قبلها لأنها في الأصل مندبة على الاسم كما سيجي . تنصلي هناك * وبترجع النصب أيضاً
 في ما وقع بعد اداء يلبها الفعل غالباً كهمزة الاستفهام وحروف التهي المشتركة وهي ما ولا
 وإن نحو أريد ضربة وما عمرًا لثمة * فإن كان المطلوب بالاستفهام تعيين الاسم نحو
 أريد ضربة أم عمرو فأرفع أرجح عند المحققين بناءً على أن الفعل متحقق الوقوع فلا
 تعلق للهمزة به لأن الاستفهام عن تعيين المفعول لا عن حدوث الفعل . والنصب أشهر
 عند الجمهور ذهناً إلى أن الاستفهام يطلب الفعل كبناءً وقع وعليه يروى بالنصب
 قول الشاعر

أعلية الفوارس أم رباحاً عدلت بهم طيبة والجشابة

غير أنه مع النصب يقصر العامل بعد الاسم لا قبله لأن المفعول لا يلبها إلا المأول عنه بها
 كما سيجي * وكذلك يترجح النصب عند خوف الالتباس في ما يوم لو كان مرفوعاً أن
 المفسر صفة لما قبله نحو إنا كل شيء خلفناه بتقدير . فلو قيل كل شيء بالرفع احتل أن
 يكون الفعل صفة لشيء فيكون المعنى أن كل شيء من مخلوقاتنا بتقدير وهو خلاف
 المقصود * وأعلم أن همزة الاستفهام إذا فصلت عن الاسم المشتغل عنه بغير الظرف ترجح
 رفعه نحو أنت زيد تحبة لأن النصب يقتضي تكلف حذف الفعل وانصال الضمير
 الذي كان مستقراً فيه على غير حاجة إليه . فإن كان الناصل ظرفاً ترجح النصب نحو
 أعدي زيداً نصرة لأن الفصل بالظرف كلا فصل

وبعد عاطف على ما قبله من جملة الفعل مباشرة

أي أنه يترجح أيضاً نصب الاسم المذكور إذا وقع بعد عاطف ملصق به على جملة فعلية

مذكورة قبله نحو قام زيد وعمراً أكرمته طلباً للنسبة المستقيمة في العطف . لان النصب يقتضي إضمار النعل فيكون عطف فعلية على مثلها بخلاف الرفع فانه يستلزم عطف اسمية على فعلية * فان لم يكن العاطف مباشراً نحو قام زيد وأما عمرو فاجلسته ترجع الرفع لان الكلام بعد أما مستأنف منطوق عما قبله * واستدرك بعضهم ما كان النعل فيه طلبياً نحو اضرب زيدا وأما عمراً فأكرمته فانه يترجح فيه النصب * واعلم انهم جعلوا حتى ولكن وبل الابتدائيات في هذا المقام كالعاطفات فترجحوا النصب بعدهن نحو رأيت القوم حتى زيدا رأيت وما ضربت زيدا لكن عمراً ضربته وما لقيت بكراً بل خالداً لقيته * وإنما لم يجعلوهن عاطفات لان شرط معطوفهن ان يكون مقرداً وما بعدهن هنا جملة . ولكم شبهوا موقعهن هنا بموقعهن هناك في كون ما بعد حتى بعض ما قبلها ووقع لكن وبل بعد النفي فاعطوهن حكم أحرف العطف

وَاعْتَمِدُوا تَسْوِيَةَ الْأَمْرِينِ عَطْفًا عَلَى صَاحِبَةِ التَّوَجُّهَيْنِ
فَالرُّفْعُ بَالِي بِاعْتِبَارِ الْكَبَرَى وَالنَّصْبُ بَالِي بِاعْتِبَارِ الصُّغَرَى

اي ان التماثل اعتمدوا التسوية بين الرفع والنصب عند عطف الجملة المصدرة بالاسم المذكور على جملة ذات وجهين وفي التي صدرها اسم ونحوها فعل نحو زيد قام وعمرو أكرمته لاجل . فانهم يرفعون باعتبار العطف على الجملة الكبرى وفي المبتدأ وخبره وينصبون باعتبار العطف على الجملة الصغرى وفي الخبر فقط * وعلى كل منهما تحصل المناسبة في العطف لان الجملة المعطوفة مع الرفع اسمية كالكبرى ومع النصب فعلية كالصغرى باعتبار النعل المضمرة فيها * واعلم انه يلتزم الرابط بين الجملة المعطوفة والمبتدأ في الجملة المعطوف عليها لاجل تجميع النصب وهو اما الضمير كما مر في المثال او الفاء السنية نحو زيد قام وعمرو أكرمته لانها مع النصب تكون معطوفة على الخبر فلا بد ان تشاركه في الرابط بالمبتدأ . فان فقد الرابط وجب الرفع وامتنع النصب وهو مذهب الجمهور

فَإِنْ خَلَا مِنْ كُلِّ مَا ذَكَرْتَهُ تَرَجَّحَ الرُّفْعُ كَزَيْدَ زُرْتَهُ

اي انما لم يوجد ما يوجب او يرخخ او يسوي ما ذكرنا فترجح الرفع كما في المثال اذ لا تكلف فيه * فمفصل ان الاشتغال خمس حالات . وفي وجوب الرفع وجوب النصب

وترجيح كل واحد منها واستبراء الامرين * واعلم ان ما يختار فيه الرفع ما وقع فيه اسم
الاشتغال متغلا عنه نحو انتم زائدته هذه ايمانا لان الاشتغال فيه عن الاسم لا عن الفعل
حتى يطلب * واختلف في اما التصلية مع غير الطلب نحو واما نود فهدبناهم
والاكثر على ترجيح الرفع لغلبة وقوع الاسم بعدها * واذا نصب في الموضعين بقدر
العامل بعد اسم الاشتغال اذ لا يعمل فيه مقدما . وبعد التأه الواقعة في جواب اما
مقتضا بينا وبين معجوبها

وَسَوْعٌ مَا يُشْفَلُ أَنْ يُسَلِّطَا فِي اللَّفْظِ أَوْ مَعْنَى عَلَى اسْمٍ شَرْطًا
أَوْ لِأَزْمِ الْمَعْنَى إِذَا تَعَدَّرَا كِلَاهُمَا هُنَا أَنْ يُتَدَمَّرَا

اي انه يشترط في هذا الباب ان يسوغ تسليط العامل على الاسم المتقدم اذا تفرغ له من
معجوبه المتأخر كما في نحو زيد ضربه فانه يجوز ان يقال زيدا ضربت كالا يخفى * فيختص
ذلك بالفعل المتصرف كما رأيت . واسم الفاعل واسم المتعول واسئلة المبالغة نحو زيدا
انا ضاربه والدرم انت مغطاه والسمل زيد شرابه . والتقدير انا ضارب زيدا ضاربه
وهلم جريا * ولا يصلح لذلك الفعل الجامد ولا اسم الفعل ولا المصدر ولا الصفة المشبهة
ولا أفعل التفضيل ولا الحروف لان كل ذلك لا يعمل في ما قبله فلا يفسر عاملا فيه *
ثم ان العامل المذكور اما ان يسوغ تسليطه على الاسم المتقدم بلنظوه فيضمر لنظوه كما
رأيت . او بمعناه فيضمر ما يوافق في المعنى نحو زيدا اكثرته ماله اي اغنيته زيدا * فان
لم يصح كلاهما اضمر لازم المعنى نحو زيدا ضربت غلامه اي امنت زيدا لان ضرب غلامه
يستلزم الإهانة له

وَقَصْلُهُ عَنْ شَاغِلٍ بِحَرْفِ جَرٍّ أَوْ بِمُضَافٍ مِثْلَ وَصَلٍ بِعَبْرٍ

اي ان فصل العامل المتعول عن الضمير الشاغل له بحرف جر نحو زيد مرت به . او
باسم مضاف اليه نحو زيد ضربت اخاه . او مضاف الى المضاف اليه نحو زيد ضربت
غلام اخيه . او بها جميعا نحو زيد مرت بغلامه يعتبر مثل وصلوه فيجري مع المنفصل
عن العامل كل ما يجري مع المتصل به من الايجاب والترجيح والنسوية * واعلم ان
النصب في صور الاشتغال مختلف المراتب فان اقواء في ما اتصل بالفعل بضميره . ثم في
ما اتصل الوصف به . ثم في ما اتصل بالمضاف . ثم في ما اتصل بالحرف . ثم في ما

انفصل بهما جميعاً . فنذكر

وَحَكْمُ مَا أَتَبَعَهُ مِنْ أَجَنِيٍّ مَعَ رَابِطٍ بِالْإِسْمِ حَكْمُ السَّبَبِ

أي أن الأجنبي الذي يتبع تابع يشتمل على رابط بالاسم السابق حكمة حكم السبب المتعلق بنحو زيد ضربت رجلاً بحجة فإنه يجري مجرى قولك زيد ضربت فلانة في جميع أحكامه * وحكم هذا التابع أن يكون نعتاً كما في المثال لأن النعت والمنعوت كالشيء الواحد . أو عطف بيان نحو زيد ضربت خالداً أباه لأن عطف البيان كالنعت في الإيضاح والتخصيص . أو عطف نسبي بالواو نحو زيد ضربت عمراً وإخاه لأن الواو بها فيها من معنى الجمعية تجعل الاسمين بمنزلة اسمٍ مثنى * ولا يصح أن يكون بدلاً لأن البدل يحسب من جملة أخرى فتخلو الجملة الأولى من ضمير الاسم السابق الذي لا بد منه على كل حال . ولا تأكيداً لأن الضمير الذي يتصل به يكون عائداً على المؤكد لا على الاسم السابق فمنع المسئلة فيها جميعاً

وَكُلُّ مَحْذُوفٍ هُنَا لَا يَذْكُرُ إِذَا تَابَ عَنْهُ ذِكْرُ مَا يُقَرَّرُ

أي أن كل محذوف من العوامل المنذرة في هذا الباب قبل الاسم السابق لا يجوز التصريح بذكره في اللفظ . فلا يقال ضربت زيداً ضربته ولا أنا ضارب زيداً ضارباً وإنما يقتدر في النية فقط . وذلك لأن العامل المذكور بعد الاسم قد تَابَ عنه ولا يجتمع بين التائب والمُتَوَبَّ عنه كما علمت * وأعلم أنهم اختلفوا في جملة الفعل المنفصل من جهة المحل من الأعراب . فقبل لا محل لها مطلقاً لأنها تنسب إلى ما هو المشهور . وقبل أنها بحسب ما تفسره بناءً على أنها بدل منه أو بيان له . فلا محل لها في نحو زيداً ضربته لأنها قد فسرت جملة . متأنة . ومحلها الرفع بما نحو أنت زيداً ضربته لأنها قد فسرت جملة الخبر * ويشترط في الفعل أن لا يفصل بينه وبين الاسم السابق فلا يقال زيداً أنت تضرته بخلاف الوصف نحو زيداً أنت ضارباً لا حاجة إلى ما يعتمد عليه * ويشترط في الاسم أن يكون منفرداً إلى ما بعده فليس منه نحو زيد عندك فأكرمه . وإن لا يكون نكرة محضة ليصح رفعه بالابتداء . فلا يقال رجلاً ضربته

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ الْإِسْتِغْنَالَ قَدْ بَقِيَ فِي الرِّفْعِ نَحْوَ أَهْرَ إِذَا زَيْدٌ هَجَعَ

وَعِنْدَ جَزْمِ الشَّرْطِ لَفْظًا يَمْتَنِعُ كُلُّ اسْتِغْثَالٍ نُصِبَ اسْمُهُ رُفْعٌ

أي ان الاستغثال قد يقع في الرفع كما يقع في النصب وذلك بأن يكون الرفع على الابتداء أو على الناعلية باضار الفعل * فيجب الابتداء في نحو خرجت فاذا زيد ركض . ويجب الناعلية في نحو هلأ زيد قام . وترجع في نحو أريد نوم . ويستويان في نحو زيد قام وعمرو جلس عنده * فان تفرقت الجملة من كل ذلك نحو زيد قام فالابتداء واجب في مذهب الجمهور * وينبع الاستغثال مطلقاً بعد اداء الشرط المجازمة اذا كان فعل الشرط مجزوماً لفظاً . فلا يقال ان ربما تنقله فأكرمته ولا ان زيد نائم فأحسني اليوان اداء الشرط لما جازمت الفعل لفظاً قوياً طلبها له فلا يقع بعدها غيره * فان كانت اداء الشرط غير جازمة نحو اسهر انا زيد فقع كما في مثال النظم . او كان المجرم محلاً لكون الفعل ماضياً نحو ان زيد اراك فأكرمته . او مضارعاً مجزوماً بتغير اداء الشرط نحو ان زيداً لم تلتقه .

فانتظرة جازت المسئلة * وأما قول الشاعر

فَمَنْ نَحْنُ نُؤَيِّنُهُ يَسْتُ وَهُوَ آيْنُ وَمَنْ لَا تُجْزِيهِ يَمْسُ مَنَّا مَرُوعًا

فمحول على الضرورة

فصل

في تنازع العاملين

وَالْعَامِلَانِ رَبَّمَا تَنَازَعَا فِي الْعَمَلِ أَسَمًا قَبْلَهُ تَنَابَعَا
فَيَعْمَلُ الْوَاحِدُ فِي مَظْهَرِهِ وَيَعْمَلُ الْآخَرُ فِي مُضْمَرِهِ

أي ربما تقدم عاملان على اسم يطلب كل واحد منهما ان يكون معمولاً له . فيعمل الواحد منهما في لفظ الظاهر والآخر في ضميره لانه لا يمكن تسليط عاملين على معمول واحد * والعمل قد يكون في الرفع نحو قام وذهب زيد . وقد يكون في النصب نحو لثمت وأكرمت عمراً . وقد يكون في الجزم نحو آمنت واستعنت بالله . وقد يكون مختلفاً كما ستري * ويلزم العاملين ان يكونا متصرفين كما رأيت . فلا يكون التنازع بين فعلين جامدين ولا بين حرفين لان الثاني يكون قد فصل بين الاول والمعمول وهو لا يعمل إلا مباشرة معموله كما مر في الاحكام الكلية واذا لم يصح إعمال الاول بطل التنازع * وأما اذا كان احد

العاملين جامداً والآخر منصرفاً فان كان الجامد هو الثاني نحو خذ ودوتك زيدا جازت
المسئلة لعدم الفصل والآن فلا

وَعَامِلُ الظَّاهِرِ قَبْلَ الْخَارِ وَقِيلَ بَلْ سَابِقُهُ يُخْتَلَرُ

اي قيل ان الفعل الذي ينبغي ان يعمل في الظاهر هو الثاني لانه اولى به لما بينهما من
المجاورة وهو اخبار البصريين * وقيل بل الاول لانه قد سبق فاستحق العمل قبل ورود
الثاني وهو اخبار الكوفيين * واكثر النحاة على ترجيح مذهب البصريين لسلامتهم من
التصل بين العامل والمفعول باحتمال وهو الاكثر في استعمال العرب * واعلم ان هذا
يتأتى بين العاملين ما لم يوجد مرجح لاحدهما من جهة المعنى فيتعين إعماله نحو ضربت زيدا
أكرمت زيدا فانه يجب فيه إعمال الاول. ونحو ضربت بل أكرمت زيدا فانه يجب فيه
إعمال الثاني كما ترى

وَصَاحِبُ الضَّمِيرِ حَيْثُ يَجْرِي بُقْضِي إِلَى الْإِضْمَارِ قَبْلَ الذِّكْرِ
فَإِنْ يَكُنْ لَفْظًا وَتَقْدِيرًا حَذِفَ مَا لَمْ يَكُنْ يَوْجِدُ عَمْدَةً عُرِفَ

اي ان العامل في الضمير يؤدي الى الإضمار قبل الذكر حينما وقع أولاً أو ثانياً. فان كان
الإضمار معه قبل الذكر لفظاً ونيةً ولا يكون ذلك إلا عند إعمال الثاني كما سيجي. وحذف
الضمير نحو ضربت وضربني زيد ومررت ومررتي أخوك. ما لم يكن له وجه من العمدية
فيجب إثباته. وذلك بان يكون عمدة في الحال نحو ضرباً وشتم غلاماً له. أو سبب الأصل
وذلك باب كان وطلق نحو كنت إبناً وكان زيداً أميراً وطني أماء ووطنك بكرأ صدقاً *
وأما قول الشاعر

إِذَا كُنْتَ تُرْضِيهِ وَتُرْضِيكَ صَاحِبٌ جِيهَارًا فَكُنْ فِي الْغَيْبِ أَحَاطَ لِلْوَدِّ

فمعمول عندهم على الضرورة * وان كان الإضمار قبل الذكر لفظاً فقط لم يحذف نحو ضربني
وضربت زيدا ومررتي ومررت بها أخوك لان مرجعه حيثن في نية التقديم فلا عبرة
بتأخره في اللفظ. وعليه قول الشاعر

إِذَا هِيَ لَمْ تَسْتَكْ بِعُودِ أَرَاكَ تَنْقَلِبَ فَاسْتَكَتْ بِعُودِ إِجِيلَ

وهذا المذهب هو المختار عند الجمهور * واعلم ان الضمير الواجب الحذف يمنع حذفه اذا
أوقع في اللبس نحو ملئت اليه ومال عني زيد لان مراعاة المعنى الاولى من مراعاة عود الضمير

وَالْحَذْفُ بِمَنْحَصٍ يَتَنَانٍ يُعْمَلُ تَحْوِ رَكِبْتُ قَرَمَائِبَ الْجَمَلِ
وَلَيْسَ فِي الْأَوَّلِ حَذْفٌ كَحَلَا وَزُرْتُهُ الرَّبْعُ فَكَانَ أَكْثَمَلَا

أي إن الحذف بمنحَصٍ بإعمال الثاني من المتنازعين فانه لا يثبت فيه إلا الضمير المرفوع في الحال أو في الأصل كما مر. فيقال ركبت فرمائي الجمَل. والأصل ركبتُه تحذف الضمير حذراً من الإضمار قبل الذكر لفظاً ونغدياً كما علمت * وكذلك مررت ومررتي زيد. والأصل مررت به تحذف الضمير والحرف * وأما مع إعمال الأول فلا يحذف شيء فيقال ضربت وضرباني أخوتك وخلا وزرته الربع ومررتي ومررتي زيد. فيكون الكلام فيه أكمل لتوفر جميع أجزائه لفظاً كما ترى

فصل

في العدد

الأَصْلُ فِي الْأَعْدَادِ وَاحِدٌ إِلَى عَشْرَةٍ وَالْغَيْرُ مِنْهَا حَصَلاً
وَالْأَصْلُ فِي الْمَعْدُودِ جَمْعٌ قَوْعٌ مَعَ أَصْلِهَا وَالْمُفْرَدُ الْغَيْرُ اتَّبَعُ

أي إن أصل الأعداد جماعة العشرة من الواحد فصاعداً. وما فوقها يحصل منها كاللثة عشر فانها تحصل من الثلاثة والعشرة. والعشرين فانها تحصل من العشرين وقس عليهم * والأصل في المعدود الجمع ولذلك جعلوه مع أصول الأعداد كلثة رجال وعشرة غلمان. وجعلوا المرد مع غيرها كأحد عشر رجلاً وخمسة وعشرين غلاماً وشة قمرس وهم جراً

وَعَاقِبَ الْمَعْدُودِ مَا قَدْ سَبَقَا ثَلَاثَةٌ هُنَا خِلَافَ مَا أَرْتَقَى
وَهُوَ بِطَائِقِ الَّذِي بِهِ قُصِدَ مَذْكُورًا أَوْ غَيْرُهُ حَيْثُ بَرِدَ

أي إن ما قبل الثلاثة من أصول العدد بعاقب المعدود بخلاف ما فوقها من الأعداد. فيقال واحد واثنان وواحدة واثنان إذا أريد مجرد العدد. ورجل ورجلان وامرأة وامرأتان إذا أريد بيان المعدود. ولا يجمع بينهما فلا يقال واحد رجل واثنان امرأتين * وهذا العدد بطائِقِ ما يراد به في التذكير والثانيات حينما وقع. فيقال في المفرد واحد واثنان وواحدة واثنان كما مر. وفي المركب أحد عشر واثنان عشر وإحدى عشرة

وَأَتْنَا عَشْرَةً . وفي المعطوف واحد وعشرون وأثنان وعشرون وإحدى وأربعون
وأثنان وأربعون بحسب المعدود في الجمع وقس عليه

”وَأَسْتَعْمَلُوا مَا فَوْقَهُ يَأْلَعَكُنَّ مَحَالِقًا مَعْدُودَةً فِي الْخَمْسِ“

أي أنت ما فوق الواحد والاثني وهو الثلثة وما يليها إلى العشرة يستعمل بعكس ما مر
فيذكر العدد منه مع المعدود ويختلف بينهما في التذكير والذكورة . فيقال ثلثة رجال
وعشرة جمال وثلاث نساء وعشر نياق وعلف جراً في البواقي * وإنما التزم ذكر العدد هنا
لأن المعدود يدل على مجرد الجمع من غير تعيين فلا بد منه من ذكر العدد عند إرادة
بيان اختلاف الواحد والاثني فإن الأفراد والثنائية في معدودها يدلان عليه فيستغنى بها
عن * كرو * ولما كان الأصل في استعمال هذه الأعداد أن تلحقها التاء عند قصد مجرد
العدد جعلت كذلك مع المذكر الذي هو الأصل في الأسماء وجعل حذف التاء الذي هو
فيها فرع الإثبات مع المؤنث الذي هو فرع المذكر فصارت للمطابقة بين الأصلين والفرعين

وَهَكَذَا يُسَاقُ فِي الْآحَادِ عَطْفًا وَفِي التَّرْكِيبِ كَالْأَفْرَادِ
وَالْعَجْزِ فِي التَّرْكِيبِ عَكْسَ الصِّدْرِ لِلْعَدْلِ بَيْنَ الطَّرْفَيْنِ يَجْرِي

أي أن مرتبة الآحاد من هذا العدد وهي من الثلاثة إلى التسعة تجري على حكم العدد المفرد
في العدد المعطوف . فيقال ثلثة وعشرون عبداً وخمسة وعشرون أمة وقس عليه إلى
تسعة وتسعين كبشاً وتسعين ناقة . وكذلك في العدد المركب من العشرة مع ما
دونها فإن الآحاد فيه تجري هذا الجرى . وأما العشرة فتحذف التاء مع المؤنث وتجرّد منها
مع المذكر بعكس ما قبلها من الآحاد . وذلك للمعادلة بين صدر المركب ومجزؤه في كون
أحدهما قد جرى على الأصل والآخر على خلافه . فيقال ثلثة عشر نوباً وثلاث عشرة جبة
وهكذا إلى تسعة عشر درهماً وتسعة عشرة قطعة * وقد بصرح بحرف العطف المؤنث في
هذا التركيب فيرجع الجزآن إلى حكم الأفراد في التذكير والذكورة والاهراب وعليه

قول الشاعر

كَانَ بِنَا الْبَدْرَ أَبْنِ عَشِيرٍ وَأَرْبَعٍ أَفَا هَيَاثُ الصَّيْفِ عَمَّا تَجَلَّتْ

وهو مخصوص بالضرورة ■ وأعلم أن شين العشرة تفتح في الأفراد كمفردة رجال وتُسكن
في العدد المركب كثلاث عشرة امرأة . وإنما حذفت تاءها انعكس حكمها فتُسكن في

الافراد كعشر ليال ونفتح في التركيب عشرة يوماً . وهي انفتح لغاتها

وَكَا لَمْضَافٍ مَا كَمَا ثَنِي هُنَا اَعْرَبَ وَدَعَّ مَا بَعْدَهُ عَلَى الْبِنَاءِ

اي ان ما جاء كالثنى في العدد المركب وهو صدر اثني عشر واثني عشر عشرة يعرب اعراب المضاف فيكون بالالف رفعاً وبالياء نصباً وجرّاً . وذلك انه لما حذف من التون التي تحول دون البناء لفصلها بين الجزء من نزل العجز منزلتها لتباعد مقامها في إتمام الصدر . وحينئذ أعرب الصدر لان ما قبل التون محل اعراب لا محل بناء بخلاف ما وقع العجز منه موقع ثاء التانيث كأحد عشر ونحوه * وعلى ذلك يقال جاء في اثنا عشر رجلاً ورأيت اثني عشر غلاماً وجاءتني اثنا عشر امرأة وملكت اثني عشر جارية * وأما العجز فلا ينك عن بناء لعدم انفكاكه عن تضمين الحرف * وإذ كان واقعاً موقع التون المذكورة امتنعت اضافته فلا يقال هذه اثنا عشر زبدلان التون لا تجمع مع الاضافة فكنا ما وقع موقعها . بخلاف أحد عشر وثلاثة عشر فصاعداً لان العجز هناك واقع موقع ثاء التانيث كما مر * وهي لا تنافي الاضافة * وإعلم انهم اختلفوا في عجز هذا المركب . فقيل لا محل له من الاعراب لانه قائم مقام التون التي لا محل لها . وقيل هو في محل اعراب الصدر لانه معطوف عليه في المعنى . وكلاهما وجه فتأمل

وَمَا كَثَانٍ شَاعَ طَبِيقًا وَأَسْتَمَّ نَقَصَ بِنَاءً فَتَحَهُ مَا صَحَّ عَمَّ

اي ان ما صيغ من أسماء العدد على وزن فاعل كالثاني والثالث ونحوهما قد شاع استعماله في جميع مراتب العدد مطابقاً صاحبه في الذكر والتانيث لانه وصف له . فيقال الباب الثالث والمقالة الثالثة والاصل الثاني عشر والنبذة الثانية عشرة والمجلد السابع والعشرون والصحيفة السابعة والاربعون . وهلم جرّاً * والواقع منه في العدد المركب يستكمل ما نقص من البناء في صدر اثني عشر واثني عشر فلا يعرب كما يعرب ذاك * والبناء في هذا المركب بأسره يكون على الفتح في جزءه جميعاً ما لم يكن آخر صدره حرف على فيسنى على السكون . وذلك يشمل ما مر منه كأحد عشر الى تسعة عشر . وما نحن فيه كحادتي عشر الى تاسع عشر . غير انهم اجازوا الفتح ايضاً في ثماني عشر ونحو الحادي عشر طرماً للباب * وإعلم انهم اجازوا في ثماني عشر ايضاً حذف الياء كراهة لطول الاسم . وحينئذ يجوز ان تبقى التون على كسرهما للدلالة على المحذوف ويجوز فتحها طرماً للباب .

وعلى ذلك يروى بالغنى والكسر قول الشاعر
 ولقد شربت ثمانيا وثمانيا وثمان عشرة وأنتين واربعاً
 وقد تحذف بأؤها في الأفراد أيضاً ويجري إعرابها على النون كقول الآخر
 لما شايأ أربع حسان وأربع فققرها ثمان
 وهو من نواذر الاستعمال

”وَمَا تُضِفْ مِنْ عَدَدٍ مُرَكَّبٍ يَبْقَى عَلَى بَنَاتِهِ فِي الْأَغْلَبِ“

أي ان العدد المركب اذا اضيف نحو هذه خمسة عشر زيد فالذهب الغالب فهو ان
 يبقى على بناتوه الذي كان له قبل الاضافة كما بقي مئتا مع الالف واللام في نحو ما فعلت
 بالخمسة عشر درهماً. وهو المذهب الصحيح وعليه جمهور النحاة

وَالْأَلْفُ عَكْسٌ مِثْلُهُ قَدْ جُمِعَا وَجَمَعُمَا إِذَا لَمْ تُضَفْ قَدْ وَقَعَا

أي ان الالف يستعمل مجموعاً فيقال عندي ثلثة آلاف درهم. بخلاف المئنة فانها تلزم
 الأفراد تخفيفاً ككثرة الاستعمال فيقال عندي ثلاث مئة درهم. ما لم تكن مقطوعة عن
 الاضافة الى المعدود فتجتمع نحو هذه ثلاث مئتا وخمس مئتين. وعليه قول الشاعر
 ثلاث مئتا للولك وثي بها رداً عي وجلت عن وجوه الأعمام
 وذلك لانها حينئذ تكون قد صارت هي المعدود فيبقى الجمع فيها كما يتأني في

وَجَمْعٌ فَلَيْلِي الْمَفْرَدُ إِنْ كَانَتْ لَهُ وَغَيْرُهُ لَمْ يَكُنْ

أي ان معدود العدد المفرد يبقى ان يكون جمع فليلاً ان وجدت له صبغة الفلّة فيقال
 ثلثة أسطر ولا يقال ثلثة سطور الأعلى ضعف. ولذلك يقال ثلثة آلاف درهم ولا
 يقال ثلثة ألوف. وذلك لان مدلول جمع الفلّة من العشرة فما دون فينبغي مدلول اسم
 العدد. وأما ان لم يكن له الا صبغة كثرة كرجال فاستعمل للصبغة الكثرة بحكم الضرورة
 واعلم انه قد يعدل عن صبغة الفلّة الى صبغة الكثرة اذا كانت غالبية في الاستعمال كما في
 أعبد وعبيد جمع عبد فان الاول جمع فليّة والثاني جمع كثرة وهو الغالب في جمعه
 ولذلك يختار استعماله فيقال عندي ثلثة عبيد

وَلَا حَظُّوا فِي أَتَّجَمِعُ مَعْنَى يُعْتَبَرُ كَالطَّلَحَاتِ بَيْنَ أَنْتَى وَذَكَرُ

وَحَالَةُ الْمُرْدِ عِنْدَ الْعَكْسِ فِي جَمْعِهِ نَحْوُ بَنَاتٍ عِرْسٍ

أي أنهم يراعون المعنى في الجمع فيعبرون عليه في التذكير والثانيات كالطلمات فإنه يحتمل أن يكون لرجال أو نساء . فإن أريد به الرجال قبل ثلثة طلمات أو النساء قبل ثلثة عيرسات * وكذلك يراعون حالة المرد في المجموع الجاري لفظه على خلاف معناه كبنات عيرسات وسين فإن مفرد الأول ابن عيرس ومفرد الثاني سته وبهذا الاعتبار يقولون ثلثة بنات عيرسات وثلثة سنين * فإن كان المرد بالوجهين كالطريق جار في جمعو الوجهيات فيقال ثلثة طرق أو ثلث . ما لم يكن في الكلام ما يتوهم جانب المعنى فيقلب اعتباراً على اعتبار اللفظ وعليه قول الشاعر

فكان محبتي دون من كنت أني ثلاث شخص كاعيان ومقصير

واعلم أنه لا فرق في التذكير والثانيات بين أن يكون اسم العدد متقدماً والمعدود مذكوراً كما مر . وإن يكون اسم العدد مؤخرًا نحو عندي رجال ثلثة ونساء ثلاث . أو يكون المعدود محذوفاً نحو صحت خمسة وسهرت خمسا . أو مجروراً بمن نحو عندي سبعة من الرجال وسبع من النساء . وقس عليه المركب والمعدول * وإذا كان المعدود اسم جنس كالغنم أو اسم جمع كالرطل تجر بمن نحو عندي ثلاث من الغنم وثلثة من الرطل .

وقد يضاف إليه اسم العدد كقول الشاعر

ثلثة أنس وثلث ذود لقد جاز الزمان على عيالي

وإذا أريد تعريف العدد أدخل حرف التعريف على اسم العدد إن كان مفرداً غير منسب كالواحد والاثنين والثلاثة إلى العشرة والمئة والألف أو منسباً بتمييز كالخمسة رجالاً إلى العشرة والعشرين درهماً إلى التسمين * وعلى المعدود أن كان مضافاً إليه نحو خمسة الأنواب ومئة الدرهم وألف الدينار . وإما الخمسة الاثني عشر ونحوها فعلى الإنباع لا الإضافة في التصحيح * وعلى كلا المتعاطفين أن كان محذوفاً نحو الثلثة والاربعة رجالاً * وعلى الجزء الأول أن كان مركباً نحو الخمسة عشر درهماً لأنها كأكلة الواحدة * وأما نحو خمس مئة درهم وسبعة آلاف دينار فيجوز فيه تعريف المعدود فقط وهو الأكثر نحو ما فعلت بخمس مئة درهم . ويجوز تعريف الجزء الأول فقط وبغيره بالثاني مضافاً إلى المعدود نحو ابن السبعة آلاف دينار . فقدر

فصل

في الكتابيات

عَنْ عَدَدٍ تَكْنِي فِي الْأَسْتِغْنَاءِ كَمَ وَذَاكَ فِي كَذَا لِذِي الْإِخْبَارِ عَمَ
وَأَشْتَرَكْتَ كَمَ وَكَذَا ذَاتُ الْعَدَدِ فَبِ تَصْبِ مُفْرَدٍ لِسَيِّدٍ وَرَدَّ

أي أن كم الواقعة في الاستغناء تكني بها عن العدد فتعني أي عدد * وكذا يكني
بها في الكلام الخبري عن العدد وغيره لأنها تارة يراد بها الكتابية عن العدد الميم
وتارة الكتابية عن الحديث مثل كَيْت وهي مركبة من كاف التشبيه وذا الإشارة غير أنها
تعتبر كلمة واحدة غير منظورة إلى أصلها * ونشترك كم وكذا التكني بها عن العدد في أن
ما بعدها يكون مفرداً منصوباً على التمييز غير أن الغالب في كذا أن تستعمل مكررة
متعاطفة فيقال كم رجلاً فقولك وعندي كذا وكذا درهماً . ويقل استعمالاً مفردة أو
مكررة بدون عطف

وَأَجْرُ بَيْنٍ مُضْمَرَةٌ مَعَ كَمَ إِذَا جُرَتْ بِحَرْفٍ إِنْ تَشَأْ دُونَ كَذَا

أي أن كم تختص دون كذا بمجرز ما بعدها بإظهارين وذلك إذا دخل عليها حرف
جر نحو بَيْنَ درهمٍ تصدقت فصلاً للشاكلة بينها . غير أن النصب هو المختار لضعف الجر
بالحرف المنفصل * ولا يجوز عند المحبور إظهارين لأن الحرف الداخل على كم عوض عن
اللفظ بها * ويجوز النصل بين كم ومميزها . وهو يكثر بالظرف والمجرور نحو كم عندك
رجلاً وكم في الدار امرأة . ويقل بعاملها وخبرها نحو كم اشتريت عبداً وكم أذاك رجلاً .
وقال قوم إذا كان الفاصل فعلاً متعلّقاً تجب زيادة من على التمييز لئلا يلتبس بالمنعول
به فيقال كم اشتريت من عبدي * وأعلم أن كم أن تعدّها حرف جرّ كما مرّ . أو مضاف
نحو غلام كم رجلاً ضربت فهي في محل الجر * وإن كانت كتابية عن مصدر نحو كم ضربة
ضربت . أو عن ظرف نحو كم يوماً صمت . أو عن منعول به نحو كم عبداً ملكت . أو عن
خبر ناصح نحو كم كانت جواربك فهي في محل النصب * وإن لم تكن كذلك فهي في محل
الرفع مبتدأ نحو كم رجلاً عندك . أو خبراً على الأصح نحو كم بنوك * وعلى ذلك تجري كم
الخبرية وكأين اللتان سيأتي الكلام عليهما . وكلّهن لمن صدر الكلام بخلاف كذا فإنها لا

حذفاً في البندارة لتخص الخبرية فيها ولذلك تسلط عليها جميع العوامل
 وَكَمْ لِكَثِيرٍ أَتَى فِي الْخَوَرِ مَضَافَةٌ لِلْمُقَرَّرِ الْمُنْكَرِ
 وَأَجْرُ رِيْنٍ إِنْ شِئْتَ وَالرَّفْعُ ثَقِيلٌ مُبْتَدَأٌ وَالنَّصْبُ حَتْمٌ إِنْ فُضِّلَ
 أي ان كم يؤتى بها في الكلام الخبري لانشاء التكثير. وفي تستعمل مضافة الى المرد التثنية
 نحو كم عدي لي . ويجوز جر ما بعدها من نحو وكم من ملك في السموات لان الاضافة
 معناها . و اجاز بعضهم رفعه بالانشاء . وعليه يروى بالوجود قول الشاعر
 كم غمرك لك يا جرير وخالد فدعاه قد حلت علي عشاري
 فان قيل بينهما وجب نصبه على التمييز لا مضاف الاضافة فيقال كم يا فتى عدي لي . فان
 كان الناصل فعلاً جاز النصب والجري على مقتضى الفعل كقول الشاعر
 كم نالني منهم فضلاً على عدم اذ لا ازال من الإفطار احمل
 فانه يجوز فيه نصب النصل على التمييز ورمعه على الناعلية . والتبويب حينئذ معدوف أي
 كم مررت نالني فضل . واعلم ان كم في حالتها لا يعمل فيها ما قبلها الا حرف الجر والمضاف
 نحو الى كم بلدا دخلت واهل كم بالذا عرفت . ويكم رجل مررتا واهل كم امير دخلنا . وأما
 ما بعدها فان كان فعلاً متعدياً غير متغفل عنها كانت منصوبة بحسب مقتضاها . وإلا
 فمرفوعة كما مر . فان اشتغل الفعل عنها نحو كم عبداً ملكته وكم جارية اعتنقناها جاز
 الرفع على الانشاء والنصب على الاشتغال . وحينئذ يقدّر العامل بعدها لا قبلها لانها
 من فوات الصدر على ما مر مثله هناك

وَمُخَيَّرًا بَعْدَ كَأَيِّ غَالِيَا أَجْرُ رِيْنٍ وَأَحْذِفْ قَلِيلاً نَاصِبًا
 أي ان كأي تستعمل في الكلام الخبري وفي مركبة من كاف التشبيه وأي المتونة . غير ان
 التنوين لهما كان داخل في تركيبها كان منزلة النون الأصلية ولذلك رُسم في المصحف نوياً
 وجاز الوقف عليه بالنون . وأما ما بعدها فالغالب جرّه من نحو وكأي من آية في
 السموات والارض . وقد يستعمل بدونها منصوباً كقول الشاعر
 أطرد الياس بالرجاء فكأي ألهما حتم بسره بعد عسر
 وهي مثل كم في انشاء التكثير كما رأيت غير ان خبرها لا يقع الا جملة او شبهها بخلاف كم .
 فيقال كأي من فتى زارني وكأي من رجل عشنا . ولا يقال كأي من رجل خير من

ايه * وهما تشتركان في كون خبرهما لا يكون مستقلاً فلا يقال كم غلاماً ساء ملكه ولا كأي
من عديراً ساء شربه كما لا يقال رُبّ دارٍ ساء فيها لان التكثير والتفليل لا يكونان الا في
ما قد عُرف حدة والمستقبل مجهول

وَكَيْتَ اَوْ ذَيْتَ كَيْتَ عَنِ الْجَمَلِ وَقِيلَ ذَيْتَ اَخْصَصْ اِذَا قُلْتَ فَعَلْ
وَالْتَمِزِ الْعَصْرَ عَطْفًا اَوْ يَلَا عَطْفٍ وَاُطْلِقْ مَعَ كَذَا مُبْدِلاً

اي انه يكتفى بكيّ او ذيت عن الجمّل في الحديث وقيل ان ذيت تختص بالحديث عن
الفعل فقط * وهما لا تستعملان الا مكررتين مع العطف بينهما او بدوي نحو قال فلان
كَيْتَ وَكَيْتَ وفعل ذَيْتَ وَذَيْتَ ويجوز ان يقال كَيْتَ كَيْتَ وَذَيْتَ وَذَيْتَ بدون عطف
ولا يجوز كَيْتَ اَوْ ذَيْتَ مرتدتين * وهما مبنيتان لوقوعها موقع الجملة التي لا تسحق
الإعراب من حيث هي وبناءها على النفع في المشهور * وتستعمل كذا التي يكتفى بها عن
غير العدد في كل ما ذكر في هذا الباب مطلقاً . فبكتى بها عن المرد نحو جئت يوم
كذا . وعن الحديث نحو قال كذا . وعن الفعل نحو فعل كذا . وتستعمل مرتدة كما رأيت
ومكررة مع العطف او بدوي

وَعَنْ ثَلَاثِ لِسَعَةٍ كَيْي بِالِضْعِ يَحْكِيهَا وَلَمْ يَعْين

اي انه يكتفى عن العدد من الثلاثة الى السبعة بالضع غير معين لواحد من أفراد العدد
المذكور . فيجري مجرى ما كئي بوعنة في جميع مواقعها مرتداً او مركباً او معطوفاً عليه وفي
جميع أحكامه من التذكير والتأنيث والإعراب والبناء . فيقال بضعه أشهر ويضع
سنة وبضعه عشر يوماً ويضع عشرة أيلة وبضعه وعشرون ديناراً ويضع وعشرون
بذرة ولم جراً

وَبَنَلَانٍ قَدْ كُنِيَ مِنْ شَيْءٍ عَنْ عِلْمٍ وَمِنْ سِوَاهُ أَقْرَنَ بِأَلْ

اي انه يكتفى بنلان عن العلم الذي ساءه من يعزل كريد . وكذلك مؤنثة فلانة فانه يكتفى
بها عن علم المؤنثة العاقلة كبد . وهما يجريان مجرى الأعلام في امتناع دخول الالف
واللام عليهما وامتناع صرف المؤنث منهما . وعلى ذلك قول الشاعر
أَلَا قَاتِلَ اللَّهِ الْوَشَاءَ وَقَوْلُهُ فَلَانَةُ انْحَضَتْ خَلَّةً لِبَنَلَانٍ

وَأَمَّا أَنْ كَانَ الْعَلَمُ لغير من يفعل كذا حس والغير آه فتفترن كتابته بآل نحو سبق النلان
ولحنه النلان للفرق بين العاقل وغيره . وكذلك الكنى نحو أي النلان وأم النلان
كذا عن المجهول من ذوي الضعة يقولهم صلعة بن قلمعة
أي أنه يكنى أيضاً عن الرجل المجهول الخسيس الذي لا يعرف له أب يقولهم هو صلعة بن
قلمعة . ومنه قول الشاعر

أصلعة بن قلمعة بن قنعر لهيك لا أبالك تزدري

وكذلك قولهم فيان بن بيان وفي بن أي وغير ذلك * وفي أعلام جمية ولذلك يتبع
صرفها مع الثابت والزائدة كما في الاسماء المذكورة

فصل

في أسماء الافعال والاصوات

بِأَيِّ اسْمٍ فِعْلٌ عَلَمًا يُرْتَجَلُ وَيُقَالُ الْبَعْضُ وَبَعْضٌ يُعْدَلُ

أي يأتي اسم الفعل علماً معتمداً عليه . وهو يجري مجرى الأعلام الشخصية فيكون بعضه
مرتجلاً كقصة أي أسكت . وبعضه منقولاً عن مصدر كروية أي أهمل . أو عن ظرف
وشبه كدونك أي خذ وعليك أي إلزم . وبعضه معدولاً عن فعله كترال فإنه معدول
عن انزل على الأصح . وهو منذهب بسبويه * واختلف في موضع الضمير المتصل بالمنقول
منه . والصحيح أنه أن كان ما اتصل به ظرفاً في الأصل أو حرف جر نحو دونك واليك
فهو في موضع الجر . وإن كان مصدرًا نحو رويدك فإن اعتبرته باقياً على صدره فكذلك
وهو حينئذ مفعول مضاف إلى فاعله فلا يكون في شيء من هذا الباب . وإن
جعلته اسم فعل فما اتصل به حرف خطاب لا موضع له * وأما المتصل بغير المنقول نحو
هاك فهو حرف خطاب على الإطلاق * وأعلم أن اسم الفعل لا يدل على مرفوع كما انفعل
غير أن مرفوعة الضمير يلزم الاستتار فيه مطلقاً * وإذا اتبعت هذا الضمير فإن كان معه
ضمير آخر مجرور جاز أن تراعي أي الضميرين شئت . فنقول عليك أنت وزيد عمرًا برقع
زيد عطفاً على المستتر وجرو عطفاً على البارز . وكذا عليكم كلكم زيداً وعليك نفسك
خالفاً وقس على ذلك ما جرى هذا الجرى * واختلف في مدلول اسم الفعل وموضع

من الاعراب والمختار ان مدلوله لنظ النعل ولا موضع له . وهو مذهب جمهور البصريين

وَعَبَّرَ مَا ارْتَجَلَ لِلْأَمْرِ يَرِدُ نَحْوُ رُوَيْدَ وَتَزَالُ لَمْ يَرِدْ
وَوُضِعَ ارْتَجَالُ يَجْمَعُ الْعُكْلَ وَلَا يُقَاسُ مِنْ ذَلِكَ سِوَى مَا عَدِلَا

اي ان ما سوى المرتجل من اسم النعل باق للامر كرويد في المنقول وتزال في المدلول ولا يزيد عليه * وأما المرتجل فيبقى للامر نحو صة اي اسكت كما سر وهو الأكثر . وللماضي نحو شتان اي افترق . وللضارع نحو قط بالتحيف اي بكسي * ولا يقاس من ذلك إلا المدلول فانه يبنى من كل فعل ثلاثي ناز منصرف كترال وحذار وغيرها وهو مذهب جمهوره وعليه جمهور النحاة * وشذ من مزيد الثلاثي كدراك معدولا عن أدرك وتدار عن يادر . واشذ منه الرباعي كقول الراجز

فالت له رَجَّحَ الصَّبَا قَرْقَارٍ واختلط المعروف بالإنكار

وأما المرتجل والمنقول فهو خزان بالنقل . وقد احست النحاة ما سمع منها باستفراء كلام العرب . فمن ذلك للامر غير ما ذكره اي دغ . ومة اي اكشف . وإيو اي امضي في الحديث اوزدي منه . وحبل اي أقبل او تجل . وهيا وقبتر اي أسرع . وآمين اي استجب . وهالك وعندك ولديك اي خذ . واليك اي اعتدل . ومكانك اية انت . وأمالك اي تقدم . ووراءك اي تأخر . وللماضي هياتر اي بعد . وسرعان ووشكان اي أسرع . ويطآن اي أبطأ . وللضارع أوق وآو اي أنوجع . وأفأ اي أنفجر . وواها ووي اي أنجب . ونجر اي أضمين . وقد وجل اي يكف . وهي أشهر المنقول وفي أكثرها لغات أخرى اضربنا عن ذكرها واختلاف في حتم وهات وتعال . والمختار عند الأكثرين ان حتم اسم فعل يستعمل بلفظ واحد للجمع وصاحبتها فعلان منصرتان * وأعلم ان جهل مركبة كخمسة عشر . وقد نزل منها حي نحو حي على الصلوة * وهالك تستعمل مع الكاف وبدونها * وقد تلحق الكاف وي أيضا كما في قول الشاعر ولقد شفى نسي وأبرأ سقمها قول النوارس وبك عنتر أفليم واختلاف حينئذ فيها ففيل هي اسم فعل وقيل حرف زجر * وقيل أصلا وبك فخذفت اللام لكثرة الاستعمال

وَكُلُّهُ يَفْعَلُهُ قَدْ اُتِّمَ فِي عَمَلٍ وَلَمْ يُصَرَفْ مُطْلَقًا

اي ان كل واحد من اسماء الافعال يعمل على الفعل الذي يحيى به لازماً او متعدداً لانه
 نائب عنه فيقال هبناث نجذ كما يقال بعلت نجذ وحقار الامد كما يقال احذر الاسد .
 غير انه لا يتصرف تصرف الافعال ولا تصرف الاسماء فيكون بلفظ واحد مع الجميع .
 غير ان لفظ الضمير المتصل به إما كان او حرفاً لثمة علامات الشروع نحو دونك المائل
 ورويدكم زيداً وعلم جراً . ويتوسط في اسم الفعل ان يقدم على معموله ولا يفصل عنه .
 فلا يقال زيداً حذار ولا حذار يا فتى زيداً لانه ضعيف لا يقدر ان يعمل مؤخراً ولا ان
 يتخطى الفاصل الى معموله . وقد تقدمت الإشارة الى ذلك في باب الاحكام الكلية فليذكر
 ألو الالباب

وَرُبَّمَا نَكَّرَ مِنْهُ الْبَعْضُ مِنْ مَرْتَجَلٍ مُنَوَّنًا لِيَعْتَلِنَ

اي قد ينكر بعض اسماء الفعل المرتجلة مدلولاً على تنكيرو بالتنوين ليعرف بينه وبين
 الباقي على تعريته . فيقال صة بلا تنوين اي اسكت عن هذا الحديث فيجوز ان لا يسكت
 عن غيره . وصية بالتنوين اي اسكت عن كل حديث بالاجمال . فتكون المعرفة منه
 خاصة والنكرة عامة كما في سائر الاسماء . غير ان منه ما يلزم التنكير كواها . ومنه ما يلزم
 التعريف كهبناث . ومنه ما يتردد بينها كصه . وآما المنقول منه والممدول فلا يتوان
 لاستصحابها لفظ ما لا يقبل التنوين ولذلك لا يفتكأن عن التعريف * واعلم انهم اختلفوا
 في حنيفة تعريف اسم الفعل والختار عند المحققين انه علم شخصي كريد لانه قد علق على
 نفس الفعل المسمى به . وهو مذهب سيويه

وَكَنَزَالٍ أَجْعَلُ فَعَالٍ مِنْ عِلْمٍ أَنَّنِي وَوَصَفِي فِي نِدَاءٍ مَنْ شَتَمَ
 فَأَكْسِرُ يَنَاءً وَتُعِيمُ تُعْرِبُ أَعْلَامٌ عَيْنٌ قِيلَ وَهُوَ الْأَصَوْبُ

اي ان وزن فعال من الاعلام المؤنثة والصفات التي تسمى بها الإناث في النداء نحو
 بالكاع كما مر في باب بعد كنزال فيبنى مثله على الكسر لمشابهة إياه في الوزن والتعريف
 والعدل . وهي لغة اهل الحجاز * ويدخل تحت الاعلام منه اعلام الاعيان كقطام لامرأة
 ووبار لارض . وأعلام المعاني كحماد للحيقة وبار لليرة . ومن الاول قول الشاعر
 أثاركة تدلها قطام رضىنا بالقيعة والكلام

ومن الثاني قول الآخر

فقلت أمكنني حتى يماري لنا نَحْجُ معاً قالت أعاماً وقابلة
وأما بنو عيم فيعربون أعلام الأعيان منه إعراب ما لا يتصرف للنائث والعلية فهي
عندهم بمنزلة سعاد ونحوها من اعلام الإناث الزائنة على ثلاثة احرف . قيل وذلك هو
الاصوب فيها لان العدل غير متحقق في هذه الاسماء فالاعراب اولى بها بخلاف اعلام
المعاني والصفات المذكورة ولذلك كانت مبنية عند الجميع . الا ان لغة الحجاز في الغالبة
في الاستعمال * واعلم انه اذا سمي مذكر ببعض هذه الأعلام انقض البناء في الصحيح لان
فعال لا يجيء معدولاً عن مذكر وحذفه يعرب اعراب ما لا يتصرف لانه قد قيل عن
عن مؤنث كما مر في موضعه

وَالصَّوْتُ كَالْفِعْلِ يُسَمَّى كِهْلًا وَقَبْ وَأُقْبَرُ عَنْ سَمَاعٍ شَمَلًا
وَوَيْهٌ فِي مَرْجٍ قِيَّاسًا نُونًا وَدُونُهُ أَسْعَغُ فِي أَسْمِ فِعْلٍ وَهَذَا

اي ان الصوت يسمى باسم كما يسمى الفعل . غير ان هذا الاسم لا يعمل ضميراً ولا يقع في
شيء من تراكيب الكلام بخلاف اسم الفعل * وهو إما ان يكون موضوعاً لخطاب ما لا
يعمل زجراً كَهْلًا للنرس وعَدَمًا للفعل او دعاءً كَجْهٍ للبعير المتأخر وسأ للجار المؤرد * او
لحكاية صوت من الاصوات المشبوهة كَنَبْ لوقع السيف وغافر لصوت الغراب وَوَيْهٌ
للمصراع على الميت * وإما ان يدل على احوال في نفس المتكلم كَأُقْبَرُ للتضجر وأَوْدُ
للمنوجع وَوَيْهٌ المنعجب * واعلم ان هذا النوع الاخير يجوز ان يراد به مجرد حكاية
اللفظ الصادر عن المتكلم فيكون من هذا الباب * وان يراد به الدلالة على المعنى الذي في
نفسه نائباً عن اللفظ الموضوع لذلك المعنى فيكون اسم فعل على ما رأيت هناك * وكل
هذا الباب سمائي لا يناس على شيء منه بخلاف اسم الفعل . غير انه اذا وقع وَيْهٌ في
تركيب مَرْجٍ كَسَيْبُوهٍ وَفَطْلُوهُ يَنْوُنْ عند قصد التنكير قياساً نحو مررت بسبيوه
وسبيوه آخر على ما سمعته * وأما تنوين غيره فهو سمائي في الباطن . وهو في أسماء
الافعال تنوين تنكير بالاتفاق . وإما في أسماء الاصوات فخطئة بعضهم ملحقاً بتنوين المقابلة
اذ لا معنى للتعريف والتشهير في اسم الصوت فلم يزد على كونه علامة لتمام الاسم . وهو
الارجح عند المحققين

وَتَارَةً نُونًا الصَّوْتُ قَدْ يُسَمَّى بِهِ وَذَاكَ قَدْ يَدْعُو إِلَى إِعْرَابِهِ

اي ان صاحب الصوت قد بُعِيَ باسم الصوت المنسوب اليه . وهو يشمل ما كان الصوت
يصدر منه كما بُعِيَ الغراب غاقراً . ومنه قول الرازي اذ بُعِيَ مثل جناح غاق اي مثل
جناح الغراب . وما كان يصوت له يو كما بُعِيَ البغل عدساً . ومنه قول الآخر
اذا حملت بدلي على عدس على الذي بين الحمار والفرس
فلا ابالي من عدا او من جلس

اي اذا حملت على البغل * وحينئذ يحمي عن بنيائه وهو الفرس فيقال رأيت غاقاً بالكسر
وركبته عدساً بالسكون * وقد يُعرب لوقوعه موقع معرب فيقال رأيت غاقاً وركبته
عدساً بالنصب فيها . والاول هو المختار عند المحققين

فصل

في تقسيم الكلام

وَمُطْلَقُ الْكَلَامِ أَيْ جَاءَ خَيْرًا يَكُونُ أَوْ إِنشَاءً
وَخَيْرٌ قَابِلٌ صِدْقٍ أَوْ كَذِبٍ لِذَاتِهِ وَالْغَيْرُ إِنشَاءً حَسِبَ

اي ان الكلام كيفاً جاء . مطلقاً لا بُدَّ ان يكون خيراً او انشأً . أما الغير فهو ما يجمل
الصديق والكذب لذاته اي مع قطع النظر عن قائله نحو جاء زيد فدخل فيه كلام الله
والانبياء ونحو ذلك * وأما الانشاء فهو ما لا ينسب اليه شيء من ذلك . وهو إما ان
يدل على طلب كالامر والتعجب وغيرهما ما سبأني . او لا يدل كافعال المدح والذم
والتعجب والتمني وصيغ العتود نحو يغتلك هذا وما اشبه ذلك * وإعلم ان احتمال
الصديق والكذب لا يشكّل نحو نعم الرجل زيد وما أحسن زيداً لان المراد مدح زيد
والتعجب من حسنه بحسب اعتقاد المتكلم لا إثبات ما استحق به المدح والاستحسان .
فيمكن ان يقال المتكلم اخطأ فان زيدا ليس كذلك ولكن لا يقال له كذبت فانك لم
تمدح ولم تعجب * وما ذكرناه من فحمة الكلام الى خير وإنشاء هو المشهور عند جمهور
المحققين وهو الصحيح لان الكلام إما ان يكون نسبة خارجية وهو الغير او لا يكون كذلك
وهو الانشاء . فتأمل

وَالْأَصْلُ فِي الْإِنشَاءِ مَا لِلطَّلَبِ كَلَامٌ لَا كَالْمَدْحِ وَالتَّعْجِبِ

اي ان الاصل في الإنشاء ما دل على الطلب كانه امر لانه قد رُضع له بخلافه المستعمل اليه
 كافعال المدح والتعجب وغيرها فانها أخبار في الاصل ثم نقلت الى إنشاء ما يراد بها
 من المنعني * واعلم ان ما يدل من الإنشاء على الطلب يتأخر وجود معناه عن وجود
 الفعل نحو قولهم فان حدوث القيام لا بد ان يكون بعد التلطف بالامر. وأما ما لا يدل على
 الطلب فيقترون وجود معناه بوجود الفعل نحو بعثك الدار فان وقوع البيع يكون عند
 التلطف بفعله المنعني له. ويقال للاول الإنشاء الظلي والثاني الإنشاء الإبتاعي
 والحكم يستأثر وضعاً بالخبر والغیر فيه تخلافه نذر

اي ان الجملة التي يحكم بها تختص بكونها خبرية لما فيها من النسبة الخارجية التي تصلح
 لإقامة الحكم بها. وتقتصر في الصلة والخبر والحال والنعت. وذلك فيها بحسب الوضع
 فلا يشكل بوفوع الجملة الظلية خبراً للمبتدأ فانه نادر بخلاف الوضع * ولما جار ذلك
 في الخبر دون غيره من المذكورات لان الصلة يوقى بها لبيان الموصول والحال لتفديد
 صاحبها بصيغة والنعت لتوضيح المنعوت او تخصيصه فلا تصلح لمن الجملة الإنشائية اذ ليس
 لما نسبة خارجية. بخلاف الخبر فانه لنسبة شيء الى المبتدأ باحدى الطرق كما مر في
 بابو فلا يضطر فيه الى هذا الاعتبار

فصل

في الطلب واحكامه

يَعْلَقُ الطَّلَبُ بِالْمُسْتَقْبَلِ إِذْ هُوَ لَا يَخْتَصُّ مَا لَمْ يَحْصُلْ
 فَإِنْ بَكَرَ بِحَاصِلِ تَعَلُّقِهِ فَلَا سِفَادَ لَهُ فَإِنْ تَطَبَّقَا

اي ان الطلب يعلق بامر مستقبل الحصول لان المراد به تحصل ما ليس بحاصل.
 وذلك لا يكون إلا في الاستقبال ولو بالنسبة الى زمان التكلم لان حصول المطلوب لا
 بد ان يكون بعد الطلب فان كان ما تعلق به حاصلاً نحو يا ايها النبي أأنى الله كان
 المراد تحصيل دوابه وهو غير حاصل في الحال لانه يكون في المستقبل. وبهذا الاعتبار
 يطبق الطلب على حكوه. ومنه قول الشاعر

فميت لو قلت الملوكة رباً بنسوة من الموت لم تنفذ وفي الارض ميم

فإن العيش حاصل للخطاب ولكن دوامه غير حاصل فهو يطلب حصول دوامه . فتأمل
وَقَدْ يُضَمُّونَ لَفْظَ الْخَبَرِ مَعْنَاهُ وَهُوَ الدَّعَا فِي الْأَكْثَرِ

أي أنهم قد يضمنون لفظ الخبر معنى الطلب وذلك يكون في الأكثر للدعاء . وهو يكون
غالباً بلفظ الماضي نحو غَنَرَ اللَّهُ لَكَ . وقد يكون بلفظ المضارع نحو بَرَحِمَكَ اللَّهُ .
وبالجملة الاسمية نحو دَارَكَ معبودة * وقد يكون لغیر الدعاء نحو تَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ
يَغْفِرْ لَكُمْ بِالْجَزْمِ أَيِ آمِنُوا . ومن ذلك قولهم أَتَقَى اللَّهَ أَمْرًا وَقَدْ خِيراً يَشُبُّ عَلَيْهِ أَيِ
لَيْتِي وَلَيْنَعَلَ خِيراً بِدَلِيلِ جَزْمِ الْجَوَابِ فِي الْمُسْتَلْزِمِ كَمَا تَرَى

وَرَبَّمَا اسْتَخْدِمَ لَفْظَ الطَّلَبِ لِيَغْفِرَ مَعْنَاهُ كَأَكْرَمَ يَأْتِي

أي ربما استعمل لفظ ما يدل على طلب لغیر معنى الطلب كصيغة الامر في التمجيد فانه
يراد بها إنشاء التمجيد من عظمة التمجيد منه أو الإخبار عنها أمر في باب * ومن هذا
التبيل التبدية والاختصاص في النداء وإرادة التهديد بالامر والإكثار بالاستثناء وغير
ذلك مما سيأتي

وَالْأَصْلُ مَا لَفْظًا وَمَعْنَى جَمْعًا نَحْوُ أَقْضِ أَمْرًا دُونَ حَيَّاكَ دُعَا

أي إن الأصل في الطلب ما كان طلباً في اللفظ والمعنى جمعاً نحو أقض ما أنت فاض
ولا تمش في الأرض مرحاً . بخلاف ما كان طلباً في المعنى فنظ نحو حياك الله والويل
لزيد فانه دخيل في هذا المقام لانه خبر قد استخديم للطلب

فصل

في أدوات الطلب ومتعلقاتها

أَمْرًا بِالْأَمْرِ فِعْلاً أَطْلَبَ أَوْ يَلَا لَامٌ وَنَهْيًا فَأَطْلُبِ التَّرْكَ يَلَا

أي انه يُطَلَّبُ إحداث الفعل بالامر إما بواسطة اللام نحو لَيْتُمْ زَيْدًا وَإِمَّا بِالصِّفَةِ دُونَ
اللام نحو تَمَّ * وَيُطَلَّبُ تركه بلا الناهية نحو لَا تَقُمْ * وهذه اللام مكسورة في لغة جمهور
العرب ما لم تقع بعد الواو والفاء فالأكثر تسكينها نحو فَلْيَسْتَجِيبْ لِي وَلْيُؤْمَرْ لِي . وقد
تسكن بعد تَمَّ نحو تَمَّ لِيَفْضُوا نَفْسَهُمْ فِي قِرَاءَةِ الْكُوفِيِّينَ * وقد يجزم بها مضمر في الشعر

كقول الشاعر

فَلَا تَسْتَظِلْ مِنِّي بَقَاءِي وَمُدَّتِي وَلَكِنْ يَكُنْ لِلْغَيْرِ مِنْكَ نَصِيبٌ

اي لَيْكُنْ * واعلم ان هذا الطلب ان كان من الاعلى الى الادنى فهو امر او نهي . وان كان من الادنى الى الاعلى فهو دعاء . فان كان بين المتساويين قيل له التماس للخاصير المجهول واعظم غائبا هما ولا المعلوم رد مخاطبا

اي ان اللام ولا تدخلان على المجهول من فعل الحاضر . وهو يشمل المتكلم نحو ان احسنت فلا تكرم وان كنت ظالما فلا ارحم . والمخاطب نحو ان كنت مذنباً فلا تؤدب وان اشتريت فلا تبغ . وعلى فعل الغائب بأسره معلوماً ومجهولاً نحو ليقيم زيد ولا يبعين عمرو ولا يقطع اللبس ولا يؤخر التري بالسقيم . وتنفرد لا عن اللام بالدخول على فعل المخاطب المعلوم ايضاً نحو لا تغفل وهو الأكثر في استعمالها . ويقبل دخولها على فعل المتكلم المعلوم نحو قوموا فلا تصل لكم وكقولهم لا آرتك منها . لان الطالب لا يطلب من نفسه الا على سبيل المجاز فربما لما منزلة الاجنبى . بخلاف المجهول فان الطلب معه يكون في الحقيقة من الناعل المحذوف الذي ناب عنه ضمير المتكلم . فان كان مع المتكلم غيره نحو وتحويل خطابكم ونحو قول الشاعر

اِذَا مَا خَرَجْنَا مِنْ دِيَارِنَا فَلَا نَعُدُّ لَهَا أَبَدًا مَا دَامَ فِيهَا الْخُرَاصُ

كان دخولها عليه ايسر لمشاركة غير المتكلم له في التكلم فيكون قد اندرج في الطلب تبعاً لغيره * واقبل منه دخول اللام على فعل المخاطب المعلوم كقراءة بعضهم فذلك قلنرحلوا لان له صيغة امر بدونها فيستغني عنها بخلاف الغائب والمجهول

وربما يراد كالتهديد معنى سوى معناهما الممهور

اي انه قد يراد بالامر والنهي معنى غير معنى الطلب الممهور لها . فان الامر قد يراد به التهديد نحو اعملوا ما تشتم انه بما تعملون بصير . والتسوية نحو وأسرأ قولكم أو أجهروا بوانه علم بذات الصدور . والتعجيز نحو فاتوا بسورة من مثله ان كنتم صادقين . والإباحة نحو وكُلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخط الابيض من الخط الاسود . والإهانة نحو كونوا حجارة أو حديد * وقد يراد بالنهي بعض هذه المعاني كالتهديد نحو لا تنق الله وانظر العافية . والتسوية نحو قل آمنوا بربهم ولا تؤمنوا . وغير ذلك مما يجتمعه المقام

وَالْهَمْزَةُ اسْتَفْتِهِمْ بِهَا عَمَّا تَلَا فِي نِسْبَةٍ أَوْ غَيْرِهَا مُبْتَدِلًا

أي أن الهمزة يستفهم بها عن ثاليتها الواقع في حيز النسبة أو غيرها . فتكون تارة لطلب إدراك النسبة بين الأمرين إثباتاً أو نفيًا نحو أقام زيد وألم يتم عمرو . وتارة لإدراك غير النسبة نحو أريد قائم أم عمرو . فإن المنكأ يستفهم في الأول عن ثبوت القيام للواحد منها ونفيه عن الآخر لأنه مجهول كلا الأمرين . وفي الثاني عن تعيين القائم منها لأن ثبوت القيام لأحدهما معلوم عنده * والإدراك الحاصل من الأول يقال له التصديق والحاصل من الثاني يقال له التمسؤ وهما من اصطلاحات المنطق * والمسؤول عنه بالهمزة هو ما يليها . فيكون في نحو أريد قائم هو المستند اليه . وفي نحو أقام زيد هو المستند . وفي نحو أعينك زيد هو الظرف * وبهذا الاعتبار وجب أن يرتب طلب التعيين عليه فيقال أريد قائم أم عمرو ولا يقال أريد قائم أم جالس . وفس على كل ذلك * وأعلم أن الهمزة إذا دخلت على جملة معطوفة بالواو أو الفاء أو ثم قد سمت على المعاطف نحو أولم ينظروا في ملكوت السموات والأرض وأفانت نكره الناس حتى يكونوا مؤمنين وأنتم إذا ما وقع أنتم به . بخلاف أخواتها فإن المعاطف بتقديم عليها نحو وكيف تكفرون وفهل بهلك إلا النعم الفاسقون * وهي أم أدوات الاستفهام ولذلك انفردت بهذا وغيره ما ذكر

وَأَجْعَلْ لِهَلٍ نِسْبَةً إِيحَابٍ فَقَطْ وَمَا سِوَى النِّسْبَةِ لِلْبَاقِي ضَبَطْ

أي أن هل تختص بالاستفهام عن النسبة الإيحائية نحو هل قام زيد ولا يقال هل لم يتم . فإن أريد الاستفهام عن النفي حي بالهمزة * وأما بقية أدوات الاستفهام فهي مقدمة بما سوى النسبة كما سأتي * وأعلم أن هل لا تدخل على اسم بعده فعل لشدة طلبها للفعل كما مر في باب الاشتغال . فيقال هل قام زيد وهل زيد قائم ولا يقال هل زيد قام . وهو مذهب الجمهور * ولا تدخل على جملة الشرط لاحتمالها الإيحاب والنفي . ولا على إن التأكيد لانهما لتفريق الواقع فتناهي الاستفهام عن وقوعه . فلا يقال هل إن قام زيد تقوم ولا هل إن زيداً قائم بخلاف الهمزة قائم يتوسعون فيها لأنها أم الباب * وإذا دخلت هل على المضارع تخصصه بالاستفصال فلا يقال هل تذهب الآن * وقد تستعمل لطلب التعيين كالهمزة فيعطف بعدها بأم وعليه الحديث هل تزوجت بكراً أم ثيباً .

ولا يلزمها ان يلجها المسؤول عنه كما رأيت بخلاف الميزة * فان لم يقصد التبيين عطف
بعدها بأز نحو هل تحب من أحد أو نسمع لم يركزا . وقس عليه

وَمَنْ يَهَا يُسْأَلُ عَنْ يَعْزِلُ وَمَا لِفَيْهِ وَأَبَى تَسْمَلُ
وَكَيْفَ الْحَالِ وَلِلْمَكَانِ أَيْنَ مَتَى أَيْانَ لِلزَّمَانِ
وَيَسْأَلُ كَيْفَ اسْتَعْمَلُوا أَلَى وَقَدْ تَأْنِي كَيْنَ أَيْنَ وَكَمْ عِنْدَ الْعَدَدِ

أي ان من تستعمل لمن يعقل نحو من فعل هذا بالهنا . وما لغير العاقل نحو ما تلك
بجيبك يا موسى . وأي لها جميعا نحو أيكم زادته هذه إيماناً وبأي حديث بعدة تؤمنون .
وكيف الحال نحو كيف أصبحت . وأين المكان نحو أين ما كنتم تعبدون . ومتى وأي
للزمان نحو متى هذا الوعد وأي يوم القيامة . غير ان متى تستعمل للماضي والمستقبل وأي
لخص بالمتقبل كما رأيت . وأي تستعمل غالباً بمعنى كيف نحو أي يكون له الملك علينا .
وقد تستعمل بمعنى من أين نحو يا مريم أي لك هذا . وكما للعدد نحو كم ليتم * وكل
هذه الأدوات موضوعة لطلب التصور فلا تستعمل لغيره لاختصاصها بأحد طرفي النسبة
كما تر

وَالْكُلُّ قَدْ بَصَابُ بِأَلْتَحْزِيرِ لِفَيْهِ الْإِسْتِفْهَامِ كَمَا لِنَفْرِيرِ

أي ان كل ما ذكر من الأدوات قد استخدم لغير الاستفهام كالنفرير نحو أنت قلت
للناس اتخذوني وإني أمين . والتعجب نحو ما لنا لا تؤمن بالله . والاستبعاد نحو أي يكون
لي غلام ولم يمسسني بقر . والتهويل نحو أي لم تركب فعل ربك يا أصحاب النيل .
والتوبيخ نحو صل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية . وما أشبه ذلك من الأغراض ■ واعلم
ان ما الاستفهامية اذا دخل عليها عامل جزم يجب حذف ألها سواء كان العامل حرفاً
نحو لم تؤذوني ام أما نحو محيى * م جئت . وذلك للفرق بينها وبين غيرها وعليه قول

الشاعر

فَنَلَّكَ وِلَاةَ السَّوَاءِ قَدْ طَالَ مَكْتَبُهُمْ خُتْمًا حَنَامَ الْعَنَاءِ الْمَطُولِ

وندر اثباتها في الضرورة كقول الآخر

عَلَى مَا قَامَ بِشَيْئِهِ الْيَوْمِ كَحْتَزِيرِ نَمْرُغٍ فِي رَمَادِ

وقد تُمكن من المجرورة باللام بعد حذف الألف كقول الآخر
يا ابا الأسود لم تخلتني ليوم طارقات وفكر
واعلم ان جميع أسماء الاستفهام ما كان منها ظرفاً فهو منصوب ابتداءً. وغيره ان وقع معمولاً
لعامل لنظري نحو أي منقلب يتقلبون وعم يتماثلون فهو بحسب مقتضى عامله. وإلا فان
وقع بعده جملة نحو من قام. أو شبه جملة نحو من عندك. أو اسم نكرة نحو من إله غير
الله فهو مبتدأ وما بعده خبر عنه. فان كان الاسم معرفة نحو من ابوك جعل اسم الاستفهام
خبراً على الأصح لانه يؤتى بالطلب المحكم على ما بعده فيكون ما بعده أليق بالابتداء
وهو أليق بالخبرية * واختلفوا في كيف بين ان تكون ظرفاً أو غيره والصحيح انه لا ظرفية
فيها. وحديثه فان وقعت قبل ما لا يستغنى به نحو كيف انت وكيف كنت فهي خبرية. وإلا
فهي حال نحو كيف جاء زيد. أو مفعول مطلق نحو كيف فعل ربك أي أي فعل
فعل. وهو المختار عند المحققين

وَرَبَّمَا اسْتَفْهِمَ لِلْإِنْكَارِ
فَكَانَ مَعْنَى النَّفْيِ فِيهِ طَارِي
فَيَلْبِسُ الْإِثْبَاتَ نَفْيَ بَعْدَهُ
نَحْوُ أَلَيْسَ اللَّهُ كَافٍ عَبْدَهُ

أي ان الاستفهام قد يكون للإنكار فيضمن معنى النفي نحو أعتده علم النيب فهو نفي. أي
ليس عنده ذلك * ومن ثم انا وقع بعده نفي تحول الى الإثبات نحو أليس الله بكاف
عبده أي هو كاف له. لان إنكار النفي نفي له ونفي النفي إثبات * وأكثر ما يكون ذلك
مع المبتدأ. وقد يكون مع غيرها نحو من يغفر الذنوب إلا الله وهل جزاء الإحسان إلا
الإحسان أي ما يغفرها وما جزاؤه. ولذلك أوجب بعده بالآ كما يوجب بها في النفي
الصرح

وَلِلنَّفْيِ لَيْتَ وَانْحَقَ لَوْ وَهَلْ
بِهَا قَلِيلًا وَالتَّرَجِّي بِهَلْ

أي ان ليت موضوعه للنفي وهو طلب ما لا طمع في حصوله نحو ليت الشباب يعود. أو ما
كان عسر الحصول نحو ليت الجاهل عالم * وقد تلحق بها لو نحو لو أن لنا كرة فكنون من
المؤمنين أي ليت لنا ولذلك نصب الجواب بعدها * وكذلك هل نحو هل لنا من شئعة
فيشنعوا لنا * وهل موضوعه للترجي وهو طلب الممكن نحو هل الله يتحدث بعد ذلك
أمراً. وقد تكون للإشفاق وهو ترفع الأمر المكرر نحو فلعلك باخع نفسك على آثارهم *

واعلم ان في عد الترجي من الطلب خلافاً. والصحيح انه منه بدليل نصب الجواب في قرآن
حنس لعلني أبلغ الأسباب السموات فأطبع الى إله موسى. وفي قول الراجح
على صروف الدهر أودولاهما يبلينا اللثة من لثامها

فسترج النفس من زفراها

وجزموا أيضاً عند تجرد من الناء في قول الشاعر

لعل الغنائب منك نحو مرة ^{وَلَمْ} مِنْكَ بَعْدَ الْعُسْرِ عَطِيَّتُكَ الْيُسْرِ

وكلاهما لا يقع إلا بعد الطلب. وهو المعول عليه عند الأكثرين

وَعِنْدَ تَحْضِيضٍ يَقَالُ هَلَا لَدَى مُضَارِعٍ وَقَالُوا أَلَا

وَمِثْلَهَا كَوَلَا وَلَوْ مَا اسْتَعْمِلَا وَهُنَّ لِلتَّوْبِخِ مَعَ مَاضٍ تَلَا

اسم ان هلاً تستعمل مع النعل المضارع للتحضيض وهو الطلب العنيف نحو هلاً تستغفر
الله. وكذلك ألا بالنفع والتشديد ولولا ولوما نحو ألا تكريم أباك ولولا تنري الضيف
ولوما تحييب الداعي * فان تلاه من الماضي أو يد بين التوبخ أو التندم نحو هلاً حِفِظْتَ
العهد وألا استنبيت مالك وعلم جراً

وَقُلْ أَلَا لِلْعَرَضِ أَوْ لِلْخَضِرِ طَوْرًا وَبَعْضُ زَادَ كَوَلِ الْعَرَضِ

أي ان ألا بالنفع والتخفيف تستعمل للعرض وهو الطلب اللين نحو ألا تفيحون ان يغفر الله
لكم * وزاد ابن مالك لو غولوا تنزل عندنا * وقد تستعمل ألا للتحضيض كالشددة نحو
ألا تقاتلون قوماً نكواً بأيمانهم. وفي عند الأكثرين مركبة من هذه الاستفهام ولا النافية *
واعلم ان أدوات التحضيض والعرض لا تدخل الأعلى الأفعال ولو تقدمت نحو هلاً زيداً
تزوره ولولا عمراً أكرمته. فان ورد شيء بخلاف ذلك وجب تأويله كما في قول الشاعر
الآن بعد لحاجتي تلغوني هلاً التقدّم والقلوب صبايح

وقول الآخر

تعدون عقر اليسر أفضل مجدكم بني ضو طرسة لولا الكبي الدقما

فانها على تأويل هلاً كان التقدّم ولولا تعدون الكبي. وقس عليه

فصل

في أحرف النداء

وَأَحْرَفُ النَّدَاءِ يَا أَيْنِي وَيَا
وَوَا وَقَدْ تَنَوَّبُ يَا لِمَا نَدِبُ وَالْغَيْرُ مَوْضُوعٌ لِإِقْبَالِ طُلُبِ

أي أن أحرف النداء هي يا وفي أم الباب كما مر . وأي وأيها والمعنى وأعلى وزن لا وهيا
بالفتح والتخفيف في الجميع . ومن هذا القبيل وا وفي موضوعة للتدبة كما علمت . وقد تنوب
عنها يا عند أمن اللبس بالمندى المحض كما مر من قولوا وقتت فيو بامر الله يا عبثا . فإن
خيف الالتباس نعتت وا بالتخلص منه * وأما بقية الأحرف فهي موضوعة لطلب الإقبال
غير أنه قد يصرف فيها باستخدامها للغير كما علمت وستعلم

وَهَمْزَةُ الْفَصْرِ لِذِي الْقُرْبَى وَيَا شَاعَتْ وَلِلْبَعِيدِ مَا قَدْ بَيَّسَا

أي أن الهمزة المنصورة ينادى بها القريب . ويا ينادى بها البعيد وغيره شائعة بين
الجميع . وبقية الأحرف ينادى بها البعيد . وهو المذهب المشهور وعليه جمهور النحاة *
واعلم أن كلاً من القريب والبعيد قد ينزل منزلة صاحبه فينادى بها له من أدوات
النداء . وذلك عند الإعراض أو الغفلة ونحوها في القريب وعكس ذلك في البعيد .

وهو من نوادر الاستعمال

وَيَمْدَ يَا حَذَفُ الْمُنَادَى قَدْ يَرِدُ وَقِيلَ يَا ثُمَّ لِنَنْبِيهِ قُصِدَ

أي أن المندى قد يحذف بعد ما فقط لانهما أم الباب كما علمت . فيقع النعل بعدها نحو
ألا يا أسجلوا . والحرف نحو يا ليتني كنت زرايا . والحجة الاسمية كقول الشاعر
يا دار مئة بالعلياء فالسيد أقوت وطال عليها سالف الأمد
ويقدر كل محذوف بما يليق بالمقام فيكون التقدير يا قوم أو يا رجل ونحو ذلك * وجعلها
بعضهم حينئذ للتنبيه لا للنداء . وقيل إن تلاها خطاب كما في المثال الأول فهي للنداء
لكثرة وقوعه قبله . وإن تلاها غيره كما في المثالين الآخرين فهي للتنبيه . ولعل الأقرب
إلى الصواب

وَقَدْ يَنَادِي لِسَوَى مَا عَلِمَا كَمَا يَنَادِي فِي الْيَلَى تَرَحُّمًا

أي ان النداء قد يستعمل لغرض غير الأغراض المعروفة له من طلب الأقبال وغيره .
فيكون للترحم في البلية نحو يا يسكين . والتأسف نحو يا لصيبة الأدب . والتشكي نحو
يا ويله . والتحسر كما في نداء الأطلال والمنارل . وما أشبه ذلك

فصل

في القسم واحكامه

يُقْسَمُ إِنشَاءً لِنَافِذٍ خَيْرٌ أَوْ طَلَبٍ بِالتَّحْرِيفِ وَالْقَبْرِ نَذَرٌ

أي ان القسم يستعمل لإنشاء النافذ في الكلام . وهو يكون نارة لتأكيد الخبر ونارة
لتأكيد الطلب . وكلاهما يكون غالباً بالحرف ونادراً بقبره . وكل ذلك إما صريحاً وهو
ما كان بالالفاظ الموضوعة للقسم . وإما غير صريح وهو ما استعمل للقسم ما وضع لغیره *
أما المؤكد للخبر فيكون الصريح منه بالاحرف الموضوعة له كما مر في باب حروف الجز .
وقد يكون بغير قسم وأخلف وبين الله كما سيجي . وغير الصريح بغير علم الله وعلي
عهده الله . ومنه كتب على نساء الرحمة ليعبعنكم الى يوم القيامة * وأما المؤكد للطلب
فيكون الصريح منه بالياء فقط وغير الصريح بغير تشديدك الله . ويقال له يجملو القسم
الاستعاطي

”وَقُلْ يَٰٓيَٰسِينَ اللَّهُ وَآيَمِنْ كُنَّا مَوْصُولَ هَمَزٍ غَالِيًا وَآيَمِنْ أَحَدَيْ”

أي ان لفظ اليمين يستعمل للقسم مضافاً الى اسم الجلالة كما رأيت فيقال بين الله لأفعلن
ومنه قول الشاعر

فقلت بين الله أبرح قاعدًا ولو قطعوا رأسي لذبك وأوصالي

وحينئذ يكون مبتدأ محذوف الخبر على الأصح والتقدير بين الله قسم لي * وكذلك آيمن
بفتح الهزة وضم الميم وهي جمع اليمين في الأصح نحو آيمن الله لأفعلن . غير ان هزتها توصل
في الغالب تخفيفاً لكثرة الاستعمال * وكثيراً ما تحذف نونها للتخفيف أيضاً فيقال آيهم الله
وحينئذ تبقى الميم على ضمها ويكثر الأعراب على التون المحذوفة * وقد تصرفوا في هذه
الكلمة حتى انتهى الشيخ المرادي لفانهم فيها الى عشرين لغة ولم في هذه اللغات أقوال شتى

فانقصنا من كل ذلك على ما ذكرناه وهو المشهور

وَأَرْبَطَهُ بِاللَّامِ وَإِنْ فِي التَّخْبِيرِ وَمَا وَلَا وَإِنْ وَغَيْرَهَا نَدَرُ
وَأَسْتَعْمَلُوا إِلَّا وَلَمَّا فِي الطَّلَبِ إِذْ لَيْسَ مِنْ لَفْظٍ لِمَعْنَاهُ أَتَسَبَّبَ

أي ان النسم يرتبط بجوابه التخييري باللام نحو فيعزرك لأغويهم اجمعين . وإن نحو
والكتاب المبين إنا أنزلناه . وقد نجنبه عن نحو والقرآن الحكيم انك لئن المرسلين * وهذه
اللام في لام التأكيد ويقال لها لام الابتداء . وهي تختص بالجواب المثبت لأنها موضوعة
لتأكيد الأثبات كما سيجي . والاصل فيها ان لا تدخل الأعلى الاسماء غير انهم اجازوا
دخولها في هذا الباب على الفعل المضارع كما رأيت لانه يشبه الاسم . ويدخلونها ايضا
على الماضي المقرون بقدر نحو تأتت لقد آتتكم علينا لان قد تنزب الماضي من الحال فيشبه
المضارع . وذلك ما لم يتقدم شرط نحو ولئن ارسلنا ريثما فرأوه مصفرا لظلول من بعده
يكفرون فيجب تركها لان جواب النسم حينئذ ساد مسدداً لجواب الشرط كما مر في باب
وحكمة ان يكون مستقبلاً فلا تناسب قد لانها تحقق مضية . فان كان الجواب متقبلاً
رُبط بالآداة الداخلة عليه . وأكثر ما تكون تلك الاداة ما نحو ولئن أتيت الذين أوتوا
الكتاب بكل آية ما تبوءوا قبلك . اولا نحو وأقسموا بالله جهداً بما هم لا يبعث الله من
موت . او وإن نحو ولئن زلنا لئن امسكها من أحدين بعده * ونادر ربطة بلم كقول

بعضهم نعم وخالفهم لم تقم عن مثلهم متعجبة . ولئن كقول الشاعر

والله لن يصلوا اليك بجمعهم حتى أوسد في التراب دفينا

ويرتبط بجوابه الطلبي بما ينضم معنى الطلب من فعل كقول الشاعر

ببشرك يا سلى أرحم فاصبابة آبي غيره ما يرضيك في السر والجمهور

او حرف كقول الآخر

بربك هل للصبر عندك رافة فبرجو بعد اليأس عينا مجددا

فان لم يكن شيء من ذلك رُبط بالآ كقول الشاعر

بالله ربك إلا قلت صادقة هل في لقائك لك الشغوف من طمع

أي ما أسألك إلا هنا . أو بلم الحرفية التي معناها كقول الآخر

قالت له بالله يا ذا البردين لئما غشيت نقما أو آتيت

واعلم ان جميع الاحرف التي يربط بها القسم تعطى حق التصدر معه وان لم يكن لها ذلك بدونه مثل لا الناقبة ونحوها فلا يقال والله زيداً لا أضرب * ويجوز حذف لا عن المضارع المجرد من نون التأكيد واكثر ما يكون ذلك في مضارع الافعال الناقصة كما مر في موضع نحو تالله فتناً تذكر يوسف اي لا تنفأ تذكره وهو كثير في الشعر

وَسَاعَ حَذَفُ قَسَمٍ مُصَاحِبًا لَأَمَّا تَلِيهَا إِنْ لَشَرْطٍ غَالِبًا

اي انه قد شاع في الكلام حذف القسم اذا كان مدخوله مفتوحاً باللام الموطنة المقترنة بان نحو لئن اخرجوا لا يخرجون معهم . وذلك لدلالة اللام عليه فيستغنى بها عن ذكره وهو القالب في جواز حذفه * وقد يحذف مع حذف اللام فنقد قبل الشرط نحو وان اطعمهم انكم لم شكرن اي ولئن اطعمهم لان الجواب غير مربوط بالفاء فلا يصلح جعله للشرط وحيداً يعين كونه جواباً للقسم المنقد * وهذه اللام يقال لها اللام الموطنة لانها توثق الجواب للقسم اي تهمته . والمؤذنة اي لانها تؤذن بان الجواب الواقع بعدها متي على قسم قبلها لا على الشرط * واعلم ان حرف القسم لا بد ان يتعلق بفعل . غير ان الفعل يجب حذفه مع غير الفاء فلا يقال حللت والله خلافاً لبعضهم . وأما مع الفاء فيجوز ذكره نحو افصمت بالله في الخبر واستخلفك بالله في الطلب ويجوز اضراره فيقال بالله فيها . غير ان الأكثر ذكره في الخبر وضراره في الطلب

فصل

في ضمير الشأن

يَكْنَى عَنِ الشَّانِ ضَمِيرٌ لَزِمًا صَوْرَةٌ غَيْبٌ مُفْرَدًا مُقَدِّمًا

اي انهم يستعملون ضميراً يكنى به عن الشأن وهو الامر الذي يراد الحديث عنه ولذلك يقال له ضمير الشأن * وقد يكنى به عن النصة فيقال له ضمير النصة ايضاً * وهذا الضمير يتعد مع مضمون الجملة التي بعده لانها هي ذلك الشأن ولذلك لا يحتاج الى رابط في الاخبار بها عنه . ويلزمه ان يكون بلفظ الغيبة والافراد ليطابق ما يراد به الشأن او النصة . ولذلك ان قدر ان المراد به الشأن كان مذكراً او النصة كان مؤنثاً . واما تعيين احد الوجهين فيختار ان يكون بحسب العدة التي بعده طلباً للشاكلة فيقال هو الامر

قادم وهي القليلة راحلة. ولما كان ما بعد هذا الضمير موضحاً لإيهامه وجب أن يكون متأخراً عنه لأن الإيضاح إنما يكون بعد الإيهام * وإعلم أن هذا الضمير يختص بأنه لا يعود إلا إلى ما بعده. ولا يعمل فيه إلا الابتداء أو أحد نواحيه. ولا يقدم خبره عليه. ولا يؤكّد ولا يُبدّل منه ولا يُعطف عليه. ولا يُفسّر إلا بحيلة في المشهور. ولا تخلو الجملة بعده من محلّ من الأعراب وإن كانت منسقة. ولا يشترط عود ضمير منها اليو. ولا يفهم الظاهر مقامة. ولا يكون إلا غائباً مفرداً كامراً. ولا يعمل إلا حيث يراد التحميم فلا يقال هو الغراب طائر

وَهُوَ يَسَابِ الْمَبْتَدَأَ مُبَدِّئًا فَالْتَّخِصُّ كَالْتَّخِيرِ فِيهِ يَرِدُ
وَتَخِيرُ الْجُمْلَةَ عَنْهُ قَيْبٌ مِنْ بَعْدِهِ الرُّفْعُ لِكُلِّ مَا نُصِبَ

أي أن هذا الضمير يلزم باب المبتدأ فيكون مبتدأ مجزئاً نحو قل هو الله أحد. وتدخل عليه نواحي المبتدأ والتخير فيكون معمولاً لما نحو كان زيد قائماً وإنه عمرو منطلق وظننته بكر شاعر وهلم جرا. ومن ذلك قول الشاعر

إذا مت كان الناس صنفان شاست وآخر متغي بالذي كنت اسع

وقول الآخر

أما إنه لولا الخلط المودع وربع خلا منه تصيف ومربع

وقول الآخر

عليته الحق لا يحنى على أحدي فكأن محققاً نزل ما شئت من ظنير

وهو في كل ذلك يتخير عنه بالجملة المذكورة فتكون برمتها في محل الأعراب الذي يقتضيه المقام ولذلك يجب أن يرفع بعده كل ما يُنصب بدونه على التجرّد * وإعلم أنه لما كان هذا الضمير معرفة وخبره يلزم أن يكون جملة لم يدخل عليه من النواحي ما يلزم اسمه التذكير كالأنافة للجس أو يلزم خبره الأفراد كالأنافة. ولا تدخل عليه كاد وإخوانها سيف الصبح لأن خبر هذه الأفعال لا يكون إلا رافعاً لضمير اسمها وهذا لا يتأتى مع ضمير الشأن لأن جملة الخبر لا تنضم ضميراً يرجع اليو. وما ورد بخلاف ذلك فشاذ أو على تأويل * فتنبه

وَمَا سِوَى مَرْفُوعٍ فِعْلٍ يَذْكُرُ إِلَّا لَدَى أَنْ وَكَانَ فَيُضَمُّ

أي إن ما كان من ضمير الشأن مرفوعاً بفعل كالواقع اسم كان ولجوها يستمر في ذلك
النصل. وأما المرفوع بالحرف كالواقع اسم ما المحجزة في نحو قول الشاعر
وما هو من بأس الكولم وثقي به نائبات الدهر كالدايم الجمل
والمقصود مطلقاً فيذكر بارزاً في اللفظ الأعم أن وكان المحققين فيجب إضماره محذوفاً

كما مر في موضعه وعلى ذلك قول الشاعر
وأعلم فاعلم المرء بنعة أن سوف يأتي كل ما قدرا

وقول الآخر

وصدر مشرق النحر كأن ندياء حنان
وربما حذيف مع غيرها نحو إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصرون. وكقول

الشاعر

ولكن من لا يلق امرأ بنوبة بعدنو يتزل به وهو أعزل

وقول الآخر

ارجو وأمل أن تلتو مودتها وما إخال لدينا منك تنوبل

وهو من نوازل الاستعمال

فصل

في ضمير النصل وكاف الخطاب

الخبر من تابع حشواً فصل يلتظ ضمير لرفع متصل
وهو كما شاع ضمير قيل لا بل حرف فصل عن ضمير ثقل

أي أنه يؤتى بصيغة ضمير رفع متصل تعترض حشواً بين المتبدا والخبر لتمييز الخبر من
التابع نحو زيد هو الكريم. فإن الكريم لولا هذا الفاصل أمكن أن يظن السامع صفة لزيد
فيلتظر الخبر فلما جيء به بينهما تعينت الخبرية كما ترى. ولذلك يسمونه فصلاً وهو
اصطلاح البصريين * والكوفيون يسمونه عياداً لأنه يُعند عليه في هذا التمييز أو لانه
يحفظ الخبرية من المقوط فيكون عياداً لها * وهذا الاستعمال إنما هو بحسب الأصل
ولكنهم توسعوا فيه فادخلوه حيث لا يقع الالباس المذكور لاغراض أخرى كما سترى *
وهو في المشهور ضمير يتصرف في التذكير والتانيث وغير ذلك بحسب ما قبله. وذهب

قوم الى انه حرف لانه قد افاد معنى في غيره ولكنه منقول عن الضمير فبقي فيه التصرف المذكور . والاول هو المختار عند الاكثرين

وشرطه تعريف كل المسئلة أو شبه تعريف ولا موضع له
ولم يغير حكمه ما قد نصبا ككان عثمان هو المختار

اي ان شرط هذا اللفظ ان يكون كل جزء من المسئلة الواقع فيها معرفة كما في المثال
ليمكن التماس الخبر بالتابع فيكون لا اعتراض بينهما فائدة . او كعقوبة نحو ما احد هو
أحسن من زيد فان كلاً منهما كالمعرفة . أما الاول فلانه كالمعرف بلام الجنس لعموم .
وأما الثاني فلانه لا يقبل ال لاقتراض بين التفضيلة . ولما كان هذا اللفظ يؤدي به لجرّد
النصل دون الاستناد لم يكن له مع اسميه ايضاً موضع من الاعراب ولذلك لا يغير حكم
الخبر المنصوب بالتابع فيبقى على نصبه كما رأيت في المثال . ولا يتغير عن صيغة المرفوع
التي هي اول وضعه ولو وقع بعد منصوب نحو انتك انت السميع العليم وجعلنا ذريتنا من
الباقيين . وفس على كل ذلك

وَأَبْدَأَ الْبَعْضُ بِهِ أَسْمًا فَرَفَعَ تَالِيَهُ طَرْدًا خَبَرًا عَنْهُ وَقَعَ

اي ان بعض العرب يجعلون هذا اللفظ مبتدأ على انه اسم فيرفعون كل ما وقع بعده
خبراً عنه . وطوى قرأة بعضهم ولكن كانوا هم الظالمون . وقول الشاعر
اتيك على لبي وانت تركتها وكنت عليها بالملا انت أقدر
وحشده يكون له محل من الاعراب كسائر الضائر وتكون جملة في محل ذلك الاعراب
الذي يقتضيه العامل

وَيُقْصَدُ التَّخْصِصُ وَالْتَّأْكِيدُ بِهِ كَمَا قُلْتُ هُوَ الْهَيْدُ

اي ان اللفظ المذكور يؤدي به للتخصيص والتأكيد دون التمييز الموضوع له نحو انتك
انت علام الغيوب واخي هرون هو افسح مني لساناً . وقد اجتمعا كلاهما في المثال فانه
يحمل إرادة التخصيص اي ان الإفادة مقصورة على ما قلته . وإرادة التأكيد اي ان ما
قلته نفسه هو الهيد . ولا موقع فيه للنصل لعدم إبهام التبع . وقد تجتمع فيه الأغراض
الثلاثة نحو وأولئك هم المفلحون فانه يحمل النصل والتخصيص والتأكيد كما ترى . وهو

يجنبوا لا يقع الأيمن المتبدل والخبر في الحال أو في الأصل كما رأيت. والخبر غالباً يكون
مصحوباً آل أو أقل تنصلياً وبقل في غيرها

وَالْكَافُ لِلْخِطَابِ فِي الْإِثَارَةِ حَرْفٌ كُنْتُكَ أَوْ هُنَاكَ الْخِطَابَةُ
وَفِي ضَمِيرِ النَّصْبِ عِنْدَ الْفَصْلِ أَيْضًا وَفِي الْبَعْضِ مِنْ أَسْمِ الْفِعْلِ

أي إن الكاف تستعمل حرف خطاب في أسماء الإشارة الشخصية نحو ذاك وتلك
والمكانة نحو هناك وهناك. وفي ضمير النصب المتصل نحو إياك وإياك. وفي بعض
أسماء الفعل التي لم تنقل عن باب الظرف نحوها كـ ورؤيتك. وفي كل ذلك حرف
لا محل له من الأعراب

وَمَعَ سِوَى الْمَكَانِ كَأَسْمِ فُرِعَتْ وَكَأَلْمَكَانِ صَحْبُهُ قَدْ وَقَعَتْ

أي إن هذه الكاف تلحقها علامات الفروع في ما سوى إشارة المكان من هذه المواضع كما
تلحق كاف الضمير لندل على حال الخطاب نحو كذلك قال ربك وذلكما علي وفي
وأكثركم خبر من أولئك. وفلس على ذلك ما بقي من هذا الفصل في الإشارة وغيرها نحو
إياك وإياكما وإياها وإياها وإياها وإياها. غير أن قد يكتفى في الإشارة الغير المكانة
بالكاف مفتوحة مع الجمع كما في إشارة المكان تديها على مطلق الخطاب لا على أحوال
الخطاب فلا يلحقها شيء من علامات الفروع نحو ذلك لتؤمنوا بالله ورسوله وتلك حدود
الله فلا تعتدوها. وأما في إشارة المكان فتلزم الفتح والإفراد مطلقاً. ونذكر كسرهما
كقول الشاعر

إِذَا هَجَلْتَ حَوْرَانٍ مِنْ أَرْضِ عَالِجٍ فَقُولِي لِمَا لَيْسَ الطَّرِيقُ هُنَا لَكَ
وَأَمَّا ما سوى ذلك من الضمير واسم الفعل فلا بد معه من إلحاق علامات الفروع

فصل

في فيود الضمائر ومتعلقاتها

لِلْعَاقِلِينَ أَضْمَرُوا الْوَاوَ وَدَلَّ يَمِينٌ وَفِي الْمَوْنِ الثَّوْنُ أَشْتَمَلُ

أي أنهم جعلوا الواو ضميراً للعاقلين فقط نحو ضربوا ويضربون واضربوا وجعلوا اليمين

علامة تدل عليهم كضربهم واكرمتكم ولقيتهم * وأما العاقلات فتكون النون معهن ضميراً
كذهبن. وعلامة كاكرمتهن. وسأفني تمام الكلام على كل ذلك

وَالْيَمَّ سَكَنٌ وَأَخْلَسَ أَوْ أَشْبَحَ ضَمًّا وَبِالْأَوَّلَى كَلَّا الْكُسْرُ اتَّبَعَ
وَحَقَفَ النُّونَ ضَمِيرًا وَأَشْدُدَ عِلَامَةً وَالْفَتْحُ فِيهَا أَشْدَدُ

أي أنه يجوز في الميم المذكورة السكون وهو الأشهر. ويجوز ضمها اختلاصاً أو إشباعاً حتى
يقول منها وأو في اللفظ كنول الشاعر

سَأَلْنَا فَأَعْطَيْتُمْ وَعُدُّنَا فَعُدُّنَا وَمَنْ أَكْثَرَ النَّسَالِ بِرَمَّا سَجَرٍ

ويختار إتباع الساكنة طرقياً للكسور فيها استثنائاً للخروج من الكسر إلى الضم فتكسر
اختلاصاً أو إشباعاً كأنضم. وعلى ذلك قول الشاعر

هَمَّ النَّجَاءُ مِنَ الْأَذَى وَعَلَيْهِمْ فِي كُلِّ قَادِحَةٍ نُصِيبُ مَعُولٌ

وأما النون فهي مخففة إذا كانت ضميراً ومشددة إذا كانت علامة. وهي منبوذة في
الحالين على الإطلاق * وإعلم أن الأصل في ميم الجمع مطلقاً أن تكون مخففة بالواو للدلالة
على جمع الذكور. فاصل انتم مثلاً وضرهم أنتم وضرهموكا يقال في المثنى انما وضرهما
وفي جمع الإناث اننن وضرهن والأصل أننن وضرهن ثم أدغم تخفيفاً * وإنما حذفت
الواو من ضمير جماعة الذكور لكثرة الاستعمال اكتفاءً بدلالة الميم على الجمع. ولذلك
نظم هذه الميم إذا نلها ساكن مخرباً لما بحركتها الأصلية. وتكسر بعد الكسر على إتباع
كما مرّ لا على أصل ثعربك الساكن. والإشباع مبنى على رد الواو المحذوفة ثابتة أو
مقلوبة ياء * وذلك ما لم يقع بعدها ضمير متصل فيجب ردها وأو على الإطلاق نحو
ضربهم وأعطيتهم لأن الضائر ترد الأنباء إلى أصولها * فاعرف كل ذلك

وَجَمْعٌ غَيْرُ عَاقِلٍ كَالْوَاحِدَةِ وَدُونِ ذِي النُّونِ اسْتَبَاحُوا الْقَاعِدَةَ

أي ن جمع ما لا يعقل يجري في الإحصاء المجزئة الموزنة المفردة. وهو يشمل الجمع السالم
مؤنثاً كالشجرات والكسر مطلقاً كالحمال والنياق. فيقال الشجرات أنثرت والحمال
سارث والنياق ربضت * وهكذا حكم الصفة فيقال الشجرات مثمرة والحمال سائرة والنياق
رابضة * وقد استباحوا هذا الحكم في كل ما سوى جمع المذكر السالم ما يدل على معنى
الجمع وهو كل ما تلقى فعلة علامة التانيث ما مرّ في باب الفاعل. فيندرج في ذلك

جمع ما يعقل من المذكر مكسراً كالرجال . ومن المؤنث مطلقاً كالمندبات والجواري .
والمتحق بالجمعين كالبنين والبنات . واسم الجمع كالقوم والنساء . فيجوز ان يقال الرجال
أقبلت أو مقبله وهلم جرا * وذلك لان المكسر من هذا المجموع قد فُقدت صورة المفرد
منه فاشبه اسم الجمع . وجمع المؤنث السالم والمتحق بالجمعين قد انشئت صورة المفرد فيها
لسقوط بعض الزوائد أو الاصول فاشبهها الجمع المكسر . ومن ثم جاز ان يُنظر الى
اللفظ في كل واحد من هذه المذكورات فيؤنث الضمير العائد اليه على تأويله بالجماعة
وان يُنظر الى المعنى فيضمّر له بحسب أفرادهم . بخلاف جمع المذكر السالم فان الجمعيّة
مختلفة فيه لفظاً لبقاء صورة الواحد فيه ولذلك لا يستعمل له الا ضمير الجمع * وإذا
اجتمع الظاهر والضمير فاختار المناسبة بينهما طلباً للتسائلكه فيقال أقبلت الرجال كلها
وأقبل الرجال كلهم ولا تتحسن العكس في أفصح اللغات * وقس على كل ذلك

وَجَازَ نَوْقٌ يَتَنَّى فِي الْحَمَلَةِ وَقِيلَ ذَاكَ حَقٌّ جَمَعَ الْقِلَّةُ

اي يجوز ان يستعمل ضمير الاناث العاقلات لجماعة ما لا يعقل من المؤنث كما رأيت
في المثال وعليه قول الشاعر

أَلَا بِأَحَامَاتِ اللَّوَى عَذَنَ قَوْدَةً فإني الى أصواتكن حزين

وقد استعمل ذلك مع المذكر نحو إنا نجتري الجبال معه نُسُجِنَ بالعشي والإشراق . وهو
ناصري * وقيل ان ضمير المفردة أولى بجمع الكثرة وضمير الجمع أولى بجمع القلة . فالأحسن
ان يقال المجدوع كسرتها فانكسرت فهي منكسة . والأجداع كسرتهم فانكسرتهم
فهم منكسرات . واستشكل النرق بينها * اقول ويمكن ان يكون النرق ان اجمع القلة يناسب
المجموع السالم الموضوع للعاقلات لانه نظيرة في الدلالة على القلة كما نص على ذلك بعضهم

بقوله

بِأَفْعُلٍ وَبِأَفْعَالٍ وَأَفْعِلَةٍ وَفِعْلَةٍ يُعْرِفُ الْآدَمِيَّ مِنَ الْعَدُوِّ

وسالم الجمع ايضاً داخل معها في ذلك الحكم فاحفظها ولا تتردد

وهذا الاعتبار يكون أولى باستعمال ضمير العاقلات معه . والله اعلم بالصواب

وَرُبَّمَا تَزُولُ مَا لَا يَعْقِلُ مَنَزَلَةَ الْعَاقِلِ حَيْثُ يُجْمَلُ

اي ان ما لا يعقل قد يُزَلَّ منزلة من يعقل حيث يُجَيَّزُ ان يُجْمَلَ عليه فيُستعمل له ما

يُستعمل للعاقل مطلقاً نحو اني رأيتُ أحدَ عشرَ كوكباً في الشمسِ والقمرِ رأيتهم في
ساجدين . فان القائل لما اراد وصف هذه المذكورات بالعبود **نزلها منزلة العقلاء**
الذين يتعدون ذلك فاستعمل لها ما يستعمل لم من الضمير وما يتعلق به كما ترى
وَعَلِبَ الْأَفْضَلُ فِي مَا اشْتَرَكَا كَهْمُ وَهُمْ يَنْصِبُونَ الشَّرَكََا
اي اذا وقع اشتراك بين فريقين في هذا المقام غلبَ الافضل منهما على غيره فيستعمل
ما له لها جميعاً نحو يوم تَرى المؤمنين والمؤمنات يسعي نورهم بين ايديهم . ونحو يعذب
المنافقين والمنافقات والمشرِكين والمشرِكات الظانين بالله ظن السوء . ومن ذلك مثال
النظم كما رأيت * ومن هذا القليل اشتراك ما لا يعقل مع العقلاء فانه يجري على هذا
الأسلوب نحو ما لي لا أرى المُنْعَدَّ أم كانت من الغافلين . وأما مع العاقلات فنختار
التغليب نحو الجوارى والنباق سائرات . ولا يجب فقال سائرة بدون

وَذَاكَ فِي مَا دُونَ هَذَا نَدَرَا كَقَوْلِهِ إِنَّا لَقَوْمٌ لَا تَرَى
وَجَاءَ دُونَ مُضْمَرٍ فِي مَا ظَهَرَ كَالْقَوْمَيْنِ قَصَدَ شَمْسٍ وَقَهَرَ

اي ان التغليب يقع نادراً في غير ذلك كقول الشاعر
وإِنَّا لَقَوْمٌ لَا تَرَى الْمَوْتَ سَبَّةً اِنَّمَا رَأَتْ عَامِرٌ وَسُلُوكُ

ونحو واكتفي اراكم قوماً تجهلون . فقد كان القياس ان يقال يرون ويجهلون بالنظ الغيبة
لانها صفة للقوم ولكن لما كانت القوم عبارة عن المتكلمين في الاول وعن المخاطبين في
الثاني غلب جانب المعنى على جانب اللفظ فقبل رى وتجهلون بلفظ التكلم والمخاطاب *
وقد يقع هذا التغليب في الاسماء الظاهرة باعتبار الافضل في اللفظ كالقمرين للشمس
والقمر تغليباً للمذكر على المؤنث . او باعتبار الخفة فيه دون الافضلية كالعمرين لا في بكر
وعمر . وكل ذلك من نادر الاستعمال

فصل

في أحكام آخر للضمائر

وَرُبَّمَا اسْتَحْسِنَ وَضْعُ الْمُظْهِرِ لِفَرْضٍ فِيهِ مَكَانَ الْمُضْمَرِ

فَمَوْعِنَ الضَّمِيرِ بِالْعَكْسِ كُنِيَ كَعَبْدَكَ اللَّهُمَّ يَدْعُو أَيُّ أَنَا

ايه انه قد يُخَمَّن وضع الاسم الظاهر موضع الضمير لغرض كالاستعطاف نحو اللهم عبدك يدعوك اي انا ادعوك. فيكون الظاهر قد وقع كتابة عن الضمير بعكس الموضع * اول زيادة التمكن نحو انزلنا بالحق وبالحق نزل. اي ويو نزل. وما اشبه ذلك من الاغراض * فان الظاهر في هذه المواقف يُفِيد ما لا يُفِيدُه الضمير كالانقلا المستفاد من لفظ العبد ولذلك يُخَمَّن الاثنان به مكانه

كَذَا الضَّمِيرُ مَوْضِعُ الظَّاهِرِ قَدْ يُوضَعُ نَحْوُ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ

اي وكذلك الضمير قد يوضع مكان الظاهر لغرض نحو قل هو الله احد فان الضمير فيه قد وضع مكان الشأن كما علمت في بابه. وذلك لشوقي السامع الى بيان مفسره لانه لم يعلم ماذا يراد به فانما ورد عليه ما يعقبة كان وقع في نفسه وامكن في ذهنه

وَالْتَفَتُوا مِنْ جِهَةٍ فِيهِ إِلَى أُخْرَى كَغَيْبٍ مِنْ خِطَابٍ مَثَلًا وَهُوَ عَلَى غَيْرِ الْقِيَاسِ قَدْ جَرَى نَحْوَ سَرَيْتُمْ وَلَهُمْ طَابَ السَّرَى

اي انهم يلتفتون في الضمير ايضا من احدى جهاته التي هي التكلم والخطاب والغيبة الى الجهة الاخرى فيغيرون بها بعد التعبير بصاحبها كما اذا غير بطريق الغيبة بعد التعبير بطريق الخطاب. غير انه يشترط في ذلك ان يكون على خلاف مقتضى القياس كما في المثال فان القياس يقتضي ان يقال سرىتم ولكم طاب السرى. فان كانت على حسب مقتضى القياس نحو يا ايها الذين آمنوا لم يكن من هذا القيل * والالفاظ يقع بين هذه الجهات كلها. فبقع من التكلم الى الخطاب نحو وما لي لا أعبد الذي قطنني واليو ترجعون. والى الغيبة نحو ان عبادي ليس لك عليهم سلطان وكفى بربك وكيلًا * ومن الخطاب الى التكلم نحو يا قوم لكم الملك اليوم ظاهرين في الارض فمن ينصرنا من بأس الله. والى الغيبة نحو ربنا انك جامع الناس ليوم لا ريب فيه ان الله لا يخلف الميعاد. وعليه مثال النظم * ومن الغيبة الى التكلم نحو ألم تر ان الله انزل من السماء ماء فاخرجنا به ثمرات مختلفا ألوانها. والى الخطاب نحو ما لك يوم الدين أيالك نعبد. فان سياق الكلام يقتضي ان يقال واليو أرجع وكفى بي وكيلًا ومن ينصركم من بأس الله وهلم

جراً فعديل عنه الى ما رأيت . والمراد بذلك الافتنان في الكلام واستحداث نشاط السامع للإصغاء اليه * وكل هذه المسائل من المباحث البيانية قد استطرطنا اليها لتوسيع الفائدة

فصل

في الموصلات الحرفية

"صِلْ أَوْ وَمَا وَأَنْ كَيْ تَوْصِلْ مِنْ جُمْلَةٍ بِمَصْدَرٍ مَأْوَلَةٍ"

اي ان هذه الاحرف تُوصل بالجملة التي تأول بالمصدر وهي ما كان احد طرفيها فعلاً ان معناه ولو على سبيل التأويل كما سيجي * ولذلك يقال لما الموصلات الحرفية * غير ان أن وكي ولو تُوصل بالجملة الفعلية لاختصاصها بالدخول على الافعال . وأنت المنتوحة المشددة تُوصل بالاسمية لانها مخصوصة بباب المبتدأ . وما تجمع الامرين * ويشترط في كي ان تكون مسبوقه بلام التعليل ولو تقدراً كما علمت في نواصب المضارع * وما يُوصل بالجملة الفعلية يشترط في جملتها ان يكون فعلها متصرفاً لان الجامد لا مصدر له بخلاف الموصول بالاسمية فان المصدر يمكن ان يؤخذ بالمعنى كما سترى فلا يلزمها ان يكون مجزئاً فعلاً فضلاً عن كونه متصرفاً لان الحرف غير مباشر له * أما أنت فتُوصل غالباً بالمضارع نحو أريد أن ازورك اي أريد زيارتك . وقد تُوصل بالماضي نحو سرتي أن حضرت . وكي تُوصل بالمضارع فقط نحو زرني كي أكبريك * ولو تُوصل بالماضي والمضارع واقعة بعد ما يفيد التمني غالباً نحو ربما يؤذ الذين كذبوا لو كانوا مسلمين . ونحو ودت طائفة من اهل الكتاب لو بطلونكم . وقد نفع بعد غيره كقول الشاعر ما كان ضرك لو مننت وربما من النفي وهو المغيظ المحقق

وما تُوصل غالباً بالماضي نحو عجبمت ما انطلق زيد . وقد تُوصل بالمضارع نحو عجبمت ما يضرب زيد عمراً . وهو يتبعون معها لزمان الحال * وقد تُوصل بالجملة الاسمية كقول

الشاعر

أحلامكم لِسقام الجهل شافية كما دماؤكم تشفي من الكسبر

وأما أن المشددة فلا بد من وصلها بالجملة الاسمية كما مرّ فتأول مع خبرها بمصدر نحو ألم تر أنهم في كل وادٍ يهيمون اي ألم تر هبامهم . وقص على كل ذلك

"فَإِنْ يَفِغْ هُنَاكَ نَافٍ أَوْ لَا مَعْنَاهُ بِالْمَصْدَرِ مَعَ مَا قَدْ تَلَا"

اي انه اذا وقع في الصلة المذكورة اداء نفي حرفا كانت نحو عجيبت من أن لم يبق زيد .
 او اما نحو عجيبت من أن زيدا غير قائم . او فعلا نحو عجيبت من أن زيدا ليس بقائم .
 يؤول معنى تلك الآداء بالمصدر مع المصدر المأول ما بعدها مضافا اول المصدرين
 الى الثاني . فيكون التأويل في الامثلة عجيبت من عدم قيام زيد * وقس على ذلك كل
 ما جاء من هذا القبيل بالاستفراء

وَكُلُّ مَا أَخْبَرَ مَعَ أَنَّ أَطْرَدَ قَائِلُهُ وَالْكَوْنُ قَدَرُ إِنْ جَاءَ

اي ان كل ما اخبر به عن اسم أن بطرد قائله بالمصدر فعلا كان او غيره . فان كان
 منصرفا اول المصدر منه نحو علمت أن زيدا صادق اي علمت صدق زيد * وان كان
 جامدا قدر الكون مضافا اليه نحو علمت أن هذا حجر اي علمت كون هذا حجرا *
 ويمكن ان يقدر علمت تجزئة هذا لالت المنسوب اذا لحقت تاء التانيث افادت معنى
 المصدر ولذلك تكتب معه بالمصدرية

وَأَخْلَفَ بِهَا ظَرْفَ زَمَانٍ حَذِيفًا عَنْ مَصْدَرٍ كَأَصْفَ لَزِيدٍ مَا صَفَا

اي ان ما المذكورة انما تخلف ظرف الزمان المحذوف عن مصدر كما في المثال . فان
 اصله أصف لزيد مدة صنوه فحذف الظرف وخلقت ما موصولة بالنعلم . وهي توصل
 غالبا بالماضي المتيقن كما رأيت . والمضارع المنفي بلم كقول الشاعر
 ولا تلتك الجهال أن ينهضوا اذا العلم ما لم يستعين بجهول
 وقد توصل بالمضارع المتيقن محولا أكلتك ما يروح الحمام . وكل ذلك يتصرف معها الى
 الاستقبال * ويجوز وصلها بالجملة الاسمية كالمصدرية المحضة وعليه قول الشاعر
 واصل خليلك ما التواصل ممكن فلانت او هو عن قريسيه نرحل
 غير ان الوصل بها قليل في الموضعين غير ما لوف في الاستعمال

فصل

في حرف التعريف

أَلْ حَرْفُ تَعْرِيفٍ أَوْ اللَّامُ تَرِدُ لِلْجِنْسِ أَوْ لِبَعْضِهِ الَّذِي عُمِدَ

اي ان ال برمتها او اللام فقط على اختلاف سنده حرف تعريف للجنس ويقال لها

الجنسية . او الحصة معهودة منه ويقال لها العهدة * أما الجنسية فتكون لاستفراق أفراد الجنس نحو خلق الانسان ضعيفا . او لبيان الخيفة نحو الرجل افضل من المرأة . والضابط في الاولى ان يصح حلول كل محلها خفيفة كامر . او مجازا على سبيل المبالغة نحو انت الرجل . بخلاف الثانية فان ذلك لا يصح فيها مطلقا * وأما العهدة فيكون العهد معها بحضور معجوبها نحو جئت اليوم . او باستقرار في الذهن نحو ركب الخليفة . او بتقدمه في الذكر نحو بيت دارا ثم بعث الدار . ويقال للاول العهد الحضورى والثاني العهد الذهني والثالث العهد الذكرى * واعلم انهم اختلفوا في حقيقة حرف التعريف بين ان يكون مجموع الالف واللام او اللام وحدها والمهزة زيدت للتوصل الى الابتداء بالساكن . والاكثر على الاول لانه قد وضع ليكون صدر الكلمة فلا تصلح اللام الساكنة * وعليه اختلفوا بين ان تكون همزة حمزة وصل زيدت من اول الوضع فصارت جزءا من الكلمة او همزة قطع اصلية وصليت لكثرة الاستعمال * والمختوف على الاخير لان الحروف تزداد ولا يزداد عليها لان الزيادة نوع من التصرف الذي تأباه الحروف * ثم ان من جملة مجموع المهزة واللام ان جعل المهزة اصلية عبر عنه بال لا يحسن ان يعبر عنه بالالف واللام كما لا يعبر عن هل بالهاء واللام . وان جعلها زائدة فله ان يعبر عنه بال أو بالالف واللام * وأما من جملة اللام وحدها فيعبر عنه باللام فقط وهو اصطلاح المتأخرين

وَتَدْخُلُ الْأَعْلَامُ عِنْدَ التَّنْثِيَةِ وَالتَّجْمَعُ لِشُرَاكِهَا فِي التَّسْمِيَةِ
وَرُبَّمَا زِيدَتْ لِيَحْصُرَ أَصْلُهَا مَمْنُوعَةً كَالْفَضْلِ عِنْدَ تَقْلِيلِهَا

اي ان تدخل على الأعلام اثانيتين او جُمِعت كقول الشاعر
يَكْتَرِبُ الْعَمْرَانِ عَمْرُو بْنُ جُنْدَبٍ وَعَمْرُو بْنُ سَعْدٍ وَالْمَكْتَدِبُ أَكْذَبُ

وقول الآخر

ابن الأكاسرة الجبابرة الأثني كَثَرُوا الْكُتُورَ فَمَا يَنْبُؤُنَ وَلَا يَقُؤَا

وذلك لانه قد عرض عليها اشتراك التثنيات المجناسة فسلط منها التبعين وصارت

نكرات كاسماء الاجناس . وعلى ذلك قول الشاعر

رَأَيْتُ سَعُودًا مِنْ شُعُوبٍ كَثِيرَةٍ فَلَمْ أَرِ سَعُودًا مِثْلَ سَعْدِ بْنِ مَالِكٍ

وإذا كان قد قام بها تعريف العلمية تُعبر بحرف التعريف ليكون كالعرض عنه * وقد
تراد أُل على بعض الأعلام المنقولة عن أصل للمعنى ذلك الأصل فيها لا للتعريف.
وأكثر ما يكون ذلك في العلم المنقول عن الصفة كالعباس * أو عن المصدر كالنقل.
وقد يكون في المنقول عن اسم العين كالشعاع واليامة. غير أن كل ذلك سماعي
لا يقاس عليه

”وَكُنْ مَعْنَى كَالَّذِي وَاللَّاتِ قَدْ زِيدَتْ لِرُومًا وَهِيَ بِالنُّقْلِ وَرَدَّ
”وَرُبَّمَا زِيدَتْ عَلَى مَا وَجِبَا تَكْبِيرُهُ كَالْحَالِ مِمَّا نُصِبَا“

أي أن أُل قد جاءت مزيدة لغير معنى . وذلك في نحو الذي من الأسماء الموصولة
واللات اسم صنم ما هو معرفة يدونها فلا يستفيد بها تعريفاً آخر * وهي محفوظة عنهم
بالسمع في البابين المذكورين لازمة للصحوبها الأندرا أو في الضرورة * وقد تراد على
ما لا يعرف بها من واجب التذكير وذلك في بعض منصوبات الأسماء كالحال في نحو
ارسلها العراك . وهو في غاية الدور

وَقَدْ تَنَوَّبُ نَحْوُ غَضِّ الطَّرْفَا عَنْ مُضْمِرٍ لَهُ أَعْتَمَدَتْ حَذْفَا

أي أن أُل قد تنوب عن الضمير المحذوف . وذلك يكون في الضمير المضاف إليه نحو
غَضِّ الطَّرْفَا أي طَرَفَكَ وهو مأخوذ من قول الشاعر
فَغَضَّ الطَّرْفَا نَكَ مِنْ نُبَيْرِ فَلَا كَمَاءَ بُلْغَتْ وَلَا كَلَابَا
وشرط هذا الضمير أن لا يكون في جملة قد اشترط تضمينها له كالمواقعة صلة أو صلة
فلا يقال جاء الذي قام الأب ولا مروت برجل انطلق الفلام أي أبوه وغلامة . وهو
مذهب البصريين

فصل

في التنوين

وَعِنْدَ صَرْفٍ مُفْرَدٍ أَسْمٍ نَوْنٍ وَأَتَجَمَّعُ إِذْ كُسِرَ لِيَسْمَكُنْ
وَنَحْوَارِي وَكُلٌّ فِي فَلَكْ يَوْمَئِذٍ عَوَّضٌ بِهِ عَمَّا هَلَكَ

أي ان التنوين يكون في الاسم المنزود وجمع التكسير المتصرفين الدلالة على شدة التثنية في الاسمية بحيث لم ينسب مصحوبة المحرفة قيسية ولا النعل فيسغ من الصرف . وذلك نحو جاء ريد ورايت فتى ومررت بغاضي وهؤلاء رجال وصفت حلي واستفتت بأذل وما اشبه ذلك . ويكون عوضاً عن محذوف . وهو إما حرف وذلك في المنقوص الغير المتصرف نحو لي جوارى ومررت بأعجم فانه عوض عن بآئها المحذوفة * وإما كلمة وذلك في كل وبعض وأي نحو وكل في فلك يستجئون وفضلنا بعضهم على بعض وأدعوا الله أو أدعوا الرحمن أياً ما تدعوا فله الاسماء الخمسة . أي كلهم وبعضهم وأياً ما * وإما جملة وذلك في اذ الظرفية نحو وانشقت السماء فهي يومئذ واحدة أي يوم انشقت . واعلم ان إذا أكثر ما تستعمل هذا الاستعمال . فمما قالها اسم زمان كيوم وحين ووقت . ولا تحذف الجملة بعدها إلا مع تقدم ما بدل عليها كما رأيت

وَهُوَ كَمَا فِي مُسَلِّمَاتٍ قَائِلًا نُونًا لِلْمُسْلِمِينَ إِذْ تَعَادَلَا
وَكَصْدٍ وَسَبِيحَةٍ تَكْرًا وَفِي أَضْطِرَارٍ نَحْوَيَا زَيْدٌ جَرَى

أي ان التنوين يكون في جمع المؤنث السالم كملكات لمنايلة النون التي في جمع المذكر السالم كملكين لما بينهما من التعادل في كون كل واحد منهما جمعاً سالماً . ولذلك لم يمتنع في نحو عرفات كما لم يمتنع تنوين عوض في نحو جوارى * ويكون أيضاً للدلالة على التذكير في العلم المثنون باسم الصوت نحو سبويه وفي اسم الفعل نحو إيو إذا أريد تذكيرها . فنقول رأيت سبويه إذا أردت به رجلاً غير معين يمتنع بهذا الاسم وبأرجل إيو إذا طلبت منه الزيادة من شيء غير معين . فان أردت التعيين امتنع تنوينها * وقد يكون التنوين

لضرورة الشعر في المنادي المأخوذ على الضم كقول الشاعر
سلام الله يا مطرًا عليها وليس عليك يا مطرًا السلام

وسمى بعضهم تنوين الزيادة * وهو مقيد بقاء الضم كما في البيت وإما إذا نصب المنادي كما في قول الآخر يا عدوًا لقد وقتك الأواقي فهو تنوين تمكين لانه لاحق للعرب * وبهذا الاعتبار يعد تنوين ما لا ينصرف للضرورة تنوين تمكين أيضاً لانه حيث أنه تجر به عليه جميع حركات الاسم المتصرف فتكون الضرورة قد دعت الى صرفه كما دعت الى اعراب المنادي المذكور والتنوين فيها مرتب على الصرف او الاعراب . فتأمل

وَرَبَّمَا يُحْكِمِي بِهِ مَا قَبْلَهُ كَقَالَ خُذْ مَالًا وَلَا مَالًا لَهُ

أي ان التنوين قد يكون على سبيل الحكاية للتنوين الواقع قبله . وذلك يكون في ما ليس أهلاً للتنوين كما في المثال فان الثاني من الممالين لا يسخف التنوين لأنه مني وإنما حكى فيه تنوين الاول . وقس على ذلك ما جرى هذا المجرى

وَيُحَذِّفُ "التَّنْوِينَ مِنْ مَصْحُوبٍ أَلْ وَحَيْثُ لَاقَى مُضْمَرًا أَقْدًا أَنْصَلَ
وَالْعَلَمُ الْمَوْصُوفُ بِأَبْنٍ لِعَلِمَ أَضِيفَ جَرِّ ذَاكَ زَيْدٌ بَنُ جِشْمَ

أي ان التنوين يُحذف من الاسم المصحوب بأل لئلا يجمع حرف التعريف مع حرفه يأتي علامة للتذكير . وذلك ينحل ما دخلت عليه أل للتعريف كالمرجل وما كانت فيه اسماً موصولاً كالضارب لاستوائهما في الصورة * ويُحذف أيضاً ملاقاته الضمير المتصل بمصحوبه لئلا يفصل بينهما مخو زيد ضاربك الآن على ان الضمير منصوب بالصفة أي ضارباً إياه * وكذلك العلم الموصوف بأبن متصلاً به مضافاً إلى علم آخر يُرَد من التنوين كما رأيت تخفيفاً لكثرة الاستعمال * وأما بقية المواضع التي يسقط فيها التنوين كالإضافة وغيرها فقد تقدم الكلام على كل واحد منها في بار

وَكُضُورِبَ ابْنَةٌ وَأَنْتِي عَشْرٌ عَبْدًا جَرَى مُقَدَّرًا كَمَا ظَهَرَ

أي ان التنوين الساقط لا يمنع الصرف أو البناء كما في ضارب وأنتي عشر مقدر موجوداً فيقوم مقام التنوين الظاهر في اللفظ . وبناءً على ذلك ينصب ما بعد الاول منعولاً به وما بعد الثاني تبعاً كما ينصبان في مخو زيد ضارب عمراً وعندي صانع عمراً . غير ان هذا الاستعمال نادر في ما لا ينصرف لختاء التنوين المقدر ولذلك يُختار الجرح بعده بالاضافة * ويدخل تحت المبني ما يتصل بالتنوين لفظاً وهو المبني بناءً عارضاً كما رأيت . وما لا يتصل لفظاً وهو المبني بناءً لازماً . مثل كم الاستهامة في نحوكم رجلاً عندك لانه بسنخه في اصل الوضع باعتبار الاحية . وهو مذهب الجمهور

وَالْمُحَذِّفُ كَالْإِنْبَاتِ يُنَوَّى كَأَنِّي أَحْمَدُكُمْ بِخَمْسٍ عَشْرَةَ أَلْفِي

أي انه كما ينوون إنبات التنوين مقدراً حيث يعتبر وجوده ينوون حذفه حيث يعتبر

سقوطه نحو احدىكم وخمس عشرة المتى . فان كل واحد منها ينوي فيه حذف التنوين
المقدر كما علمت في باب الاضافة * وعلى ذلك يجري ذوالبناء اللزوم مثل كم الخبرية في
نحو كم عبيد لي فانه ينوي فيها حذف التنوين المقدر كما ينوي وجوده في كم الاستثنائية *
وقس على كل ذلك ما جرى مجراه

فصل

في نون التثنية والجمع

لَا تَنْبِيْنُ أَوْ جَمْعُ أَنْتَ مُشْتَرَكَةٌ نُونُ كَسْبٍ تَلِي كَانَتْ حَرَكَةٌ
وَكُسِرَتْ لِلْسَّاكِنِينَ مَعَهَا وَالْفَتْحُ لِلْغَنَةِ مَعَهُمْ لَزِمَا

اي ان هذه النون تأتي المتى والجمع مشتركة بينهما . وفي نظير التنوين في المفرد على
الاصح وما تليها من الألف والواو والياء نظير حركة الاعراب * ولما كانت هذه
الاحرف ساكنة قبلها ولا يمكن حذفها لئلا يفتقر المقصود بها من الدلالة على التثنية والجمع
اضطرر الى تحريكها بخلاف نون التنوين . فكسروها مع المتى على اصل النقاء الساكنين
نحو جَاءَ الرَجُلَانِ ورَأَيْتَ الرَّجُلَيْنِ ونحوهما مع المجموع تخفيفاً من ثقل الكسرة مع الواو
والياء المسبوقتين بحركة تجانسها نحو جَاءَ الْمُؤْمِنُونَ ومررتُ بِالْمُؤْمِنِينَ * وهذا هو
المشهور فيها وعليه لغة جمهور العرب

وَقَدْ تَكَبَّرَتْ نَبَتْ وَقَفَا وَمَعَ لَا مِ ضَمِيرُ التَّوَصُّلِ مَعَهَا لَمْ يَقَعْ

اي ان هذه النون تعد كالحزب من مصحوبها لانها داخلة في بناء بخلاف التنوين . ولذلك
ثبتت في الوقف ومع لام التعريف اذا لم يتصل مصحوبها بضمير فانها تحذف اثلاً لتصل
بينها كالضاربك والضاربية على تقدير الضمير مجروراً او منصوباً لان الضمير المتصل
لا يستقل بدون عامله كما عرفت * وما حذفها من المضاف فقد مر من الكلام عليها ما
يفني عن التكرار

وَقَدَّرْتُ فِي نَحْوَيْكَ ذَوِي مَالٍ لِذَاكَ حَذَفْتُهَا ثُمَّ نَوِي

اي ان هذه النون تُقدر في نحوَيْكَ وذَوِي مَالٍ لانه لم يُتطَق بها فيها لعدم استعمالها

مقطوعين عن الاضافة . ولذلك ينوي حذفها فيها للاضافة كما ينوي حذف النونين
المقدّر في ما مر * وأما نحو كلا الرجلين وأبي العلم فالأظهر انها تنقل فيها باعتبار المعنى
مع مشابهة آخرها لآخر المثني والمجموع . وهو مذهب أكثر المحققين

فصل

في نون الوقاية

تَفْصِيلُ نُونٍ بَاءَ نَفْسٍ تَنْصِبُ بِغَيْرِ وَصْفٍ مَعَ سَوَى حَرْفٍ تَحْبِ
أَوْ نُونٍ رَفَعَ وَخِيَّ حَالٍ أَخِيرٍ مَعَ مِنْ عَن لَدُنْ فَذَقْتَ بَجَلٍ أَيْضًا تَقَعُ

أي ان بَاءَ المتكلم المنصوبة بغير الصيغة تنصلها عن عاملها نون تعترض بينها بيني الفعل
من كسر آخره لمناسبة الياء والحروف ونحوها من اندراس صورة بنائها . ولذلك يقال لها
نون الوقاية . وبعضهم يسميها نون العاد * ويندرج تحت العامل المذكور الفعل متصرفاً
نحو افتادني وبكرمني وزرني . أو جامداً نحو قام النوم لئسني وما أفقرني الى عنوانه . واسم
الفعل نحوها كني ودرأ كني . وباب إن نحو أني ولكنني * وفي نجب مع غير هذا الباب
المذكور وغير نون الرفع في الافعال الخمسة . فيجوز ان يقال اني ولكنني وبها بضر باني
وم بكرموني ولم جراً فيها . غير انها غالباً مع ليست من الاحرف المذكورة فلا تستعمل

بدونها إلا نادراً كقول الشاعر

كنية جابر اذا قال لئني أصابته وأفقد جلّ مالي

وقليلة مع لعل فلا تفترن بها إلا نادراً كقول الآخر

أريني جواداً مات هزلاً لعلني أرى ما ترين أو بجيلاً مخلداً

وبسبوي استعمالها وتركها مع بقية أحوالها . ومنه قول الشاعر

واني على لئلي لزارٍ واني على ذاك في ما يسنا مستديهاً

ولا بد منها مع بقية العوامل من الافعال وأسمائها على الإطلاق * وأعلم انه يجوز في
المحذوف هنا من الافعال الخمسة ان يكون نون الوقاية كما مر لانها منشأ النفل ولا دلالة
لها . وان يكون نون الاعراب كما مر في أوائل الكتاب لان العادة قد جرت بمحذوفها عند
اجتماع الامثال . والاول هو المشهور وعليه الأكثرون * ويفصل بهذه النون بين الياء

المجرورة ومن وعن وكلفت . وبينها وبين قد وقط وتجل . غير انها واجبة مع من وعن
فقال مني وعني بالتشديد . وغالبة مع لكن نحو قد بلغت من كلفني عذرا * واما مع
البراني فان عددتهن مثل حسب غلبت النون مع قد وقط كقول الشاعر
واي قد ليست العيش احني مللت من الحياة فقلت قلني

وقول الراجز

امثلا الحوض وقال قلني مهلا رويدا قد ملأت بطني

وغلب تركها مع تجل وعليه قول الشاعر

فني املك فلا احيلة تجلي الآن من العيش تجل

وان جعلتهن اسما . فعل كما مر في باب وجب إلحاقها كما في بقية اسماء الافعال

فصل

في نون التوكيد

يَا نُونٍ فِعْلًا غَيْرَ مَاضٍ ذَا طَلَبٍ أَكِيدُ وَبَعْدَ نَفِيٍّ لَا قَدْ تُجَلِّبُ
وَالْزَمَ جَوَابَ قَسَمٍ يُسْتَقْبَلُ مِنْ مُثَبِّتٍ عَنِ لَامٍ لَا يُنْصَلُ

اي انه يؤكّد بالنون الفعل الغير الماضي متلبا بمعنى الطلب . إما بنفسه وهو الامر
بالصيغة نحو اضرب . وإما بواسطة وهو المضارع الواقع بعد لام الامر نحو ايكذب . او
بعد أداة النهي او الاستنهام او التمني او الترجي أو العرض أو التحضيض نحو لا تظلمن
وهل تحضرن وهلم جرا * وقد يؤكّد المضارع المنفي بلا لشبهها بلا الناهية في الصورة .

وعليه قول الشاعر

فلا الجارة الدنيا بها تلحيتها ولا الضيف فيها ما اقام محول

وندر نوكيد المنفي لم كقول الشاعر

بجمبة الجاهل ما لم يعلم شيئا على كرسى معبى

اي ما لم يعلمن فقلبت النون ألنا كما علمت في باب الوقف . وهو محمول على الضرورة لانه
ماض في المعنى * وكذلك يؤكّد المضارع الواقع جوابا للنعم بشرط كونه مستقبلا مثبتا
متصلا باللام الجوابية نحو تالله لا أكسبن اصنامكم . غير ان ذلك يلزم فيه وجوبا فلا
يستمع بدونه الا نادرا كقول الشاعر

فلا وأي لئانيتها جميعاً ولو كانت بها عربة وروم
بجلاف الافعال الطلية فانها تؤكد جواراً * فان كان المضارع المذكور بمعنى الحال
او مستقبلاً او منفصلاً عن اللام لم يؤكد بالنون . وعلى ذلك قول الشاعر
لئن تك قد ضاقت عليكم ميوفكم ليمعلم ربيب أن بقي اوسع
وقول الآخر

تأهلا لا يذهب شي باطلا حتى أوير ما لكنا وكاهلا

وقول الآخر

فوريك لسوف تجزي الذي أسلف المره سبأ او جمبلا

واعلم ان هذه النون انحصت بالنعل المستعمل لانهما موضوعتان لتأكيد الطالب وهو مختص
بمعنى الاستقبال ولذلك لا يصلح لما كان بمعنى الحال او الماضي * والنعل المؤكد بها
لا يتقدم معموله عليه لان تأكيد النعل يقتضي الاهتمام به فيجب تقديمه

وَعَلَبُوا تَأْكِيدَ شَرْطٍ إِمَّا إِذْ إِنْ يَمَّا قَدْ أَكِدْتَ فَعَمَّا

اي انهم يؤكدون فعل الشرط الواقع بعد ان الحقة بما الزائدة نحو واما يترغظك من
الشیطان ترغ فأعني بالله . وذلك لان ما تراد بعد ان للتأكيد فيختارون تأكيد النعل
بعدها لتلا يخط المقصود بالذات عما ليس مقصوداً بذاته . غير ان ذلك غالب فيؤلا

لازم لورود الجاع بدون كثير ومن قول الشاعر

فإما تسألني عن ليبي وعن نسي بخبرك البنيينا

وهو المعول عليه عند الجمهور

وَهَبْ ثَقِيلَةً وَقَدْ تَخَفْتُ سَاكِئَةً عَنْ قَتْحِهَا فَتَضَعُفُ

تَحَذِقَتْ كَلَّا تُهَيِّنَ الْفُقَرَا مَعَ سَاكِينٍ وَالْفَتَحُ أَبْقَتْ أَثَرَا

اي ان هذه النون تثيلة في الاصل اي منددة . وتستعمل احياناً مخففة فتسكن بعد ما
كانت مفتوحة حال الشد فيضعف لنقص بنائها . ولذلك تحذف عند ملائاة ساكني
كما في المثال وهو مأخوذ من قول الشاعر

ولا تهين الفهر علك أن تركع يوماً والدع فدرقة

اي ولا تهين تحذفت النون وبقي آخر النعل مفتوحاً للدلالة عليها كما رأيت * وعلى هذا

تكون الخفيفة فرعاً عن الثقلة لانها مختصرة منها وهو مذهب الكوفيين * ولا خلاف في ان التأكيد بالثقلة المبلغ لان الزيادة في اللفظ تزيد الزيادة في المعنى غالباً كما يشهد به الاستقراء

وَالثِقَلُ وَالْكَسْرُ الْغَرَمُ بَعْدَ الْآلِفِ وَكُونَهَا الْمُضْمَرُ كَوِ الْهَمْزِ حَذَفَ

أي ان هذه النون اذا وقعت بعد الألف يجب ان تكون ثقلة وهناك تكسر تشبيهاً لها بنون المثني * وذلك بشمل الواقعة بعد ألف الثنية نحو لا نصر بان . والالف الزائدة التي يتصل بها بين نون الاناث ونون التأكيد نحو لا نصر بان * وأما غير الألف من الضامر المعتلة وهو واو الجماعة وآء المخاطبة فان كان حرف مد أي مسبقاً بحركة تجانسه يجب حذفه لالتقاء الساكنين مدلولاً عليه بذلك الحركة . فيقال لا تضربن يا قوم بضم الياء ولا تذهبن يا فلاة بكسرها * وأما ان كانت حرف لين أي مسبقاً بحركة لا تجانسه فيجب البقاء اذ لا دليل عليه ويحرك كل واحد منه بالحركة التي تجانسه دفناً لالتقاء الساكنين . فيقال لا ترضون يا رجال بضم الواو ولا تخفين يا هند بكسر الياء * وأما الخفيفة فلا تقع بعد الألف مطلقاً في اصح المذاهب . وتقع بعد الواو والياء فجران معها مجراها مع الثقلة في كل ما ذكر

وَتُونُ رَفَعٍ مُطْلَقاً مَعَهَا تَرْدٌ تَخَذَفُ فِي اللَّفْظِ لِتَخْفِيفِ قُصْدٍ

أي ان نون الرفع الواقعة مع هذه النون مطلقاً تخذف تخفيفاً من اجتماع ثلاث نونات مع المشددة ونونين لا افعال بينها مع الخفيفة . وعلى ذلك يقال هل نصر بان وهل تضربن وهل تضربن . وكذلك هل تضربن وهل تضربن وفس على ذلك * غير ان هذا الحذف انما يكون لفظاً فقط لانها تنوي مقدرة هناك كما مر في باب الإعراب . فنذكر

فصل

في لام التأكيد

وَاللَّامُ مَعْنَى جُمْلَةٍ أَسْمٍ جَرَدَتْ مُوجِبَةً فِي صَدْرِهَا قَدْ أَكْدَرَتْ

أي ان اللام تؤكد مضمون الجملة الاسمية الموجبة المجردة عن النواحي واقعة في صدرها نحو

لزيد قائم. ويقال لما لام الابتداء لدخولها على المبتدأ أو في ابتداء الكلام كما رأيت *
وهي موضوعة لتأكيد الأسماء كما أن النون موضوعة لتأكيد الأفعال. وكل ذلك فيها
بحسب الأصل فلا عبرة بما خرج عنه كما ستري

فَإِنْ طَرَبْتَ إِنْ اسْتَعَارْتَ خَيْرًا لَهَا أَوْ أَسْمَا تَلْتَقِي مَا أُخِرَا

أي فإن عرض دخول إن المكسورة المنزلة على الجملة تناولت اللام ما تأخر من الخبر أي
الاسم نحو إن ربي تسبيح الدعاء وإن من الشعر لحكمة. وذلك لأنها للتأكيد مثل إن
وم يكرهون اجتماع المثلين فيدخلونها إلى الجزء المتأخر ليكون ما قبله فاصلاً بينهما
ولذلك يقال لما جئت اللام المرحلة. وقد يقال المرحلة بالناء. ويعمل ما بعدها
في ما قبلها نحو أنه على رجوعه لنادر لأنها في نية التقديم كما يعمل ما بعد الناء في ما
قبل جواب أما على ما سيجيء * ونخص هذه اللام بمصاحبة إن المكسورة لأنها لا تغير
معنى الجملة كما علمت ولا حكمها لأنها لا تزال معها على استقلالها فتبقى كالحجزة. وبهذا
الاعتبار استنع دخولها على خبر لكن في مذهب الجمهور لأنها تمنع استقلال الجملة فتغير
حكمها وإن كانت لا تغير معناها على ما قدمناه هناك * وأما دخولها على خبر باقي
أخواتها فستنع مطلقاً عند الجمهور لأن منها ما يغير معنى الجملة ومنها ما يغير معناها
وحكمها جميعاً. فتدبر

وَأَخْبَرَ أَطْلَقَ دُونَ مَا الشَّرْطَ عَقْدَ وَالنَّفْيَ أَوْ صَرَفَ مَاضٍ دُونَ قَدْ

أي أنه يجوز دخول اللام على الخبر مطلقاً ما لم يفتقر بأداة شرط أو نفي ولم يكن ماضياً
مصرحاً بدون قد. وذلك يشمل الاسم المفرد كما مر. والجملة الاسمية والفعلية المضارعية
والماضوية المتعترية بند والظرف وشبهه. فيقال إن زينا قائم أو قائم منطلق أو كيقوم
علامة أو لقد قام أو كنتك أو لقي الدار. لأن اللام مع المفرد والجملة الاسمية قد دخلت
على الاسم بحسب الأصل. والمضارع يشبه الاسم. والماضي المتعترى بند يقرب من الحال
فيشبه المضارع على ما قدمناه في باب القسم. والظرف وشبهه يتعلقات هنا بالاسم على
الصحيح لأن المقام يقتضي النبوت * ولا يقال إن زينا ثوبك يكرمك ثوبك ثوبك
باللام الموطئة للقسم. ولا إن زينا لما يقوم لأنها لتأكيد الإيجاب. ولا إن زينا قائم
لأنها لتقتضي الحال كما سيأتي فيتعارضان * وأما الفعل الجامد فلا أكثر من على جواز

دخولها عليه نحو **إِنْ زَيْدًا لَيْسَ الرَّجُلُ** لانه قد فقد الدلالة على الحدث والزمان فاشبه
الاسماء الجمادة * واجازوا دخولها على معمول الخبر المتوسط بينه وبين الاسم اذا كان
عامله ما يصح دخولها عليه كقول الشاعر

إِنْ أَمْرًا خَصَنِي عَمَلًا مَوَدَّنَ عَلَى التَّوَالِي لَعْنَتِي غَيْرُ مَكْنُونٍ

وبهذا الاعتبار يجوز ان يقال ان زيدا لعنك قد قام ويمنع انك لعنك قام لان دخولها
على معمول فرع دخولها على العامل وهو ممتنع كما علمت

وَيُخْلِصُونَ بَعْدَهَا لِلْحَالِ مُضَارِعًا كَالسَّيِّئِ لِاسْتِقْبَالِ

اي ان اللام اذا دخلت على المضارع يخلص معها الى الحال كما يخلص مع السبب الى
الاستقبال نحو ان زيدا ليؤمن اي الآن . وهو مذهب الاكثرين * واما نحو ان ربك ليحكم
بينهم يوم النمامة فان الحكم لهما كان مخفيا الوقوع نزول منزلة الواقع في الحال فاجري
مجرأه . وهو المختار عند الجمهور

وَأَعْلَمُ بِأَنْ كُلَّ تَأْكِيدٍ يُزَيِّرُ لِلْحُكْمِ عِنْدَ حَاجَةٍ لِيَعْتَصِدَ
فَهْوَ وَلَا حَاجَةَ كَاللَّفْوِ أُنَى وَزَيْدٌ إِنْ مَسَّتْ كَأَنِّي لَنُتَى

اي ان كل تأكيد يزير به الحكم انما يؤتى به عند الحاجة اليه ليتقوى * ذلك الحكم
وذلك يكون عند تردد المخاطب بين اثبات الحكم ونفيه او إنكاره له . وهو يشمل
التأكيد المذكور في باب التوابع والتأكيد بان واللام والنعم وغير ذلك * فان لم تدع
الحاجة اليه كان كاللفو في الكلام . ولذلك لا يقال تخاصم الرجلان كلاهما لان التخاصم
لا يكون الا بين اثنين فلا معنى للتأكيد * واذا دعت الحاجة اليه جيء به على مقدارها .
فيقال للتردد في قيام زيد ان زيدا قائم . وللسكوت ان زيدا قائم . فان استند إنكاره
قيل والله ان زيدا قائم . وكذلك في النفي نحو ما زيد بقائم . والله ما زيد بقائم . وقس
عليه * فان كان المخاطب خالي الذهن لا مترددا ولا منكرا قيل له زيد قائم وما زيد
قائما فقط . وهو من المباحث اليباجة

فصل

في أدوات النفي

لِلنَّفْيِ مَا وَلَا وَإِنْ وَلَمْ لَمَّا كَذَلِكَ لَيْسَ مَعَهُنَّ نَضَمٌ

أي أن هذه الأدوات المذكورة هي أدوات النفي . غير أن ليس منها فعل والباقي أحرف *
وأما آلات فالغنيق أي لا والناء مزيدة عليها للتأكيد كما تزداد في رُبَّ ونحوها * ولكل
من هذه المذكورات حكم سيأتي الكلام عليه بالتفصيل

وَلَمْ وَلَمَّا أَمْسَ لَيْسَ الْيَوْمَ لَنْ غَدٌ وَمَا إِنْ أَمْسَى وَالْيَوْمُ أَحْضَنَ

وَأَمْسَى لَا وَالْغَدُ أَوْ كُلٌّ وَمَا لِمَا سِوَى مَا حَقَّ صَدْرِي سَلَامًا

أي أن لم ولما تختصان بنفي الماضي وليس بنفي الحال وإن بنفي المستقبل . وما وإن

تنبیان الماضي والحال . ولا تنفي الماضي والمستقبل وتستعمل تارة لمجرد النفي فتشمل الأزمنة

الثلاثة * وكل من الأدوات لما حق التصدر لأنها قد تضمنت المعنى الذي يقتضيه . غير

أن ذلك لم يسلم ألا لما باتفاق لأنها أمّ الباب وإن على خلاف * وأما غيرها فلم يحكم له

بالتصدر . وذلك أما في لم ولما فلا لأنها تصيران كالجزم من الفعل لشدة امتزاجها به

فكأنها قد خرجتا عن قبيلها . وأما في ليس فلا لأنها فعل قد تضمن معنى النفي . وأما في

لن فلا لأنها لما كانت تخصّص الفعل بالاستقبال حولت على سوف فستقط عنها التصدر .

وأما في لا فلا لأنها لما كثرت ابتداءها في الكلام حتى صارت تدخل بين الحرف ومفعوله

نحو سرّ بلا زائد وأريد أن لا تذهب اعتزلت عن منصب الصدارة * وإعلم أن لا يجب

تكرارها إذا كان ما بعدها جملة اسمية صدرها معرفة نحو لا الشمس ينبغي لما أن تدرك

الشمس ولا الليل سابق النهار . أو نكرة لم نعمل فيها نحو لا فيها غول ولا م عنها يترفون .

أو مفرداً من خبر نحو زيد لا شاعر ولا كاتب . أو صفة نحو عندي رجل لا قبيح ولا

نبي . أو حال نحو جاء زيد لا ضاحكاً ولا باكياً . أو فعلاً ماضياً نحو فلا صدق ولا

صلى . فإن كان الفعل مضارعاً نحو لا أسألكم عليه أجراً . أو ماضياً في اللفظ نحو لا فض

الله فاك لم يجب التكرار * ونذكر أفراداً مع الماضي المحض كقول الشاعر

أَنْ تَغْيِرَ اللَّهُمَّ فَأَغْيِرْ جَمًّا وَأَيُّ عَبْدٍ لَكَ لَا أَلَمَّا

ومع الحال كنول الآخر

فهرت العدي لا مستعينا بعصية ولكن بانواع الخديعة والمكر
فيل ويستثنى من الاول ما وقعت فيه لا بعد ما او من الموصولين نحو اناني ما لا توقعت
وزار في من لا احبب لانها حيث لا تكون خلفا من ما تحمين اللنظ . وبخار في الثاني ان
يدبل بعدها باستدراك ونحو كما في البيت ليكون قائما مقام التكرار . والله اعلم

وَلَمْ يَلْمَ لَهَا لَهَا الْمَضَارِعُ وَلَيْسَ لَاسْمٍ وَسِوَاهَا شَائِعٌ

اي ان لم ولم لا تختص جميعا بالدخول على الفعل المضارع فلا تدخل على غيره .
غير ان لم تخلصة الى الاستقبال ولم ولما نقلتا الى الماضي كما مر . وليس تختص بالاسماء .
وما سوى هذه المذكورات شائع بين الاسماء والأفعال الماضية والمضارعة نحو ما هذا بشرا
وما خلقتها بالحق وما يستوي الجران . ونس الباقى

فصل

في حروف العطف

لِلْجَمْعِ عَظْفُ التَّحْرِيفِ فَذَقَانِي بِالْوَاوِ وَالْفَاءِ وَتَمَّ حَتَّى
وَهُوَ لِإِفْرَادٍ بِأَكْثَرٍ لَا وَبَلْ وَأَمْ وَأَوْ وَالْبَعْضُ إِمَّا فَدَقَلْ

اي ان العطف بالحروف يكون نارة للجمع بين المتعاطفين تحت حكم واحد وهو العطف
بالواو والفاء وتم وحتى . ونارة لإفراد احدهما بالحكم على سبيل التبيين وهو العطف
بلكن ولا وبلى . او على سبيل الإيهام وهو العطف بأم وأو وإما ايضا عند بعض النحاة
كما ستعرف

وَالْوَاوُ لِلْجَمْعِ عَلَى الْإِطْلَاقِ فِي السَّبَبِ وَالصَّبَبِ وَالْحَقَاقِ

اي ان الواو لمطلق الجمع بين المتعاطفين من غير دلالة على الترتيب بينهما . فعطف
الشيء على سابقه نحو ولقد ارسلنا نوحا وابراهيم او مصاحبه نحو فانجيته واصحاب السينة .
او لاحته نحو كذاك يوحى اليك والى الذين من قبلك . غير ان المصاحبة ارجح من
الترتيب وهو ارجح من عكسه . وفي أم الحروف العاطفة

وَالْفَاءُ لِلتَّعْقِيبِ وَالنَّسْبِ وَتَمَّ لِلْمُهَلَّةِ فِي التَّرْتِيبِ

اي ان العطف بالفاء يكون للدلالة على وقوع المعطوف بتعقيب المعطوف عليه اي على اثره من غير مهلة نحو دخل زيد فسلم . غير ان هذا التعقيب يعتبر في كل مقام بحسب مقتضاء من غير نظير الى مقدار الزمان . فيقال تزوج زيد فولد له اذا لم يكن بينها الا مدة الحمل * ويكثر تسبب المعطوف به عن المعطوف عليه اذا كان المعطوف جملة نحو شتمني زيد فضرته . او صفة نحو زيد ضارب عمرا فقاتله * وتنفرد الفاء بتسوية الاكثاف . بضمير واحد في ما تضمن جملة من صلة نحو التي تقي فيذهب زيد فاطمة . او صفة نحو رأيت امرأة نكيت فيضحك زيد . او خبر نحو زيد يقوم فجلس هند . او حال نحو جاء زيد بنهم فتمس الجماعة . وذلك لان الفاء تجعل ما بعدها مع ما قبلها في حكم جملة واحدة لافاسها السببية المنتضية الربطة بين الطرفين * واما ثم فهي للترتيب مع مهلة نحو نزل القوم ثم ارتحلوا * وقد تاتي الترتيب الذكر في عبارة المتكلم كما في قول الشاعر

إِنْ مِنْ سَادِثٍ سَادِ ابْنُ قَبْلَهُ ثُمَّ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ

فان المقصود فيه ترتيب الاخبار عن السيادة لا ترتيب وقوعها كما ترى . وهو مذهب الجمهور

وَأَعْطِفَ بِحَتَّى ظَاهِرَ اسْمٍ بَعْضُ مَا تَلِيهِ غَايَةٌ لَهُ مُلْزِمًا

اي انه يلتزم في العطف بحتى ان يكون المعطوف اسما ظاهرا لانها منقولة من حتى المجازة فيكون معطوفا كبحرورها . وان يكون بعضا ما قبلها حقيقة نحو اكلت السمكة حتى رأسها . او تاويا لا كنول الشاعر

أَلَّتِي الصَّحْبَةُ كِي يَخْتَفِ رَحْلُهُ وَالرَّادَةُ حَتَّى نَعْلُهُ أَلْتَسَاهَا

اي التي عنه ما يتقوله فتكون نعله بعضا منه . او شيئا بالبعض نحو اعجبني البحارية حتى كلامها * وان يكون غاية لما قبلها في الزيادة نحو مات الناس حتى الملوك . او النقصان نحو قديم الحج حتى المشاة . وقد اجتمع الامران في قول الشاعر

فَهَرْنَاكُمْ حَتَّى الْكُمَاةِ فَانْتَمَّ تَهَايُونًا حَتَّى بَيْنَا الْاَصَاغِرَا

واعلم انه اذا عطف بحتى على مجرور مختار اعاد المجاز بعد ما نحو مررت بالقوم حتى بزياد لئلا تلبس بحتى المجازة . وهو مذهب اكثر المتأخرين

وَأَنْفِ أَنَّهُ قَبْلَ لَكِنْ أَعْكُضْ قَبْلَ لَا وَأَعْمَمُ بَيْنَ وَالْكَلِّ مُفْرَدٌ تَلَا

أي ان أكن يُعْطَفُ بها بعد التاني والنهي نحو ما ضربت زيدا لكن عمرا ولا تضرب عمرا لكن خالدا * ولا يعكس ذلك أي يُعْطَفُ بها بعد الإيجاب والامر نحو ضربت زيدا لا عمرا واضرب عمرا لا خالدا * وأما بل فيُعْطَفُ بها بعد كل ذلك . فيقال ما ضربت زيدا بل عمرا ولا تضرب عمرا بل خالدا . وضربت زيدا بل عمرا واضرب عمرا بل خالدا * وبُشْطَرَطُ في كلهن إفراد المعطوفات كما رأيت . فان تَنَهَّيْتُ الْجَمْلَ نحو قام زيد لكن عمرو لم يَمْ وَفَام بِكَرٍّ لا قَدْ وما جَاءَ بِشَرِّ بِلْ ذهب خرجن عن هذا الباب . فيكون لكن حرف استدراك ولا حرف نفير وبل حرف إضراب * وإعلم انه يُشْطَرَطُ في لكن العاطفة ان لا تدخل عليها الواو لان حرف العطف لا يدخل على مثلو بخلاف الاستدراكية فان الاكثر دخول الواو عليها نحو فاصدق ولا صلى ولكن كذب ونولي .
وبل استعمالها بدرجتها كقول الشاعر

ان ابن ورفاء لا تُخْشَى رِاحَتُهُ لكن وقائمه في الحرب تُشْطَرَطُ

وَيُشْطَرَطُ في لا ان لا تقتصر بماطلف مطلقا . فان اقترنت به نحو جَاءَ زيد لا بل عمرو وما جَاءَ زيد ولا عمرو فالعاطف بل في الاول والواو في الثاني . ولا في الاول نافية وفي الثاني زائدة لتأكيد التاني على ما سيجي * واذا تقدم بل امر او ايجاب فجعل ما قبلها كالسكوت عنه وثبت الحكم لما بعدها . وان تقدمها نفي او نهي نُقِرَ ما قبلها على حكمه ويجعل نفيضة لما بعدها

وَأَمْ لَدَى اتِّصَالِهَا مُنْفِئَةٌ هَمَزًا لِلْإِسْتِفْهَامِ أَوْ لِلتَّسْوِيَةِ

وَهِيَ لَا يُضْرَابُ أَنتَ مُنْقَطِعَةٌ إِنْ لَمْ تَكُنْ لِهَمْزَةٍ مُتَّبِعَةٍ

أي ان أَمْ يُعْطَفُ بها بعد همزة الاستفهام نحو أأنت امشد خاتما ام السماء . وبعد همزة التسوية نحو سواء عليهم أأنذرتهم ام لم تنفرتهم . ويقال لما حبتبذ المتصلة لارتباط ما قبلها بها بعدها في المعنى بحيث لا يستغنى باحدهما عن الآخر * والاولى تقع بين المبررات كما رأيت . وبين الجمَلِ نحو أأنتم تخلفون ام نحن الخالقون . وأما الثانية فلا تقع إلا بين جملة من في تأويل المفرد كما في المثال فانه في تأويل سواء عليهم أأنذرتهم وعندهم * فان

لم تكن مسبوقة بأحدى الجزئين كانت للإضراب نحو هل يستوي الاعشى والبصير ام هل
تستوي الظلمات والنور. اي بل هل تستوي. ويقال لما المنقطعة لوقوعها بين جملتين
مستفتين قبل قطع ما بعدها عما قبلها. فتدبر

وَأَوْ يَهَا خَيْرٌ أَمْ خَيْرٌ شَلَّتْ أَيْهِمْ قَسِمَ وَأَضْرِبَ سَوَّ وَأَجْمَعَ أَضْمَ

اي ان او يعطف بها للتخيير نحو اركب الفرس او الناقة. والاباحة نحو احمل المرح او
الرف. والذات نحو ايتنا يوما او بعض يوم. والابهام نحو انا او اياكم لعل مدي او
في ضلال ميين. والتقسيم نحو الاسم ظاهر او مقصر. والإضراب نحو وارسلناه الى منته
الغيا او يزيدون. والسوية نحو اصرروا ولا تصبروا. وقد تأتي للجمع مثل الواو

كنول الشاعر

فظل طهارة النوم ما بين منفيج صنفت شيواء او قدبر مجبل
واعلم ان التخيير والاباحة لا يكونان الا بعد الطلب. والفرق بينهما ان التخيير لا يجوز فيه
الجمع بين المعطوفين والاباحة يجوز فيها كما رأيت في مثالها

وَمِثْلَ أَوْ فِي الْخَمْسَةِ الْأُولَى جَرَتْ إِمَّا أَلَيْ الْأُولَى نَسَتْ إِذْ كُرِرَتْ
رَتَا زَمُرُ الْوَاوِ سَوَّ مَا نَدَمَّا لِذَاكَ كَانَ عَطَفَهَا مُسْتَنَكَّرًا

اي ان الثانية من ايتا المكررة مثل اوفي المعاني الخمسة الاولى المذكورة لما. وفي التخيير
نحو اذهب ايتا راكبا و ايتا ماشيا. والاباحة نحو قلب ايتا ظمأ و ايتا شربا. والشك نحو
فبضك ايتا درهما و ايتا ديناراً. والابهام نحو ايتا انا ظالم و ايتا انت. والتقسيم نحو الانسان
ايتا رجل و ايتا امرأة. وفي نثر الاقتران بالواو كما رأيت الأ نادراً ولذلك يستنكر
العطف بها لان حرف العطف لا يدخل على مثله. والظاهر من مذهب أكثر المحققين
انها ليست عاطفة وإنما العطف بالواو المصاحبة. ولذلك تكون لازمة معها وتقدر عند

فقدما محذوفة كما في قول الشاعر

بَالِيَتَا أَمَّا سَالَتْ نَعَامُهَا إِمَّا إِلَى جَنَّةٍ إِمَّا إِلَى نَارٍ

وَأَمَّا إِمَّا الْأُولَى فَلَا خِلَافَ فِي كَوْنِهَا حَرْفَ تَقْسِيمٍ لَا عَاطِفَةً لِاعْتِرَاضِهَا بَيْنَ الْعَامِلِ
وَالْمَعْمُولِ وَوُقُوعِهَا ابْتَدَاءً كَمَا رَأَيْتَ * واعلم ان ايتا لا تفعل الأمكررة لان الكلام
يبتنى معها من اول الامر على احد المعاني المذكورة بخلاف أو فان الكلام يفتتح معها على

الاستقلال ثم بطراً عليه بعض هذه المعاني * وقد يستغنى عن الأولى بالثانية كقولهم
 قلنا بدار قد تقدم عهدنا وإما بأصوات الآخيات
 أي إما بدار * ويستغنى عن الثانية بأو كقول الآخر
 وقد شئني أن لا يزال بروعي تخالجي إما طارفاً أو مغايباً
 وبالأكثر ولم إما أن تكلم بحيري والأفاسكت وهو قلب

فصل

في قد والسين وسوف

تَخَصُّصٌ قَدْ يَكُلُّ فِعْلٌ ذِي خَبَرٍ مُصَرَّفٌ وَقِيلَ مِمَّا يُشْظَرُ
 وَفِي التَّحْقِيقِ لِمَا ضَرَّحْتُ لِكُلِّ لَكِنَّ إِلَى الْحَالِ لَهُ تَقَرُّبٌ
 وَمَعَ مُضَارِعٍ لِلتَّقْلِيلِ تَعَمُّ وَالْبَعْضُ لِلتَّكْثِيرِ مَعَهُ قَدْ جَمَعَ

أي أن قد تخصص بالدخول على الفعل الخبري المنصرف وهو يشل الماضي والمضارع
 فلا تدخل على الأفعال الإنشائية ولا المجردة فلا يقال قد بعثك هذا على هيل
 الإنشاء ولا قد ليس زيد قائماً * وقيل إن الفعل معها يكون مشظراً للفروع فيقال قد
 ركب الأمير وقد تقدم المسافر إن يوقع الركوب والتدوم منها * وأقرب كثير من
 المحققين * وهي إذا دخلت على الماضي فتبدل تحقيق معناه ولكنها تقرب زماناً من الحال
 ولذلك نجب مع الواقع منه حالاً كما مر في موشعو * وإذا دخلت على المضارع فتبدل
 تقليل وقوة فهو قد يصدق الكذب وقيل إنها قد تبدل التكبير أي أعز قد رعى
 ثقل وجهك في السماء ومنه قول الشاعر

قد أشهد القارة الشعواء تحلني جرداً معروقة الحنين سرحوب

وهو من نوازل الاستعمال

وَالسَّيْنُ لِلتَّنْفِيسِ مَعَهُ تَدْخُلُ كَسَوْفَ لَكِنْ سَوْفَ مِنْهَا أَطْوَلُ

أي أن السين تخصص بالدخول على المضارع وهي تختص بالاستقبال. ويقال لها حرف
 تنفيس أي حرف توسيع لأنها تنقل من الزمان الفتيق وهو الحال إلى الزمان الراجع

وهو الاستعمال * وكذلك سوف غير انها اطول زماناً من السين فيقال سيشب الغلام
وسوف بشب الفتى * وأكثر ما تستعمل السين في الوعد نحو اولئك سنؤتيهم اجراً
عظيماً . وقد تستعمل في الوعيد نحو وسيعلم الذين ظلموا اني مكلفون بغلوت . وسوف
بالعكس نحو كلاً سوف تعلمون ولعوف يعطيك ربك فترضى

وَكُلُّهَا لَاحِظَةٌ لَا تُنْصَلُ وَهِيَ مَعَ اخْتِصَاصِهَا لَا تَعْمَلُ

اي ان كل هذه الأحرف تلتصق بالفعل الذي تدخل عليه لانها كالوصف لهما كما مر في
باب الحروف والوصف يتحد بالموصوف فيصيران كالشيء الواحد . وهذا الاعتبار
استنع النصل بينها وبين الفعل لانها بمنزلة الجزء منه * ولما كانت كالوصف لهما لم تستحق
العمل فيومع اختصاصها به لان الوصف لا يعمل في الموصوف كما مر في الباب المذكور *
غير ان قد اقل التصاقاً بالفعل لدلالته على امر خارجي فاجازوا النصل بينها وبين
الماضي بالتمسك لمناسبتهم لما في التثنية . وعليه قول الشاعر

أخالد قد والله أوطنت عثوةً وما قاتل المعروف فبنا بعثت
وحكى بعضهم قد لعمري بث ساهراً وقد والله أحسنت . وهو قليل في الاستعمال

فصل

في عند ولدي ومع وقط إذا النجاة

بِلا خِلَافٍ أَغْرَبُوا عِنْدَ وَمَعَ مِثْلَ لَدَى فِيهَا خِلَافٌ قَدْ وَقَعَ

اي ان عند معربة عند الجمهور اتفاقاً بخلاف مع ولدي فان الاولى سببة في بعض
اللغات على المكون باعتبار نصبها حرف المصاحبة وعليه قول الشاعر

فريشي سكم وهو اي معكم وان كانت في يارنكم لئالما

فان تلاها ساكن نحو والله مع الصامرين تكسر عينها على هذه اللغة لالتقاء الساكنين *
واما في لغة الجمهور فهي معربة للارتماء الاضافة الى المزدور وثوبتها منصوبة عند قطعها

عن الاضافة كما في قول الشاعر

وأفنى رجالي فبادوا معاً فأصبح قلبي بهم مستقراً

ويختلف تكون بمعنى جميعاً وتعرّب حالاً في المشهور * وهي ثلاثية الوضع على الصحيح

ولامها معذوفة كما في يد ودم واشباهها * وأما لَدَى فهي مبنية في مذهب الجمهور وإن كانت ملازمة للإضافة إلى المَرَدِّ وإنما يَنْبَغُ حملها على لَدُنْ لأنها من لغاتها . ويظهر بناءؤها مع الضائر نحو لَدَيْكَ ولَدَيْهِ في لغة جمهور العرب إذ لا مانع من تحريك بآئها وحذفه . فقلب الناء لا فتاح ما قبلها كما في نحو فتاك وفتاد . وإنما جعلوها مع غير الضائر الناء لتخفيف اللفظ وردوها مع الضائر ياء لأن الضائر تَرُدُّ الأشياء إلى أصولها كما عرفت فجرت في ذلك مجرى إلى وعلى من الحروف . فتدبر

وَقَطْ مَعَ مَنِيٍّ مَاضٍ عَيْنٍ أَوْ شَبِيهِه ظَرْفًا عَلَى الضَّمِّ يُبْنَى

أي أن قَطْ ظرف زمان يختص بالماضي المنفي نحو ما قطعت قط . أو شبهه وهو الواقع بعد الاستفهام نحو هل رأيت قط * وهي موضوعة لاستفراق جميع ماضى من الزمان ومن ثم يَنْبَغُ لأنها قد تضمنت معنى آل أو من الاستفراقين . وكان بناءؤها على الضم تشبيها لها بالغايات . وقيل غير ذلك مما لا فائدة في ذكره

”وَلِغَايَةِ إِذَا تُسْتَعْمَلُ حَرْفًا وَالْإِسْمُ بَعْدَهَا يُلْتَزَمُ“

أي أن إذا استعمل للغاية وحذف تكون حرفا في الأصح . ولا يتبع بعدها إلا الجملة المصدرية بالاسم مجردة نحو خرجت فإذا زيد بالباب أو مسروخة بأن نحو خرجت فإذا إن زيدا واقف . وذلك ما لم تكن رابطة لجواب الشرط نحو وإن نصيهم سنة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطرون فيلزمها التجريد على ما مر في موضعه * لا تكون الجملة بعدها إلا حالا ولذلك يعمين معها المضارع للحال نحو خرجت فإذا زيد بضربه عمرو . وإذا وقع هناك فعل ماضٍ وجب أن يقرن بقدر ليتقرب من زمان الحال نحو دخلت فإذا زيد قد خرج . وأما المستقبل فلا يقع بعدها على الإطلاق

فصل

في أما ولولا ولوما ولو ولما الحينة

أَمَّا لِتَفْصِيلِ لَهَا حَتَّى يَكِبَ مَا لَيْسَ فِعْلًا وَيَذِي قَاءَ نُلِي
فَكَرَّرَتْ وَكَوْنِ تَفْصِيلٍ تَرِدُ مُفْرَدَةً وَالشَّرْطُ فِيهَا قَدْ قُصِدَ

أي ان أَمَّا بالفتح والتشديد موضوعة للتفصيل . وحكمها ان يليها اسم أو حرف جر نحو
 فَاَمَّا اليتيم فلا تنهر وَاَمَّا السائل فلا تنهر وَاَمَّا بضعه ربك فخذيت . أو أداة شرط نحو
 فَاَمَّا ان كان من المترين فزوج وريحان وجنة ليعين وَاَمَّا ان كان من أصحاب
 اليمين فسلام لك من أصحاب اليمين * وحكم جوابها ان يكون مقترنا بالناء كما رأيت *
 وإذا كان التفصيل يقتضي التعدد كانت تستعمل معه مكررة كما في الأمثلة . وقد تأتي
 لغیر تفصيل فيأتي بها مفردة نحو أَمَّا زيد فمطلق . وقيل انه يراد بها جند التاكيد
 فيكون المراد انه مطلق لا محالة * وهب على كل حال في تأويل أداة شرط وفعله
 فيكون التشديد مهما يكن من شيء أو انت سألت عن فلان فهو كذا . وهذا الاعتبار
 تلزم الناء في ما بعدها ويسمى جواباً لما . وقد كان الاصل في الناء ان تكون في صدر
 الجواب كما رأيت في تشدير العبارة لكنه لما كان معها كمعطوف بلا معطوف عليه استعملوا
 هذه الصورة فجعلوا الناء وسطاً فيه ولذلك يعمل ما بعده الناء في ما قبلها كما
 رأيت * ولما كانت أَمَّا نائية عن أداة شرط منعوا وقوع الفعل بعدها لئلا يتوهم انه
 فعل الشرط * واعلم انه لا يقع بين أَمَّا والناء أكثر من اسم واحد فلا يقال أَمَّا زيد
 غلامه فمطلق * ولا يفصل بين الناء وما قبلها بحيلة نائية ما لم تكن دعاية نحو أَمَّا
 زيد فغفر له الله فظالم * وقد تحذف أَمَّا قبل الامر نحو ورك فكثر . وقيل قبل النهي
 ايضاً نحو زيداً فلا تضرب . وحذفها دون ذلك سامعياً لا يقاس عليه

وَلَا مِتَاعٍ لَوْجُودٍ قَدْ بَدَأَ لَوْلَا وَلَوْ مَا نَلْزَمَانِ الْمَبْدَأُ
 وَخَبَرٌ مِنْ مُطْلَقِ الْكَوْنِ اخْتِزِلَ وَذِكْرٌ مَا قَدْ حَمَّ إِنْ جُهِلَ

أي ان لولا ولوما موضوعتان للدلالة على امتناع شيء لوجود غيره . وهما تلزمان الدخول
 على المبتدأ نحو لولا انتم لكانا مؤمنين . أَمَّا قول الشاعر
 أَلَا زَعَمْتَ أَمَّا أَن لَا أُحِبَّهَا فَقُلْتُ بَلَى لَوْلَا يُنَارِعُنِي شُعْلِي
 فهو محمول على إخبار أن المصدرية قبل الفعل فيعود الى الاسم أي لولا منازعة شعلي لي .
 وهو الأشهر * وَاَمَّا خبر المبتدأ الواقع في هذا المقام فان كان يدل على كون عام راجع
 على مطلق الوجود وجب حذفه كما في المثال مقدراً بوجوده ونحوه . أو على كون خاص
 أي وجود مقيد بصفة مخصوصة وجب ذكره نحو لولا قولك حديثي عهد بكبر لانسنت

البيت على قواعد ابراهيم . فان كان الخاص معلوماً بدلالة الثرية عليه نحو لولا أنصار
زيد مجبونه أنقل جاز فيه الامران * وقس على كل ذلك مع لوما بالاستفراء * واعلم
ان لولا ولوما اذا وقع بعدها ضمير مخففة ان يكون ضمير رفع منفصلاً كما رأيت . غير انه
قد سمع وقوعه بعد لولا بصفة المجزوء المتصل فيقال لولائي ولولاك ومنه قول الشاعر
أومت بعينها من المودج لولاك في ذا العام لم أخرج

وهو حينئذ نائب عن ضمير الرفع في الصصح فيكون مرفوع المحل على الابتداء . واذا
عطف عليه اسم ظاهر بتعين رفعه فيقال لولاك وزيد ملكك . وهو مذهب جمهور
المحققين

وَلَا مِتْنَاعَ لَا مِتْنَاعَ لَوْ رَمَعَ مَاضٍ لِشَرْطٍ فِيهِ بِالْوَضْعِ تَعَقُّ
وَهُوَ جَوَابٌ "لَوْ وَأَخْبِيهَا وَقَدْ عَمَّ يَدُونِ النَّفْيِ مَا أَلَامَ عَقْدٌ"

اي ان لو موضوعة للدلالة على امتناع شيء لا امتناع غيره . وهو الاشارة في الكلام عليها وفي
حرف شرط في الزمان الماضي وذلك تختص بالدخول على الفعل الماضي نحو لو شاء
الله لمذاكم اجمعين . فان وقع بعدها مضارع صرف الى الماضي نحو لو يطيعكم في كثير من
الامر لآتيتم اي لو اطاعكم * ولا عمل لما مطلقاً لانها موضوعة الماضي وهو لا يستغنى
الإعراب * ولا تدخل إلا على الفعل كما هو شأن أدوات الشرط . فان رفع بعدها اسم
فهو معمول للفعل ضمير كقول بعضهم لو ذات سوار طمعتني اي لو أطعتني ذات سوار
على ما عرفت في باب الاشتغال * ومن هذا القبيل نحو ولو آتتهم صبروا ولو اتهم غلبوا
خزائن رحمة ربي . فان الاول على تاويل لوئت صبركم كما هو المختار عند المحققين .
والثاني على ان الاصل لو كنتم تحذف الفعل وتفصل الضمير لعدم استقلاله * ولها
كانت لو موضوعة للعطف في الماضي وجب ان يكون جوابها ماضياً لنظراً كما رأيت . ان
معنى نحو نعم العبد صميم لو لم يخف الله لم يعص * ونساركها في هذا الجواب لولا ولوما
لانها مركبتان منها ومن اداة النفي فكل ما يعتبر في جوابها يعتبر في جوابها * ويربط
جواب كل واحدة منهما باللام كما رأيت ما لم يكن متبياً فلا يجوز ان يربط منه بها إلا
المتبى بها كقولوا

ولو أعطى الخيـار لآبـا افترقنا ولكن لا خيار مع الليالي

وقول الآخر

لولا رجاء لقاء الطاعنين لَمَا أَقْبَت نَوَامٍ لَنَا رَوْحًا وَلَا جَسَدًا
غير أنه مع الانبات غالب ومع المنفى بما قليل ولما مع المنفى بغيرها فلا تدخل اللام على
الاطلاق

وَرُبَّمَا جَاءَتْ لِمَا يُسْتَقْبَلُ كَانِ وَمَاضٍ بَعْدَهَا يُأْوَلُ

أي ان لو قد تأتي للشرط في المستقبل على خلاف وضعها فتكون بمنزلة إن الشرطية وعلى
ذلك قول الشاعر

ولو تلتقي أصدأؤنا بعد موتنا ومن دون رَمَيْنَا من الأرض سَبَسَبَ
لَطَلَّ صَدْسُ صَوْقِي وَإِنْ كُنْتُ رِمَةً لَصَوْتُ صَدَى لَيْلِي بَهْشَ وَبَطَرَبَ
فان وقع بعدها ماضٍ أوّل بالمستقبل نحو ويخش الذين لو تركنا من ظلمهم ذرية ضعافا
خافوا عليهم. غير انها مع ذلك لا تفعل ايضا في السعة لانها موضوعة للماضى المحض
وغالبه الدخول عليه * واعلم ان لو تستعمل للوصل مثل إن نحو زيد ولو قل ما لك كرم
ويقال لما اجتهد في الوصلة

وَلَوْجُودٍ لَوْجُودٍ قَدْ خَلَا لَمَا أَتَتْ ظَرْفًا لَهَا الْمَاضِي تَلَا
وَتَأْخُذُ الْحَوَابِ مِنْ مَاضٍ كَذَا أَوْ جُمْلَةً إِسْمِيَّةً بَعْدَ إِذَا

أي ان لَمَا موضوعة للدلالة على وجود شيء لوجود غيره في الزمان الماضي ولذلك لا
تدخل إلا على الأفعال الماضية * وهي ظرف على الأصح بمعنى إذ وهو مذنب كبير من
المهتفين وعليه الجمهور * وأما جوابها فيكون فعلا ماضيا ايضا نحو فلما انجمت الى البر
اعرضتم. او جملة اسمية مفرونة يا إذا الغيابة نحو فلما انجمت الى البر اذا لم يشركون *
واعلم ان جميع هذه المذكورات اذا كانت لتعليق شيء على آخر كما هو مقتضى الشرط
سواء كل ما علقه جوابا وان لم يكن ما قبله شرطا في الحقيقة * واذا كانت لَمَا قد جرت
مجرى إذ في الظرفية جرت مجراها في استعمالها حرف تعليل كقول الشاعر
وَلَمَّا كَانَ حُكْمُ الْمَوْتِ دَبَّتْ وَفِيَتْ بِهِ وَشَيْتُكَ الْوَفَاءُ
وحينئذ تكون قد خرجت عن الظرفية لعدم دلالتها على الزمان كما ترى

فصل

في أحرف الجواب والتنبيه والاستنتاج

"نعم بلى على الجواب دلاً إني وأجل جبر ولا وكلاً"
 وبلى أثبت ما أثنى والتنبي في كلاً ولا والردع رد كلاً تنبي
 وما بقي صدق به وأعلم وعد وبعد إني وجوباً أقسم

أي أن هذه الأحرف يؤتى بها للدلالة على جملة الجواب المحذوفة سادة مسدداً. غير أن بلى منها يخص بوقوعها بعد التنبي فجملة إني. وذلك يكون تارة في الخبر نحو زعم الذين كذبوا أن ان يفتوا قل بلى. وتارة في الاستفهام نحو أأنت ربكم قالوا بلى. أي بلى يفتون وبلى أنت ربنا. بخلاف نعم وما يجري مجراها فإن الجواب بها يقع ما قبله في تنبيه وإيجاز. ولذلك إذا قيل لرجل أأنت لي عليك دين فإن قال بلى يلزمه الدين وإن قال نعم أو إحدى أخواتها لا يلزمه * وكلاً ولا تختصان بالتنبي مطلقاً كما كان ما قبلها. غير أن كلاً يراد بها أيضاً ردع المخاطب تنبيهاً على شدة بطلان كلامه وهو المشهور في استعمالها * وأما ما بقي من هذه الأحرف فيكون: اصدق الخبر في نحو قام زيد. وإعلام المستخفي في نحو هل قام زيد. ولوعده الطالب في نحو اضرب زيداً. فيقال في الجميع نعم أو إحدى أخواتها * غير أن إني لا تستعمل إلا في القسم المحذوف فعلة نحو قل إني وربي أنه حق. فلا يقال إني أقسم بربي * وأعلم أن من هذه الأحرف ما هو كثير في الاستعمال وهو نعم وكل وإني ولا وكلاً. وما هو قليل وهو أجل. وما هو نادر وهو جبر * وأم المياب نعم في الإيجاب ولا في التنبي

وأي لتفسير وأن حيث تلج معنى فقط للقول بين المجمل

أي أن أي موضوعة لتفسير ما قبلها نحو رأيت لينا أي أستاذاً وما بعدها يكون عطف بيان أو بدلاً * وتفسيرها المتردات كما رأيت. والمجمل كقول الشاعر
 وترى مني بالطرف أي أنت مذنب وتليني لكن إياك لا أقبل
 وأما أن تختص بتفسير المجمل. وحكما أن تكون واقعة بين جملتين في الأولى منها

في القول فقط دون لفظه نحو فإوحينا اليه أن اصنع النلك . وذلك لان القول الصريح لا يحتاج الى تفسير لكون الجملة تقع منعولاً له . ولا فرق في الجملة بين ان تكون فعلية كما رأيت . او اسمية نحو ونودوا أن ينكم الجنة * واعلم ان بعضهم جعل اذا من أدوات التفسير في نحو نقول نهلك الماء اذا شربته . غير ان الماء في المنعير الواقع بعدها تكون مفتوحة للمخاطب بخلاف أي فانها تكون معها مضمومة للنكلم . وقد نظر

بعضهم في ذلك فقال

اذا أردت بأي فعلاً تنسره فضم ناءك فيه ضمّ تعترف
وان تكن ياذا يوماً تنسره ففتحك الناء فيه غير متغلب

والحق ان اذا تكون في المثال ظرفاً للقول لا تنسراً للنهل في الحقيقة وإنما التفسير مأخوذ بالمعنى كما ترى

وَمَا لِنَتَّبِعَ كَهَذَا نَمْعُ كَذَلِكَ بَا حَيْثُ الْبِدَاءِ يَمْتَنِعُ

اي انت ما موضوعه تنبيه المخاطب . وفي الدخيل ناء على اسم الإشارة التريب نحو هذا وهما . ويحصل بينهما نارة بكاف التنبيه نحو فلما جاءت قبل أفكها عرشك . ونارة بشير الرفع نحوها أنتم أولاء * وقد يحصل بغيرها كقول الشاعر
ها إن ناعذرة ان لم تكن تنعت فان صاحبها قد ناه في البلد

وقد تنصرف على ضمير الرفع كقول الآخر

فها انا نائب عن حبة ليلى فما لك كلما اكثرت ذنوب

ويكثر استعمالها مع الماضي المتدبر بقدر كقول الآخر

يقولون لي ما قد شربت مدامة فقلت لم لا بل اكلت سترجلا

ونظم أي في الداء كما مر نحو يا أيها النبي * وأما يا فيجعلونها حرف تنبيه اذا كان ما بعدها لا يصلح ان يكون منادى كما ر في بحث حروف الداء . فذكر

وَيَا لَا يَسْتَفْحُونَ وَأَمَّا وَرُبَّمَا التَّنْبِيْهُ يُعْزَى لَهُمَا

اي ان الآ وأما يستعملونها لاستنتاج الكلام بهما . واكثر وقوع الآ قبل إن نحو ألا إن وعد الله حق . وقبل الداء كقول الشاعر

ألا يا غرابة الدين ان كنت صاحبي قطعنا بلاد الله بالندورات

وأكثر وقوع أما قبل القسم كقول الآخر
 أما والذي أبكى واضحك والذي أمانت وأحيا والذي أمة الأمر
 وقد يراد بهما التنبيه أيضاً. وقبل أن التنبيه معناها والاستنتاج محلها فيستفتح الكلام بهما
 للتنبيه المخاطب عليه. وهو غير بعيد عن الصواب

فصل

في أحكام تحريك الساكن

أَوَّلُ سَاكِنَيْنِ لَا مَدَّ وَلَا إِذْغَامَ فِيهِ أَكْسَرُ كَأَكْرَمِ الْهَلَا

أي أن الأول من الحرفين الساكنين الذي ليس حرف مدّ وهو حرف العلة المسبوق
 بحركة نجاسة كأمّ ولا إذغماً في الثاني يُكسر كما نحو أكرم الهلا. وهو يشمل الحرف
 الصحيح كما رأيت. وحرف اللين وهو حرف العلة المسبوق بحركة لا نجاسة نحو ولواً نفع
 آمنن وإما ترتيب كسر الواو والياء * وقس على ذلك ما جرى مجراه نحو لم يكن الذين
 كذروا ولين الملك اليوم. ويل الله بزكي من بشاء وما أشبه ذلك إلا ما ندر كما سيأتي
 وَمَا أَتَقَى هَمزةً فَطَعِ وَصِلَتْ حَرَكَةُ الْقَطْعِ إِلَيْهِ تَقِلَّتْ

أي أن الساكن الذي تليه همزة قطع قد وصّلت تنقل اليه حركتها التي كانت لها في حال
 قطعها كقراءة بعضهم أم تعلم أن الله على كل شيء قدير يوصل همزة أن وتقل بعدها
 إلى الميم الساكنة قبلها. وأكثر ما يكون ذلك في الشعر لصورة الوزن كقول الشاعر
 لَوْ أَنَّ الْأَوْفَّ بِسَبِّكَ كَانَ عِبْدًا فَبَجَّجَ الْوَجْهَ أَغْوَرَّ مِنْ تَيْفٍ

وهو شائع مقبول في الشعر ونادر مستحسن في النثر لانه خروج عن الأصل لا وجه له

وَحَرَكَةُ الثَّانِي كَهَمْدٍ مُتَبَعًا وَأَكْسَرُ وَلِلتَّخْفِيفِ قَمَحٌ وَقَعَا

أي إذا كان أول الساكنين مدغمًا كما في نحو مَدَّ يَحْرُكُ الثاني منها على عكس ما مرّ.
 ويجوز في حركته الانباع لما قبل الساكن الأول فيضم إذا كانت مضمومة كما في المثال
 ويُفتح إذا كان مفتوحاً نحو عَضَّ ويُكسر إذا كان مكسوراً نحو فَرَّ. وهو الأكثر في
 استعمال العرب * ويجوز الكسر في الكل على أصل تحريك الساكن والتخفيف
 وعلى ذلك يجوز في المضموم التأء الأوجه الثلاثة وفي غيره التثنية والتخفيف والضم إذا

لا وجه له * فان تلا الفعل ساكنٌ تحولم يذ الحبل فالأكثر الكسر باعتبار الساكن
الثاني ويجوز التفتح باعتبار الإدغام ويتبع الضم عند الجمهور اتلاً بل ليس بأستند الضمير
الذكور * وإن اتصلت به هاء الضمير ضم مع غير المفتوحة منها مطلقاً إنياعاً لفتحة الهاء
تحولم يردّه ولم يحمها ولم يحثهم - وفتح مع المفتوحة تحولم يردّها ولم يستحيها - وفي لغة
جمهور العرب

وَمَا سَوَى ذَلِكَ خَصٌّ فَأَتَخَصَّرُ نَحْوُ الْقَوَا الْعِدَى رَعْدٌ مِنَ السَّفَرِ

أي ان ما سوى الأحكام المذكورة يختص بمواقع معلومة مخدراً فيها كضم واو الجمع
المفتوح ما قبلها وفتح نون من مع أل كما رأيت - وحذف نون التوكيد الخفيفة ونون
العلم الموصوف باین كما مر * وهمة الوصل الواقعة بين الساكنين لا تُعَدُّ فاصلاً لمقطوعها
في اللفظ فلا يُعَدُّ باعتبارها ربيها لأنها كلاشيء

وَكُلُّهُ يَقْدَرُ السَّكُونُ لَهُ كَمَا فِي عَكْسِهِ يَكُونُ

أي ان كل ما ذكر من السواكن التي تعرض عليها الحركة يُقَدَّرُ له السكون كما ان المتحرك
الذي تعرض عليه السكون يُقَدَّرُ له الحركة - فيكون هذا ساكناً في التقدير متحركاً في
اللفظ لعروض النقاء الساكنين ونحوه كما يكون الموقوف عليه متحركاً في التقدير ساكناً في
اللفظ لعروض الوقف عليه

فصل

في الاستئناف

يُسْتَأْنَفُ الْكَلَامُ قَطْعًا مُضْمَرًا مُبْتَدَأً عَنْهُ يَقَالُ أَخْبِرَا
وَذَاكَ بَعْدَ الْوَاوِ وَالْفَاءِ أَطْرَدَ فِي جُمْلَةٍ تَشِيرُ بِكَوْنِ لَمْ يَرُدَّ

أي ان الكلام يُسْتَأْنَفُ منطوقاً عما قبله متروكاً فيه مبتدأ مخبر عنه بما يليه كما سدرى
وذلك يكون بعد الواو والفاء العاطفتين في الجملة التي لا يُرَادُ تشريكها مع ما قبلها
في حكمه كقولهم لا تأكل السمك وتشرب اللبن - وقوله ألم تسأل الربيع الفؤاد فينطق
برفع ما بعد الواو والفاء فيها - فان التقدير في الاول وانت تشرب اللبن لان المراد فيه

التي عن أكل السمك وإياد شرب اللبن لا النبي عنها جميعاً . وفي الثاني فهو ينطق
لأن المراد إثبات النطق له لا الاستفهام عنه . وقس على ذلك ما أشبهه من المواضع
وَسَلَعَ بَعْدَ أَلْقَاءِ أَدَسْتِنَافٍ فِي نَحْوٍ مِنْ يَوْمٍ فَلَا بُخَافُ

أي أن الاستفهام قد شاع وقوعه في جواب الشرط المضارع بعد الناء الرابطة للجواب
نحو مَنْ يَوْمٍ بَرِّقَ فَلَا بُخَافَ بَحْثًا وَلَا رَفْثًا . أي فهو لا يخاف * ومن ثم يلزمه الرفع
لأنه قد صار مجرّداً بوقوع خبره لذلك المبتدأ المقدّر كما علمت في موضعه

وَدُونَ ذَلِكَ كَجَوَابِ يَرُدُّ نَحْوَ قَصْدِنَا نَجِدُ نَجْدٌ نَقْصِدُ

أي أن الاستفهام يستعمل بدون ما ذكر من مصاحبة الحرف وإضمار المبتدأ . فتكون
الجملة كأنها قد وقعت جواباً عن سؤال مُضْمَرٍ ولذلك تُقْطَعُ عما قبلها كما يُقْطَعُ الجواب
عن السؤال . وذلك كما في مثال النظم فإن الجملة الثانية فيه مبنية على سؤالٍ مقدّر
كأنه قيل هل نجد أهل لقصد الناس إليها فنقول نجد نقصد * وذلك يكون في الجملة
الاسمية كما رأيت . وفي الفعلية نحو إذا دخلوا عليه فقالوا سلاماً قال سلام . فأنه على
تقدير أنه قيل ماذا قال في جوابهم فنقول قال سلام . وهذا من المباحث اليبانية

فصل

في الحكاية

وَقَفَا حَكَّتْ مَنْ مَا لِنَكْرَةٍ سُلِّ عَنْهَا وَأَيُّ إِنْ وَقَفَتْ أَوْ تَصِلُ
وَتُونَ مِنْ لِلْفَرْدِ حَرَكٌ مُشْبِعًا "وَدُونَهُ أَحَلَّ بِهِمَا مَا فَرَعَا"

أي أن مَنْ وَأَيُّ الاستفهاميتين عند السؤال بهما عن تخيص النكرة المذكورة في كلام
الغير يحكي بهما ما لتلك النكرة من الإعراب وغيره على ما سئري . غير أن مَنْ يحكي بها في
الوقف فقط وَأَيُّ يحكي بها في الوقف والوصل * ويجب تحريك نون مَنْ في حكاية
المفرد المذكور بحركته مُشْبِعَةً فينولد منها حرف مجازتها . أمّا المخربك فلا تنجذب
الحكاية لأنها لا تأتي من الساكن . وأمّا الإصباح فللوقف على الساكن المتولد منه لأنه
لا يوقف على المخربك . فإذا قيل جاء رجلٌ فقال متو . أو رأيت رجلاً يقال متا . أو مررت
برجلٍ يقال متي * وأمّا أَيُّ فتجري مجرى بنية الأسماء المعربة وصلاً ووقفاً . فيقال في

الوصل أي يأتى بالرفع لمن قال جاء رجل . وفي الوقف أي بالالف المبذولة من
 التنوين لمن قال رأيت رجلاً . وقس عليه * وإما ما سوى المفرد المذكور وهو الموثق
 والمثنى والمجموع فيجئ بهما ما له من علامات الرفع . فإذا قيل جاءت امرأة ورجلان
 وأمرأتان وبنون وبنات يقال منه وثمان وثمان وثمان وثمان . وكذلك آية وأيان
 وأيتان وأيون وأيات * غير أن الغالب في من منه أن تسكن مع المثنى فيقال ثمان
 وربما سكنت مع المفرد أيضا فيقال منه باثناث الثاء على لفظها مع الوقف عليها *
 وأعلم أنهم اختلفوا في أعراب من وأي في الحكاية والخبر انتهى خبران عن حذف أو
 مبتدأ ن محذوف والخبر والتقدير من الذي ذكرته وأي جاء * ونحو ذلك * والمثنى منها يثنى
 أعرابه في المحل والمعرب فتدركه علامات الرفع لاستقبال محلها بعلامات الحكاية كما مر في
 باب تقدير الإعراب . وعلى ذلك يجري كل محكي بالإجمال

”وَعَكْسَ أَيْ لَفْظُ مَنْ فِي الْوَصْلِ لَمْ يَحُلْ وَيَحْكِي بَعْدَهَا لَفْظُ الْعَلَمِ“
 ”وَذَلِكَ إِذَا لَا عَطْفَ تَمْلُوهُ فَإِنْ يَعْطَفُ قَدْ بَعْدَ بِأَعْرَابٍ قَبِيْرَ“

أي ان من اذا سئل بها في الوصل كانت عكس أي فان لفظها يكون ساكنا مع الجميع
 ولا يلحقها شيء من علامات الرفع . فيقال من يا هذا لمن قال جاء رجل أو امرأة أو
 رجلا ن وهلم جرا * وإذا كرر بعدها لفظ المسؤول عنه فان كان علما يحكي في السؤال
 على اللفظ فيقال من زيدا ان قال رأيت زيدا . نس عليه . وهي لغة أهل الحجاز وعليها
 الاستعمال * غير انه يشترط لصحة الحكاية بعدها ان لا تكون واقعة بعد عاطف نحو
 ومن زيدا لان الغرض من الحكاية بيان كون المسؤول عنه هو الاول والعاطف يربطها
 فلا يحتاج معه الى الحكاية . وحيتنئ يتعرب الرفع بعدها على الإطلاق * وإما اذا لم
 يكن ما بعدها علما فلا يحكي منه شيء على الصحيح فاذا قيل رأيت غلام زيدا نقول من
 غلام زيدا بالرفع لا غير * ويشترط في العلم ان لا يكون ملحقا بتابع غير التبعين بام مضافا
 الى علم وعطف النسق مع كون المعطوف علما . فاذا قيل رأيت زيدا الكريم أو نفسه
 أو اخاك نقول من زيدا الكريم وهلم جرا بالرفع في الجميع . واذا قيل رأيت زيدا بن عمرو
 أو بكرا وخالدا نقول من زيدا بن عمرو ومن بكرا وخالدا بالنصب فيها * فان كان
 المعطوف غير علم نحو رأيت زيدا وعلامة يحكي العلم وحده في اخبار الاكثرين فيقال
 من زيدا وعلامة ينصب الاول ورفع الثاني * ولا يجوز مع أي في ذلك كقول الآ الرفع

لا يمتنع أن تكون مرفوعة لفظاً فإذا كانت ما بعدها منصوباً أو مجروراً أدى إلى منافق في اللفظ. ولذلك يرفع ما بعدها مطلقاً على الابتداء وتبطل المحكاة

وَالْمُفْرَدَاتُ دُونَ هَذَا وَالْجُمْلُ وَمَا يَحْتَاجُ تَحْكِي وَالْوَهْلُ

أي أن هذه المذكورات تحكى في غير هذا المقام عارية عن السؤال * أمّا الاسم المبرد فيحكى منه ما وقع في كلام الغير كقول بعضهم دعنا من تمران جواباً لمن قال له هاتان تمرتان * وما أريد به اللفظ كقولك فام فعل ماضٍ وبين حرف جرٍ وقد مر استنباط ذلك في بحث العلم. وقد يحكى الكلام ما وقع في كلامه السابق كقول بعضهم رأيت عبلاً وعلياً أسد * وأمّا الجمل فيحكى منها ما وقع بعد التول نحو وقالوا الحمد لله. أن بعد التبرأ: نحو قرأت قصراً من الله وفتح قريب. أو التكنية نحو كتبت سلاماً على أرسيم * وقد يحكى ما وقع بعد السمع كقول الشاعر

مات الناس يتجمعون غيباً فقلت لصيدع اتبعني يلاً

وندر ذلك بعد غير هذه المذكورات كقول الآخر

وجدنا في كتاب بني نعيم أحق الجبل بالركن المعار

وكذلك الجملة المسمى بها كناية شراً وبرق غيرة * والمثل المائر نحو في الصنف ضيفت اللبن بكسر التاء. فإنه يضرب للرجل أيضاً بكسر هاء لانه قيل لامرأة في الأصل * وأعلم أن الواقع بعد التول ونحوه إذا كانت متفحمة بهمة الوصل يجوز قطع همزها على

المحكاة لأنها قد وردت منطوقة في لفظ القائل. وعليه قول الشاعر

فقلوا كذباً ثم قالوا إرتعوا كذباً لقد منعوا الجهاد رنوعاً

ويجوز وصلها كما رأيت في الأمثلة باعتبار أنها قد وقعت في الدارج. وهو الأكثر في الاستعمال لانه أسهل في اللفظ

فصل

في أحرف الزيادة

وَقَدْ تَزَادَ أَحْرَفُ الْمَعَانِي كَمَا تَزَادَ أَحْرَفُ الْمَبَانِي

أي أن الأحرف الموضوعة للمعاني كأحرف البحر وغيرها قد تزداد في الكلام كما تزداد الأحرف المعبية في أبنية اللفظ كالسين والهمزة وغيرها من حروف سائر لغاتها كما

انقر في علم الصرف * وهذه الأحرف تزداد لأغراض في مواضع مخصوصة كما تزداد تلك
الأحرف . وسأني بيان كل ذلك بالتفصيل

قَالِبَاءَ زِدْ مُبْتَدَأً بَعْدَ إِذَا وَخَبَرًا لِلْيَسْرِ مَا لَا أَتَّخِذُ
وَفِي تَعْجِبُ بِأَمْرِ قَاعِيلاً وَأَحْثَالٍ تَزُرُّ إِذْ تَقَبَّتِ الْعَامِلَاتُ

أي ان الباء تزداد في المبتدأ الواقع بعد اذا التامة نحو خرجت فاذا بزيد في الدار *
وفي خبر ليس وما ولا العاملتين عنها نحو ألت برتكم وما ربك بغافل عما تعملون .

وقول الشاعر

فكن لي شغباً يوم لا ذو شناعه يَمْنُ قَتِيلًا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِسٍ

وقد تزداد في خبر كان المنفية حملاً على خبر ليس كقول الآخر

وإن مدت الأيدي إلى الزاد لم أكن بِأَعْيُنِهِمْ إِذْ أَجْتَمَعَ النُّورُ أَتَجَلَّى

وتزداد في فاعل أفعل بالنظر الأمر في التعجب نحو أسمع بهم وأبصر * وفي الحال المنفية
العامل كقول الشاعر

فما رَجَعْتُ بِمُخَابَةِ رِكَابِ حَكِيمِ بْنِ الْمُسَيَّبِ مِنْهَا

وهو قليل في الاستعمال

وَسَمِعْتُ نَحْوَ بِحَسْبِي دِرْهَمُ وَنَحْوَ أَلْقَى بِيَدِهِ أَدَاهُمْ

وَجَاءَ عُمَيْيَانُ بِنَفْسِهِ كَمَا مُحَمَّدٌ بَعِيْدَ زَارِ النَّحْيِ

أي ان زيادة الباء قد سمعت في المبتدأ بدون اذا نحو بحسبي درهم وهو نادر . وفي
المفعول به نحو ألقى بيديه . وفي التوكيد بالنفس والعين كما رأيت في المثال . وكذلك
في فاعل كفي نحو وكفى بالله شهيداً . وكل ذلك مطروق في الاستعمال غير انه لا يقاس
غيره عليه

وَاللَّامُ مَفْعُولًا لِفِعْلِ لِحَقًا تَقْوِيَةً أَوْ شَيْءٍ فِعْلٍ مُطْلَقًا

أي ان اللام تزداد في المفعول به لتقوية العامل الضعيف . وذلك يكون في ما كان عاملاً
فعلاً متأخراً نحو لزيد ضربت لانه قد ضعف متأخراً عن المفعول . او شبه فعل وهو

المصدر والوصف سواء تأخر عن المفعول نحو لزيد ضرباً وزيد لم يرو ضارباً أم تقدم
عليه نحو عجبت من ضربك لزيد وزيد ضارب لم يرو. وذلك لأن شبه الفعل فرع عن
الفعل في العمل فيكون أحوج إلى ما يتوهم به. ويقال هذه اللام لام التثوية

وفي جواب ذي امتناع والقسمة وقيل إن قد وطأت مثل العلم

أي إن اللام تُراد أيضاً في جواب ما دل على امتناع شيء لامتناع غيره أو لوجوده. وهو
جواب لو نحو ولو علم الله فيهم خيراً لآستعهم. وجواب لولا نحو ولولا دفع الله الناس
بعضهم ببعض لتسدت الأرض. وجواب لوما كما في قول الشاعر

لوما إلا صخرة التوبة لكاتب لي من بعد سخطك في رضاك رجاء

وتُراد في جواب القسم نحو تالله لا أكذب أنصامكم. وهي مع زيادتها تزيد الربط في هذه
الأجوبة كاللغاة في جواب الشرط * ومن هذا القيل اللام الموطئة للقسم وهي الداخلة
على إن الشرطية لتكون كإعلامه على القسم المحذوف قبلها نحو ولئن قوتلوا لا ينصرونهم
وقد مر الكلام عليها في بحث القسم بالتفصيل

ومن لذي التذكير دون موجبة في المبتدأ والفاعل المفعول به

أي إن من تُراد مع التكرار من المبتدأ والفاعل والمفعول به. وذلك في ما سوى الموجب
من هذه المذكورات وهو الواقع في سياق الذي وشبهه كما علت نحو ما لكم من الله غيرة
وعلى من خالف غير الله. وقس على في الفاعل والمفعول به نحو وما تستط من ورقته
الآ بعدلها وما ترى في خلق الرحمن من تفاوت ولا يقيم من أحديهم جراً * غير أن
الاستفهام يخص بل لأنها مختصة بطالب التعميق المطلوب هنا. وهو المشهور بين
النحاة * وأعلم أن التكرار الذي تُراد عليها من إذا كانت مختص بالشيء وشبهه نحو ما جاء في
من أحقر في تأكيد العموم. وإلا فهي للتخصيص على العموم نحو ما جاء في من رجل.
فإنه قبل دخولها كان يحتمل أن يقال بل رجلان أو أكثر فلما دخلت ارتفع هذا
الاحتمال. ولذلك تُعد في مثل هذا التركيب شبهة بالرائد لا زائدة في الحقيقة لأفادتها
معنى لا يستفاد بدونها وعدم صلاحيتها للاستقاط وهو المختار

وَالْكَافُ فِي كَيْفِهِ وَأَنْسَاءُ فِي رَبِّ وَهُمْ لَا يَخْفَى

أي إن الكاف تُراد على لفظه مثل نحو ليس كمثل شيء * لأن المراد في المثل لا شيء مثل

المثل والآن لم يثبت المثل وهو عكس المقصود * وإنما تزداد بعد ربّ وفي العاطفة ولا
النافية وفي التي يشار بها الى المكان. فيقال ربّت رجل كرم لثيقه وجاء زيد تست عمر
وهي جراً * وهي تفتح وتُسكن في الجميع إلا في لات فلا يجوز تسكينها لانه يلزم منه النقاء
المساكنين * وزيادتها قبل لتأنيث اللفظ وقبل المبالغة في المعنى وهو قول الاكثرين
وأن "تزداد قبل لو إذ أقصمها وتعدّ لها وكذا إن يعدّ ما"

أي وتزداد إن الخيفة المفتوحة الهزئة قبل لو الواقعة بعد فعل القسم مذكورا كقول
الشاعر

فأقسم أنت أو التفتينا وأنت أنصار لكم يوم من الشرّ مظيم
أو هذوقا كنول الآخر

أما والله أن لو كنت حراً وما بالخرانت ولا العنق
وبعد لما غوفلما أن جاء البشير أنباء على وجهه * وتزداد إن الخيفة المكسورة المهملة
بعد ما النافية سواء كان منها فعلًا كنول

دخلت البلاد فما إن أرى نظير اس جدعان بين العرب
أم جملة أسية كنول الآخر

وما إن طينا حبر ولكن منابنا ودوة آخرنا
وقد تزداد بعد ما الموصولة والمصدرية وكلاهما نادرا في الاستعمال

وما تزداد بعد من ربّ وكما إن ابن أبلان متى إذا وأمي
غير وبعد سيّ ليت والعمل في مفردات اسم وفعل لم يزل

أي إن ما تزداد بعد عن نحو عما قبل ليصيحن ادمين * وبعد ربّ كنول الشاعر
ربما ضربة صيف صليل بيت بصرى وطعة نجلاء

وبعد كي كنول الآخر

بهذه دوفي صبيّا أخافهم عبيات أني بهدّد الأسد

وبعد إن الشرطية وما يليها من الأدوات المذكورة في البيت نحو إنما ينزعك من الشيطان
نزع فاستعد بالله وإنما تكونوا بذكركم الموت وفيه جراً * وبعد غير كنول الشاعر
من غير ما سقم ولكن شغني ثم أراه قد اصاب قوادي

وبعد بعد كنولو

ولها طيب نكتة حين دنت بعد ما تحفة كسك فبقى
وبعد سي بمعنى مثل من قولم لا سيما في أحد وجوها كما مر في باب الاستثناء. وهي لازمة
لها * وبعد ليست من أخوات إن في من ابقى عنها وهو الراجح على ما مر هناك * وهي
في ذلك ككولا تكف عن العمل في الأسماء المردة والأفعال كما رأيت * وأعلم أن ما
الداخله على كي يجوز أن تحسب رائدة فيحسب الفعل بعدها كي أو بأن مضرة وهو
الأكثر. وإن تكون مصدرية وكي حرف جر فيرفع الفعل على أنه صلة ما * والداخله
على أي تكمل الداخلة بينها وبين مجرورها نحو أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنی. وبينها
وبين مجرورها نحو أيا الأجانب قدسيت فلا تدعوا علي فإن ما بعدها يبقى على حكمه في
الوجهين * فتدبر

”كَذَاكَ لَا تَزَادُ بَعْدَ الْوَاوِ فِي مَا جَاءَ مَعْطُوفًا عَلَى مَا قَدْ نَفِيَ“

أي أن لا تزداد بعد الواو في ما عطيف على منفي لفظا نحو لا تساوي الخمسة ولا الستة.
أو معنى نحو غير المقصود عليهم ولا الضالين * وفي تزداد هناك تأكيد الذي تدرى كما
رأيت. أو رفعاً للاحتفال كما في نحو ما جاء زيد ولا عمرو. فإنه يحتمل عند سئولها أن
يكون المراد في اجتماعها معاً في وقت الهي. فلما جيء بها ارتفع هذا الاحتمال. فتأمل

وَمَا تَزِدْ صَحِيحٌ يَدٍ أَوْ أُكْصِدِ بَالِغٌ وَكَفْتُ أَحْضَرُ وَقَوْ مَهْدٍ
وَدُونَ ذَلِكَ التَّرْكُ أَوَّلُ وَفُضِي حَتْمًا بِمَا أَقْبَنَى مُرْمٍ الْفَرْصِ

أي أن ما يزداد من هذه الأحرف يرد به تصحيح اللفظ كما في نحو أكرم يزيد. فإن فاعل
الامر لا يكون الأضمر للخطاب فلما عدل إلى غيره ردت عليه البناء بغيره على
صورة يصح اللفظ بها. أو التأكيد كما في نحو ما زيد بناتمي. أو المبالغة كما في نحو لانت
حين مناصي. أو المكثف كما في نحو حينما تذهب أذهب. أو المحصر كما في نحو إنما أنت
منذر. أو التوبة كما في نحو للثوبيا نعدون. أو التمهيد أي التوطئة كما في نحو ولئن قويتين
لا ينصرونهم * ودون ذلك ترك الزيادة أولى لأنها تكون من قبيل العبث في الكلام.
على أن ما زيد لغرض لا يجب منه إلا ما اقتضاه أمر ميم كالأسماء الداخلة على فاعل
التعجب تصحح اللفظ وما اللاحقة إن التأكيد لإفادة المحذر ونحو ذلك. فتدبر

الخاتمة

فصل

في احكام الظرف والجرور

لَا بُدَّ مِنْ تَعَلُّقِ لِلظَّرْفِ بِأَلْفَعْلٍ أَوْ شِبْهِهِ لَهُ كَأَنَّهُ خَرَفَ

اي ان الظرف لا بد ان يتعلق بفعل ارشدهو ليرتبط بعامله كما يتعلّق حرف الجرّ، وذلك
يشمل ظرف المكان نحو جاست عند زيد وزيد واقف لدى الامير، وظرف الزمان نحو
انبت اليوم وانا را حلال غدًا، واما ان الحرف والظرف المذكورين قد يتعلّقان بما بدأ
بشبه الفعل نحو هو الذي في السماء، الة اي معبود، او بما يشير الى معناه كقول الشاعر
أَسَدٌ عَلِيٌّ وَفِي الْحَرْوبِ نَعَامَةٌ رَمَدًا مُجْهِلٌ مِنْ صَغِيرِ الصَّافِرِ
اي شجاع علي وفي الحروب خات، وفن عليه الظرف، وكل ذلك يعمل فيها ولذلك
قول انهما بكتبيان براحة الفعل

وَمَا تَعَلَّقَا بِهِ أَحَدٌ حِينَ عَمَرَ وَمَا يَخْصُ أَذْكَرُ وَكُلٌّ يُلْتَزِمُ

وَذَلِكَ فِي تَعَلُّقِ رَحَالٍ وَخَيْرٌ وَصِلَةٌ مَعَهَا عَلَى الْفِعْلِ أَقْتَصَرُ

اي ان متعلق الظرف وحرف الجر اذا كان يدل على كون عام كالحصول والوجود
ونحوها يجب حذفه لفهم الظرف وعديله منامة في الدلالة على الاستمرار، وان كان يدل
على كون خاص كالقيام والنمود ونحوها يجب ذكره لعدم الدليل عليه، وكل ذلك
يكون في ما وقع نعتا او حالا او خبرا او صلة، فيقال مع ارادة الوجود المطلق العجني
عائذ عند الخليفة ومررت بزيد امام داره وزيد تحت الشجرة ورأيت الخليل الذي
فوق المنبر، اي موجود عند الخليفة ومستقر امام داره وحاصل تحت الشجرة واستقر
فوق المنبر، ومع ارادة الوجود المتبد بصفة العجني غائم واقف عند الخليفة ومررت
بزيد جالسا امام داره وزيد غائم تحت الشجرة ورأيت الخليل الذي قام فوق المنبر،
وكذلك مع الجاز والجرور نحو العجني غلام للخليفة ومررت بزيد في داره وطم جرا،

غير ان الحذف في هذه المواضع يجب تقديره في العلة بالنقل كما رأيت لان الصلة
موطنة بالحجلة ويجوز في غيرها تقديره او بالصلة لانه يحذفها جميعا. غير ان الصلة
أولى لان الاصل فيه الأفراد وهو اختيار الجمهور. واعلم ان من المواضع التي يجب فيها
حذف المتعلق ان يكون المتعلق رافعا للام المظاهر نحو أعمد ثم الغيب في أي الله
شك. او يكون حرف قسم غير الباء نحو النبل اذا تفتى. او يكون المتعلق قد استعمل
محدوقا في مثل وشبهه كحقوق المسافر على الظواهر الميمون. او قد حذوف على شرطه
التفسير نحو يوم الجمعة ص ١٠٢

وَضَرْفُ ذِي الْعُمُومِ يُدْعَى الْمُسْتَقَرُّ وَغَيْرُهُ اللَّغْوُ الَّذِي لَا يُعْتَبَرُ
وَهَكَذَا ذُو النِّجَرِ فَأَعْلَمُ وَأَعْمَلُ وَقِسْ عَلَى مَا فِيلَ مَا لَمْ يَنْقَلِ
اي ان الضرف الذي مثله عام يقال له المستقر. وذلك لما فيه من معنى الاستقرار كما
مر اولاً عند حذف ما يتعلق به ينقل ضميره اليه فيستقر فيه. وأما الذي متعلقه
خاص فليس في شيء من ذلك ويقال له لغو لانه لا يفتى لا اعتبار له. وهكذا الجمار
والمرور لانه عدل الضرف في جميع احكامها كما علمت

فصل

في الحجلة واحكامها

يُضَمُّ الْحَجْمَةُ بِابِ الْمَبْتَدَأِ وَبَابِ مَا الْفِعْلُ إِلَيْهِ أُسْدَا
وَالصَّدْرُ ذُو الْأَصْلِ إِلَيْهِ تُنْسَبُ وَقَبْلَهُ الْحَرْفُ كَلَفُو يُحْسَبُ

اي ان الحجلة تنعقد من باب المبتدأ وباب ما أسد اليه الفعل مخصرة فيها. فيندرج في
الاول المبتدأ وخبره المجردان والمنسوخان وفاعله الذي يعني عن الخبر. وفي الثاني
الفعل والفاعل ونائبه. وفي تنسب الى ما صدرت به فهي اسمية في نحو زيد قائم وفعالية
في نحو قام زيد. وذلك يعتبر فيها بحسب الاصل فلا يفيكل بنحو قام ابوه زيد وزيدا
ضربت لان الاصل زيد قام ابوه وضربت زيدا وهذا الاعتبار تعدد الاولى اسمية
والثانية فعلية. ولا عبرة بما تقدم على الحجلة من الحروف نحو إن زيدا قائم وهل قام

زيد فانها لا تتغير عن نسبتها وذلك الحرف كاللغز لا يعتد به * واعلم ان الجملة اعم
من الكلام لانه لا يشترط فيها ما يشترط فيه من الافادة كما في جملة الشرط والصفة
ونحوها فكل كلام جملة ولا يعكس * ويندرج تحت الاسمية نحو مبهات العقيق لان
صدرها اسم فعل لا فعل بالتحقيقة * وأما النصفة فانها مع اشغالها على المسند والمُسند اليه لا
تُحسب جملة لانها لا تستقل بالافادة على حكم الجملة - ولا يعتبر ما فيها من المسند اليه
لانها تستوي مع في التكم والخطاب والقبول كالمتردات الجمادة فيقال انا قائم وانت
قائم وهو قائم كما يقال انا رجل وانت رجل وهو رجل. وعلى هذا تكون كلها خالية من
الضمير المسند اليه فلا تستحق حكم الجملة وبهذا الاعتبار كانت معرفة لا متينة كالجملة

وَهِيَ كَزَيْدٍ زَارَ هِنْدَ كَبْرَى وَنَحْوُ زَارَ هِنْدَ مِنْهَا صُغْرَى
وَكَاَنَا عَبْدِي أَبْنَةُ لِب شَمَلًا كَلَّا وَنَحْوُ الدَّارِ مِلْكِي لَا وَلَا

اي ان الجملة منها كبرى وهي الاسمية التي خبرها جملة نحو زيد زار هند. ومنها صغرى
وهي الجملة الواقعة خبراً كجملة زار هند الخبر بها عن زيد في المثال * ومنها كبرى
وصغرى معاً وهي ما جمعت الطرفين كما في نحو انا عبدي ابنة لي. فان ما بعد الضمير
الاول جملة كبرى باعتبار ان الخبر فيه قد رفع جملة وصغرى باعتبار انه باسره قد وقع
خبراً عن الضمير المذكور * ومنها لا كبرى ولا صغرى نحو الدار ملكي فانها ليست كبرى
لان خبرها مفرد ولا صغرى لانها ليست خبراً

وَذَاتٌ وَجْهٍ نَحْوُ زَيْدٍ مُقْبِلٌ وَذَاتٌ وَجْهَيْنِ كَعَمْرُو يَفْعَلُ

اي ان من الجملة ما هي ذات وجه واحد وهي ما كان صدرها وعجزها من قبلة واحدة
نحو زيد مقبل وطفنة بزورني. ومنها ما هي ذات وجهين وهي ما كان صدرها وعجزها
مختلفين في الاسمية والنعلية نحو عمرو يفعل وطفنة صادقاً. ونسبى الأولى ذات الوجه
والثانية ذات الوجهين

وَلَا مَحَلٍّ إِذْ بَدَتْ أَوْ وَصَلَتْ أَوْ قَسَرَتْ أَوْ لَاعْتَرَاضَ قَصَلَتْ
أَوْ كَانَتْ الْجَوَابَ فِي الْيَمِينِ أَوْ فِي بَابٍ إِنْ لَمْ تَرْتَبِطْ أَوْ بَابٍ لَوْ
اي لا يكون محل من الإعراب للجملة الابتدائية وهي الواقعة في افتتاح العبارة نحو الله

نور السموات والأرض. أو في آفتانها منقطعة عما قبلها نحو خلق السموات والأرض بالحق
 تعالى عما يشركون * وكذلك الحجلة الواقعة صلة لموصول اسمي نحو والله الذي أرسل
 الريح. أو حرفي نحو تخشى أن نصيبنا دابة * والمفسرة لما قبلها مجردة عن حرف
 التفسير نحو هل أدلكم على نخارة فيحكم من عذاب اليم تؤمنون بالله ورسوله. أو مقترنة
 به نحو ما قلت لهم ألا ما أمرتني أن أعبدوا الله ربي وربكم * والحجلة المعترضة وهي
 الناصلة بين المتلازمين كالوصف والصفة نحو انه لقسّم لو تعلمون عظيم * والواقعة جواباً
 للقسّم نحو والنجم إذا هوى ما ضل صاحبكم وما غوى. أو جواباً لشرط جازم لم يقترن
 بالفاء أو إذا نحو إن نشأ ننزل عليهم من السماء آية. أو شرط غير جازم نحو لو أنزلنا
 هذا القرآن على جبل لرأيته خاشعاً متصدعاً من خشية الله * ومن هذا النيل جواب
 إذا نحو إذا جاءهم الحسنة قالوا لها هذه. وجواب لولا نحو لولا حكمة النصل لفضي
 بينهم. وجواب لئلا نحو فلما رأوا بأسنا قالوا آمنا بالله. وقس على كل ذلك * وأعلم
 أن الحجلة المعترضة لا بد أن تكون اجبية كما رأيت فإن لم تكن كذلك نحو جاء * ومن
 ركب زيد لم تكن من هذا النيل * وقد ذكرت لما التفت إلى واقع كثيرة منها ما ذكرناه
 آنفاً. ومنها المبتدأ والخبر في الحال كقول الشاعر

وفيهن والآيات يفتنن بالني نوادب لا يملكنه ونوايح

أو في الأصل كقول الآخر

لعلك والموعود حق لقاءي بدا لك في تلك القلوص بداء

والنعل ومرفوعة كقول

وقد أدركتني والحادث جنة أئنة قوم لا ضيعاف ولا عزل

أو منصوبة كقول

وبدأت والدمر دونيدل حيناً دبوراً بالصبا والشمال

والنسم وجوابه كقول

لعري وما عري علي بهرب لند نطقت بطلا علي الاقارع

ومنها الموصول وصلة والشرط وجوابه والنافي ومنية وغير ذلك مما لا فائدة في استيفائها
 وتأخذ العمل وفي تحير أو وهي منعول به إذ نذكر
 أو وهي حال أولها المضاف ضم أو قد أجابت بعد ربطاً ما جزم

أَوْ مُقَرَّدًا قَدْ تَبِعَتْ وَالنَّايِعَةُ لِحِيلَةٍ فِي الطَّرَقِينَ سَابِعَةٌ

أي ان الحيلة يكون لها محل من الإعراب اذا وقعت خبراً نحو الرحمن علم القرآن . وكانوا أنفسهم يظلمون * او منعولاً بنحو قال إني عبد الله . ورأيت المنافقين يصنون عنك * او حالاً نحو وجاء أهل المدينة يستبشرون . ولا تقرّبوا الصلوة وانتم سكارى * او مضافاً اليها بنحو يوم قم بارزون . والسلام علي يوم ولدت ويوم اموت * او جواباً لشرط جازم مقترنة بالناء او اذا نحو وان تجيز بالنول فانه يعلم السر واخفى . وان نصيهم سنة بما قدمت ايديهم اذا هم يفتنون * او نائعة لفرد نحو من قبل ان يأتي يوم لا بيع فيه . وخذ من اموالهم صدقة تطهرهم * واما النايعة للحيلة فقد يكون لها محل نحو والله يفضو ويسطو واليه المصير . وقد لا يكون نحو افترست الساعة واشق الفجر . وبها ينم كل فريق سبعاً من الجمل * واعلم ان الاصل في الحيلة ان لا يكون لها محل من الإعراب لان حتم ان تكون مجردة مستقلة بنفسها فان اصاب محللاً منه فقد اطلقت عليه لان ذلك حق المرات * وهي اما تعطي المحل المذكور اذا وقعت موقع المرد كالخبر والحال وغيرها . ومن ثم استشكلت جماعة محل الواقعة جواب شرط بانها لا تعاقب المرد لانه لا ينع جواباً للشرط * واجيب بان المفرد أهم من ان يكون اسماً او فعلاً على حدته وهو يقع موقع هذه الحيلة . ورايتها فيجزم ومن ثم تكون في محل المجرم مع الرابطة لا بدونه . ويشهد لذلك جزم المعطوف في نحو ومن يضل الله فلا هادي له ويذرهم في طغيانهم يعمهون . فان جرمة انما هو باعتبار محل الحيلة المعطوف عليها .

فتأمل

وَالْحِيلَةُ الْفَضْلَةُ بَعْدَ الْمَعْرِفَةِ حَالٌ وَبَعْدَ تَكْرَرِهِ قَهْرٌ صِفَةٌ وَشَبِيهًا كَذَلِكَ مَعَهُمَا جَرَسٌ فَأَحْظَ فَكُلُّ الصَّيْدِ فِي جَوْفِ الْفَرَسِ

أي ان الحيلة الواقعة فضلة بعد معرفة تكون حالاً منها نحو مرج البحرين يلتقيان . وبعد تكرر تكون صفة لها نحو كتاب فصلت آياته * وقد تكون كل واحدة منها غير محضة فتتمثل الحيلة الوجهين نحو وآية لم الليل نسلج منه النهار وهذا ذكر مبارك انزلناه . فان المعرفة في الآية الأولى والتكررة في الثانية غير محضتين لان المعرفة الجنسية يقرب من

التكة في المعنى والتكة الموصوفة تقرب من المعرفة . وبهذا الاعتبار تحمل الحيلة الواقعة بعد كلٍ منهما ان تكون حالاً أو صفة * وعلى ذلك يجري معها شبه الحيلة وهو الظرف والحال والمجرور كما علمت فيكون الواحد منها حالاً في نحو جاء زيد فوق جواده أو على بعيره . وصفة في نحو مررت برجل بين قومه أو في داره . ومختلفاً في نحو تعجبتني الخيل عند العرب أو في البادية والعجبتني رجل نبي عند الامير أو عن يمينه * وقس على كل ما ذكر ما لم يذكر والله الموفق الى الصواب وهو حبنا ونعم الوكيل

قال العبد الفقير ناصيف بن عبد الله اليازجي اللباني اني قد جمعت ما في هذا الكتاب مثلاً وشرحاً من فضلات اولئك النجوم الذين بنورهم اهتديت . وبهدام اقتديت . ولم أقصِد سواي جمع ما تفرق في كُتُب شتى سهلاً على الطالب فصنت أعذاً نافعاً لا مضيقاً . فان كنت قد احكمت الفل مضبوطاً على اصوله فقد احسبت الحاجة . وإلا فقد يغفل الناحي ويصلح القارئ والله لا يضعح اجر المصلحين * وكان الفراغ من تبييضه في شهر اذار سنة احدى وستين وثمان مئة والتمسح الموافقة لسنة سبع وسبعين ومئتين والتمسح لله والحمد لله أولاً وآخراً *

انتم

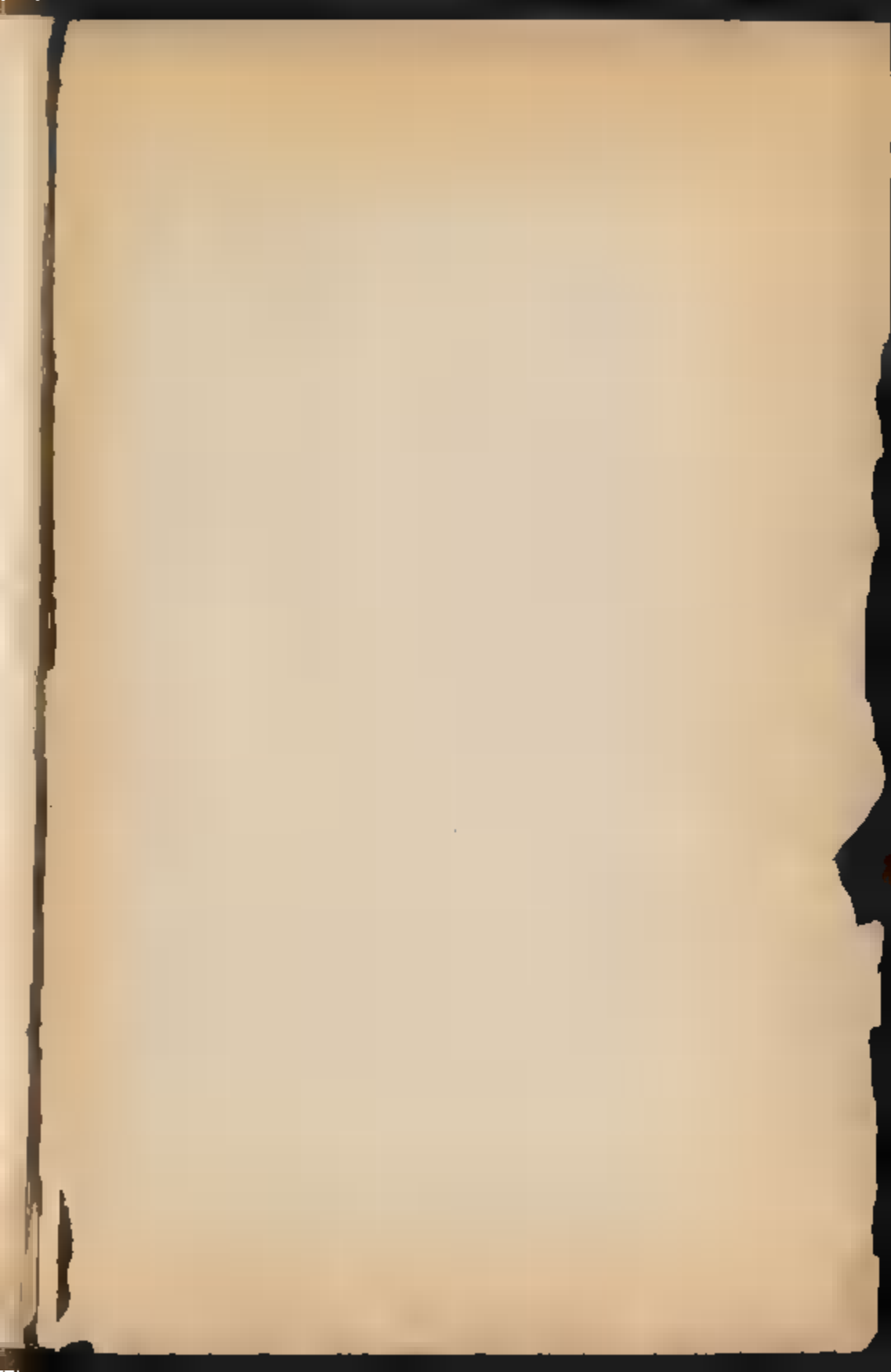
يقول مختصرة الفهر اليه تعالى ابراهيم بن ناصيف اليازجي اللباني هذا ما وقع عليه الاختيار من هذا الكتاب على ما اقتضته الرواية الضعيفة وسبق اليه النظر التامر والله المسؤول ان ينفع به مطالعي ويحزل ثواب مؤلفي من واسع احسانه ويفرغ علوه سبحانه رحيمه ورضوانه وبرحمته الله عبداً قال آمين * واعلم اني استقطعت منه باب الجمر بالمجاورة لهجره في الاستعمال والمحصار في المسموع عن العرب مع انها لو من اكار كتب المصنفين وأخففت الكلام على هاء السكت بباب الوقف لما بينهما من الملاسة * وكل موضع في المتن اكنفته بهاتين العلامتين " " فهو من مواضع التبدل المشار اليها في تصدير الكتاب . وقد اغفلت بيان مثل ذلك في الشرح لان منه ما هو بالحدف ومنه ما هو بالتلخيص ومنه ما هو بغير ذلك ما يتعسر ضبطه ولا تكفي في الدلالة عليه الاشارة مع كون الكثير منه تابعاً لما في المتن وراجعاً اليه * وكان الفراغ من هذا الاختصار في العشر الأول من شهر ايلول سنة اثنين وثمانين وثمان مئة والتمسح لله

والحمد لله رب العالمين



اصلاح غلط

صفحة	سطر	خطا	صوابه
١٢	٨	رَفَع	رَفَع
٢٨	١٧	مَوْفُوعًا	مَرْفُوعًا
٨١	١٢	مُوي	مُوي
١٠٢	١٨ و ١٩	فيو	معه
١٠٧	٢٤	المضاف	المضاف اليه
١١٧	٦	المصارع	ان المصارع
١٢٠	١١	صَدْرِي	صَدْرِي
٢٢٦	١٨	وَكَا لَمَنَادِي	وَكَا لَمَنَادِي
٢٥٤	١٢	هـ	بَلَّه
٢٥٩	١٠	مَرَّ	كَامَرَّ
١٨٠	٦	لُرُومًا - بِأَسْقَلِي	لُرُومًا - بِأَسْقَلِي
٢٨٠	٢٢	لَتَمَكَّنِي	لَتَمَكَّنِي
٢٨٢	٥	لَأَقِي	لَأَقِي



the branch of the Wild Ar

on

قهرس
Entertainment, or
Fire of Hill
pitahitay

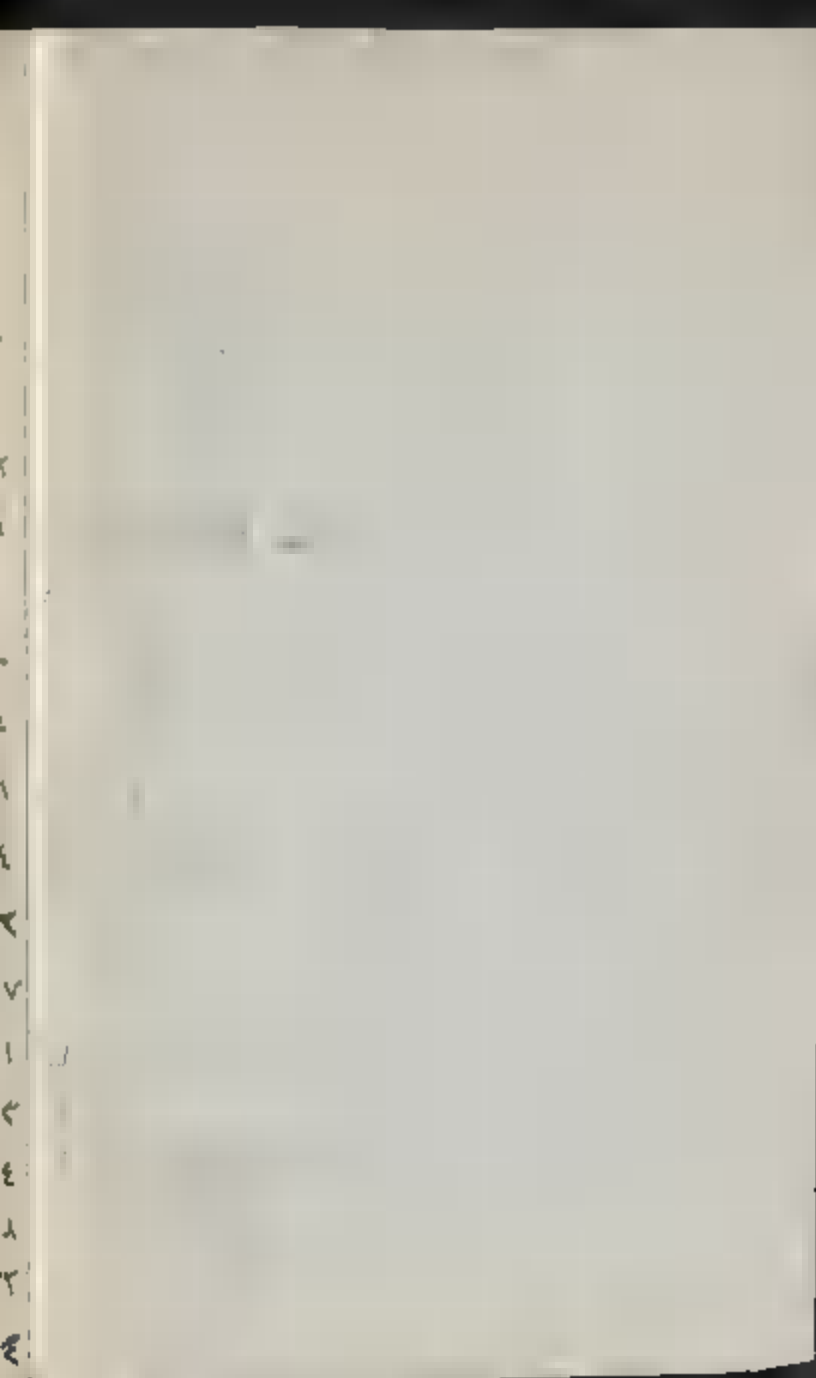
كتاب نكاح القرى في شرح جوف القر

مختصر

تأليف ناصيف بن عبد الله البناجي

البناجي

1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	41	42	43	44	45	46	47	48	49	50	51	52	53	54	55	56	57	58	59	60	61	62	63	64	65	66	67	68	69	70	71	72	73	74	75	76	77	78	79	80	81	82	83	84	85	86	87	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	100
---	---	---	---	---	---	---	---	---	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	-----



١٩ شائب الفاعل

٢٠ تعلق الفعل بمنصوباته

٢١ المفعول المطلق

٢٢ ————— في

٢٣ ————— فيه

٢٤ ————— له

٢٥ ————— معه

٢٦ المستثنى

٢٧ الحال

٢٨ التمييز

٢٩ الإضافة

٣٠ الفعل

٣١ كان واحواتها

٣٢ كاد . —

٣٣ ظن . —

٣٤ ما ينصب ثلثة مفاعيل

٣٥ محمودة الفعل

٣٦ افعال اللدخ والذم

٣٧ افعال التعجب

٣٨ اغراب الفعل وبناء وده

٣٩ شبه الفعل

الحرف	١٨٨
حروف الجر	١٩٠
إك و أعواتها	١٩٤
نواصب الفعل	٢٠٨
الجواز	٢١٤
الحرف المشبهة بليس	٢٢٤
لا النافية للجنس	٢٢٨
النعت	٢٤٤
عطف البيان	٢٤٠
التوكيد	٢٤٣
البدل	٢٤٩
عطف لتسوق	٢٥٥
الوقف	٢٦١
النداء	٢٦٩
توابع المنادى	٢٨١
الاستغاثة	٢٨٣
الندبة	٢٨٥
الاختصاص	٢٨٧
التحذير والانذار	٢٨٨
الاشتغال	٢٩١
التنازع	٢٩٦



٣٠٤ الكنايات

٣٠٨ أسماء الافعال والاصوات

٣١٣ تقسيم الكلام

٣١٥ الطلب

٣١٦ أدوات الطلب

٣٢١ احرف النداء

٣٢٣ القسم

٣٢٥ ضمير الثان

٣٢٧ ضمير الفاعل وكاف الخطاب

٣٢٩ قيود الضمائر

٣٣٢ احكام الضمائر

٣٣٤ الموصولات الحرفية

٣٣٥ حرف التعريف

٣٣٨ التنوين

٣٤٢ نون التثنية والجمع

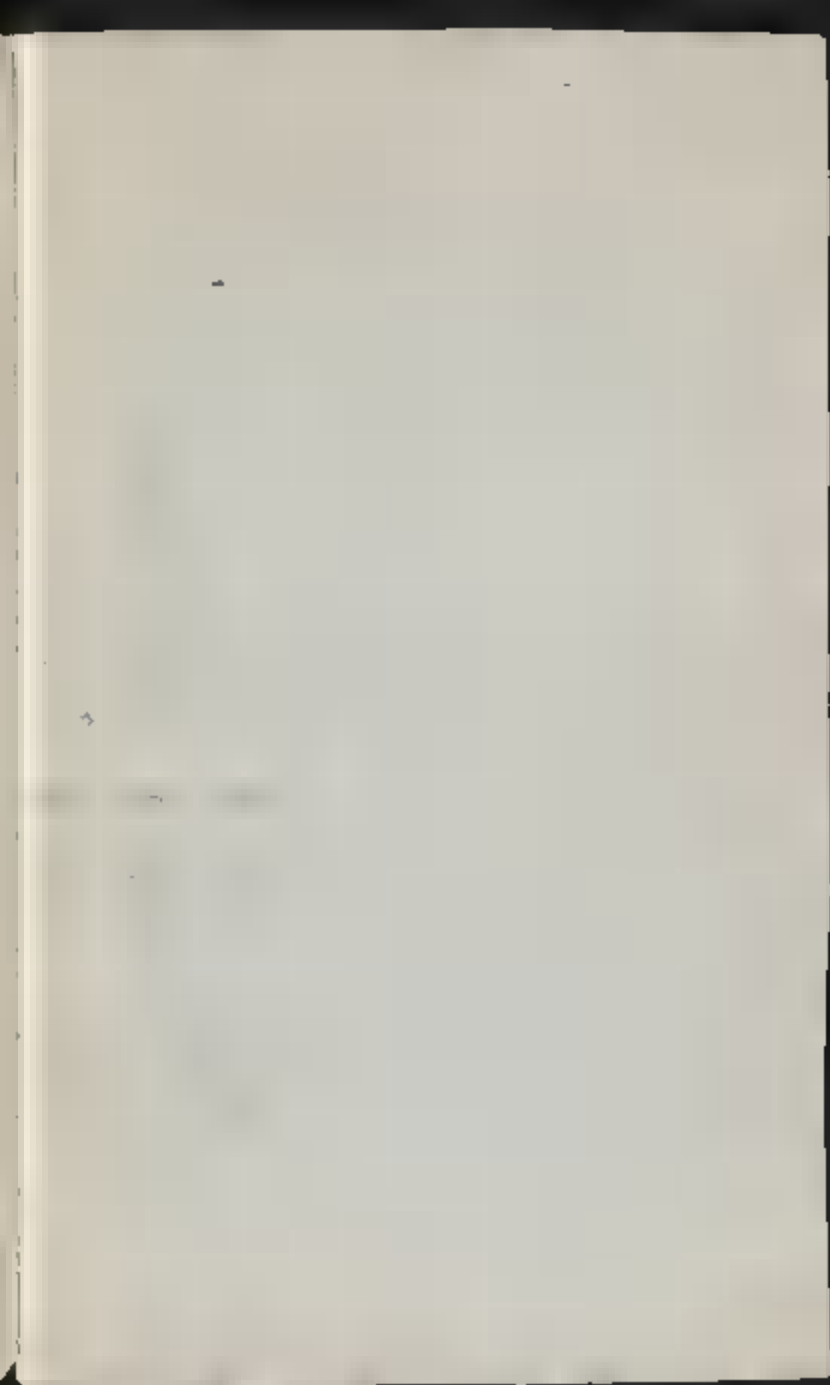
٣٤٤ - الوقاية

٣٤٦ - التوكيد

٣٤٩ لام —

٣٥٢ أدوات النفي

٣٥٤ حروف العطف



٣٥٦ قد والسين والسوف

٣٥٧ عند ولدى ومع فقط وإذا الفجائية

٣٥٨ اما ولولا ولوما ولولا ولما الخيمية

٣٥٩ احرف الجواب والتفسير والتنجية والاستفتاح

٣٦٠ منه الوصل وماء السكت

٣٦١ ثاء التانيث

٣٦٢ تحريك الساكن

٣٦٣ الاستئناف

٣٦٤ الحكاية

٣٦٥ المجاورة

٣٦٦ احرف الجر

٣٦٧ تعلق الطرف والمجرور

٣٦٨ الجملة واحكامها

٣٦٩ م

٣٧٠ قال العبد الفقير نايف بن عبد الله اليانعي اللبناني

٣٧١ م

سید زین

تبریز ۱۳۰۷

۱۳۰۷

۱۳۰۷

۱۳۰۷

۱۳۰۷

۱۳۰۷

۱۳۰۷

۱۳۰۷

۱۳۰۷

۱۳۰۷

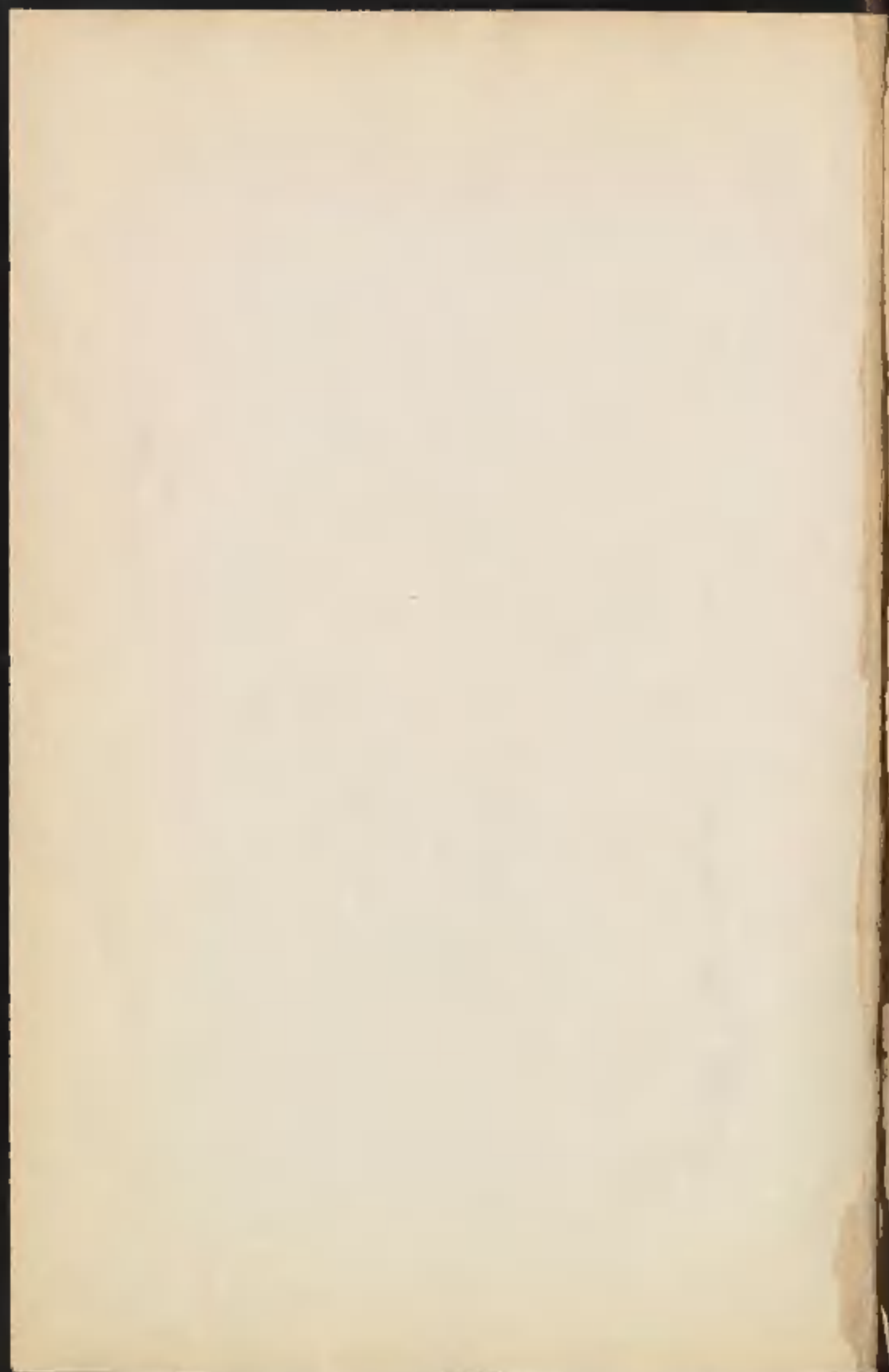
۱۳۰۷

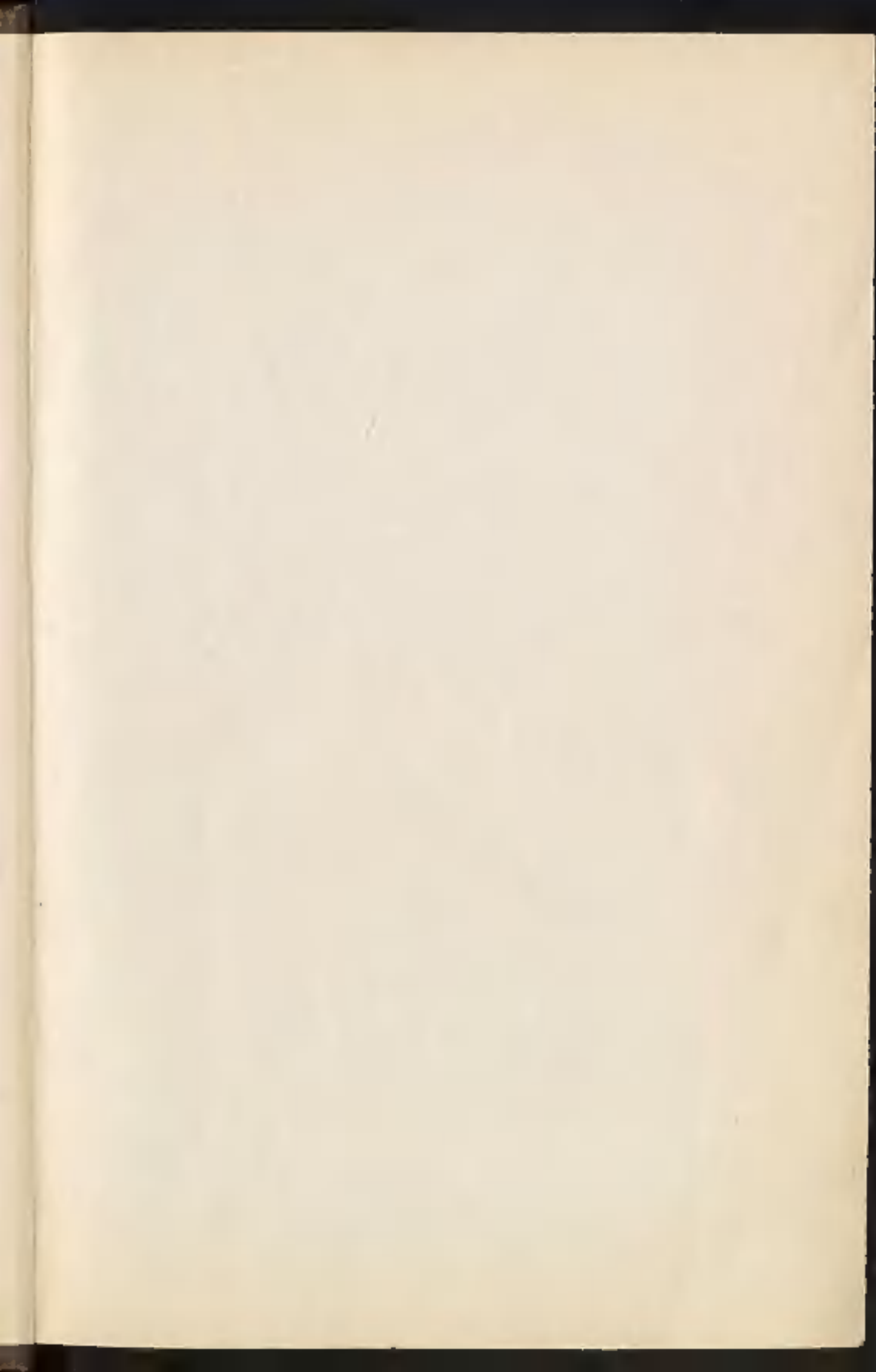
۱۳۰۷

۱۳۰۷

۱۳۰۷

۱۳۰۷





693.74
Y24

SOUND

FEB 5 1958

COLUMBIA LIBRARIES OFFSITE



CU58919171

893.74 Y24

Kitab nar al-him fi